

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد السادس والعشرون - العدد الثالث (رجب – رمضان ١٤٤٥هـ / يناير – مارس ٢٠٢٤م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض





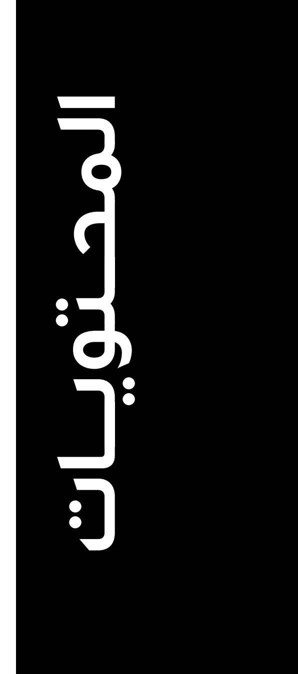
فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السادس والعشرون - العدد الثالث

(رجب - رمضان ١٤٤٥هـ / يناير - مارس ٢٠٢٤م)

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣ الإيداع: ٢٠/٩٨٢



عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993

البريد الإلكتروني

Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٣- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة متضمناً ملخصاً له.

٤- إرسال نسختين من البحث إحداهما بصيغة Word والأخرى بصيغة pdf على بريد المجلة المذكور على غلاف المجلة.

٥- ألا يكون البحث منشوراً، أو مستلاً من عمل علمي سابق، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٦- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٧- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٨- أن يكون البحث باللغة العربية.

٩- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وتصحيحه من الأخطاء اللغوية والكتابية بعد قبوله.

١٠- البحوث المقدمة للنشر ما لم ترد من المحكمين والمقبولة والمنشورة لا يجوز نشرها بغير إذن سابق من المجلة.

أولاً : البحوث والدراسات

السياق الدلالي لألفاظ السمع في القرآن الكريم

إعداد:

نورة بنت عوض بن عبد الله الشهري

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية

جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية

- **الملخص:**

يتنـاول هـذا البحـث السـياق الـدلالي لألفـاظ السـمع في القـرآن الكريـم، فبـيَّن تعريفـه وأهميتـه، ومركزيـة السـمع في القـرآن الكريـم، كـما بـيَّن الاسـتعمال الـدلالي لألفـاظ السـمع في القـرآن الكريـم، وتوضيـح المفـردات الدلاليـة وعلاقتهـا بالسـمع، معتمـدًا في ذلـك عـلى المنهـج الوصفـي الاسـتقرائي في جمـع الآيـات وتحليلهـا، وتوضيـح أهـم الـدلالات التـي يتضمنهـا السـمع في القـرآن الكريـم، وجـاء البحـث في أربعـة مباحـث، يسـبقها مقدمـة وتمهيـد، فالمبحـث الأول: تنـاول أهميـة السـمع ومركزيتـه في القـرآن الكريـم، والمبحـث الثـاني: تنـاول السـياق الـدلالي لألفاظ السـمع في القـرآن الكريـم، والمبحـث الثالـث: تنـاول الاسـتعمال الـدلالي لألفـاظ السـمع في الاسـتعمال القـرآني، والمبحـث الرابـع: اقـتران السـمع بغـيره.

*****

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، والصلاة والسلام على رسول الله النبي الأمي الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيرًا، أمَّا بعد:

القرآن الكريم كلام الله -عز وجل- الذي لا ريب فيه، وهو المعجزة اللغوية الخالدة، ودراسة ألفاظه تعد مادة خصبةً لكثير من الدارسين في المجالات المختلفة، وقد أولى العلماء القدامى أهميةً كبيرةً لدراسة أحوال الإنسان ووظائفه وقدموا لها العديد من الدراسات، من أمثال ابن جني، والأصمعي، وابن السكيت، والثعالبي وغيرهم، ومن بين تلك الدراسات التي عني بها العلماء هي دراسة الحواس؛ إذ إنها تمثل جزءًا من الإنسان، وتقوم بمجموعة من الوظائف المهمة التي يعتمد عليها الإنسان في حياته، وترتبط بمحيطه الخارجي، وترتبط هذه الحواس بالعقل وبالقلب؛ لكي تستطيع أن تقوم بعملها من حيث التفكر والتدبر والتأمل على أكمل وجه، ومن تلك الحواس (حاسة السمع أو السماع) عند العرب، ويعد ابن جني ممن أولى هذه الحاسة اهتماما وعناية كبيرة، فقد اعتمد ابن جني على الكلام المسموع(السماع)، واتخذ المنهج الوصفي لذلك فهو لا يعتمد على الكلام المكتوب بل بالمسموع؛ لأنه يرى أن الكلام المسموع أو المنطوق أسبق[1]. يقول ابن جني: «فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفًا في قوله، مألوفًا في لحنه وفساد كلامه، حكم عليه ولم يسمع ذلك منه، هذا هو الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل»[2]، ومنه قوله: « إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره»[3]، كما يرى ابن جني أن اللغة إنما نشأت من محاكاة الإنسان للأصوات

(١) ينظر: الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة، عبد الفتاح المصري، دمشق: مجلة التراث العربي، العددان (١٥-١٦) السنة الرابعة، ١٩٨٤م.
(٢) الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ١/ ٣٩٠.
(٣) نفسه، ١/ ١١٩.

الطبيعيـة التـي حولـه، يقـول : «وذهـب بعضهـم إلى أن أصـل اللغـات كلهـا إنـما هـو مـن الأصـوات المسـموعات، كـدوي الريـح، وحنـين الرعـد، وخريـر المـاء... ونحـو ذلـك، ثـم ولـدت اللغـات عـن ذلـك فيـما بعـد، وهـذا عنـدي وجـه صالـح ومذهـب متقبـل»[1]. وقـد اعتمـدت الباحثـة في هـذا البحـث عـلى حاسـة السـمع، مبينـة تعريـف السـمع وأهميتـه ومكانتـه في القـرآن الكريـم، وموضحـة السـياقات والـدلالات المختلفـة التـي جـاء بهـا لفـظ السـمع في القـرآن الكريـم.

- **أهمية الموضوع:**

١- تكمـن أهميـة هـذه الدراسـة في كونهـا تتعلـق بالقـرآن الكريـم الـذي يعـد مـوردًا خصبًـا لكثـير مـن الدراسـات اللغويـة والمعرفيـة.

٢- يعـد السـمع مـن أهـم الحـواس التـي يتمتـع بهـا الإنسـان، والتـي ركـز القـرآن الكريـم عـلى أهميتهـا في التفكـر والفهـم والتدبـر والتأمـل في آيـات القـرآن الكريـم بصفـة خاصـة، وفي جميـع الموجـودات والمخلوقـات بصفـة عامـة.

٣- أثبـت العلـم أهميـة السـمع في عمليـة الإدراك المعـرفي، وتحصيـل العلـوم والمعـارف المختلفـة.

٤- كثرة ورود لفظ السمع في القرآن الكريم، وتعدد دلالاته.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

١- لما تحظى بـه حاسـة السـمع مـن وظائـف معرفيـة وإدراكيـة لكتـاب الله، ولما تقدمـه مـن وظائـف لخدمـة الإنسـان وتعميـق فهمـه للموجـودات.

٢- لكثـرة ورود جـذر (س م ع) واشـتقاقاته في القـرآن الكريـم، إذ ورد في مئـة وخمسـة وثمانـين موضعًـا، وارتبـط بـه أحـد عـشر لفظًـا بعلاقـة دلاليـة.

(١) نفسه، ١/ ٤٧-٤٨.

٣- تنوع الدلالات التي يتضمنها جذر (س م ع) في القرآن الكريم.

٤- ارتبط السمع بعدد من الحواس وبغيرها، وتنوعت الآيات الكريمة في ذلك.

- أهداف البحث:

١- بيان مواضع جذر (س م ع) في القرآن الكريم، وذكر اشتقاقاتها.

٢- ذكر أهمية السمع وبيان وظائفه المعرفية.

٣- توضيح السياقات الدلالية التي وردت فيها مادة (س م ع) في القرآن الكريم.

٤- توضيح الاستعمال الدلالي لألفاظ السمع في القرآن الكريم.

٥- بيان المواضع التي اقترن فيها السمع بالحواس وبغيرها.

- تساؤلات البحث:

١- ما أبرز السياقات التي ورد فيها جذر (س م ع) واشتقاقاته في القرآن الكريم؟

٢- فيمَ تكمن أهمية السمع؟ وما وظائفه المعرفية؟

٣- ما أبرز السياقات التي وردت فيها مادة (س م ع) في القرآن الكريم؟

٤- ما أبرز الاستعمالات الدلالية التي يتضمنها السمع في القرآن الكريم؟

٥- ما المواضع التي اقترن فيها السمع بغيره؟

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي الإحصائي في جمع الآيات وتحليلها، وتوضيح أهم الدلالات التي يتضمنها السمع في القرآن الكريم.

حدود البحث:

يتناول البحث جذر (س م ع) في القرآن الكريم، وتوضيح اشتقاقاته وسياقاته، والمجال الدلالي لألفاظ السمع في الاستعمال القرآني.

مصطلحات الدراسة:

(أَذِن- تلقَّى- جسَّ- حسَّ- سَمِعَ- صَغى- نصتَ- وَجسَ- صخَّ- صمم- وقر).

الدراسات السابقة:

- الأسمر. سهام محمد أحمد، ألفاظ العقل والجوارح في القرآن الكريم- دراسة إحصائية دلالية، رسالة ماجستير في اللغة العربية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس بفلسطين، عام ٢٠٠٧م.

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، تحدثت الباحثة في الفصل الأول عن ألفاظ العقل والجوارح، وألفاظ الوعي والإدراك، وفي الفصل الثاني قسمت البحث إلى مجموعات دلالية، وتم فيها مناقشة الدلالات اللغوية وتأصيلها في المعاجم العربية، أما الفصل الثالث فهو عبارة عن جدولة إحصائية في فهرسين: الأول: ألفاظ العقل والجوارح، والثاني: عدد مرات ورود اللفظة ومشتقاتها المختلفة في القرآن الكريم. وتجتمع هذه الدراسة مع بحثي في مفهوم السمع ودلالاته في القرآن الكريم، وتختلف عنه في أنها تناولت ألفاظ العقل والجوارح، مثل جارحة: العين، والسمع، والفم واللسان، واليد والقدم، وتوضيح أبنيتها وشواهدها في القرآن الكريم، أمَّا بحثي فقد اقتصر على السمع، وذكر أهميته، ودلالاته، واشتقاقاته، ومعانيه في القرآن الكريم.

- الحلفي. شكيب غازي بصري، ألفاظ السمع في القرآن الكريم- دراسة لغوية، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨م.

جاء هذا البحث في أربعة فصول، الفصل الأول تحدث عن المستوى الصوتي لألفاظ السمع في القرآن الكريم، والفصل الثاني تحدث عن المستوى الصرفي لألفاظ السمع في القرآن الكريم، والفصل الثالث تناول بناء دلالة السمع في تركيب الجملة القرآنية، والفصل الرابع تناول المستوى الدلالي لألفاظ السمع في القرآن الكريم. ويجتمع مع بحثي في تحديد مفهوم السمع وأهميته، والمجال الدلالي لألفاظ السمع

في الاستعمال القرآني، ويختلف مع بحثي في أن تلك الدراسة تقوم على أساس تتبع المجالات السياقية التي يوظف فيها ذلك اللفظ؛ مما يعني أنه يكون خاضعًا لتأثيرات الأبنية السياقية بالمستويات المختلفة (الصوتي- والصرفي- والتركيبي- والدلالي)، أما بحثي فهو يتناول اللفظة من الجانب الدلالي فقط، من خلال التعرف إلى أصل اللفظة، وتتبع معناها الحقيقي والمجازي من خلال الرجوع إلى المعاجم وكتب التفسير واللغة، ومعرفة السياقات التي جاءت بها تلك اللفظة في القرآن الكريم، وارتباطها بغيرها من الألفاظ، وتوضيع العلاقة القائمة بينها.

- سكران. حفيظة، أفعال السمع في القرآن الكريم- دراسة إحصائية دلالية، رسالة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران بالجزائر، ٢٠١٩م، (بحث محكم).

تحدثت هذه الأطروحة عن السمع في القرآن الكريم، وصيغ السمع ومشتقاته، وعلاقاته الدلالية، والمعاني التي جاء بها السمع في القرآن الكريم، واقتران السمع بغيره من الحواس والجوارح. ويجتمع مع بحثي في مفهوم السمع في القرآن الكريم، وذكر سياقاته واستعمالاته، والمعاني الدلالية التي ترتبط بالسمع، غير أنه يختلف عن بحثي في أنه اعتمد على فعل السمع واشتقاقاته، وذكر بعض الألفاظ الدالة على السمع مثل: (صغى- أنصت-أذن) فقط، أمَّا بحثي فقد تناول السمع، وأهميته وأساليبه في القرآن الكريم، وصيغه واشتقاقاته المختلفة، والألفاظ الدالة عليه، والتي بلغت أحد عشر لفظًا، وهي: (أَذِن - تلقَّى- جسَّ -حسَّ- سَمِعَ -صَغى- نصتَ- وَجسَ- صخَّ- صمم- وقر).

خطة البحث:

جاء في ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويليها خاتمة.

- **المقدمة**: اشتملت على موضوع البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، ومنهجه، وخطته.

- **التمهيد**: اشتمل على تعريف السمع، ومعنى السمع في القرآن الكريم.

- **المبحث الأول**: أهمية السمع، ومكانته في القرآن الكريم.

المطلب الأول: أهمية السمع.

المطلب الثاني: مكانة السمع ومنزلته في القرآن الكريم.

- **المبحث الثاني**: السياق الدلالي لألفاظ السمع في القرآن الكريم:

المطلب الأول: سياق المدح والذم.

المطلب الثاني: سياق الأمر والنهي.

المطلب الثالث: سياق التوكيد والقصر.

- **المبحث الثالث**: الاستعمال الدلالي لألفاظ السمع في القرآن الكريم:

- (أَذِن- تلقَّى- جسَّ- حسَّ- سَمِعَ- صَغى- نصتَ- وَجسَ- صخَّ- صمم- وقر).

- **المبحث الرابع**: اقتران السمع بغيره.

التمهيد:

لقد منَّ الله على الإنسان بنعم كثيرة لا تعد ولا تحصى، ومن بين هذه النعم نعمة الحواس التي يستطيع من خلالها التفكر والتدبر والتأمل في مخلوقات الله، ومن هذه الحواس (حاسة السمع) التي عدها الله تعالى من مناط التكليف، وبها ينال الإنسان غاية السعادة من سماع كلام الله، وكلام رسوله الكريم، وسماع الأخبار والعظات القديمة منها والجديدة، وبها يحصل مجموعة من العلوم النافعة، ويدرك بها الحاضر والغائب، ويدرك بها كل الموجودات.

وقبل أن تبدأ الباحثة في توضيح أهمية السمع، وتبيان أساليبه ودلالاته في القرآن الكريم، كان لزامًا عليها توضيح التعريف اللغوي والاصطلاحي للفظ (السمع) في المعاجم العربية، وعند أهل الاختصاص، وتبيان معناه في القرآن الكريم.

مفهوم السمع:

في اللغة:

السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأذن، من الناس وكل ذي أذن[1]، والسمع حس الأذن، ويجمع على أسماع وأسمع[2]، ويطلق السمع على الواحد والجمع، كما في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة ٧)؛ لأنه في الأصل

(١) ينظر: مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ٣/ ١٠٢.

(٢) ينظر: القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٦هـ، ١/ ٧٣١.

مصدر قولك: سمعت الشيء سَمعًا وسماعًا[1]. يقال: «سمعته وسمعت به، واستمعوه وتسامعوا به، واستمع إلى حديثه، وألقى إليه سمعه، وملأ مسمعيه ومسامعه وسامعته، وسمّع به: نوّه به، وفعل كذا رياء وسمعة، وإنما يفعل هذا تسمعة وترئية، وذهب سمعه في الناس: صيته»[2].

والاستماع: الإصغاء[3]، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوْا لَهُ وَأَنْصِتُوْا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُوْنَ﴾ (الأعراف ٢٠٤)، ويقال: «استمعتُ كذا، أي أصغيتُ، وتَسَمَّعتُ إليه»[4]، ومنه التسمع: الإصغاء خفية، وهو مصدر تسمّع، أي: أصغى إليه خفية[5].

في الاصطلاح:

السمع هو: «قوة في الكائن الحي تدرك بها الأصوات بواسطة الأذن»[6]، وقيل: «قوة في الأذن به تدرك الأصوات»[7]، وقيل أيضًا: هو قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ، تدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ[8].

---

(١) ينظر: الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل الجوهري، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، مادة (س م ع)، ٣/ ٢٣١-٢٣٢.

(٢) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ، ١/ ٤٧٤.

(٣) ينظر: المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، تح: محمد خليل عيتاني، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٨م، ط١، مادة (س م ع)، ص٣٥٤.

(٤) الصحاح، الجوهري، مادة (س م ع)، ٣/ ١٢٣٢.

(٥) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م، ٢/ ١١٠٨.

(٦) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ، ٢/ ٢٢. التعريفات، علي الشريف الجرجاني، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ١٦١.

(٧) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، تحقيق: محمد خليل عيتاني، بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٩٩٨م، ص ٤٢٥.

(٨) ينظر: التعريفات، الجرجاني، ١/ ١٢.

معنى السمع في القرآن الكريم:

ذكر السمع في القرآن الكريم ومشتقاته وتصاريفه في مئة وخمس وثمانين مرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَّجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْـِٕدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُوْنَ﴾ (النحل ٧٨)، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِيْنٌ﴾ (الحجر١٨)، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُّنَادِيْ لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا ۚ﴾ (آل عمران ١٩٣)، وحيثما وردت ألفاظ السمع في القرآن الكريم قصد منها سماع الكلام والأصوات، وإدراك ما تنقله من معلومات[١].

وللسمع معانٍ وتعبيرات مختلفة في القرآن الكريم، فتارة يعبر بالسمع عن الأذن نفسها، قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيْهِ فَجَعَلْنٰهُ سَمِيْعًا بَصِيْرًا﴾ (الإنسان ٢)، وتارة يعبر عن فعله كالسماع نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُوْلُوْنَ﴾ (الشعراء ٢١٢)، وأحيانًا أخرى يطلق السمع على الفهم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللّٰهُ فِيْهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۗ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَّهُمْ مُّعْرِضُوْنَ﴾ (الأنفال ٢٣)، يقول ابن جرير الطبري: «حدثني يونس قال، أخبرنا ابن وهب قال، قال ابن زيد في قوله: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَّهُمْ مُّعْرِضُوْنَ﴾، قال: لو أسمعهم بعد أن يعلم أن لا خير فيهم، ما انتفعوا بذلك، ولتولوا وهم معرضون. وحدثني به مرة أخرى فقال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللّٰهُ فِيْهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۗ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾، بعد أن يعلم أن لا خير فيهم، ما نفعهم بعد أن نفذ علمه بأنهم لا ينتفعون به»[٢]، أي: لو علم فيهم خيرًا لأفهمهم ما يسمعون، تعني: أنهم لم يفهموا، فالمشركون لم يفهموا ما أنزله الله على نبينا -عليه الصلاة والسلام- وبالتالي أعرضوا عنه، ولم يؤمنوا به، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوْا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ (البقرة ٩٣)، أي: فهمنا قولك، ولم

(١) ينظر: الإعجاز العلمي للقرآن الكريم في السمع والبصر والفؤاد، صادق الهلالي، مجلة الإعجاز، العدد التاسع، صفر، ١٤٢٢ هـ، ص٦.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ١٣/ ٤٦٢.

نأتمر لك[1]، وكل موضع أثبت الله السمع فيه للمؤمنين أو نفاه عن الكافرين أو حث على تحريه- فالقصد به إلى تصور المعنى والتفكر فيه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُوْنُوْا كَالَّذِيْنَ قَالُوْا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُوْنَ﴾ (الأنفال ٢١)، أي: ولا تكونوا أيها المؤمنون في مخالفة الله والرسول كالمشركين والمنافقين الذين إذا سمعوا كتاب الله يتلى عليهم قالوا سمعنا بآذاننا، وهم في الحقيقة لا يتدبرون ما سمعوا، ولهذا السبب وصفهم الله تعالى بأنهم صم بكم، فقال: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَآبِّ عِنْدَ اللّٰهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِيْنَ لَا يَعْقِلُوْنَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ اللّٰهُ فِيْهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَّهُمْ مُّعْرِضُوْنَ﴾ (الأنفال ٢٢-٢٣)[2].

(١) ينظر: المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص٢٤٩، وينظر: السمع في القرآن الكريم: دراسة موضوعية، عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، المجلة العالمية لبحوث القرآن، المجلد ٢، العدد٢، ٢٠١٢، ص١٣.

المبحث الأول:

أهمية السمع، ومكانته في القرآن الكريم

منح القرآن الكريم حاسةَ السمعِ مكانةً عظيمةً؛ لما يكمن في تلك الحاسة من الأثر البالغ في الفهم والتفكر والإدراك، ولما لها من أهمية بالغة في التعلم واكتساب المعرفة أيضًا، لذلك نجد أن لفظ السمع متكرر في كثير من الآيات القرآنية بعدة صيغ ومعانٍ، وسأبين في هذا المبحث أهمية السمع، ومنزلته من الحواس في القرآن الكريم.

المطلب الأول: أهمية السمع:

تُعدُّ حاسةُ السمع من أكثر الحواس ارتباطًا بمحيطها الخارجي؛ ولذا نجد الإنسان بفطرته يهتم بسمعه؛ لشعوره بوظيفته الحساسة في تلقي المعرفة[1]، إذ كانت الأذن وما تمثله من حاسة السمع «الوسيلة الوحيدة لتبادل المعلومات، وتناقلها من جيل إلى جيل... وهذا هو المهم في تأثير الأذن»[2]، فالإنسان الفاقد لحاسة السمع يكون شبهَ منعزلٍ عن الأخبار المتناقلة، والأحداث التي تدور حوله في أغلب الأحيان، ففقدان السمع لديه أدى إلى ضعف تواصله مع العالم الخارجي، وعن كل ما يحيط به في عالم الموجودات، وهذا ما يؤكد أهمية هذه الحاسة للإنسان، خصوصًا في اتصاله وترابطه بمجتمعه، وبمن هم حوله، واستدلَّ المفسرون على أهمية هذه الحاسة بأن الأنبياء لم يكن بينهم نبي أصم، في حين أن يعقوب -عليه السلام- فقد بصره في مرحلة من مراحل حياته، ثم رد الله عليه بصره بعد ذلك[3]، والذي أخبرنا بذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنْ جَآءَ الْبَشِيْرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَارْتَدَّ بَصِيْرًا﴾ (يوسف: ٩٦).

(١) ينظر: ألفاظ السمع في القرآن الكريم- دراسة لغوية، شكيب غازي بصري الحلفي، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨م. ص٩.

(٢) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، تح: محمود الحيدر آبادي، بيروت: مؤسسة الأعلى للمطبوعات، ١٩٧٥م، ٢/ ١٨٢.

(٣) ينظر: ألفاظ السمع في القرآن الكريم، شكيب غازي، ص٩.

وقد ذهب الفخر الرازي (٦٠٦هـ) إلى أن: «السّمع لو زال لزال النطق»[١]؛ لأن السّمع «شرط النبوة بخلاف البصر، ولذلك لم يبعث الله رسولًا أصم... ولأن بالسمع تصل نتائج عقول البعض إلى البعض»[٢]، ولهذا وصف النص القرآني تلك الأصنام التي يعبدها أهلُ الجهالة من دون الله -عز وجل- بأنها لا تسمع ولا تبصر، كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ (مريم ٤٢)، فهذه الأصنام هي من صنع البشر، فكيف تكون قادرةً على سماع حاجاتهم وإبصارها وتلبيتها؟! وبتعبير آخر: إن العبادة يجب أن تكون للسميع البصير، الذي يدرك عباده وحاجاتهم، وتكون لديه القدرة على حل المشكلات، وهذه الأصنام فاقدة لكل ذلك[٣].

وقد ربط بعض ممن تمرس في دلالة الحواس في الاستعمال القرآني السّمعَ بالرسالة على معنى التلازم؛ لأن «السّمع بالنسبة إلى تلقي الرسالة أفضل... وإن فاقد السمع لا يمكن تبليغه بسهولة، فالأصم أنأى عن الفهم»[٤]، وأبعد عن الإدراك والاستيعاب، فضلًا عن أن حاسة السمع من الحواس التي تؤدي وظيفتها حتى في النوم على عكس حاسة البصر؛ لذا ضرب الله على أسماع أهل الكهف سنين عددًا[٥]، قال تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ (الكهف:١١)، بل إن حساسية السمع تتضح ضرورتها إذا ما أدركنا أنها المنفذ الأوحد لتأثير القرآن الكريم في نفوس السامعين، فقد كان اللفظ القرآني ببنائه الصوتي وإعجازه في التأليف يقرع مسامعهم، فيسحرهم بنظمه، ويملك عقولهم قبل قلوبهم؛ لذا أصروا على الهرب منه على ملأ من القوم، والتلصص لسماعه ليلًا، بعد أن أرهفت آذانهم وصقلتها الممارسات اللغوية

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، ط١، ١٩٩٩م، ص١٣٧.
(٢) التعبير القرآني، فاضل السامرائي، بغداد: المكتبة الوطنية، ١٩٨٨م، ص٥٣.
(٣) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، العلامة الفقيه ناصر مكارم الشيرازي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م، ٩/ ٣٢٧.
(٤) التعبير القرآني، السامرائي، ص ٥٣.
(٥) ينظر: ألفاظ السمع في القرآن الكريم- دراسة لغوية، شكيب الحلفي، ص٩.

لقراءته، فآمنوا من إحساسه؛ لذا أكد الخطاب القرآني مركزية السمع في حياتهم[1] بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لَا تَسْمَعُوْا لِهٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيْهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُوْنَ﴾ (فصلت:٢٦).

وقد ذهب الفخر الرازي (٦٠٦هـ) إلى أن الوحي كان إيحاؤه سمعيًا، فكانت تعاليمه لا سبيل لفهمها غير السمع والإسماع، ويبقى القرآن «في حد ذاته معجزة، وحينما قرع أسماع العرب للوهلة الأولى أذهلهم، وحين يسمعه المؤمن يخشع ويبكي، وكذلك الدخول في الإسلام، وما يتعلق بالشهادتين هو نطق وسماع، ودعوات الأنبياء كانت تقوم على الاستماع لأقوالهم وحججهم»[2]، فلا غرابة أن يقول ابن خلدون (٥٠٥هـ): إن «السمع أبو الملكات اللسانية»[3] «فالمستقبل للسمع لا للعين، والثقافة عن طريق العين ستفتقد كثيرًا من سلطانها، وسيكون للسمع المنزلة الأولى، ولاسيما الملكات اللسانية وصناعة القول، ولا نشك في أن السمع حينئذ سيصبح أكثر حساسية»[4].

وخَلْقُ الأذنِ بلغَ من الدقة ما يثير العجب، وبلغت الأذنُ في دقة حساسيتها أن تميز بين الفونيمات الصوتية المتغايرة في الشدة والرخاوة والاهتزاز، وبين المتشابهات من الأصوات، بل أصبح السمع قادرًا على الحكم على النص الأدبي[5]، فـ «تمييز اللفظ الحسن من اللفظ القبيح يحصل بأدنى كلفة؛ لأن المرجع في ذلك إلى الحاكم المطلق، وهو السمع، فما استحسنه كان حسنًا، وما استثقله كان قبيحًا»[6]، كما تعد «حاسة السمع وسيلة للمفاضلة بين لفظين يشتركان في المعنى، ويتباينان في صوتها اللفظي وجرسها، وإن قيمة هذا التباين

---

(١) ينظر: نفسه، ص١٠.

(٢) الصورة السمعية في الشعر الجاهلي، صاحب خليل إبراهيم، بغداد: دار السلام، ط١، ٢٠٠٥م، ٧١.

(٣) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن محمد بن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي، القاهرة: لجنة البيان العربي، ط٣، ١٩٦٥م، ١/ ٥٤٦.

(٤) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م، ١٩٣.

(٥) ينظر: ألفاظ السمع في القرآن الكريم- دراسة لغوية، شكيب الحلفي، ص٨.

(٦) دفاع عن البلاغة، أحمد حسن الزيات، القاهرة، الرسالة، ط٣، ١٩٤٥م، ص ١١٠.

وأثره السار والمنفر يمكن إدراكه بواسطة الأذن»[1]، وكل ذلك يعد دليلاً واضحًا يُثبت مدى أهمية نسبة تكرار مفردة (السمع) في القرآن الكريم.

إذن فالسمع هو السبيل الأول المتصل بالثقافات اللغوية؛ لارتباطه الشديد بالصوت، كما أنَّ له أهميته في التمييز بين الألفاظ الحسنة والألفاظ القبيحة، فكما هو معروف أن الصحابة في عهد الرسول -عليه الصلاة والسلام- كانوا يعرفون القراءة الجيدة والملحنة من خلال الصوت والاستماع، يُقرأ القرآن أمامهم ويستطيعون من خلال السمع التمييزَ بين اللفظ الصحيح واللفظ الملحن، وهذا ليس في القرآن الكريم فحسب؛ بل في كل النصوص النثرية والشعرية، فقد استطاعوا تمييز العربيِّ الفصيح من الدخيل، والتمييز بين الأساليب والتراكيب المتشابهة، والتمييز أيضًا بين الألفاظَ المتشابهة المشتركة في اللفظ، والمختلفة في المعنى، ولذلك فأنا أرجح قول ابن خلدون أن السمع يعدُّ أبا الملكات اللسانية وأجلَّها.

المطلب الثاني: مكانة السمع ومنزلته في القرآن الكريم:

حاسة السمع هي إحدى الحواس الخمس التي أنعم الله بها علينا، نستطيع من خلالها الاتصال بالعالم الخارجي، وبالمحيط الداخلي المرتبط بالإنسان ومجتمعه، كما نستطيع من خلال هذه الحاسة إدراك الأصوات والإحساس بها، والتمييز بينها، وقد تكرر لفظ السمع في القرآن الكريم في كثير من الآيات منفردًا ومقترنًا بغيره من الجوارح، كالبصر والفؤاد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء ٣٦)، غير أن السمع في أغلب مواضعه يكون مقترنا بالبصر، وجاء هذا الاقتران في ثمان وثلاثين آية كريمة[2]، وقد قدم القرآن ذكر السمع على البصر في جميع الآيات إلا في موضعين، هما:

---

(١) جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب، ماهر مهدي هلال، بغداد: دار الرشيد للنشر، ط١، ١٩٨٠م، ص ٢١.

(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار الحديث، ١٣٦٤هـ، ص ٣٥٨-٣٦١.

١- في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ (السجدة ١٢)، وقد علل الدكتور عبد الفتاح لاشين تقديم البصر على السمع هنا بتعليل يتعلق بقوة الحدث الذي صورته الآية وشِدَّتِه، وهو «أن هذه الآية في وصف مشهد من مشاهد يوم القيامة، وأول ما يفاجئ الإنسان يوم القيامة هو مرئيٌّ ومشاهَدٌ، لا مسموع ... فقدم (البصر) على (السمع)»[1].

٢- في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (هود ٢٤)، ويرجع التقديم إلى أنه لما كانت أعمال المؤمنين الذين يعملون الصالحات، وأعمال الكفار المعرضين عن عبادة الله مما يرى ويشاهد؛ لذلك قدم البصر على السمع[2].

أمَّا بقية المواضع فقد قُدِّم فيها السمعُ على البصر، وهذا يدل على الأهمية الكبرى للعمل الذي يقوم به السمع في حياة الإنسان تعلماً وتعليماً، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ﴾ (يونس ٣١)، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل ٧٨)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (المؤمنون ٧٨)، وغيرها كثير من المواضع، **وقد استنبط العلماء المعاصرون من تقديم السمع على البصر حِكَماً عديدة، من أهمها**[3]:

(١) صفاء الكلمة، عبد الفاتح لاشين، الرياض: دار المريخ للنشر، مصر: مطبعة النهضة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص١٤٠.

(٢) ينظر: أفعال السمع في القرآن الكريم- دراسة إحصائية دلالية، حفيظة سكران، رسالة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، (بحث محكم)، جامعة وهران بالجزائر، ٢٠١٩م، جسور المعرفة، المجلد: ٥، العدد ١، ص٣٣٩.

(٣) ينظر: السمع في القرآن الكريم: دراسة موضوعية، عبد الله الخطيب، ص١٤.

١- حاسة السمع أهم للإنسان من حاسة البصر؛ لأن الفرد الأعمى يُعدُّ معزولًا عن عالم الأشياء، أما الأصم فإنه يعدُّ معزولًا عن عالم البشر[١].

٢- تأكيد الدور الذي تقوم به الأذن، إذ إن الإحساسات الصوتية التي يسمعها الإنسان بأذنيه تصل مستوى الوعي بصورة أحسن من تلك التي تصله عن غير طريقها، كالبصر مثلًا، والذاكرة السمعية أرسخ من الذاكرة البصرية[٢]؛ ولذلك فالقرآن يعبر في بعض آياته ويصف الأذن بالوعي، في مثل قوله تعالى: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ (الحاقة ١٢).

٣- في تقديم السمع على البصر لمحة إعجازية طبية؛ إذ ثبت علميًّا أن «جهاز السمع يتطور ويتكامل جنينيًّا قبل جهاز البصر»[٣]، وخلاصة ما قاله العلماء في هذا المجال هو أن القرآن الكريم قدم حاسة السمع على حاسة البصر؛ ليشير إلى حقيقة علمية تتعلق بزمن تكوُّن حاسة كل منهما وتشكلهما، فحاسة السمع تتكون وتتشكل للجنين قبل حاسة البصر[٤].

٤- أيضًا من أسباب تقديم السمع على البصر هو أن المناطق السمعية العصبية تتطور وتنضج قبل تطور ونضوج مثيلاتها البصرية بمدة طويلة[٥]؛ والسبب في ذلك يعود إلى قرب منطقة حس السمع من قشرة المخ التي تؤثر في نمو الإدراك اللغوي.

٥- أن الله -سبحانه وتعالى- قرن بذهاب السمع ذهاب العقل، ولم يقرن بذهاب النظر إلا العمى، وهذا ما لفت ابن قتيبة الذي احتج بقوله

(١) ينظر: الإدراك الحسي البصري والسمعي، السيد علي سيد أحمد، وفائقة محمد بدر، ص٢٥٣.

(٢) ينظر: الإعجاز العلمي للقرآن الكريم في السمع والبصر، صادق الهلالي، مجلة الإعجاز، ص٩-١٠.

(٣) الإعجاز العلمي للقرآن الكريم في السمع والبصر، صادق الهلالي، ص٧.

(٤) ينظر: السمع في القرآن الكريم: دراسة موضوعية، عبد الله الخطيب، ص١٤.

(٥) ينظر: الإعجاز العلمي في السمع والبصر في القرآن الكريم، صادق الهلالي، وحسين اللبيدي، هيئة الإعجاز العلمي، جدة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ط٣، ص١٧-٢٨.

تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ (يونس ٤٣)، فجعل مع الصمم فقدان العقل، وجعل مع العمى فقدان البصر[١].

٦- القوة السامعة تدرك المسموع من جميع الجوانب، في حين أن القوة الباصرة لا تدرك المرئي إلا من جهة واحدة هي المقابل[٢].

ويلحظ أيضًا أن القرآن الكريم يفصل بين أداة الجسم (العين والأذن)، وبين أدوات الإدراك (السمع والبصر)، فعند حديثه عن العين والأذن يقدم العين على الأذن؛ وذلك لأن العين تقع أمام الأذن في صنعة الله للرأس الإنسان، وهما أداتان لنقل الإشارات الحسية والسمعية والبصرية إلى حيث يتم إدراكها وفهمها داخل مراكز السمع والبصر في المخ، مثل قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ (المائدة ٤٥)، في حين أن القرآن عندما يتحدث عن السمع والبصر كقوى مدركة فيقدم السمع على البصر؛ لأن مركز السمع يتقدم على مركز البصر داخل المخ البشري، وهنا موطن الإعجاز في تطابق الأخبار عن هذين الأمرين[٣].

ونخلص من ذلك إلى أنَّ القرآن الكريم أكد على أهمية السمع، وذلك تبعًا للدور الوظيفي الذي يؤديه، وقد تعمل هذه الحاسة بمفردها في عملية الإدراك، وقد تعمل مع أخرى كالبصر أو العقل أو القلب، وترتبط معها ارتباطًا شديدًا؛

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تح: إبراهيم شمس الدين بيروت: دار الكتب العلمية، ص٧. وينظر: مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ، ١٧/ ١٠١، وينظر: عبد الفتاح لاشين، صفاء الكلمة، ص٢٠٢.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ١٧/ ١٠١.

(٣) ينظر: السمع في القرآن الكريم: دراسة موضوعية، عبد الله الخطيب، ص١٥.

لكـي تـؤدي وظيفتهـا عـلى أكمـل وجـه، كـما يتضـح لنـا مما سـبق الإعجـاز العلمـي الـذي يتميـز بـه القـرآن الكريـم عـن سـائر الكتـب، ﴿الٓر ۚ كِتَـابٌ أُحْكِمَـتْ آيَاتُـهُ ثُـمَّ فُصِّلَـتْ مِـن لَّـدُنْ حَكِيـمٍ خَبِيـرٍ﴾ (هـود ١)، فالقـرآن يفصـل بـين (الأذن والعـين)، وبـين الوظائـف التـي تقـوم بهـا، وهـي (السـمع والبـصر)، فعندمـا يتحـدث عـن العـين والأذن يقـدم العـين عـلى السـمع؛ لمطابقـة ذلـك مـع صنعـة الله في خلقـه، فالعـين تتقـدم عـلى الأذن في رأس الإنسـان، ولكـن ينعكـس هـذا الترتيـب عندمـا يتحـدث القـرآن عـن قـوى الإدراك، فهـو حينئـذ يقـدم السـمع عـلى البـصر؛ لأن مركـز السـمع يتقـدم عـلى مركـز البـصر في قـشرة المـخ البـشري.

المبحث الثاني:

السياق الدلالي لألفاظ السمع في القرآن الكريم

تنوع السياق الدلالي لألفاظ السمع في القرآن الكريم، حيث جاء التنوع في الحديث عن السمع من حيث معانيه، ودلالاته، وصيغه، واشتقاقاته المتنوعة، وجاء التنوع في القرآن الكريم كالآتي:

المطلب الأول: سياق المدح والذم:

- **سياق المدح:**

وردت مجموعة من الآيات التي أثنى فيها الله-سبحانه وتعالى-على المؤمنين في صفاتهم وتعاملهم، ولا يسعني الحديث عنها جميعًا، ولكن لعلي أذكر بعضًا منها، ومن تلك الآيات ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾﴾ (الزمر ١٧-١٨).

يقول ابن عاشور: «وفُرِّعَ عَلَى قَوْلِهِ: (لَهُمُ البُشْرى) قَوْلُهُ: ﴿فَبَشِّر عِبادِي الَّذِينَ يَستَمِعُونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أحْسَنَهُ﴾، وهم الَّذين اجتَنبُوا الطاغوت، فَعدل عن الإتيان بضميرِهم بأن يُقال: فَبشِّرهم، إلى الإظهار باسم العِباد مُضافًا إلى ضمير اللَّه تَعالى، وبالصِّلةِ لزِيادةِ مدحِهِم بصِفتينِ أُخرَيينِ وهُما: صِفَةُ العُبُودِيَّةِ لِلَّهِ، أي: عُبُودِيَّة التَّقَرُّب، وصِفةُ استِماعِ القَولِ واتِّباعِ أحسنِه»[١]. ففي هذه الآيات مدحٌ من الله تعالى للذين يستمعون القول، ويفهمون ما سمعوه، بل يستثمرونه أيضا في العمل الصالح، ويتبعون أرشده وأهداه وأدله على توحيد الله، والعمل على طاعته، ويتركون ما سوى ذلك من القول الذي لا يدل على رشاد، ولا يهدي إلى سداد[٢].

---

(١) التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م، ٢٣/ ٣٦٥.

(٢) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ٢٢/ ٢٤٥.

أيضًا من الآيات التي تضمنت أساليب المدح للمؤمنين في الكتاب الكريم، والتي تشتمل على صفة التأثر والخشوع عند سماع القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿إِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ (المائدة ٨٣)، أي: «ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهم لا يَسْتَكبِرُونَ، وأنَّ أعيُنَهم تَفِيضُ مِنَ الدَّمعِ عِنْدَ سَماعِ القرآن، وهو بَيانٌ لِرِقَّةِ قُلُوبِهم وشِدَّةِ خَشيَتِهِمْ، ومُسارَعَتِهِمْ إلى قَبُولِ الحَقِّ، وعَدَمِ إبائِهِمْ إيّاهُ، ﴿تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾؛ أيْ: تَمْتَلِئُ بِالدَّمعِ، فاسْتُعِيرَ لَهُ الفَيْضُ الَّذي هو الِانصِبابُ عَنِ امْتِلاءٍ مُبالَغَةً، أو جُعِلَتْ أعيُنُهم مِن فَرطِ البُكاءِ كَأنَّها تَفِيضُ بِأنفُسِها»[1].

- **سياق الذم:**

لقد ذم القرآن الكريم أولئك الذين لا يعملون بما سمعوه من حق، وجعلهم كالصُّم، بل في موقع أدنى من الحيوان، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ (الأعراف ١٧٩)، ففي قوله: ﴿وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾، أي: أنهم يسمعون آيات كتاب الله، ولكنهم يعرضون عنها، بل إنهم يوصون بعضهم بعضًا بعد سماع القرآن: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ (فصلت: ٢٦)، وذلك نظير وصف الله إياهم في موضع آخر بقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾، (البقرة: ١٧١)، والعرب تقول ذلك للتارك استعمالَ بعض جوارحه فيما يصلح له، ويقول ابن جرير الطبري: «هؤلاء الكفرة الذين ذَرَأهم لجهنم، أشدُّ ذهابًا عن الحق، وألزم لطريق الباطل من البهائم؛ لأن البهائم لا اختيار لها ولا تمييز، وإنما هي مسَخَّرة من الله تعالى، ومع ذلك تهرب من الأمور الضارة لها، وتطلب لأنفسها من الغذاء الأصلح، والذين وصفَهم الله في هذه الآية، مع ما أعطوا من الأفهام والعقول المميِّزة

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٣/ ٧٢.

بين المصالح والمضارّ، يتركون ما فيه صلاحُ للدنيا والآخرة، ويطلبون ما فيه مضارّ لهم، فالبهائم منهم أسدُّ، وهم منها أضل، كما وصفهم به ربُّنا جل ثناؤه»[1].

المطلب الثاني: سياق الأمر والنهي:

- **سياق الأمر:**

جاء النص القرآني بمجموعة من الآيات التي تتضمن أسلوب الأمر، وجاء الخطاب فيها متنوعًا متعددًا، ففيها خطاب للكافرين، وفيها أيضًا خطاب للمؤمنين، وسياق الأمر يختلف فيما بينها من حيث القوة واللين، والشدة والرخاوة، ومثال القوة والشدة في خطاب المولى-عز وجل- لبني إسرائيل في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا ۖ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ (البقرة ٩٣)، يقول الألوسي: «المراد من ذلك خُذُوا ما أَمَرْتُكم بِهِ فِي التَّوْراةِ على أن يكون هذا الأخذ (بجدٍّ وعدم فُتور)، واسمعوا أيضًا، على أن يكون هذا السمع سَماع (تَقَبُّل وطاعَة)، إذ لا فائدة في الأمرِ بالمُطلق بعد الأمر بالأخذ بقُوَّة بِخلافِهِ على تقدير التَّقييد، فإنَّه يُؤكده ويُقرره؛ لاقتضائه كمال إبائهم عن قبول ما آتاهم إيّاهُ»[2]، فالأمر الموجه ليهود بني إسرائيل في هذه الآية كان بعد أخذهم للميثاق بالعمل بالتوراة، وكان ردهم على هذا القول هو: (سمعنا قولكم وعصينا أمركم).

في حين أن السياق يختلف عندما تحدث عن المؤمنين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٦﴾﴾ (التغابن ١٦)، يقول ابن عاشور: «والمُرادُ: اسْمَعُوا اللَّهَ، أيْ أطِيعُوه بِالسَّمْعِ لِلرَّسُولِ ﷺ وطاعَتِهِ»[3].

---

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ١٣/ ٢٨١.

(٢) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تح: علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ، ١/ ٣٢٥.

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٢٨/ ٢٨٨.

فالفرق بين السمعين هنا: أن الأمر بالسمع للمؤمنين جاء بعد الأمر بالتقوى، ويكون بقدر الاستطاعة، في حين أن الأمر بالسمع في خطاب بني إسرائيل جاء قويًّا ومشدّدًا ومؤكدًا.

- **سياق النهي:**

ورد النهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ (الأنفال ٢١)، يقول جل ثناؤه لأصحاب رسول الله ﷺ: «لا تكونوا أنتم أيها المؤمنون في الإعراض عن أمر رسول الله، وترك الانتهاء إليه، وأنتم تسمعونه بآذانكم، كهؤلاء المشركين الذين يسمعون مواعظ كتاب الله بآذانهم، ويقولون: قد سمعنا، وهم عن الاستماع لها والاتعاظ بها معرضون، كمن لا يسمَعُها»[(١)]، فهنا وصفهم الله سبحانه وتعالى في سماعهم كتابَ الله وعدم انتفاعهم واتعاظهم به بمن لا يسمع، فما فائدة السمع هنا إذ لم يكن فيه اتعاظ وانتفاع وتفكر؟! لذلك وصفهم الله تعالى بعدم السمع، وقال تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾.

أما في سياق حديثه -جلَّ في علاه- عن المؤمنين، فهو سبحانه يصفهم بسماع أوامره والطاعة لها، ولهذا مدحهم الله تعالى في قوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النور ٥١)، فمن صفات المؤمنين هنا في هذه الآية الطاعة والامتثال لأوامر الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم، ولذلك وصفهم الله تعالى بأنهم هم المفلحون والمخلدون في جنات النعيم.

فالفرق بين السياقين هنا: أن الله سبحانه في حديثه عن المشركين ذمَّهم ووصفهم بعدم السمع، بالرغم من سماعهم كتابَ الله، ولكنهم لم ينتفعوا به، ولم يمتثلوا لأوامره، فشبههم بعدم السماع، في حين أن خطابه مع المؤمنين كان فيه مدح لهم؛ لما هم فيه من الطاعة والاتعاظ، ووصفهم الله تعالى بالمفلحين، أي: الناجين من عذاب الله والفائزين بالنعيم.

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ١٣/ ٤٥٨.

المطلب الثالث: سياق التوكيد والقصر:

- سياق التوكيد:

ورد في كتاب الله مجموعة من الآيات التي تتضمن معنى التوكيد، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء ٣٦)، يقول ابن عاشور: «أي أنَّكَ أيُّها الإنْسانُ تَسْأَلُ عَمّا تُسْنِدُهُ إلى سَمْعِكَ وبَصَرِكَ وعَقْلِكَ بِأنَّ مَراجِعَ القَفْوِ المَنهِيِّ عَنْهُ إلى نِسْبَةٍ لِسَمْعٍ أوْ بَصَرٍ أوْ عَقْلٍ في المَسْمُوعاتِ والمُبْصَراتِ والمُعْتَقَداتِ»[1]، فقد أكد -سبحانه وتعالى- كلامه عن وسائل المعرفة الإنسانية (السمع-البصر-والفؤاد) بـ (إن)، و(كل)، والجملة الاسمية؛ وذلك لتمكين المعنى في نفوس المخاطبين، وهو أن وسائل المعرفة والإدراك العظيمة هذه سيسأل عنها الإنسان يوم القيامة[2].

كما نجد أسلوبًا آخر للتوكيد في مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (المؤمنون ٧٨)، أكد الجملة هنا بضمير الشأن (هو)؛ ليفيد القصر والاختصاص بأنه تعالى وحده الذي وهب الإنسان وسائل المعرفة[3]، «وإنما خصَّ السمع والأبصار والأفئدة؛ لأنه يتعلق بها من المنافع الدينية والدنيوية ما لا يتعلق بغيرها، ومقدمة منافعها أن يُعمِلوا أسماعهم وأبصارهم في آيات الله وأفعاله، ثم ينظروا ويستدلوا بقلوبهم، ومن لم يُعملْها فيما خلقت له فهو بمنزلة عادمها، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا

(١) يوضح ابن عاشور معنى القَفْو وهو: الاتِّباعُ، يُقالُ: قَفاهُ يقفُوهُ إذا اتَّبَعَهُ، وهو مُشْتَقٌّ مِنَ اسْمِ القَفا، وهو ما وراءَ العُنُقِ، واسْتُعِيرَ هَذا الفِعْلُ هُنا لِلْعَمَلِ، التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١٥/ ١٠١.

(٢) ينظر: السمع في القرآن الكريم: دراسة موضوعية، عبد الله الخطيب، ص٢٢.

(٣) ينظر: نفسه، ص٢٢.

كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (الأحقاف ٢٦)، ومقدمة شكر النعمة فيها الإقرار بالمنعم بها، وأن لا يُجعل له ندّ ولا شريك»[١].

- سياق القصر:

جاء أسلوب القصر بإنَّما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ (الأنعام ٣٦)، يقول تعالى في ذكره لنبيه محمد ﷺ: لا يكبُرنَّ عليك إعراض هؤلاء المعرضين عنك، وعن الاستجابة لدعائك إذا دعوتهم إلى توحيد ربّهم والإقرار بنبوّتك، فإنه لا يستجيب لدعائك إلا الذين فتح الله أسماعهم للإصغاء إلى الحق، وسهَّل لهم اتباع الرُّشد، أمَّا من ختم الله على سمعه، فلا يفقه من دعائك شيئا، فهم كما وصفهم به الله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (البقرة ١٨)، وقوله: ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾، يقول: والكفارُ يبعثهم الله مع الموتى، فجعلهم الله تعالى في عداد الموتى الذين لا يسمعون صوتًا، ولا يعقلون دعاءً، ولا يفقهون قولا إذ كانوا لا يتدبرون حُجج الله، ولا يعتبرون آياته، ولا يتذكرون، فينزجرون عمَّا هم عليه من تكذيب رُسل الله وخلافهم[٢].

وقد استعمل أسلوب الحصر هنا؛ لبيان الاستجابة لأوامر الله سبحانه وتعالى، فالمؤمنون هم من يستجيبون لتلك الأوامر حق الاستجابة، ويوظفونها فيما أمرهم الله تعالى، بخلاف المشركين الذين يسمعون كلام الله ولا يمتثلون لأوامره، فيخرجهم الله من هذا القصر، ويشبههم بالموتى الذين لا يسمعون صوتًا، ولا يفقهون قولًا.

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمرو جار الله الزمخشري، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ط٣، ٣/ ١٩٨-١٩٩.

(٢) بنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ١١/ ٣٤١.

المبحث الثالث:

الاستعمال الدلالي لألفاظ السمع في القرآن الكريم

ويقصد به تتبع المعنى المشترك لمتفرقات لفظية تندرج تحت معنى عام يجمعها[1]، فهي ممارسة فنية تمثل أداة من أدوات البحث المنهجي المنظم الذي يعتمد على رصد الملامح الدلالية الممتدة بين تلك البنى النحوية[2]، وفي هذا المبحث سيكون المعنى العام هو (السمع)، ثم سأورد بعضًا من الألفاظ التي تندرج تحت هذا اللفظ العام، مبينة السياقات التي وردت فيها تلك الألفاظ، والعلاقات التي تربط بينها، ومتابعة المفردة في كتب المعاجم والتفسير، وهذه الألفاظ هي: (أَذن - تلقَّى - جسَّ -حسَّ- سَمِعَ - صخَّ- صَغى- صَمَم- نصتَ- وَجسَ- وَقَر)، وهي كالآتي:

١- (أَذِن):

في اللغة: أَذِنَ بالشَّيء، (كسَمِعَ إِذْنًا)، وأَذانًا وأَذانَةً، كسَحاب وسَحابَةً، أي: (عَلِمَ بِه)، وَمِنْه قوْلُه تعالَى: (فَأْذَنوا بحَرْب)،أي فاعلموا، وآذَنَهُ الأَمْر وآذَنَهُ: أَعْلَمَهُ بِه، وأَذَّنَ تأْذِينًا: أَكْثَرَ الإعْلامَ بالشَّيءِ، وأَذِينًا، كأَمير: (أَباحَهُ لَهُ)، واسْتَأْذَنَه: طَلَبَ منْهُ الإِذْنَ، ويقالُ ائْذَنْ لي على الأَمير، أَي خُذْ لي مِنْهُ إِذْنًا، وأَذِنَ إِلَيْهِ، أي: (اسْتَمَعَ إِلَيْهِ)، وأَذِنَ رائحةَ الطَّعام إذا (اشْتَهاه ومالَ إِلَيْهِ)، ومنه أَذَّنَ: بمعنى النداء، ومنه قوْلُه عزَّ وجلَّ: (وأَذِّنْ فِي النَّاسِ بالحَجِّ)[3].

---

(١) ينظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م، ص٥٣٦.

(٢) ينظر: نفسه، ص٥٣٦.

(٣) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، الكويت: دار الهداية (أذن)،٣٤/ ١٦١-١٦٤، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (أذن)،١٠/ ٩٦. وينظر: مختار الصحاح، محمد ابن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، بيروت - صيدا: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، ط٥، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، (أذن)، ص١٦.

وجاءت هذه المفردة في المعاجم القديمة بخمسة معانٍ[1]، وهي: (السمع- العِلم- الإباحة- الميل- النداء).

وقد ورد هذا اللفظ في النص القرآني في مئة موضعٍ وواحد[2]، من تلك المواضع ما يلي:

- (أَذِنَت)، أي: سمعت، وجاءت مرتين في القرآن في سورة الانشقاق، في قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ (الانشقاق ١-٢)، يقول الطبري: «وَسَمِعَت السماوات في تصدّعها وتشققها لربها، وأطاعت له في أمره إياها، والعرب تقول أيضًا: أذن لك في هذا الأمر أذنًا، فهو بمعنى: استمع لك، ومنه الخبر الذي رُوي عن النبيّ ﷺ: «مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيءٍ كأَذَنِهِ لِنَبِيّ يَتَغَنَّى بالقُرآنِ»، يعني بذلك: ما استمع الله لشيء كاستماعه لنبيّ يتغنى بالقرآن»[3].

﴿وأذِنَت﴾، أي: استمعت، وفعلُ أذِنَ هنا مُشتقٌّ من اسم جامد، وهو اسمُ (الأُذُن)، ويقصد به آلَةُ السَّمع في الإنسان، يُقالُ: أُذُنٌ له، كما يُقالُ: استَمِعْ له، أي: أصْغَى إليه أُذُنَهُ. وهو هنا مَجازٌ مُرسلٌ في التَّأثُّر لأمر اللهِ التَّكوينيِّ بأن تنشقَّ، وليس هو باستعارةٍ تبعيَّةٍ ولا تمثِيليَّة، والتَّعبير بـ (رَبِّها) دون ذلكَ من أسماء اللهِ وطُرق تعريفه؛ لما يُؤذِنُ به وصف الرَّبِّ من المُلك والتَّدبير، وجُملةُ (وحُقَّتْ) مُعترضةٌ بين المَعطُوفة والمعطُوف عليها، والمعنى: وهي محقُوقةٌ بأن تأذنَ لرَبِّها لأنَّها لا تَخرُجُ عن سُلطان قُدرتِه وإن عَظُمَ سُمكها واشتَدَّ خلقُها؛ فما ذلكَ كُلُّهُ إلّا مِن تقديرِ الله لَها، فهو الَّذي إذا شاء أزالَها[4].

(١) ينظر: تاج العروس،٣٤/ ١٦١-١٦٤، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ١٠/ ٩٦، وينظر: مختار الصحاح، ص ١٦.

(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص٢٥-٢٦.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ٢٤/ ٣٠٩.

(٤) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٣٠/ ٢١٨-٢١٩.

- (فأذنوا) وردت مرة واحدة بمعنى اعلموا، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ (البقرة ٢٧٨-٢٧٩)، ويوجد مسألتان في تفسير معنى (فأذنوا) في هذه الآية، المسألة الأولى: أن المعنى هنا (اعلموا)، أي: إن لم تنتهوا وتبتعدوا عن الربا فاعلموا بحرب من الله ورسوله[1]، والثانية: إن (فأذنوا) هنا «من الأذن، وهو الاستماع، يقال: أذن له أذنًا: أي استمع»[2]، ومن المحتمل أن أصحاب هذا التفسير قرؤوها بالمد (فآذنوا) أي: أعلموا بها غيركم، وهو مأخوذ من الإذن، وهو الاستماع؛ لأن الاستماع من طريق العلم[3]، والأرجح عندي هو قول الرازي بأن اللفظة في هذه الآية جاءت بمعنى اعلموا بحرب من الله ورسوله، يقول ابن عاشور: جاء التنكير في قوله ﴿بِحَرْبٍ﴾؛ «لِقَصْدِ تَعْظِيمِ أَمْرِهَا، ولِأَجْلِ هَذا المَقْصِدِ عَدَلَ عَنْ إضافَةِ الحَرْبِ إلى اللَّهِ، وجِيءَ عِوَضًا عَنْها بِـ (مِن)، ونُسِبَتْ إلى اللَّهِ؛ لِأنَّها بِإذْنِهِ عَلى سَبِيلِ مَجازِ الإسْنادِ، وإلى رَسُولِهِ لِأنَّهُ المُبَلِّغُ والمُباشِرُ، وهَذا هو الظّاهِرُ»[4].

- وجاء في موضع آخر، قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ (فصلت ٤٧)، ذهب بعضٌ إلى أن المعنى:

(١) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ٧/ ٨٤.

(٢) حاشية محيي الدين الشيخ زاده، محمد بن مصطلح الدين الشيخ مصطفى التوجي الحنفي على تفسير القاضي البيضاوي، ض: محمد عبد القادر شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م، ٢/ ٦٧٤.

(٣) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ١/ ٣٢٢، وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن حسن الطبرسي، تص: السيد باسم الرسولي المحلاتي، بيروت: دار إحياء التراث، ١٣٧٩هـ، ٣/ ٣٩٢، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ، ١/ ٣٣٨.

(٤) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٣/ ٩٤.

(أسمعناك)[1]، في حين رأى الآخرون أن المعنى: (أعلمناك)[2]، وترى الباحثة أن السياق في هذه الآية يختلف عمّا سبق في قوله: (فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ)؛ لأن السياق هنا جاء بصيغة الأمر، أي فاعلموا، في حين أن السياقَ الثاني (قَالُوا آذَنَّاكَ)، فأرى أن اللفظة تحتمل كلا المعنيين السابقين (أسمعناك)، و(أعلمناك)، لا فرق بينهما؛ لأنهم إذا سمعوه فقد أعلموه، ولأن السمع من طرق العلم.

- (أُذُن)، وردت هذه الصيغة خمس مرات في مواضع وسياقات مختلفة، ومن تلك المواضع ما ذكر في جزاء الاعتداء، كقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ (المائدة ٤٥)، فالأذن هنا يقصد بها (جارحة الأذن) التي تُدرَك بها المسموعات، كذلك ما ذكر في وصف للنبي -صلى الله عليه وسلم- على لسان المشركين، في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ ۚ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التوبة ٦١)، أي: (أذن سامعة)، يسمع من كل أحد ما يقول فيقبله ويصدِّقه[3]، يقول ابن عاشور: «وَمَعْنَى ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾ الْإِخبارُ عَنهُ بِأَنَّهُ آلَةُ سَمْعٍ، وهذا الإِخْبارُ يعد مِن صِيغِ التَّشْبِيهِ البَلِيغِ، أيْ كالأُذُنِ في تَلَقِّي المَسْمُوعاتِ لا يَرُدُّ مِنها شَيْئًا، وهو كِنايَةٌ عَنْ تَصْدِيقِهِ بِكُلِّ ما يَسْمَعُ مِن

(١) ينظر: الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، مقاتل بن سليمان البلخي، تح: عبد الله محمود شحاتة، القاهرة: المكتبة العربية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ص٢٦٢، وينظر: الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، هارون بن موسى، تح: حاتم صالح الضامن، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٢٨٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٧٢م، ٣/ ٢٠، وينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، تح: عبد الجليل شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م، ٤/ ٣٩١.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ١٤/ ٣٢٤.

دُونِ تَمْيِيزٍ بَيْنَ المَقْبُولِ والمَرْدُودِ»[1]. ولفظ (أُذُن) بالضم، أينما ورد في التعبير القرآني فيراد به حاسة السمع إلَّا في هذه الآية: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾ فالمقصد منها: «المستمع القابل لما يُقال»[2].

- كما ذكرت هذه الصيغة في قوله تعالى: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الحاقة ١٢]، فقوله ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾، أي: تحفظُ قصَّتَها (أُذُنٌ) من شأنها أن تعي المَواعظ، يُقال: وعيتُ لما حُفِظَ في النَّفس، وأوعيتُ لما حُفِظَ في غير النَّفس من الأوعية. وقال قتادة: الواعيةُ هي الَّتي عقلت عن الله، وانتفعَتْ بما سمعت من كتاب الله[3].
- (إِذْن) بالكسر، في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾ (آل عمران ١٤٥)، والمعنى من ذلك أن الإنسان لا يدري متى تكون منيته، ومتى تُقبض روحه من هذه الدنيا، فهي من الأمور الغيبية التي تكون بعلم الله ومشيئته، لا يستطيع أي مخلوق معرفتها. يقول الراغبُ: بينَ الإذنِ والعِلم فرقٌ، فإنَّ الإذْنَ أخصُّ من العلم إذ لا يكاد يُستعمل إلَّا فيما فيه مَشيئةٌ، ضامتِ الأَمْرَ أو لم تضامه، فإنَّ قوْلَه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ مَعْلومٌ أنَّ فيه مشيئةً وأَمَدًا[4].

ومن هنا يمكن القول: إن لفظ (أَذِنَ) ورد في القرآن الكريم في مجموعة من المواضع والسياقات المختلفة، تكرر بعضها في أكثر من موضع، مثل: (إِذْن) و(أَذِنَت)، وبعضها جاء مرة واحدة، مثل: (أُذُن)، كما جاء في وصف المشركين للرسول صلى الله عليه وسلم، وجاءت هذه اللفظة من خلال الرجوع للمعاجم المختلفة بمعان متعددة، منها: السمع والعلم والنداء والإباحة والميل، وكل من هذه المعاني له مواضعه وسياقاته المتنوعة.

---

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١٠/ ٢٤٢.
(٢) القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٧م، مادة (أذن).
(٣) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، ١٠/ ٢٥٦.
(٤) ينظر، تاج العروس، الزبيدي، ٣٤/ ١٦٢.

٢- (تلقَّى):

قال ابن فارس: «(لَقِيَ)، اللَّامُ وَالْقَافُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا يَدُلُّ عَلَى عِوَجٍ، وَالْآخَرُ عَلَى تَوَافِي شَيْئَيْنِ، وَالْآخَرُ عَلَى طَرْحِ شَيْءٍ»(١).

وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم في مئة وستة وأربعين موضعًا(٢)، منها ما يلي:

- في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ (ق ٣٧)، «إلقاءُ السَّمع: مُستَعارٌ لشدَّة الإصْغاء للقُرآن، والاستماع لَمواعظ الرَّسُول -صلى الله عليه وسلم- كأنَّ أسماعهم طُرحت في ذلك فلا يَشغلُها شَيءٌ آخر تسمَعهُ»(٣)، فكما هو معلوم أن الإلقاء يكون بإلقاء الكلام على الشخص المستمع، في حين أن التلقي يكون بأخذ الحديث وسماعه من الشخص المـُلقي، يقول الفراهيدي: «والرجل يُلقي الكلام والقراءة أي يُلقِّنه، وتَلَقَّيْتُ الكلام منه: أخذته عنه»(٤)، والإلقاء في هذه الآية هو إلقاء مستعار، فهو إلقاء للسمع والإنصات عوضًا عن إلقاء الكلام، فـ«إلقاءُ السَّمع مع المشاهدة يُوقِظُ العَقل للذِّكرى والاعتبار»(٥)، وإنما كان ذلك دلالة على شدة استماعهم، وكأنهم لا يستمعون لغير هذا القرآن وهذه المواعظ.
- وكذلك في قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ (الشعراء ٢٢١-٢٢٢)، (يُلْقُونَ السَّمْعَ) هي: صِفَةٌ لِـ (كُلِّ أفّاكٍ أَثِيمٍ)، ومعنى ذلك: أنهم يُظهرون أنهم يُلقُون أسماعهم للشياطين التي

---

(١) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ٥/ ٢٦٠.

(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص٦٥١-٦٥٣.

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٢٦/ ٣٢٤.

(٤) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٥/ ٢١٦.

(٥) التحرير والتنوير، ٢٦/ ٣٢٤.

تأتيهم بالأخبار من السماء، وذلك من إفكهم وإثمهم، وإلْقاءُ السَّمع: هو شِدَّةُ الإصغاء حتى كأنَّه إلقاءٌ للسَّمع من موضعه، حيث شبَّه توجيهَ حاسَّةِ السَّمع إلى المَسْموع الخفي بإلقاء الحَجَر من اليد إلى الأرْض أو في الهواء، قالَ تَعالى: ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وهو شَهيدٌ﴾، أي: أبلغُ في الإصغاء ليعِيَ ما يُقالُ له، والإصغاءُ، هو: إمالةُ السَّمْع إلى المَسْموع[1].

- كان الإلقاء في الآيتين السابقتين عن طريق حاسة السمع التي هي مصدر سماع الأصوات والمسموعات، ولكن في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ (النور ١٥)، في قوله: ﴿بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾، هنا اسْتِعارَةٌ مكنيَّة، حيث جُعِلَتِ الألسن آلةً لِلتَّلَقِّي على طريقةٍ تَخْييلِيَّة، وذلك بتشبيه الألسُن في رواية الخبر بالأيدي في تناول الشَّيء، وإنَّما جُعلت الألْسُنُ آلةً لِلتَّلَقِّي مع أنَّ تَلَقِّيَ الأخْبار (بالأسماع)؛ لأنَّهُ لمَّا كان هذا التَّلَقِّي غايته التَّحَدُّث بالخبَرَ جُعلت الألسن مكان الأسماع مجازًا بعلاقة الأيلُولَة، وفيه تعريض أيضًا بحرصهم على تَلَقِّي هذا الخبر، فهم حين يتلَقَّونَه يُبادِرونَ بالإخبار به بلا تروٍّ ولا تريُّث[2].

ونقول هنا: إن تلقيهم الخبرَ هو تلقٍ لا إعمال للعقل فيه، أي أنهم لا يُعملُون عقولهم وإدراكهم في التلقي، وإنما يأخذون الأخبار وينقلونها فيما بينهم بلا تريُّث وبلا إدراك، وهذا التلقي هو مثل التلقي الذي حدث في خبر حادثة الإفك لأمنا عائشة بنت أبي بكر -رضي الله عنها- فقد استمع بعض المؤمنين لزعيم المنافقين عبدالله بن أبي ابن سلول ومن هم على شاكلته، وأحدثوا مثل هذا الخبر، وتناقله المؤمنون فيما بينهم دون إعمال للعقل والفكر والإدراك؛ لذلك قال سبحانه فيهم: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾.

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١٩/ ٢٠٦.

(٢) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١٨/ ١٧٨.

٣- (جسَّ):

يقـول ابـن فارس: «الجيـمُ والسِّـينُ أصـلٌ واحـدٌ، وهـو تَعَـرُّفُ الـشَّيْءِ بِمَـسٍّ لطيـف. يُقَـال جَسَسْـتُ الْعِـرقَ وَغـيرهُ جَسًّـا. وَالْجاسُـوسُ فاعُـولٌ مـن هـذا؛ لأَنَّـه يتخَـبَّرُ مـا يُريـده بخفـاءٍ ولُطـفٍ»[١]. وقيـل: إن أصـل الجـس: مـس العـرق، ومعرفـة نبضـه؛ للحكـم بـه عـلى الصحـة والسـقم[٢]، يقـال: تجسـس الخـبر جسَّـه (أي اسـترق السـمع)، وقيـل: الجاسـة هـي الحاسـة -مـن الحـواس الخمـس- والجاسـوس: هـو مـن تجسـس الأخبـار ليـأتي بهـا[٣]، وقيـل أيضًـا: التجسـس تتبـع الأخبـار، ووجـسَ الخـبر: أي بحـث عنـه[٤]، قـال ابـن الأثـير: التجسـس: التفتيـش عـن بواطـن الأمـور، وأكثـر مـا يقـال في الـشر، وقيـل في التجسـس أيضًـا هـو البحـث في العـورات[٥].

إذن فالتجسـس هـو عمـل يقـوم بـه الجاسـوس للبحـث عـن الأخبـار عامـة والعـورات خاصـة، واسـتراق السـمع فيهـا، والتجسـس يكـون عـلى أمريـن:

- إمَّـا أن يكـون لنفسـه، وغالبًـا مـا يكـون لبـث الفتنـة ونـشر الأخبـار الخاصـة بـين النـاس عامـة.
- وإمَّا أن يكون هذا العمل لغيره، وهو الأغلب.

وقـد ورد هـذا اللفـظ في القـرآن الكريـم مـرة واحـدة[٦]، في قولـه تعـالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس، ١/ ٤١٤.
(٢) تفسير روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي، دار إحياء التراث العربي، ٩/ ٧٠.
(٣) ينظر: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى (وآخرون)، تح: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، ١/ ١٢٢.
(٤) ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ، مادة (ج سَّ)، ٦/ ٣٨.
(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات بن محمد الشيباني ابن الأثير، تح: طاهر أحمد- محمود الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية،١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ١/ ٢٧٢.
(٦) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص١٧٠.

اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ (الحجرات ١٢)، ففي قوله: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ يقول: ولا يتتبع بعضكم عورة بعض، ولا يبحث عن سرائره، يبتغي بذلك الظهور على عيوبه، ولكن اقنعوا بما ظهر لكم من أمره، فظنّ المؤمن بالمؤمن الشرّ لا الخير إثم؛ لأن الله قد نهاه عنه، ففعل ما نهى الله عنه إثم[1]، فالتجسس هنا جاء بمعناه الحقيقي وهو (التسمع) بواسطة جارحة الأذن، ولكن الفرق بين التجسس والتسمع أو الاستماع هو: أن التجسس يكون في الخفاء وبنية الشر، أمَّا التسمع أو الاستماع فيكون في العلن، ويدخل فيه الخير والشر، وإن كان الخير أعم وأظهر.

يقول ابن عاشور: التَّجَسُّس من المعاملة الخَفِيَّة عن المَتَجَسَّسِ عليه، وسبب النَّهي عن التجسس في هذه الآية؛ أنَّه ضربٌ من الكَيْدِ والتَّطلُّع على العَورات، وقد يرى المَتَجَسِّسُ من المتجسَّسِ عليه ما يسُوؤُهُ؛ فتنشأُ عنهُ العداوةُ والحقدُ والفتنة أيضًا، ويدخُلُ صدرهُ الحَرجُ والتَّخوُّفُ بعد أن كانت ضمائرهُ خالصةً طَيِّبَةً، وذلك من نكدِ العَيش[2].

ومن هنا يمكن القول: إن التجسس هو استراق السمع على الآخرين، والبحث عن الأمور المخفية والمستورة لديهم، وغالبًا ما يكون الغرض من التجسس الشر وإشاعة الفتنة، وهذا الأمر يعد من الأمور التي نهانا الله -سبحانه وتعالى- ورسوله عن اتباعها والعمل بها؛ لما فيها من المضرة ونكد العيش.

٤- (حسَّ):

حسَّ في اللغة: يقول ابن فارس: «الْحَاءُ وَالسِّينُ أَصْلَانِ: فَالْأَوَّلُ غَلَبَةُ الشَّيْءِ بِقَتْلٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَالثَّانِي حِكَايَةُ صَوْتٍ عِنْدَ تَوَجُّعٍ وَشَبَهِهِ»[3]، والحِسُّ والحَسِيس الصوت الخفي، قال تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ (الأنبياء ١٠٢)، والحِسُّ من

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ٢٢/ ٣٠٤.
(٢) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٢٦/ ٢٥٣-٢٥٤.
(٣) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٢/ ٩.

أحسست بالشيء، يحسُّ حسًّا وحِسًّا وحَسِيسًا، وأحسَّ: شعر به، ويُقال: حستُ بالشيء إذا علمته وعرفته، وما أحسستُ بالخبر أي: لم أعرف عنه شيئًا[1].

وقد وردت هذه المفردة في القرآن الكريم في ستة مواضع[2] بعدة دلالات، وسياقها في الآية هو الذي يوضح دلالتها، من ذلك:

- التحسس بالحواس، ويكون بحاستي السمع أو البصر، قيل: إن التحسس هو الاستماع لأحاديث الناس[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ (يوسف ٨٧)، فالتحسس هنا أي: طلب الشيء بالحواس، فهو مأخوذ من الحس أو من الإحساس، أي: اذهبوا فتعرفوا من خبر يوسف وأخيه، بالحاسة كالبصر والسمع، وتطلبوه[4]؛ لأن السمع من الحواس التي تدرك الأخبار من خلال البحث عنها، وكذلك الاستماع لها ونقلها.
- التحسس بمعنى (الوجود)[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران ٥٢)، أي فلما وَجد عيسى – عليه السلام– من بني إسرائيل الذين أرسله الله إليهم جحودًا لنبوّته، وتكذيبًا لقوله، وصدًّا عما دعاهم إليه من أمر الله، قال: «مَن أنصاري إلى الله»؟ يعني بذلك: من أعواني على المكذبين بحجة الله، والمولِّين عن دينه، والجاحدين لنبوة نبيه؟[6].

(١) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ٦/ ٤٩.

(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص٢٠٢.

(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، قرأه وعلق عليه: يحيى مراد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢٧٥.

(٤) فتحُ البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنَّوجي، مراجعة: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، بيروت: المَكتبة العصريَّة للطباعة والنّشر، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ٦/ ٣٩٠.

(٥) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (ح س س)، ٦/ ٥٠، وينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ٦/ ٤٤٢.

(٦) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ٦/ ٤٤٣.

- التحسس بمعنى (الإفناء والقتل)[١]، الحس يأتي بمعنى القتل الذريع، وحَسَسنَاهُم أي: استأصلناهم قتلًا[٢]، وهذا المعنى مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ﴾(آل عمران: ١٥٢)، أي تقتلونهم قتلًا ذريعًا مستأصلًا.

- التحسس بمعنى (الصوت البعيد)، وهو الصوت الذي يبلغ إلى السَّمع من أبعد ما يبلغ منه المرئيُّ[٣]، مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ (الأنبياء ١٠٢)، والحَسِيس: الصَّوت الَّذي يبلُغُ الحسَّ، أي الصَّوتُ الَّذي يُسمعُ من بعيد، بمعنى أن أهل الجنة لا يقربون من النار، فهم سالمون من الفزع من أصواتها، فلا يَقرعُ أسماعهم ما يُؤلمها[٤]، فأهل الجنة لا يسمعون حسيس النار إذا نزلوا منزلهم من الجنة.

ومن هنا نجد أن هذه اللفظة تتعدد معانيها في القرآن الكريم، غير أن ما يميز كل معنًى عن الآخر هو الرجوع إلى السياق، ومعرفة الدلالة التي وردت بها الآية الكريمة.

وبعد أن استعرضت الباحثة مفردة (جسَّ) و(حسَّ) ومعناهما في القرآن الكريم، سأوضح آراء اللغويين في تلك المفردتين، فقد رأَوْا فيهما رأيين متباينين:

- **الرأي الأول:** يرى توحيد الدلالة بين المفردتين، فيقال: «تجسس الرجل وتحسس بمعنى واحد، وهذا إجماع أهل اللغة»[٥].

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ٧/ ٢٨٧.
(٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (ح سَّ)، ٦/ ٥١.
(٣) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١٧/ ١٥٦.
(٤) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١٧/ ١٥٦.
(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، ص ٢٧٥-٢٧٦.

- **الرأي الثاني**: يرى بعضهم الفصل بينهما، فـ «التجسس البحث عن عورات الناس، والتحسس الاستماع لأحاديث الناس»[1]، وهو رأي ابن الأثير، فهو يرى أن الفرق بينهما يندرج ضمن علاقة الخصوص والعموم، فالحس أخص من الجس؛ وذلك لأن الحس تعرف ما يدركه الحس، أمَّا الجس تعرف حال ما من ذلك[2].

وأرى من وجهة نظري أن الرأي الثاني هو الأصوب، فالتجسس ذكر في القرآن الكريم في موضع الشر، وهو تتبع عورات الناس، وقد نهانا الله عنه بقوله: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ﴾، في حين أن الله تعالى لم ينهَنا عن التحسس، بل ذُكر في سياق الأمر وطلب التحسس، مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾.

٥- (سَمِعَ):

السَّمع في اللغة: «إيناس الشيء بالأذن»[3]، يقال: «سمِعتُ الشيء سمعًا وسماعًا»[4]، قال ابن منظور: السمع حس الأذن، وهي قوة تُدرك بها الأصوات، والسمع أيضًا: الذكر المسموع، ويعبر بالسمع: الأذن، والجمع أسماع[5].

والاستماع: الإصغاء[6]، إذ يقال: استمعت كذا، أي أصغيتُ، وتسمعت إليه[7].

وفرَّق أبو هلال العسكري بين (السمع) و(الاستماع)، فذكر: «أن الاستماع هو استفادة المسموع بالإصغاء إليه ليفهم، ولهذا لا يقال إن الله يستمع، أمَّا السماع

(١) ينظر نفسه، ص ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح: محمد علي النجار، القاهرة: دار التحرير للطباعة والنشر، (ج سَّ)، ٢/ ٣٨٢.

(٣) مقاييس اللغة، ابن منظور،٣/ ١٠٢.

(٤) الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ٣/ ١٢٣١.

(٥) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ٨/ ١٦٢، وينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب، ١/ ٩١٣.

(٦) ينظر: المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد الراغب الأصبهاني، (س م ع)، ص٣٥٤.

(٧) ينظر: الصحاح، الجوهري، (س م ع)، ٣/ ١٢٣٢.

فيكون اسماً للمسموع، يقال لما سمعته من الحديث: هو سماعي، ويقال للغناء سماع... والتسمع: هو طلب السمع»[1]، وعليه فإن الاستماع هو سمع وإصغاء معًا للمسموع، فهو أشد أنواع السمع وأقواه.

وقد ورد لفظ (سمع) في القرآن الكريم في عدة مواضع وسياقات وصيغ مختلفة، فقد جاء في مئة وخمسة وثمانين موضعًا[2]، وجاء السمع بمعنيين متباينين، هما: السماع الحسي، والسماع المعنوي.

فالسماع الحسي هو إدراك الصوت بالأذن، مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا ۖ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ (البقرة ٩٣)، أي: «سمعنا قولك وعصينا أمرك»[3]، معنى ذلك أنهم سمعوا ما آتاهم الله، فالسمع هنا جاء بمعناه الحقيقي، أي أنهم أدركوا ما قيل لهم بحاسة السمع، ولكن عقولهم لم تدركه، أي: لم يستجيبوا لهذا السماع، فقد سمعوا القول بآذانهم وعصوه بعقولهم. وفسره الراغب بالفهم، فقال إن المعنى: «فهمنا قولك، ولم نأتمر لك»[4]، والوجه الأول أظهر.

وذهب المفسرون في تفسير السماع في هذه الآية إلى مذهبين:

- **المذهب الأول**: أن يحمل قولهم على الحقيقة، ومعناه: سمعنا قولك وعصينا أمرك، قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف طابق قوله جوابهم؟ قلت: طابقه من حيث إنه قال لهم: اسمعوا، وليكن سماعكم سماع تقبل وطاعة، فقالوا: سمعنا، ولكن لا سماع طاعة»[5]، أي سمعوا قول النبي- صلى الله عليه وسلم- بآذانهم، ولكنهم عصوه.

(١) الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تح: حسام الدين القديس، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص٧٠.

(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص٣٥٨-٣٦١.

(٣) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٦٦.

(٤) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، (س م ع)، ص٣٥٣.

(٥) الكشاف، للزمخشري، ١/ ١٦٦، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ١/ ٣٠٨.

- **المذهب الثاني**: قولهم (سمعنا) و(عصينا) مجاز، بمعنى أنهم لم ينطقوا هاتين الجملتين، ولكن لما لم يعملوا ويقبلوا أمر النبي -عليه الصلاة والسلام- جعلوا كالناطقين بذلك، إذ قد يعبر بالقول للشيء عما يفهم عن حاله، وإن لم ينطق به[1].

أمَّا **السماع المعنوي** فقد ورد في عدة مواضع وسياقات مختلفة، منها ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور ٥١)، وهنا مدح من الله تعالى للمؤمنين، وتوضيح لصفاتهم التي منها قبول الطاعة والامتثال لأوامر الله ورسوله، بقوله ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾، وهو نقيض لما وصف الله به المشركين في الآية السابقة، ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾.

وترى الباحثة أن السمع في هذه الآية هو سمع (**حسي ومعنوي**) معًا، بمعنى أنه سمع حسي؛ لأنهم سمعوا قول النبي صلى الله عليه وسلم بآذانهم، وسمع معنوي وهو القبول والطاعة.

وخلاصة ما تقدم أن السمع يُعنَى به إدراك الصوت والمسموعات بواسطة الأذن، أما الاستماع فهو السمع والإصغاء معا، وهو أقوى درجات السمع، في حين أن السمع قد يكون سمعا حسيا، وهو السمع غير المعقلن، وهو سمع المشركين بقولهم: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾، أي السمع الذي يكون بالأذن ولا يستوعبه العقل، في حين أن السمع المعنوي هو السمع المبني على الإدراك، مثل سمع المؤمنين لقول النبي -صلى الله عليه وسلم- كما في قوله: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾، فهو سمع يدركه العقل والذهن معًا، كما أن هذا السمع قد يقترن مع بعض الحواس والجوارح كما أوردته سابقًا، وكل اقتران له دلالاته ومعانيه وصيغه، والسياق هو الذي يحكم ذلك.

(١) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ١/ ٣٠٨.

٦- (صَغى):

مفهوم صغى في اللغة: يقول الفراهيدي: «صغو: والصَّغَا: ميل في الحنك وفي إحدى الشفتين، ورجل أَصْغَى وامرأة صَغْواءُ، وقد صَغِيَ يَصْغَى صَغًا، وصَغَا يَصْغُو فؤاده إلى كذا أي مال، وصَغْوُكَ إليه أي: ميلك، وأَصْغَيْتُ إليه: استمعت، والإصغاءُ: الإمالة، وصَغَتِ النُّجومُ: مالت للغروب»[١]، ومن هنا يتضح لنا أن الإصغاء -بعد الرجوع إلى المعاجم القديمة- يأتي بمعنين: معنى (الميل)، ومعنى(الاستماع).

والإصغاء في الاصطلاح وفي التعريفات الحديثة هو: «العملية التي يتم من خلالها تحويل اللغة المتكلَّم بها إلى معنى ما في العقل، وعندما يفهم الإصغاء على هذا النحو فإنه يشمل الإحساس، والتفسير، والتقييم، والاستجابة، والإصغاء عملية سيكولوجية تشمل الحدة السمعية والإحساس السمعي، أي القدرة على السمع والتمييز بين الأصوات»[٢].

يُقال: (صغى يصغي)، و(صغا يصغو)، هذه المادة يجوز فيها أن تكون من الواو ومن الياء أيضًا؛ لأنه قد سُمع فيها الحرفان، وقد ذكر الراغب اللغتين، ولم يذكرهما الهروي إلا في مادة الياء[٣].

واستعملت هذه المفردة في القرآن الكريم بمعنى (الميل) في موضعين[٤]، وبصيغتين مختلفين:

---

(١) كتاب العين، الفراهيدي، ٤/ ٤٣٢. وينظر: المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تح: خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ٣/ ٣٥٠. وينظر: تاج العروس، الزَّبيدي، ٣٨/ ٤٢٥، وينظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٤/ ٦٢٠.

(٢) مهارات الإصغاء، محمد عبد الكريم يوسف، الصدى. نت (elsada.net)، تاريخ الدخول: ١٤/ ١٢/ ٢٠٢١م، ١٠:٣٠مساءً.

(٣) ينظر: معاجم مفردات القرآن (موازنات ومقترحات)، أحمد حسن فرحات، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ص٤٦.

(٤) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص٤٠٩.

- بصيغة الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم ٤)، «وصَغَتْ: مالَتْ، أيْ مالَتْ إلى الخَيْرِ وحَقِّ المُعاشَرَةِ مَعَ الزَّوْجِ، ومِنهُ سُمِّيَ سَماعُ الكَلامِ إصْغاءً؛ لِأنَّ المُسْتَمِعَ يَمِيلُ سَمْعُهُ إلى مَن يُكَلِّمُهُ»[1].
- وبصيغة الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾﴾ (الأنعام ١١٢-١١٣)، أي: ولتميل إليه، الضَّمير يعود على ما عاد عليه في قوله (فعلوه) من العداوة أو الوحي أو الزُّخرف أو القول أو الغُرور، ولِيرضوه وليكتسبوا ما هم مكتسبون من الآثام[2]. والإصغاء هنا في هاتين الآيتين هو إصغاء مجازي، فالقلوب ليس لها آذان تسمع بها مقارنة بالسمع عند جارحة الأذن، ولكن المعنى جاء بأن قلوبهم تميل إلى وحيهم، فتقوم عليهم الحجة، فإصغاء الأفئدة هو إصغاء مجازي سواء في الاتباع أو في قبول القول.

أمَّا في معنى الاستماع فيُستعمَل الرباعي: (أَصْغَى يُصْغِي إصغاءً). واسم الفاعل المذكر «مُصْغٍ» والمؤنث مُصْغية (أذُن مُصْغية)، وأصغى لا يعني مجرد الاستماع، ولكن حسن الاستماع والاهتمام بما يُسمَع، وجاء في بعض المعاجم العربية الحديثة تعبير: (**كلنا آذان صاغية**)، وذلك تَبَنٍّ لخطأ شائع[3]؛ لأنها اسم فاعل من الفعل (صغا) الثلاثي بمعنى (مال)، وحيث ثبت الثلاثي ثبت

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٢٨/ ٣٥٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٤/ ٦٢٠.

(٣) معجم تصحيح لغة الإعلام العربي، عبد الهادي أبو طالب، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، (المكتبة الشاملة)، ص١٥.

اسم الفاعل منه بالضرورة، فالمعنى الأصح: (مُنْصِتة أو مُستمِعة)[١]، وقد بين أبو هلال العسكري الفرق بين السمع والإصغاء، فذكر أن السمع هو: إدراك المسموع، وأما الإصغاء فهو: طلب إدراك المسموع بإمالة السمع إليه[٢]، أي إمالة السمع أو الإذن إليه.

ومن هنا نستطيع أن نفرق بين السمع والإصغاء: فالسمع هو التقاط ذبذبات الصوت من الآخرين أو من الأشياء المحيطة بالسامع عفويا دون قصد، أما الإصغاء فهو لا يعني مجرد الاستماع فحسب؛ بل حُسن الاستماع والاهتمام بما يُسمَع، والتفاعل مع الصوت بقلبه وعقله ومشاعره وجوارحه أيضًا.

٧- (نصت):

الإنصات في اللغة: «السكوت لاستماع شيء»[٣]، تقول: «أنصِتُوه وأنصِتُوا له»[٤]، والإنصات على لغتين، يقال: «أنصَت للشيء، ونصَتَ بمعنى واحد: إذا استَمع، واللغة الأولى أفصح وهي لغة القرآن»[٥]، وقد قيَّده الراغب والفَيُّومي بالاستماع، يقال أنصَت يُنصت إنصَاتًا، إذا سكت سُكوت مُستَمع[٦].

وذكر الرازي: أن «الإنصات سكوت مع استماع، ومتى انفك أحدهما عن الآخر لا يقال له إنصات»[٧]، فالسكوت هو شرط للإنصات، ومتى ما اختل هذا الشرط فلا يعد إنصاتًا.

---

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، القاهرة: عالم الكتب، ط:١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ١/ ٤٨٢.

(٢) ينظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص٧٠.

(٣) العين، الخليل الفراهيدي، (أنصت)، ٧/ ١٠٦.

(٤) الصحاح، الجوهري، (ن ص ت)، ١/ ٢٦٨.

(٥) الفرق بين الحروف الخمسة، ابن السيد البطليوسي، تح: علي زوين، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٦م، ص٧٥٣.

(٦) ينظر: تاج العروس، الزبيدي، ٥/ ١٢١.

(٧) التفسير الكبير، الرازي، ٢٢/ ٤٧.

وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم في موضعين بصيغة الأمر[1]، الأول: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا ۖ فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ (الأحقاف ٢٩)، يقول ابن عاشور: جملة (يستمعون القرآن) جاءت في موضع الحال من الجن، وهي قيد لعاملها وهو (صرفنا)، والتقدير يستمعون منك إذا حضروا، فصار ذلك مؤدِّيًا مؤدَّى المفعول لأجله، وأصل المعنى: صرفناهم إليك ليستمعوا القرآن، كما أن ضمير حضوره عائد إلى القرآن، وتعدية فعل حضروا إلى ضمير القرآن تعدية مجازية؛ لأنهم إنما حضروا قارئ القرآن، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم[2].

والسياق الآخر جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الأعراف ٢٠٤)، والإنصات في هذه الآية جاء على أمرين[3]:

١- السمع، وهو في هذه الآية جاء بالمعنى الحقيقي، والإنصات هنا جاء مؤكدًا للاستماع، مع زيادة في المعنى، وذلك مقابل قولهم ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾، فالإنصات هنا في قوله: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾، فجاء الإنصات هنا تأكيدًا لـــ (لا تَسْمَعُوا)، وردا عليه.

٢- يكون الاستماع مُستعملًا في معناهُ المجازيِّ، أي: «اعملوا بما فيه ولا تجاوزوا»[4]، وهو الامتثالُ للعمل بما فيه، ويكون الإنصاتُ جامعًا لمعنى الإصغاء وترك اللَّغو.

وعليه فإن الإنصات يأتي بعد أمر السماع لغرض معنوي، وهو التأكيد ولفت الانتباه؛ لأنه لو قال (فاستمعوا له لعلكم ترحمون) هنا يكون الأمر بالسماع أمرًا يقوم على السماع الفسيولوجي بواسطة الأذن، ولكن السياق في هذه

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص٧٠٢.
(٢) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٢٦/ ٥٨.
(٣) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٩/ ٢٣٩.
(٤) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢/ ٣٩٨.

الآية جاء أمرًا بالاستماع أولًا، ثم أمر بالإنصات؛ لضرورة التأكيد على الاستماع والإنصات الجيد الذي يشترط السكوت معه، وهذا يدل على ما تميز به القرآن الكريم من دقة وإحكام في عرضه وسياقه لآياته.

٨- (وجس):

يقول ابن فارس: «الْوَاوُ وَالْجِيمُ وَالسِّينُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى إِحْسَاسٍ بِشَيْءٍ وَتَسَمُّعٍ لَهُ. تَوَجَّسَ الشَّيْءَ: أَحَسَّ بِهِ فَتَسَمَّعَ لَهُ»[١]، وأوجست الأذن وتوجست: سمعت حسا، والتوجس يراد به: التسمع إلى الصوت الخفي[٢].

وقد وردت هذه المفردة في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع[٣] على وزن (أَفعَلَ)، ومن تلك المواضع ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَىٰ﴾ (طه ٦٧-٦٨)، «إيجاس الخوف: هو إضمار شيء منه، وكذلك توجس الصوت: تسمع نبأة يسيرة»[٤]، والنبأة هي: الصوت الخفي[٥]. والمراد هنا: «أنه خاف أن يخالج الناس شك فلا يتبعوه، وقوله: (إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَىٰ)، فيه تقرير لغلبته وقهره»[٦].

ومن هنا يمكن القول: إن السمع قد ورد في القرآن الكريم بعدة معانٍ دلالية تتضمن لفظ السمع، وتدل عليه، وتلك الدلالات هي: (أَذِن - تلقَّى- جسَّ -حسَّ- سَمِعَ -صَغى- نصتَ- وَجسَ)، وتختلف هذه المفردات فيما بينها من حيث السياق الذي يحكم معناها، والدلالة التي تدل عليها، ويأتي بعضها أيضًا بالمعنى الحسي، وبعضها معنوي، كما أن هذه الدلالات قد تكون منفردة في

---

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٦/ ٨٧، وينظر: لسان العرب، ابن منظور، (و ج س)، ٦/ ٢٥٣.
(٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (و ج س)، ٦/ ٢٥٣.
(٣) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص٧٤٣.
(٤) الكشاف، للزمخشري، ٣/ ٧٤.
(٥) ينظر: الصحاح، الجوهري، ٣/ ٩٨٨.
(٦) الكشاف، للزمخشري، ٣/ ٧٤.

القرآن، وقد تكون مقترنة بمعانٍ وجوارحَ أخرى، كما جاء في (السمع)، واقترانه بالبصر والعقل والفؤاد، وكما أنَّ هناك ألفاظًا تتناسب مع السمع من حيث الدلالة، إلَّا أن هناك مفرداتٍ ترتبط بالسمع بعلاقة معينة، مثل علاقة التضاد، وهذه المفردات هي: (صخَّ - صَمَم - وَقَر)، وسأذكر بعض الآيات الدالة على تلك المفردات، وعلاقتها بالسمع بإيجاز:

١- (صخَّ):

يقول الصاحب بن عباد: الصاخَّة صيحة تصخُّ الأذن فتصمُّها، ويراد بها: الطعن، ورماه فصخَّه صخًّا: انتهى به الوجع، وقيل: قتله، وصخيخُ الصخرة صوتها[١].

وجاء هذا اللفظ في القرآن الكريم مرة واحدة[٢] في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ﴾ (عبس ٣٣)، أي: القيامة، والصّاخَّةُ: هي صيحةٌ شديدةٌ من صيحات الإنسان تَصُخُّ الأسماع، أي: تُصِمُّها، يُقال: صَخَّ يَصُخُّ، وقد اختلف أهلُ اللُّغَة في اشتقاقها اختلافًا لا جدوى له، فالصّاخَّةُ صارت في القرآن علماً بالغلبة على حادثة يوم القيامة وانتهاء هذا العالم[٣]، ويقال: الصَّاخة: الداهية الشديدة، ويقال: كأن في أذنه صاخَّة: أي طنَّة[٤]. إذن فالصاخَّة هي صوت شديد يصيب الأذن فيصمها.

٢- (صمم):

كما ذكر القرآن الكريم وصفًا آخرَ يضاد السمع، وهو (الصمم)، والصمم في اللغة: هو انسداد الأذن وثقل السمع، وهو من صمَّ يصُّم، وصماًّ وصمَماً وأصمَّ

(١) ينظر: المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد إسماعيل بن العباس أبو القاسم، تح: محمد حسن، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، (المكتبة الشاملة)، ١/ ٣٣٤.

(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص٤٠٣.

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٣٠/ ١٣٤.

(٤) ينظر: تاج العروس، الزبيدي، (ص خ خ)، ٧/ ٢٩٠.

وأصمَّه الله: فهو أَصَمُّ، وصِمام القارورة وصِمامَتُها وصِمَّتُها: سدادها[1]، وقال ابن فارس: «الصاد والميم أصل يدل على تضام الشيء وزوال الخرق والسم، والصماء الداهية، كأنه من الصمم أي هو أمر لا فرجة له فيه»[2]، و«الصمم في الأذن ذهاب سمعها، يقال: أذن صماء، وحجر أصم، وفتنة صماء»[3].

وقد جاء لفظ (الصمم) في القرآن الكريم في خمسة عشر موضعًا[4]، وجاء الصمم في هذه المواضع جميعها مقترنًا إمَّا بالسمع أو البكم أو العمى، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ۚ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة ١٧١)، والصمم في هذه الآية ليس هو الصمم الحقيقيّ الحسّي الذي يصيب الأذن فيصمها، ويعيقها عن السمع كليًّا، إنما هو صمم معنوي مجازي، فقد جعلهم الله صُمًّا وهم يسمعون، وبُكمًا وهم ينطقون، وعُميًا وهم مبصرون، وإنما قال ذلك؛ لأنهم لم ينتفعوا بالسمع لعدم وعيهم له، ولم ينتفعوا ببصرهم لعدم اعتبارهم بما عاينوه من قدرة الله تعالى، ولم ينتفعوا بنطقهم فلم يُغنِ عنهم شيئًا؛ إذ لم يؤمنوا به إيمانًا ينفعهم، فكانوا بمنزلة من لا يسمع ولا يبصر ولا يعي شيئًا[5].

ويمكن أن نستنتج من ذلك أنواع الصمم، وهي:

١- **الصمم الحسي**، وهو على نوعين:

- صمم يصيب حاسة الأذن عند الإنسان منذ الصغر، أو يكون إثر عوامل أدت به إلى الصمم، فهو لا يستطيع سماع أي شيء.

---

(١) ينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (ص م م)، ١/ ١٤٥٩.

(٢) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (ص مَّ)، ٣/ ٢٧٧- ٢٧٨.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري الهروي، تح: محمد عوض، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م، (ص م)، ٤/ ١٨٦.

(٤) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص٤١٤.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري، ٤/ ١٨٦.

- ثقل يُصيب الأذن، فيضعِف حاسة السمع لديه، فهو يسمع الصوت، ولكنه سمع خفيف.

٢- **الصمم المعنوي**، وهو الصمم المذكور في قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، والمعنى من ذلك أن لهم آذانًا يسمعون بها، ولكن لا يعقلون ولا ينتفعون بها، فهم يعرضون عن كل ما جاء به الله ورسوله، فشبَّههم الله تعالى بالصُّم الذين لا يسمعون شيئًا.

٣- (الوقر):

وقر في اللغة: يقول ابن فارس: «الواو والقاف والراء أصل يدل على ثقل في الشيء»[(١)]، ومنه الوَقرُ: وهو «ثقل في الأذن، أو هو ذهاب السمع كله، والثقل أخف من ذلك»[(٢)]، ومنه الوِقر: وهو الحِمل، يقال: نخلة موقرة وموقر، أي: ذات حَملٍ كبير، ومنه أيضًا الوَقَار: وهو الحِلم والرَّزانة[(٣)].

وقد ذُكر هذا اللفظ في القرآن الكريم في ستة مواضع[(٤)]، جميعها جاءت في مواضع ذم، ومقترنة بالآذان، وتضمن الوقر في تلك الآيات (الوقر المعنوي المجازي)، أي: أن آذانهم ليس بها ثقل، أو خلل في السمع، وإنما ذلك الوقر يكمُن في إعراضهم عن سماع القرآن الكريم، ومن تلك الآيات ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ (الإسراء ٤٥-٤٦)، أي: قلوبُنا في أكِنَّةٍ ممَّا تدعُونا إليه وفي آذانِنا وَقرٌ وَمِن بَينِنا وبينِكَ -عند قراءة القرآن- حِجابٌ[(٥)]، و(حِجَابًا مَّسْتُورًا)، أي: حجاب مخفي لا يُرى؛ لذلك فهو

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس، (و ق ر)، ٦/ ١٣٢.

(٢) تاج العروس، الزبيدي، (و ق ر)، ١٤/ ٣٧٤.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، (و ق ر)، ٦/ ١٣٢.

(٤) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ص٧٥٧.

(٥) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ٢/ ٦٧١.

مستور، فهؤلاء المشركون عند سماعهم القرآن الكريم ينفرون منه، وهذا النفور هو نفور كفر وإعراض، بمعنى أنهم ينفرون من ذكر الله، ويعرضون عن الانتفاع به، ويجعلون بينهم وبينه حجابًا حتى لا يسمعونه؛ لذلك وصفهم الله تعالى بالوقر في آذانهم؛ لعدم استماعهم وتدبرهم لهذا القرآن.

ونستخلص مما سبق أن هذه الدلالات (صخ- صمم-وقر) ترتبط مع السمع والأذن بعلاقات دلالية حسية ومعنوية، أما العلاقة الحسية فلأنها تصيب حاسة الأذن، فتسبب لها ثقلاً في السمع، أو صمماً كليًّا، في حين أن العلاقة الدلالية المعنوية تتمثل في الإعراض عن أي أمر يعرَض عليهم لا يتناسب مع معتقداتهم، حينها يكون مذهبهم في ذلك عدم الاتباع والانقياد، والإعراض عن القبول والطاعة، وذلك مثل إعراض المشركين عن قبول دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم، أو إعراضهم عن سماع القرآن الكريم، ونفورهم منه، وهذا يعني أن آذانهم سليمة ليس فيها خلل، إنما الخلل في عقولهم التي تسيرهم، وفي عقائدهم ومللهم التي تحكمهم، لذلك شبههم الله -سبحانه وتعالى- بالصم البكم؛ لعدم انتفاعهم بالعلم وإعراضهم عنه.

المبحث الرابع:

اقتران السمع بغيره

يأتي السمع في بعض المواضع منفردا، كما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ (البقرة ٩٣)، وقد يأتي مقترنًا بحاسة أخرى أو بشيء آخر، فقد يكون مقترنًا بـ (البصر، وبالعقل، وبالفؤاد، وبالله تعالى، وقد يأتي السمع مقترنًا بالبصر والفؤاد معًا) في كثير من الآيات، منها:

- **اقتران السمع بالبصر**، قرن القرآن الكريم السمع بالبصر في كثير من المواضع، وقدم السمع فيها على البصر في أغلب المواضع، وقد استنبط العلماء حكماً عديدة لتقديمه أوضحتها الباحثة في موضع سابق[(١)]، وتجلت في هذه الحكم أهمية السمع وتكوينه ومركزيته من الحواس، ومن الآيات الدالة على اقتران السمع بالبصر قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ۖ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة ٢٠)، أي: لو شاء الله لذهب بأسماعهم وأبصارهم الظاهرة، كما ذهب بأسماعهم وأبصارهم الباطنة، حتى صاروا صُماًّ عُمْيًا، وقد خص الله سبحانه هاتين الجارحتين للدلالة على عقوبة نفاقهم، فليحذروا عاجل عقوبة الله وآجله، فإن الله على كل شيء قدير[(٢)].

كما أن اقتران السمع بالبصر له سمات دلالية ناتجة عن التقارب الوظيفي بينهما، فهما «من أعظم أدوات المعرفة وأنفعهما وأكثر ما يرتبط به الإنسان مع

(١) ذُكرت في مطلب مكانة السمع.

(٢) ينظر: التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تح: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢/ ٢١٤.

الخارج بهذين الحسين، فهما أشرف الحواس الظاهرة، ولعله لأجل ذلك أطلق عليه سبحانه وتعالى السميع البصير دون غيرهما من أسماء الحواس»[١].

- **اقتران السمع بالعقل،** إذ أنه من أكبر المميزات التي ميَّز الله فيها الإنسان وأكرمه عن غيره من المخلوقات الحية، وسر تكوينه هو السبب في تكليفه، بيد أن العقل لا يعمل بمفرده ما لم يتصل بنوافذ تزوده بالمعطيات الأولية، «فلابد للعقل من وسائل للاتصال بهذا المون آلة للنظر وآلة للسمع وغيرها من مكملات هذا العقل، بل أدوات لنقل تعبيره وتبليغ أفكاره، فكان ذلك بأن جعل الله الحواس الخمس منافذ للعقل الذي كرَّم الله تعالى به الإنسان وفضله به عن العالمين»[٢].

كما أن صحة وسلامة العقل مرهونة بصحة وسلامة السمع، فالعلاقة بينهما علاقة تبادل وشراكة، مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (الملك ١٠)، جاء قولهم هنا من باب التحسر والندم، فذكروا ما يدل على انتفاء السَّمع والعقل عنهم في الدنيا، فانتفاء السَّمع كان بإعراضهم عن تلقِّي دعوة الرُّسل، مثل ما حكى اللهُ عن المشركين، وانتفاء العقل كان بترك التَّدبُّر في آيات الرُّسل، ودلائل صدقهم فيما يدعون إليه[٣]، فلو سلمت أسماعهم هنا وأنصتوا للدعوة وقبلوها لصحة عقولهم ولما كانوا من أصحاب السعير، ولكن عدم الاستماع والأخذ بالدعوة وتقبلها سمعًا وعقلًا هو السبب في هذه العقوبة.

- **اقتران السمع بالله تعالى،** مثل قوله: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ (آل عمران ١٨١)، وهذا السياق فيه تهديد ووعيد بأن الله سمع قول اليهود الذين قالوا: إن الله فقير إلينا ونحن أغنياء عنه، سنكتب ما قالوا من الإفك والافتراء على ربهم، وقتلهم أنبياءهم بغير حق[٤]، وهذا العمل فيه جرأة

---

(١) مفاهيم القرآن، جعفر السبحاني، مطبعة الإمام الصادق، الطبعة ٣، ٢٠٠٠م، ٦/ ١١٤.

(٢) آيات العقل والقلب والألفاظ ذات الصلة، علي حسين عبد الله سلمان، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ص٦٦.

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٢٩/ ٢٧.

(٤) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ٧/ ٤٤٤.

عظيمة على الله تعالى، فجاءت هذه الآية؛ ليعلمهم تعالى أنه يعلم ما يقولون في الخفاء والعلن.

- **اقتران السمع بالعلم** مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة ٢٢٤)، أي أن الله (سميع) لما يقوله الحالفُ منكم بالله إذا حلف فقال: والله لا أبر ولا أتقي ولا أصلح بين الناس، و(عليم) بما تقصدون وتبتغون بحلفكم ذلك[1].
- **اقتران السمع بالبصر والفؤاد،** كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل ٧٨)، ومعنى ذلك أن الله سبحانه وتعالى أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا، ثم رزقكم بعد ذلك الحواسَّ (السمع والبصر والأفئدة)، وهذه الحواس هي التي تعينكم تدريجيًّا على التعلم والاكتساب والإدراك.

ونخلص من ذلك بأن السمع لم يأتِ في القرآن الكريم مفردًا فحسب، بل اقترن بغيره من الحواس مثل اقترانه بالبصر وهو أكثرها ورودًا في القرآن الكريم؛ لأنهما من أعظم أدوات المعرفة وأنفعهما، وأكثر ما يرتبط به الإنسان مع العالم الخارجي، كما اقترن بالعقل وكذلك بالفؤاد، أيضًا ورد السمع مجموعًا مع البصر والفؤاد معًا، مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل ٧٨)، أيضا نجد أن السمع لم يقتصر اقترانه على الحواس فقط، بل اقترن السمع بالله عز وجل وكذلك اقترانه بالعلم، وارتباطه بها كان له سمات دلالية تختلف من موضع لآخر باختلاف السياق الذي وردت فيه تلك الآيات.

---

(١) ينظر: نفسه، ٤/ ٤٢٧.

الخاتمة

بعـد أن وصلـت الباحثـة إلى ختـام هـذا البحـث الـذي تنـاول ألفـاظ السـمع في القـرآن الكريـم، وذكـر أهميتـه ومركزيتـه مـن الحـواس، وتبيـان معانيـه الدلاليـة، توصلـت إلى مجموعـة مـن النتائـج، أهمهـا:

١- منح القرآن الكريم السمعَ مكانةً عظيمةً؛ لما يكمن في تلك الحاسة من الأثر البالغ في الفهم والتفكر والإدراك، كما لها أهميتها البالغة في التعلم واكتساب المعرفة، وتعد مقومًا أساسيًّا من مقومات الحياة، وجسرًا من جسور الاتصال بين الإنسان ومحيطه، وانعدامها يؤثر سلبًا في حلقات التبادل المعرفي والفكري، وتكون سببًا في العزلة لدى فاقدها، وإن كان ذلك التأثير نسبيًّا.

٢- للسـمع أهميـة كـبرى في التمييـز بـين الأصـوات، بـل إنـه قـادرٌ عـلى الحكـم عـلى النـص الأدبي، وتمييـز اللفـظ القبيـح مـن اللفـظ الحسـن، كـما أن حاسـة السـمع تعـد وسـيلةً للمفاضلـة بـين الألفـاظ المشـتركة في المعنـى، والمتباينـة في صوتهـا اللفظـي.

٣- ورد ذكـر السـمع في القـرآن الكريـم ومشـتقاته وتصريفاتـه في مئـة وخمسـة وثمانـين موضعًـا، وللسـمع معـان وتعبـيرات مختلفـة في القـرآن الكريـم، فتـارة يعـبر السـمع عـن الأذن نفسـها، وتـارة يعـبر عـن فعـل السـماع، وأحيانًـا يطلـق عـلى الفهـم.

٤- ورد السـمع في القـرآن الكريـم بعـدة سـياقات تختلف فيـما بينها تبعًـا للخطاب القـرآني الموجـه، وتبعًـا للسـياق الـذي يحمـل المعنى ويـدل عليه.

٥- ارتبـط السـمع بالبـصر في ثـمان وثلاثـين آيـة، وقـد قـدم السـمع عـلى البـصر في أغلبهـا؛ لتأكيـد الـدور الـذي تقـوم بـه حاسـة السـمع، وأهميـة الوظائـف المعرفيـة التـي تقـوم عليهـا؛ لذلـك قدمـه الخطـاب القـرآني عـلى بقيـة الحواس الأخـرى في أغلـب المواضـع.

٦- ورد لفظ السمع في القرآن الكريم بعدة دلالات ومعانٍ تدل عليه، وترتبط به بعلاقة معينة، إمَّا أن تكون هذه العلاقة توضيحًا لمعنى السمع وزيادة عليه، وهي: (أَذِن- تلقَّى- جسَّ- حسَّ- سَمِعَ- صَغى- نصتَ- وَجسَ)، أو أن تكون ألفاظًا ترتبط بالسمع من حيث إنها تحدث في الأذن، إلا أنها تضاده وتخالفه في المعنى، بحيث تبطل السماع جزئيًّا أو كليًّا، وهي: (صخَّ- صمم- وقر)، وبلغ إجمالُ هذه الدلالات وصيغها ومواضعها في القرآن الكريم مئتين وثلاثة وثمانين موضعًا.

٧- وضَّح الخطاب القرآني أن سبب ضلال كثير من الناس أنهم لم يُفَعِّلوا حواسهم ولم يُعْمِلوها، فبعدم استماعهم للحق وإعراضهم عنه، ونفورهم من سماع ما يتلى عليهم من القرآن؛ شبههم الله بالصم البكم العمي الذين لا يعقلون، ولا ينتفعون.

وبهذا تصل الباحثة إلى ختام البحث، والذي يحتمل الصواب والخطأ، فإن حالفه الصواب فبفضل من الله ورضوانه، وإن جانبه فذلك سهو مني، وحسبي في ذلك أني حاولت.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

المصادر والمراجع

المصادر:

- القرآن الكريم

المراجع:

١- إبراهيم. صاحب خليل، **الصورة السمعية في الشعر الجاهلي**، بغداد: دار السلام، ط١، ٢٠٠٥م.

٢- ابن الأثير. مجد الدين أبو السعادات بن محمد الشيباني، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد- محمود الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٣- أحمد. السيد علي سيد، وفائقة محمد بدر، **الإدراك الحسي البصري والسمعي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤- الأحمد. عبد النبي بن عبد الرسول، **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، تحقيق: محمود الحيدر آبادي، بيروت: مؤسسة الأعلى للمطبوعات، ١٩٧٥م.

٥- الأزهري. أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.

٦- الأصفهاني. الحسين بن محمد الراغب، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد خليل عيتاني، بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٩٩٨م.

٧- الألوسي. شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

٨- ابن الأنباري. أبو بكر محمد بن القاسم، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، قرأه وعلق عليه: يحيى مراد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٤م.

٩- الأندلسي. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

١٠- أنيس. إبراهيم، **دلالة الألفاظ**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٨٤م.

١١- البطليوسي. ابن السيد، **الفرق بين الحروف الخمسة**، تحقيق: علي زوين، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٦م.

١٢- البلخي. مقاتل بن سليمان، **الأشباه والنظائر في القرآن الكريم**، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، القاهرة: المكتبة العربية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٣- البيضاوي، محمد بن مصطلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي، **حاشية محي الدين الشيخ زاده**، على تفسير القاضي، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.

١٤- الجرجاني. علي محمد علي الزين الشريف، **كتاب التعريفات**، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٥- ابن جني. أبو الفتح عثمان الموصلي، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

١٦- الجوهري. أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٧- الحنفي. إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي، **تفسير روح البيان**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٣م.

١٨- ابن خلدون. عبد الرحمن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، القاهرة: لجنة البيان العربي، ط٣، ١٩٦٥م.

١٩- الدينوري. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٠- الرازي. فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي:

محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٩٩م.

مفاتيح الغيب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٢١- الرازي. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، بيروت- صيدا: المكتبة العصرية- الدار النموذجية، ط٥، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٢- الزَّبيدي. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، الكويت: دار الهداية، ١٩٦٥م.

٢٣- الزجاج. أبو إسحاق إبراهيم، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.

٢٤- الزمخشري. أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله:

أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢٥- الزيات. أحمد حسن، **دفاع عن البلاغة**، القاهرة، مكتبة الرسالة، ط٣، ١٩٤٥م.

٢٦- السامرائي. فاضل، **التعبير القرآني**، بغداد: المكتبة الوطنية، ١٩٨٨م.

٢٧- السبحاني. جعفر، **مفاهيم القرآن**، مطبعة الإمام الصادق، الطبعة ٣، ٢٠٠٠م.

٢٨- السمين الحلبي. **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٩- ابن سيده. أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي:

المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٠- الشيرازي. ناصر مكارم، **الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م.

٣١- أبو طالب. عبد الهادي، **معجم تصحيح لغة الإعلام العربي**، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون. (المكتبة الشاملة).

٣٢- الطبرسي. أبو علي الفضل بن حسن، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، تصحيح: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، بيروت: دار إحياء التراث، ١٣٧٩هـ.

٣٣- الطبري. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٤- ابن عاشور. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي، **التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

٣٥- ابن عباد. إسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم الطالقاني، **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمد حسن، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م. (المكتبة الشاملة).

٣٦- عبد الباقي. محمد فؤاد، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، القاهرة: دار الحديث، ١٣٦٤هـ.

٣٧- عبد الحميد. أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٨- العسكري. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **الفروق اللغوية**، تحقيق: حسام الدين القديس، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣٩- العمادي. أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤٠- عمر. أحمد مختار، **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**، بمساعدة فريق عمل، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤١- ابن فارس. أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٤٢- الفراء. أبو زكريا بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٧٢م.

٤٣- الفراهيدي. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٤٤- فرحات. أحمد حسن، **معاجم مفردات القرآن (موازنات ومقترحات)**، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٤٥- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب:

بصائـر ذوي التمييـز في لطائـف الكتـاب العزيـز، تحقيـق: محمـد عـلي النجـار، القاهــرة: دار التحريــر للطباعــة والنــشر.

القامـوس المحيـط، تحقيـق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسـة الرسـالة، بإشراف محمـد العرقسـوسي، مؤسسـة الرسـالة للطباعـة والنـشر، ط٢، ١٤٢٦هــ.

٤٦- القنَّوجي. أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري، **فتحُ البيان في مقاصد القرآن**، مراجعة: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، بيروت: المَكتبة العصريَّة للطباعة والنّشر، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٤٧- لاشـين. عبـد الفاتـح، **صفـاء الكلمـة**، الريـاض: دار المريـخ للنـشر، مـصر: مطبعـة النهضة، ١٤٠٣هــ/ ١٩٨٣م.

٤٨- المـصري. عبـد الفتـاح، **الصوتيـات عنـد ابـن جنـي في ضـوء الدراسـات اللغويـة العربيـة والمعـاصرة**، دمشـق: مجلـة الـتراث العـربي، العـددان (١٥-١٦) السـنة الرابعـة، ١٩٨٤م.

٤٩- مصطفـى. إبراهيـم، و(آخـرون)، **المعجـم الوسـيط**، تحقيـق: مجمـع اللغـة العربيـة، دار الدعـوة.

٥٠- ابـن منظـور. محمـد بـن مكـرم بـن عـلي، أبو الفضـل جمـال الديـن الأنصاري الإفريقـي، **لسـان العـرب**، بـيروت: دار صـادر، ط٣، ١٤١٤هـ.

٥١- موسـى. هـارون، **الوجـوه والنظائـر في القـرآن الكريـم**، تحقيـق: حاتـم صالــح الضامــن، بغــداد: دار الحريــة للطباعــة، ١٤٠٩هــ/ ١٩٨٩م.

٥٢- نهـر. هـادي، **علـم الدلالـة التطبيقـي في الـتراث العـربي**، الأردن: دار الأمـل للنـشر والتوزيـع، ط١، ٢٠٠٧م.

٥٣- هــلال. ماهــر مهــدي، **جــرس الألفــاظ ودلالتهــا في البحــث البلاغــي والنقــدي عنــد العــرب**، بغــداد: دار الرشــيد للنــشر، ط١، ١٩٨٠م.

٥٤- الهلالي. صادق، وحسين اللبيدي، **الإعجاز العلمي في السمع والبصر في القرآن الكريم**، جدة: هيئة الإعجاز العلمي، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٥- الواحدي. أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري الشافعي، **التفسير البسيط**، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ط١، ١٤٣٠هـ.

الرسائل العلمية:

١- الحلفي. شكيب غازي بصري، **ألفاظ السمع في القرآن الكريم- دراسة لغوية**، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨م.

٢- الخطيب. عبد الله بن عبد الرحمن، **السمع في القرآن الكريم: دراسة موضوعية**، المجلة العالمية لبحوث القرآن، (بحث محكم)، المجلد ٢، العدد: ٢، ٢٠١٢م.

٣- سكران. حفيظة، **أفعال السمع في القرآن الكريم- دراسة إحصائية دلالية**، رسالة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران بالجزائر، جسور المعرفة، (بحث محكم)، المجلد ٥، العدد: ١، ٢٠١٩م.

٤- سلمان. علي حسين عبد الله، آيات العقل والألفاظ ذات الصلة، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب.

المواقع الإلكترونية:

يوسف. محمد عبد الكريم، مهارات الإصغاء، **الصدى.نت** (elsada.net)، تاريخ الدخول: ١٤/ ١٢/ ٢٠٢١م، ١٠:٣٠ مساءً.

نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب
في كتابه (التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب)
وموقف الشراح منه دراسة وصفية تحليلية

إعداد:

رشيد بن عبدالله الربيش

أستاذ النحو والصرف المشارك - قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم

• **الملخص:**

يهدف هذا البحث إلى إبراز الجانب النقدي عند ابن مالك في كتابه (التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب)، وتكمن أهميته في تناوله اعتراض عَلَم مِن أعلام اللغة والنحو، وهو الإمام جمال الدين ابن مالك لِعَلَم لا يقل عنه مكانة وشهرة، وهو أبو عمرو بن الحاجب في كتاب مِن أهم كتبه وأشهرها، وهو الكافية التي طوفت شهرتها في الآفاق، وبيان موقف الشراح من هذا النقد، قَبولًا واعتراضًا.

وقد اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، فخاتمة.

واحتوى التمهيد على بيان ثلاثة أمور: الأول: تعريف الحد، وشروطه. والثاني: صعوبة الحد النحوي والخلاف فيه. والثالث: موقف شراح الكافية من حدود ابن الحاجب.

أما المبحث الأول: فكان عن (أوجه نقد ابن مالك لحدود ابن الحاجب).

وأما المبحث الثاني: فعن (مسلكه في نقد حدود ابن الحاجب).

تلتهما خاتمة بأهم نتائج البحث، فبيان بمصادر البحث ومراجعه.

الكلمات المفتاحية: ابن مالك، ابن الحاجب، الحدود، الكافية.

*****

المقدمة:

يُعد ابن الحاجب وابن مالك عَلَمين بارزين في علم العربية عامة، والنحو خاصة، فهما في مَيْدان الدراسات النحوية كفرسَيْ رهان. تجمعهما الريادة، والمعاصرة، والمنافسة العلمية التي تجلت ملامحها في مظاهرَ كثيرةٍ متنوعةٍ، لا تخفى على باحث، وإن مِنْ أبرز تجليات هذه المنافسة بينهما ما صنعه ابنُ مالك في كتابه (التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب) مِنْ تتبع لابن الحاجب في مقدمته الكافية، وإظهار ما بدا له فيها مِنْ نقص أو خلل، ومِن بين ذلك حدوده النحوية التي كان لها نصيبٌ وافرٌ مِنَ النقد والتتبع والإصلاح. ويعد هذا النوع من التأليف ذا قيمة خاصة في الدرس النحوي؛ لاعتماده على النقد، وإبراز مواطن الخلل، وإذكاء الخلاف، لا سيما إذا كان بين إمامين بلغا من العلم والأثر ما بلغاه، وكانت المدونة التي وجهت إليها سهام النقد هي المقدمة الكافية، وحسبك بها منزلة وشهرة.

ولم أقفْ على مَنْ تناول هذا الموضوع - بالتحديد - بالدراسة، سوى بحث بعنوان: (نقد ابن مالك كافية ابن الحاجب، صوره وأسبابه، باب المنصوبات أنموذجًا)، غيرَ أنه يختلف عن هذه الدراسة في كونه عامًّا، وليس خاصًّا في الحدود. وفي كونه خاصًّا في باب المنصوبات فحسب، ولم يكن حظ الحدود فيه إلا النزر اليسير، ومِن ثَمَّ فقد كان هدف الدراسة إماطة اللِّثَام عن هذا الجانب المهم من شخصية ابن مالك النقدية، وكشف القناع عن حدود ابن الحاجب النحوية، وعرض ذلك على ميزان النقد.

وقد سلكت في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وجعلتُ هذا البحث في مقدمة، فتمهيد، فمبحثين:

أما التمهيد فكان لبيان ثلاثة أمور: الأول: تعريف الحد، وشروطه. والثاني: صعوبة الحد النحوي والخلاف فيه. والثالث: موقف شراح الكافية مِنْ حدود ابن الحاجب.

وأما المبحثان: فالأول خُصّ للحديث عن: أوجه نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب. أما الثاني فكان عن مسلكه في نقد حدود ابن الحاجب. ثم ذيلتُ هذا البحث بخاتمة لخصتُ فيها أبرز النتائج التي وقفتُ عليها، تلاها ثبت بمصادر البحث ومراجعه.

التمهيد:

أولًا: مفهوم الحد، وشروطه:

تعريف الحد:

عـرَّف العلـماء الحـد لغـةً بمعـانٍ متقاربـة، منهـا: المنـع، والفصـل، والحاجـز بـين الشـيئين، ومنتهـى الـشيء، وتمييـزه[1].

وأمـا اصطلاحًـا: فقـد تباينـت عبـارات العلـماء في تعريفـه، وإن جـاءت متوافقة في دَلالتهـا ومعناهـا، قـال العُكْـبري: «والعبـارات الصحيحـة فيـه مختلفـة الألفـاظ متفقـة المعـاني، فمنهـا: اللفـظ الـدال عـلى كـمال ماهيـة الـشيء»[2]، و«لفـظ جـلي يُكشـف بـه عـن لفـظ خفـي»[3]، وهـو القـول الـدال عـلى ماهيـة الـشيء[4]، والكاشـف عـن حقيقة المحـدود[5]، أو الكاشـف عـن ماهيـة الـشيء[6]، والوصـف المحيـط بمعنـاه، المميـز لـه عـن غـيره[7].

وقـد ذكـر الفاكهـي «أن الحـد والمعـرِّف في عـرف النحـاة والفقهـاء والأصوليـين اسـمان لمسـمى واحـد، وهـو مـا يميـز الـشيء عـما عـداه، ولا يكـون كذلـك إلا مـا كان جامعًـا مانعًـا... وخـرج بعـرف النحـاة ومـا بعـده: عـرف المنطقيـين، فـإن المعـرِّف بالمعنـى المذكـور عندهـم أعـم مـن الحـد؛ لشـموله لـه ولغـيره، فهـو عندهـم أربعـة أقسـام: حـد تـام: وهـو مـا تركـب مِـنَ الفصـل والجنـس القريبـين. وناقـص: وهـو مـا

---

(1) ينظر: الصحاح ٢/ ٤٦٢ (مادة حدد)، ومجمل اللغة ١/ ٢١٠، ولسان العرب ٣/ ١٤٠ (حدد)، والقاموس المحيط ١/ ٢٧٦، وتاج العروس ٨/ ٦ (حدد).

(2) التبيين عن مذاهب النحويين، ص ١٢٣.

(3) الخلاصات الصافية للنجراني، ص ٢.

(4) ينظر: معيار العلم في فن المنطق ١/ ٢٧٤، وروضة الناظر وجنة المناظر ١/ ٥٨، والبحر المحيط في أصول الفقه ١/ ١٢٦، والتعريفات، ص ١١٦.

(5) ينظر: مسائل خلافية في النحو، ص ٤٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ١/ ١٢٣.

(6) المستصفى في علم الأصول ١/ ١٤.

(7) المفردات في غريب القرآن، ص ١٠٩.

تركب مِنَ الفصل القريب وحده، أو منه ومن الجنس البعيد. ورسم تام: وهو ما تركب مِنَ الخاصة والجنس القريب. وناقص: وهو ما تركب من الخاصة وحدها، أو منها ومن الجنس البعيد»[1].

ثانيًا: شروط الحد: لقد وضع النظار مِن أهل الصناعة شروطًا للحد التام الحقيقي لا بد لِتَحَقُّقِه وصحته مِن توافرها فيه، وقد تفاوت العلماء في حصر هذه الشروط.

وهذه الشروط هي[2]:

١- أن يكون الحد أجلى وأوضح مِنَ المحدود، فلا يُحد الشيء بما هو أخص منه أو مساوٍ له في الخفاء.

٢- أن يكون الحد مساويًا للمحدود؛ بحيث يكون اللفظ مساويًا للمعنى بلا زيادة ولا نقصان.

(١) شرح الحدود النحوية، ص ٤٩، ٥٠. وينظر: التعريفات، ص ٢٢٠، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٤٨٢، ٦٢٤، ٨٦١.
وينظر في تعريف الحد لغةً واصطلاحًا مِن الدراسات الحديثة: الحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ٢، ٢٧ (رسالة ماجستير غير منشورة)، لإسلام خالد العمري، جامعة اليرموك، ١٩٩٦م، كلية الآداب، والخلاف في الحدود النحوية، ص ٦، ٧، رسالة دكتوراه، لخالد العزاني الحسيني، كلية اللغات، جامعة صنعاء، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، والحدود النحوية نشأتها وتطورها ص ٨٨٥ فما بعدها، د. يحيى عبد الله محمد، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، عام ٢٠٠٧م، العدد ٢٧، ج ٢، والتعريفات النحوية الأسس والأهداف، ص ١١٦ فما بعدها (رسالة دكتوراه)، إعداد: محمد بابا، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، كلية الآداب واللغات، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨ م.

(٢) ينظر في شروط الحد: معيار العلم، ص ٢٤٤، والمستصفى في علم الأصول، ١/ ١٢ فما بعدها، والأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، ١/ ٥٣، والخلاصات الصافية على المقدمة الكافية، ص ٣، والكليات، ص ٣٩١ - ٣٩٣.
وينظر من الدراسات الحديثة: الخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٠ فما بعدها، ومقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص ٨١ فما بعدها، د. عبد الرحمن معمر السنوسي، دار التراث، الجزائر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي، د. سليمان الضحيان، ص ٢١ فما بعدها (بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى)، والحدود النحوية وتراثها في العربية، ص ٣٩ فما بعدها، والتعريفات النحوية الأسس والأهداف، ص ١٣٥ فما بعدها.

٣- أن يكـون جامعًـا مانعًـا (مطـردًا منعكسًـا)، أي: شـاملًا لجميـع أفـراد المحـدود، مانعًـا غـيره مِـنَ الدخـول فيـه، بمعنـى: أنـه متـى وُجـد الحـد وُجـد المحـدود، والعكـس.

٤- أن يكـون للماهيـة حقيقـة واحـدة لا تتعـدد، فـلا يكـون للـشيء إلا حـد واحـد.

٥- ألا يجتمع في حد واحد ماهيتان مختلفتان.

٦- ألا يحتمل الحد الإيجاز أو التطويل، المفضيين إلى النقص أو الزيادة فيه.

٧- أن يجتنب في الحـد المجاز والكنايـة، إلا بقرينـة معينـة للمعنـى المـراد؛ لما في ذلـك مِـنَ الخفـاء والإبهـام.

٨- أن يجتنـب فيـه اللفـظ المشـترك الـدال عـلى متعـدد، إلا بقرينـة معينـة للمعنـى، لمـا يُفـضي إليـه مِـنَ الإبهـام والغمـوض.

٩- ألا يُـؤدي الحـد إلى الـدور، وهـو تعريـف الـشيء بـما يتوقـف معرفتُـه عليـه، أو بـما لا يُعـرف إلا بـه.

١٠- أن يكون الحد خاليًا مِنَ السلب، فلا يُعرَّف الشيء بضده أو نقيضه.

١١- ألا يؤدي إلى تعريف الشيء بنفسه.

١٢- ألا يدل الحد على العموم، كاستعمال لفظ (كل).

١٣- أن يُذكر في الحد التام جميع أجزاء الحد من الجنس والفصول.

١٤- صيانـة الحـد عـن الألفـاظ الغريبـة والغامضـة؛ إذ لا بـد مِـن كـون الألفـاظ فيـه واضحـة الدَّلالـة، لتحقيـق الغايـة منـه.

١٥- أن يصان الحد مِن الشك والتردد فيه، كاستعمال لفظ (أو) التشكيكية.

١٦- عدم ذكر الحكم في الحدود؛ لأنه يؤدي إلى الدَّور.

ثانيًا: صعوبة الحد والخلاف فيه:

لقد اهتم النحويون بالحد النحوي اهتمامًا بالغًا، لا سيما المتأخرين منهم[1]، واحتدمت حدة الخلاف فيه؛ لأهميته وصعوبته؛ «فقد ادَّعى ابن سينا أن الحدود في غاية الصعوبة، وصنف ابن دقيق العيد رسالة بيَّن فيها صعوبة الحد»[2].

وقد زاد مِنْ صعوبة الحد دقة شروطه، وكثرة قيوده، واختلاف الفهوم في تحديد ماهيته، وإخضاعه عند أكثرهم لمقاييس المنطق، وتباينهم في الأخذ بتلك المعايير المنطقية، فكثر لذلك الاعتراض على الحدود بين النحويين، إلى حد لم يكد يستقر معه حد، حتى تمثلت فيه بجلاء مقالة: (ما منا إلا راد ومردود عليه).

ومَن يتأمل تلك الشروط التي وُضعت وَفْق معايير أهل المنطق؛ يدرك أنه مِنَ الصعوبة بمكان استخلاص حدود لا تخرق هذه الشروط؛ حيث قال الغزالي: «فمَن عرف ما ذكرناه في مثارات الاشتباه في الحد، عَرَف أن القوة البشرية لا تقوى على التحفظ عن كل ذلك إلا على الندور»[3].

ومن هنا تفاوت العلماء في حدودهم، وتباينت تعبيراتهم في الحد الواحد، ومَن ينظر إلى حد الاسم فقط يجد فيه اختلافًا كثيرًا، أوصله بعضهم إلى سبعين حدًّا ونيف، قال ابن الأنباري: «وقد ذكر النحويون فيه حدودًا

(١) ينظر: الخلاف في الحدود النحوية، ص ١٨، وتطور الحد النحوي، حد الاسم أنموذجًا، ص ١١٧.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ١/ ١٣٠، ١٣١، وشرح تنقيح الفصول في علم الأصول للقرافي ١/ ٨٧، ونفائس الأصول في شرح المحصول ١/ ٣٣٣ - القرافي (ت ٦٨٤)، وتطور الحد النحوي، حد الاسم أنموذجًا، ص ٩٣.

(٣) معيار العلم، ص ٢٥٨، وينظر: الخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٨.

كثيرة تنيف على سبعين حدًّا»[1]. وكلها في نظر بعض محققي النحويين لا تصلح أن تكون حدًّا[2].

وقلْ مثل ذلك في كثير من الحدود، التي كثر فيها الاختلاف بينهم؛ فقد ذكر ابن الأنباري أن النحويين قد حدوا الحرف بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر[3].

وهذا ما فسر به بعضهم ترك سيبويه حد الاسم، والاكتفاء بذكر أمثلته، لما رأى من الإشكال فيه[4].

وقد ذكر ابن مالك أن «مَن تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه»[5].

ولذلك أهمل حدها في التسهيل، وشرْحه، وكذا فعل ابن الحاجب نفسه في شرح الوافية؛ حيث اكتفى بتعداد أنواعه[6]، وذَكَر أن الزمخشري لم يحد المنادى لإشكاله[7].

وما تلك الاحترازات الكثيرة والقيود الدقيقة التي يضعها النحاة إلا دليل على شدة تفلت الحد، وصعوبة صياغته.

---

(١) أسرار العربية، ص ٣٤، وينظر: الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية للنجراني، ص ٢٠، والخلاف في الحدود النحوية، ص ١٤٩ فما بعدها، والحدود النحوية في التراث، ص ١٣٥، والحد النحوي وتطبيقاته، ص ٤٧.

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، ص ٦٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٣؟، والمرتجل، ص ٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٢٥٣، وشرح إيضاح الفارسي للعكبري ١/ ٤٨، والمتبع في شرح اللمع ١/ ١١٧.

(٣) أسرار العربية ١/ ٤٠، وبمثله قال المرادي في الجنى الداني، ص ٢٠.

(٤) الكتاب ١/ ١٢. وينظر: الحلل في إصلاح الخلل، ص ٦٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٢.

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٢٥-١٢٦.

(٦) ١/ ٣٠٦.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢١٧.

ومَن يطلع على شروح بعض المقدمات النحوية؛ كشروح الإيضاح، واللمع، والجمل، والمفصل، والكافية، والتسهيل، والألفية، وغيرها؛ يدرك حجم ذلك الخلاف وسَعته.

مِن أجل ذلك ذكر ابن هشام «أن حدود النحاة وغيرهم مِن علماء الشرع ليست حقيقية يُراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود، وإنما الغرض بها تمييز الشيء ليُعرف أنه صاحب هذا الاسم، ولذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات مِن استعمال الجنس البعيد ونحوه...»[1].

ولذا قال ابن بزيزة: «وعلى الجملة، فالحدود النحوية إنما مبناها على المسامحة والضبط للأكثر»[2].

كل هذا بسبب ما لهذه الشروط الصارمة والقيود الدقيقة التي وضعها المناطقة في الحد مِن صعوبة بالغة، حتى لم يكد يسلم حد دون نقض، أو نقص، فحاول بعض النحاة الانعتاق من أسرها بالتسامح فيها.

ثالثًا: موقف شراح الكافية من حدود ابن الحاجب:

لقد حظيت كافية ابن الحاجب بعناية العلماء وإعجابهم، فأقبلوا عليها حفظًا، ونظمًا، وشرحًا، وتحشية، وتعليقًا، حتى رابت شروحها على ما يقرب من مئتي شرح وتعليق، وعدها بعضهم أشهر المقدمات والمختصرات النحوية على الإطلاق[3].

ولابن الحاجب في (كافيته) عناية خاصة بالحدود، ما جعل حدوده تحظى بعناية الشراح وغيرهم، فتناولوها بالنقد،

(١) حاشية يس على التصريح ١/ ١٧، ١٨.

(٢) غاية الأمل في شرح الجمل، لابن بزيزة ١/ ٨. وينظر: الخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٩.

(٣) ينظر: ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، ص ٥٦ - ٥٧، ومقدمة تحقيق شكوك على الحاجبية، ص ٢٤٧- ٢٤٨، ومقدمة تحقيق شرح المقدمة لابن الحاجب، ومقدمة تحقيق الفوائد الضيائية.

والإصلاح تارة[1]، والمتابعة، والتأييد، والجواب عما يورد عليها تارة أخرى[2].

ونظرة واحدة في شروح الكافية تظهر حجم النقد الذي وُجه للحدود النحوية فيها، والشكوك التي أحاطت بها؛ سعيًا إلى إصلاحها، وتنقيتها مِنَ العيوب التي تخل بسلامة الحد وصحته، فقد أورد النجراني في شرحه على حده الكلمة إشكالات سبعة، وعلى حده الاسم اعتراضات خمسة[3]، وأورد صاحب (البرود الضافية) على حد ابن الحاجب للاسم تسعة اعتراضات، قال بعد أن أجاب عليها: «وأكثر هذه الاعتراضات واجب، وجوابه غير منج»[4].

وبالغ الكيلاني في (حاشيته على الكافية)، فأورد على حده الكلمة ثلاثين إشكالًا، وعلى حده الاسم سبعة عشر اعتراضًا[5].

وقد بلغ مِن عنايتهم بحدوده أن حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب «تكاد تكون مقصورة على الحدود التي وضعها ابن الحاجب في الكافية، وما يشوب ذلك من خلل...»[6].

---

(١) ينظر: شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٥، ١٧، ٢٥، ٣٩، ١١٣، ٢/ ٦٠٧، ٦٣٢- ٦٣٥، ٦٩١- ٦٩٣، ٧١٦، ٩٦٢، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ١/ ٩٤، ٢٨٩، ٣١٤، ٢/ ٤١٧، ٤٧٠، ٥٩٩، والبسيط في شرح الكافية لركن الدين ١/ ٣١٣، ٧٠٠، ٢/ ٤، ٢٠٤، ٤٠٩، وشرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب ص ١٣٠، ١٤٢، ١٨٦، والأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ليحيى بن حمزة العلوي ١/ ٣٥، ٦٥، ٢٣٠، ٢٩٠، ٢/ . ١٧٤، ٢٧١.

(٢) ينظر: شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٧، ٢٦، ٤٤، ٤٥، ٢/ ٦٣٤، ١٠٥٠، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ١/ ٩٤، ١٥٢، ٣٠١، ٣١٤، ٣٤٥، والبسيط في شرح الكافية لركن الدين ١/ ١١٦، ٣٨١، ٦٩٨، وشرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب ٣٤، ٤٤، ١٠٣، ١١١، ١٣٠، والأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٧، ٣٥، ٥١، ٢/ ٢٢١، ٣٥٤.

(٣) الخلاصات الصافية، ص ١٠، ١٩.

(٤) ١/ ٢٠.

(٥) ص ٢- ١٥.

(٦) مقدمة التحقيق، ص ٢٣.

وصنَّف الجاربردي كتابه (شكوك على الحاجبية)، جمع فيه معظم ما أُورد على ابن الحاجب في كافيته مِن شكوك، كان للحدود النصيب الأوفر منها[1].

زد على ذلك أن كمال الدين ابن العتائقي صنف كتابًا سمَّاه (الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية)[2] كان مداره حول حدود ابن الحاجب، ونقدها، كما أن التبريزي في شرحه (مبسوط الأحكام) جعل جل همه الدفاع بحماسة عن حدود ابن الحاجب ضد منتقديه، وفي مقدمتهم ابن مالك.

وكان ابن مالك في كتابه الموسوم بـ: (التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب) في طليعة مَن نظر في حدود ابن الحاجب ونَقَدها، وقد طال نقده معظم حدوده، لم يسلم منها غير القليل، فقد تناول فيه (تسعة وأربعين حدًّا)، بالنقد والإصلاح، وهي: حد الكلمة، والكلام، والاسم، والفعل، والرفع، والعامل، والعدل، والمرفوعات، والفاعل، والمبتدأ، والخبر، والمنصوبات، والمفعول المطلق، والاشتغال، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والحال، والمجرورات، والإضافة اللفظية، والتوابع، والنعت، والعطف، والتوكيد، والاستثناء المتصل، والمبني من الأسماء، والموصول، والمركبات، والمعرفة، والنكرة، والعدد، والمؤنث الحقيقي، والمجموع، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والفعل، والفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وفعل ما لم يسم فاعله، والفعل المتعدي، وفعلا التعجب، والحرف، وحروف الجر، والتنوين.

وسيتبين مِن خلال مبحثَي الدراسة أوجه نقده حدود ابن الحاجب، ومسلكه فيه.

*****

---

(١) حققه د. خالد عبده الشربيني حسنين سماحة.

(٢) تحقيق ودراسة: د. صالح كاظم عجيل الجبوري، ود. قاسم رحيم السلطاني، منشورات دار التراث، العراق، النجف، ط الأولى، ١٤٤٣هـ.

المبحث الأول

أوجه نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب

لقـد تتبـع ابن مالـك حدود ابـن الحاجـب، وعرضها على ميـزان النقـد والتمحيص بغـرض إصلاحهـا، وقـد سـلك في نقـده حـدوده مسـلك أهـل صناعـة الحـدود في اشـتراطاتهم؛ حيث اشـترطوا للحـد شروطًا أوجبـوا توافرهـا فيه ليصدق عـلى المحدود، وقـد أخـذ بهـا النحويون- ومنهـم ابن مالـك- وطبقوهـا في حدودهـم النحويـة[1]، وقد أضـاف إليهـا ابـن مالـك في نقـده ما بـدا لـه هو مِـن مآخـذَ أخرى.

وقد تمحورت وجوه نقده حدود ابن الحاجب في الآتي:

أولًا: عـدم اطـراد الحـد وانعكاسـه، أي: أنه ليس جامعًـا لأفراد المحـدود، ولا مانعًا لدخـول مـا ليـس منه فيـه، أو عـدم اطـراده أو انعكاسـه؛ بحيث يكـون مطـردًا لكنه غير منعكـس، أو العكـس، فيكـون الحـد جامعًا لـكل أفراد المحـدود لكنه غير مانـع، لدخول مـا ليـس منـه فيـه، أو مانعًا لدخـول غيره فيـه، لكنه غـير جامع بـكل أفراده.

وقـد شرح الكفـوي معنـى الاطـراد والانعـكاس؛ بـأن معنـى الاطـراد: متـى وُجـد الحـد وجـد المحـدود، ومعنـى الانعـكاس: متـى عُـدم الحـد عُـدم المحـدود، ولـو لم يكـن مطـردًا لمـا كان جامعًـا... ولـو لم يكـن منعكسًـا لمـا كان مانعًـا[2].

والاطـراد والانعـكاس في الحـد يُعـد مِـن أهـم شروط الحـد التـي وضعهـا العلـماء لسـلامته وصونـه مِـنَ النقـض والاعـتراض، إن لم يكـن أهمهـا عـلى الإطـلاق؛ فقـد ذكر عبـد القاهـر الجرجـاني وغـيره أن علامـة صحة الحـد أن يكـون مطـردًا منعكسًـا[3].

(١) ذكر هذه الشروط العلوي في شرحه للكافية، الموسوم بـ: الأزهار الصافية ١/ ٥٣، والنجراني في مقدمة شرحه المسمى بـ: الخلاصات الصافية، ص ٣، والعصام في حاشيته على الكافية، ص ٤-٥، وينظر: الخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٠، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي، ص ٢٤.

(٢) الكليـات، ص ١٤، ٣٩١. وينظـر: شرح الكافيـة للأصفهنـدي، ص ٣١، والخـلاف في الحـدود النحويـة، ص ٤٣.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٦٩-٧٠، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، ص ٦٧. وينظر: مسائل خلافية في النحو، ص ٥١.

وقد اتفقت كلمة النحاة على وجوب هذا الشرط في الحد، قال ابن عصفور: «مِن شرط الحد: أن يكون جامعًا لأنواع المحدود، حتى لا يشذ منها شيء، مانعًا لما هو مِن غير المحدود أن يختلط بالمحدود»[1].

وقد نقل الشريف الجرجاني الإجماع عليه بلا خلف[2].

ولقد بلغت الحدود التي نقدها ابن مالك في كتابه التحفة؛ لعدم توافر هذا الشرط فيها (عشرين حدًّا)، هي: (حد الكلام، والفاعل، والمبتدأ، والخبر، والمفعول المطلق، والتوابع، والنعت، والعطف، والتوكيد، والمبني، والمركبات، والمعرفة، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والفعل الماضي، وفعل الأمر، والفعل المتعدي، والحرف، وحروف الجر).

وسوف أورد على ذلك ما يتضح به المقصود:

١- حد ابن الحاجب اسم الفاعل بأنه: «ما اشتق مِن فعل لمن قام به بمعنى الحدوث»[3]، فاعترضه ابن مالك بقوله: «قوله: (لمن قام به) (مستحيل) اسم فاعل، ولم تقم الاستحالة بشيء؛ لأن المستحيل ليس بشيء إجماعًا.

قوله: (على معنى الحدوث) ليس بلازم؛ فإن نحو: (مستقر، وثابت، ودائم) اسم فاعل، وليس فيها معنى الحدوث»[4].

وحينما تعرض لحد ابن الحاجب للصفة المشبهة بأنها: «ما اشتق مِن فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت»[5]، اعترضه بقوله: «قوله: (على

---

(١) شرح الجمل ١/ ٩٠، والمقرب ١/ ٤٥. وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٦٩-٧٠، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١/ ١٦٠، وحاشية الكيلاني على الكافية، ص ٣٢٢، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي، ص ٢٤، ٢٥ فما بعدها، وجهود النحويين القدامى في تأسيس الحدود النحوية، ص ٧١.

(٢) شرح الكافية للشريف الجرجاني ٢/ ٨٥٣.

(٣) الكافية، ص ٣١١.

(٤) التحفة، ص ٣١١.

(٥) الكافية، ص ٣٢٠.

معنى الثبوت) يَرِدُ عليه نحو: (دائم، وثابت، ولازم)؛ فإنه كذلك، وهو اسم فاعل، فيرد ههنا على الطرد، كما ورد في اسم الفاعل على العكس»[1].

وقد نقل ابن النحوية اعتراض ابن مالك في حد اسم الفاعل بإيراد لفظ (مستحيل) اسم فاعل ولم تقم الاستحالة بشيء، وأجاب عنه بقوله: «وجوابه: أن المراد ما هو قائم على سبيل الحقيقة، وما هو جارٍ مجراه... وقوله: (لمن قام به) أعم مِن أن يكون محققًا أو مقدرًا»[2].

كما أجاب في الموضع نفسه عن اعتراض ابن مالك بأن «نحو: مستقر، وثابت، ودائم اسم فاعل، ولا يدل على الحدوث بقوله: «وجوابه: لا نسلم أنه لا يدل على الحدوث؛ لأن المفهوم من قولك: (مستقر) شيء وُجد له الاستقرار بعد أن لم يكن له، وكذلك: (الثابت والدائم). هذا معلوم من استقراء كلام العرب»، وقال في حد الصفة المشبهة: «أورد على الصفة المشبهة ما أورد على حد اسم الفاعل... وأجيب بما تقدم في اسم الفاعل»[3].

وشدد التبريزي في شرحه على ابن مالك انتصارًا لابن الحاجب قائلًا: «وأما... قوله: (منقوص بالمستحيل) فخلْط؛ لأن المستحيل ذات كفعل، قام بها الاستحالة، وذلك في الذهن؛ وإلا يلزم أن يكون الممتنع والمعدوم والمستحيل من المهملات...»[4].

ثم رد على الجزء الثاني من اعتراضه بقوله: «وأما قوله: «معنى الحدوث ليس بلازم، فإن نحو: (مستقر، وثابت ودائم) اسم فاعل، وليس فيها معنى الحدوث» فممنوع؛ لأن هذه الأشياء بحسب الاشتقاق اللغوي تدل على ذات ثبت لها الاستقرار والثبوت والدوام في الذهن، بمعنى الحدوث، أي: بعد أن لم يكن، عكس ما ذكر في المستحيل».

(١) التحفة، ص ٣٢٠.
(٢) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ١٣٣.
(٣) ص ١٣٨.
(٤) مبسوط الأحكام، القسم الثاني ١/ ٢٢٦.

وأجاب عن إيراد ابن مالك على حد الصفة المشبهة بقوله: «وأما نقضه بنحو: (ثابت، ودائم، ولازم) فليس بوارد كما ذكرنا؛ فإنها دالة على الحدوث بسبب اشتقاقها، ثم حملت على الصفة المشبهة لقصد ثبوتها، فلهذا العارض لا تخرج عن كونها من أسماء فاعلين دالة على الحدوث بحسب الأصل ... فحينئذٍ يتوجه إيراده على الطرد والعكس في الموضعين».

كما أجاب يعقوب بن حاجي عوض على اعتراض ابن مالك بمثل الواجب والدائم، «بأن في مثل ذلك معنى الحدوث بالنظر إلى غرض الواضع، وإن كان الثبوت لازمًا من خصوصية المحل»[1].

وقد وضح الجامي بأن «المراد بكونه بمعنى الثبوت: أن يكون كذلك بحسب الوضع للحدوث، نحو: (ضامر، وطالق)، فإنهما بحسب الوضع للحدوث، ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال»[2].

وقد ألفيت معظم شراح الكافية ممن اطلعت على شروحهم تابعوا ابن الحاجب في ذلك، ولم يعترضوا عليه، وكأن ما اشترطه ابن الحاجب مِن إفادة الحدوث لاسم الفاعل، والثبوت للصفة المشبهة أمر مسلم به عندهم، لا يحتمله خلاف، ولا يدخله نقض[3].

وهذا القول هو ما عليه جمهور النحويين، خلافًا لابن مالك؛ حيث قال عن الصفة المشبهة في شرح الكافية الشافية: «وضبْطُها بصلاحية الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى أولى مِن ضبْطها بالدلالة على معنى ثابت... لأن دَلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها»[4].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٩٣٧.

(٢) الفوائد الضيائية ٢/ ٢٠٣.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية، القسم الثاني ٢/ ٧٢٢، ٧٤٥، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٢/ ٤٦٣، ٤٧٠، والأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣/ ١٦٦، ١٩٠، وشرح الكافية للشريف الجرجاني ٣/ ١٢٥١، والفوائد الضيائية ٢/ ١٩٥، ٢٠٣.

(٤) ١/ ٢٦٨.

وقد اعترضه الشاطبي بأن «هذه قاعدةٌ مُتَّفقٌ عليها عند أهل اللسان، فاشتراط الثبوت للصفة المشبَّهة لا بُدَّ منه... فكلامه مَدْخول»[1]. «وهو شرط ضروري»[2].

<u>وفي الجملة</u>: فإن اعتراض ابن مالك على ابن الحاجب في حده لاسم الفاعل والصفة المشبهة وقع عند شراح الكافية بين منكر له، ومتجاهل. وإن كان ابن مالك لم يكن وحده القائل بهذا القول، ولم يخالف إجماعًا، فقد ذكر الرضي «أن صيغة الفاعل الموضوعة للحدوث، والحدوث فيها أغلب». كما أنه يرى «أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث، ليست أيضًا موضوعةً للثبوت في جميع الأزمنة، لكن لَمّا أطلق ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة التخصيص؛ نحو: كان هذا حسنًا فقبُح»[3].

كما ذهب الشَّيْخُ يَس إلى أنه «كثيرًا ما يُسْتَعْمَلُ اسْمُ الفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ إفَادَةِ التَّجَدُّدِ والحُدُوثِ؛ كما في: اللهُ عالِمٌ وامرأة حائض، وغَيْرِ ذلك»[4]، لكنه حاول أن يوفق بين الرأيين بقوله: «ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على الاستعمال والشيوع، والآخر على الوضع، فليتأمل»[5].

والذي أراه أن ما اعتَرض به ابن مالك حد ابن الحاجب واقع، لكنه لا يقدح في الحد، ولا يلتفت له؛ لأن العبرة بأصل الوضع والغلبة، لا بالعارض الطارئ عليه، مما قل أو ندر، والأصل في اسْمِ الفَاعِلِ الدَّلَالَةُ على الحُدُوثِ، والثُّبُوتُ طارئٌ عليه، والأصلُ في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ الثُّبُوتُ، والحُدُوثُ طارئ عليها. ولهذا أجاب الكيلاني على الاعتراض باسم الفاعل (عالم)، مع دَلالته

(١) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية ٤/ ٣٩٩.
(٢) المصدر السابق ١/ ٢٦٨.
(٣) شرح الرضي ٢/ ٢٠٥.
(٤) حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي ٣/ ٢٨٣.
(٥) المصدر السابق ٣/ ٢٨٣.

على الثبوت بقوله: «قلنا: عالم من حيث الصيغة يدل على الحدوث، وعدم حدوثه ودوامه من الشرع، فلا ينافيه»[1].

٢- ومما اعترضه ابن مالك من حدود ابن الحاجب؛ لعدم الاطراد والانعكاس، حده الحرف بأنه: «ما دل على معنى في غيره»، حيث قال: «هذا لا يطرد؛ لأن (أكتع، وأبصع) وغيرهما من الأسماء المؤكدات تدل على معنى في غيرها، و(غير) المستثنى بها؛ فإنها بمعنى (إلا)، ولا ينعكس؛ لأن (ليت) تدل بنفسها على التمني، و(إلا) على الاستثناء، وشبهها»[2].

وحدُّ ابنِ الحاجب للحرف هو ما عليه جمهور النحويين، مع اختلاف يسير بينهم في ألفاظه[3].

غير أن ابن مالك مسبوق باعتراضه الحد لعدم الاطراد بألفاظ التوكيد بأبي علي الفارسي، فقد نقل ابن يعيش شكوكًا (مفترضة) أوردها أبو علي الفارسي على هذا الحد[4]، ومِن بين ما أورده أبو علي على هذا الحد قوله: «ويلزم أن تكون أسماءُ التأكيد حروفًا؛ لأنها تدلّ على تشديد المؤكَّد وتبيينه، ألا ترى أنّ منها ما لا يتقدّم على ما قبله، مثلَ: أَكْتَعِينَ، أَبْصَعِينَ؟»[5].

ورد ابن يعيش بقوله: «وأمّا أسماء التأكيد، فإنها أسماء دالّة على معانٍ في أنفسها.

(١) حاشية الكيلاني، ص ٣٠٤، وينظر: بحث «اسم الفاعل صوغه وعمله»، د. محمد عبد الله سعادة، مجلة جامعة الإمام، العدد ١٥، عام ١٤١٦، ص ١٢٥.

(٢) التحفة، ص ٣٩٠.

(٣) ينظر: الإيضاح للزجاجي، ص ٥٤، ٥٥، والجمل للزجاجي ص١، والمسائل العسكريات، ص ٦١، وعلل النحو ١٩٤، واللمع، ص ٩، ونتائج الفكر، ص ٧٤، والمفصل ٢٨٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٧٤، وأسرار العربية ١/ ٤٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٩، وشرح الحدود للفاكهي، ص ١٠٢، وكشف المشكل، ص ١٥٥، وشرح المفصل ٨/ ٢، والأزهار الصافية ٣/ ٤٧٢، والتعريفات للجرجاني، ص ١١٨، والهمع ١/ ٦.

(٤) شرح المفصل ٤/ ٤٤٨.

(٥) المصدر السابق ٤/ ٤٤٨.

ألا تـرى أنـك إذا قلـت: جـاءني زيـدٌ نفسُـه، فالنفـسُ دلّـت على مـا دل عليـه زيدٌ، فصـار ذلـك كتَكـرار اللفـظ، نحـو قولك: (زيـدٌ زيـدٌ). فزيـدٌ الثاني لم يـدل عـلى أكثر ممّا دل عليـه الأول، والتأكيـدُ والتشـديدُ معنى حصـل من مجموع الاسـمَيْن، لا من أحدهما».

كـما اعـترَض ابـنُ عصفـور حـد الزجاجـي للحـرف بأنـه «ليـس بحـد صحيـح للحـرف؛ لأنـه ليـس بمانـع؛ لأن الأسـماء قـد تـدل عـلى معنـى في غيرهـا»(١).

وقـد أَورد ابـن الحاجـب نفسـه هـذا الاعـتراض عـلى حـد الزمخـشري بقولـه: «قولـه: مـا دل عـلى معنـى في غـيره. يـرد عليـه الأسـماء التـي لا تعقـل إلا بمتعلـق مذكـور معهـا، مثـل: عنـد، ومـا أشـبهها»(٢).

وأجاب عنه بأنها «وإن لم تُستعمل اتفاقًا إلا كذلك فذلك لعارض»(٣).

أمـا موقـف شراح الكافيـة مـن اعـتراض ابـن مالـك عـلى حـد ابـن الحاجـب للحـرف، فقـد أورد ابـن النحويـة اعتراضـه بنصـه مختـصرًا دون أن ينسـبه إليـه، وأجاب عـن اعتراضـه بدَلالـة الحرفـين (ليـت، وإلا) عـلى معنـى في نفسـيهما، بـأن ذلـك ممتنـع فيهـما؛ لأن المـراد منـه اسـتقلال بالمفهوميـة، وليسـت كذلـك. وعـن الاعـتراض بــ: (أكتـع وأبتـع) وغيرهمـا مـن أسـماء التوكيـد، بـأن المـراد مـن الدَّلالـة عـلى المعنـى في الغـير عـدم اسـتقلال المفهوميـة، لا ظرفيـة الغـير للمعنـى(٤).

وقـد أورد الجاربـردي في (الشـكوك) هـذا الاعـتراض وأجـاب عنـه بـأن «دَلالـة اللفـظ... تابعـة للوضـع، إلا أن الوضـع ليـس سـواء في الـكل؛ لأن الواضـع شَرَطَ في الحـرف أن يكـون مـع الغـير، حتـى يـدل عـلى معنـاه الإفـرادي، ولم يعتبر هـذا الشرط في الاسـم والفعـل»(٥).

---

(١) شرح الجمل ١/ ١٠٠.
(٢) أمالي ابن الحاجب، ت: د. فخر قدارة ١/ ٣١٠.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ١٣.
(٤) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ٢٠١.
(٥) ص ٤٣٧ - ٤٣٨.

أما التبريزي فقد انبرى بكل حماسة للدفاع عن ابن الحاجب والانتصار له من ابن مالك، فأورد بالتفصيل شكوكه على هذا الحد بنصها، وفنَّدها، مبينًا مراد ابن الحاجب بعبارته: (ما دل على معنى في غيره): «أي: الكلمة التي دلت بحسب الوضع؛ لما بيّنا أن حدود الأسماء المصطلح عليها إنما يكون بحسب الوضع... ومِن هذا التحقيق يعلم سقوط ما أورد على هذا التعريف... ومنه ما قيل: إنه غير مطرد؛ لأن (أكتع وأبصع) وغيرهما مِن أسماء المؤكدات تدل على معنى في غيرها، وكذلك (غير) المستثنى بها، فإنها بمعنى إلا. فإن كل واحد منها دال على معنى مستقل من مؤكده إذا أردف به، كأنه ذكر مرتين، ولهذا أفاد التوكيد، ولا يجوز أن يكون كل واحد منهما دالًّا على معنى في غيره»[1].

أما سقوط الاعتراض بـ (غير) فلأنه نحو: (كل وأجمع) يدل على معنى مستقل، دَلالته عليه لا تحتاج إلى ذكر متعلقه[2].

«ومنه ما قيل: إنه غير منعكس؛ لأن (ليت) تدل بنفسها على التمني، و(إلا) على الاستثناء. وإنما سقط هذا الاعتراض؛ لأنا قائلون بموجبه؛ فإن (ليت) بنفسها تدل على التمني، و(إلا) على الاستثناء، لكن على معنى متعلق بالغير، لدَلالتها بنفسها على معنى غير مستقل...»[3].

وقد لخص يحيى العلوي الإشكال الواقع في حد ابن الحاجب، وإن لم يورد اعتراض ابن مالك بصيغته، وإنما بمضمونه، قائلًا: «ولنقتصر من الإشكالات على ما يوهم دخول ما ليس من المحدود، وخروج ما هو بعض منه، وهما إشكالان:

الإشكال الأول منهما: أن...كثيرًا من الحروف دالة على معانٍ في أنفسها، كقولك: مِنْ: حرف جر، وإنّ: حرف تأكيد، وسوف: حرف تنفيس.

(١) مبسوط الأحكام، القسم الثاني، ٣/ ٩٧٦-٩٧٨.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٩٧٦-٩٧٨.

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٩٧٦-٩٧٨.

والجـواب عـن ذلـك أنـا نقـول: إن الحـرف إنـما يـدل عـلى معنـى في غـيره إذا كان مسـتعملاً في معنـاه بأصـل وضعـه... وأمـا مـا ذكـروه مِـن هـذه الصـور فليسـت هـذه الأحـرف ومـا شـاكلها مسـتعملة في معانيهـا الأصليـة حتـى يلـزم مـا ذكـروه...

الإشـكال الثـاني: مـا يوجـب دخـول غـير المحـدود فيـه نحـو... الأسـماء التـي تفتقـر في بيـان معانيهـا الأصليـة إلى ذكـر الغـير... والجـواب أن هـذه الأسـماء في أصـل وضعهـا غـير مفتقـرة إلى مـا يوضحهـا، لكنهـا اسـتُبهمت في الاسـتعمال... بخـلاف الحـرف، فإنـه بأصـل وضعـه مفتقـر إلى مـا يوضـح فافترقـا»[١].

ولهـذا اختـار حـد الشـيخ عبـد القاهـر: «مـا دل عـلى معنـى في غـيره في أصـل وضعـه»[٢]، وعلـل بأنـه لا تـرد عليـه هـذه الإشـكالات والصـور التـي تـورد عـلى حـد النحـاة، بـما ذكـره مـن القيـد في حـده. أمـا النحـاة فـلا بـد مـن تأويـل[٣].

ومهـما يكـن مـن أمـر؛ فـإن حـد ابـن الحاجـب للحـرف - وهـو حـد مسـبوق إليـه- قـد أشـكل عـلى كثـير مـن النحويـين قبـل ابـن مالـك، كـما سـبق بيانـه، وأوردوا عليـه مـا أوردوه، وربـما وصفـه بعضهـم بأنـه غـير صحيـح؛ ولهـذا عمـد بعضهـم إلى بعـض القيـود التـي تدفـع عنـه تلـك الإيـرادات والشـكوك[٤]؛ لأنـه لا بـد لقَبولـه عـلى حـد وصـف بعضهـم مـن تأويـل[٥]، وهـذا يـدل عـلى نقـص في الحـد، لا يندفـع إلا

(١) الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣/ ٤٧٢-٤٧٤.

(٢) المصدر السابق، وعلق عليه المحقق بأن الشارح ذكر هذا في كتابه المنهاج ١/ ١٥٨، ولم يجده في المقتصد، ولا في جمله وشرحه.

(٣) الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣/ ٤٧٢-٤٧٤، وعلق عليه المحقق بأن الشارح ذكر هذا في كتابه المنهاج ١/ ١٥٨، ولم يجده في المقتصد، ولا في جمله وشرحه.

(٤) ينظر: شرح اللمع للباقولي، ص ٦٠-٦٣، واللباب ١/ ٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ص ٤٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠، وشرح الجمل لابن أبي الربيع ١/ ١٠-١١، والبسيط في شرح الجمل ١/ ١٦٩-١٧٠، وشرح الكافية لابن جمعة ٢/ ٥٩٩، والتذييل والتكميل ١/ ٤٩، والجنى الداني، ص ٢٠، وشرح الحدود النحوية للفاكهي، ص ١٠٣.

(٥) العلوي في: الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣/ ٤٧٢-٤٧٤.

بإضافة قيد الوضع؛ زيادة في البيان، ودفعًا للبس؛ لكثرة دخول ما ليس فيه، وإن صرح غير واحد من النحويين بأن الحد جامع مانع[1].

ثانيًا: نقد العبارة لما تضمنته من إشكال في الحد:

وهذا النوع مِنَ النقد لحدود ابن الحاجب لا يقل كثرة عما قبله عند ابن مالك؛ وذلك لما للعبارة في الحد مِن أهمية بالغة لدى واضعيه، ولهذا نجد ابن مالك قد تتبع عبارة ابن الحاجب في حدوده ينتقدها ويصلح عوارها، وقد يستبدل بها غيرها مما يراه أصح وأولى.

ولقد أحصيت ما نقده فألفيتها بلغت عشرين عبارة، شملت حد (الاسم، والفعل، والحرف، والمبتدأ، والاشتغال، والمفعول له، والحال، والإضافة اللفظية، والتوابع، والعطف، والموصول، والمعرفة، والنكرة، والعدد، والمؤنث الحقيقي، والجمع، واسم الفاعل، وفعلا التعجب، والتنوين). وسأورد أمثلة على ذلك، مبينًا موقف الشراح منها:

١- انتقد ابنَ الحاجب في حده المبتدأ بأنه: «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وألف الاستفهام رافعة لظاهر»، قائلًا: «الأولى: وأداة الاستفهام؛ ليدخل نحو: هل قائم الزيدان؟ ومَن مضروب أبواه؟ وكيف، أو متى منطلق الزيدان؟ وشبهه»[2].

وانتقاد ابن مالك لعبارة ابن الحاجب كونها قاصرةً عن الوفاء بما يقتضيه الحكم النحوي؛ لأن رفع الصفة المعتمدة للخبر ليس مقتصرًا على همزة الاستفهام فحسب، بل يدخل معها (هل)؛ ولهذا استدرك الرضي على ابن الحاجب فقال: «قوله: بعد حرف النفي، وألف الاستفهام. كذا

---

(١) ينظر: المحصل في شرح المفصل للأندلسي، ت: د. سليمان النتيفي، رسالة دكتوراه، عام ١٤٢٦هـ، ص ٣٨٠-٣٨١، وشرح الجمل لابن الفخار ١/ ٥٩، ومصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب، المعروف بحاشية ابن السيد، ص ٦٢، وشرح الكافية للأصفهندي، ص١٨١.

(٢) التحفة، ص ١٣٠.

بعد (هل) الاستفهامية، نحو: هل حسنٌ الزيدان»[1]. كما انتقده الركن الإستراباذي بقوله: «واعلم أنه لو قال: أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وحرف الاستفهام لكان أصوب؛ ليدخل فيه مثل: هل قائمٌ الزيدان؟ فإنه مبتدأ»[2].

وقال ابن النحوية ناقلًا اعتراض ابن مالك: «وكان ينبغي أن يضع موضع قوله: (وألف الاستفهام) أداة الاستفهام؛ ليدخل نحو: هل قائم الزيدان؟...»[3].

وقد تواطأت كلمة معظم الشراح على متابعة ابن مالك في مؤاخذته تلك، نصًّا أو ضمنًا[4].

أما التبريزي فهو كعادته في الدفاع عن ابن الحاجب على أي حال، فمع ظهور هذا النقض، وشبه إجماع الشراح عليه، يقول ردًّا على اعتراضيْ ركن الدين الإستراباذي وابن مالك: «وأما قول مَن قال: لو قال بعد حرف النفي وحروف الاستفهام لكان أصوب. فليس بوارد؛ لأن الحكم المذكور مختص بالهمزة، ولا يجوز: (هل قائمٌ الزيدان)، كما لا يجوز: قد قائمٌ الزيدان، فإن (هل) لا يقع إلا حيث يقع (قد)؛ لأنه في الأصل بمعناه. وأما: مَن مضروب أبواه، فليس مِن هذا القبيل، بل (مَن) مبتدأ وما بعده خبره. وكيف منطلق الزيدان؛ إما على تقدير تضمُّن الهمزة كما ذكرنا، أو على أن (كيف) خبر المبتدأ منطلق، أي: انطلاق الزيدان كيف؟»[5].

(١) شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٢٥١.

(٢) البسيط في شرح الكافية ١/ ٣١١.

(٣) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ٧٧.

(٤) ينظر: الخلاصات الصافية للنجراني ١/ ١٢٣، وشرح الكافية للشريف الجرجاني ٢/ ٩٣٩، والفوائد الضيائية ١/ ٢٧٥، وحاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، ص ٩٩، ومصباح الراغب، ص ١١٤، وبغية الطالب وزلفة الراغب، ص ٨٧.

(٥) مبسوط الأحكام، القسم الأول ٢/ ٣٤٦.

فهـو لا يـرى الاعتـماد إلا عـلى همـزة الاسـتفهام فقـط، دون باقـي أدواتـه، مخالفًـا المشـهور عنـد النحويـين في (هـل)، وابـنَ مالـك ومَـن تبعـه مِـن المتأخريـن في أسـماء الاسـتفهام[1].

وممـن انتـصر لابن الحاجـب ودافع عـن عبارتـه صاحب (الـبرود الضافيـة)؛ حيث قـال: «وإنـما خص المصنـف وغيره حرف النفـي، وألف الاسـتفهام، دون سـائر ما تعتمد عليـه الصفـة... لأنـه لم يسـمع فيـه. وفي بعـض كلام النحـاة مـا يُشـعر بجـوازه، وقـال المصنـف: (وألـف الاسـتفهام)؛ لأنهـا التي سُـمع فيها، وقـال بعضهـم: (أداة الاسـتفهام) قـاس (هـل)، والأولى الاقتصـار عـلى ما سُـمع مِـن ذلك، كـما ذكر المصنـف»[2].

وقد تابعه على ذلك ابنه صلاح بن علي في شرحه[3]. ووصفه أبو حيان بالأحوط[4].

أمـا يعقـوب بـن حاجـي عـوض فقـد علـل ذلـك؛ بـأن «تخصيـص الهمـزة وحـرف النفـي بالذكـر لكونهـما متأصلـين في الاسـتفهام والنفـي، فكأنهـما لقـوة تلـك الأصالـة كانـا بالذكـر أجـدر»[5].

والـذي أراه أن ابـن مالـك محـق في نقـده هـذا؛ لأن اقتصـار ابـن الحاجـب عـلى (ألـف الاسـتفهام) في حـده مُفْهِـم لإخـراج مـا سـواه مِـن أدوات الاسـتفهام.

وكونـه لم يُسـمع الاعتـماد إلا في ألـف الاسـتفهام لا يعنـي إخـراج مـا قيـس عليـه في الحكـم مـن الحـد، ولعـل ابـن الحاجـب لم يـرد قـصر الاعتـماد عليـه دون (هـل)؛ لقولـه في شرح المقدمـة: «ليدخـل فيـه: أقائـم الزيـدان، وشـبهه»[6].

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٢- ٢٧٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٦٩، والمساعد ١/ ٢٠٧-٢٠٨، وتمهيد القواعد٢/ ٨٦٥، والمقاصد الشافية ١/ ٥٩٨ فما بعدها، وتعليق الفرائد ٣/ ١٩- ٢٠، والتصريح ١/ ١٩٣، وشرح الأشموني وحاشية الصبان١/ ٩٠.

(٢) البرود الضافية والعقود الصافية ١/ ٢١٢٠.

(٣) النجم الثاقب ١/ ٢٢٩.

(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٥.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٤١٦.

(٦) ٢/ ٣٥٤.

وقولـه في حـده في الإيضـاح في شرح المفصـل: «... بعـد حـرف النفـي، وحـرف الاسـتفهام»[1]، وهـذا شـامل للهمـزة وهـل، فيُحمـل مـراده في حـده في الكافيـة عـلى حـده في الإيضـاح، إلا أن الحـدود يجـب أن ينـأى بها عـن اللبـس.

٢- اعـترض ابـن مالـك عـلى ابن الحاجـب في حده الاشـتغال بأنـه «كل اسـم بعده فعـل أو شـبهه، مشـتغل عنه بضمـيره أو متعلقـه، لو سُـلط عليه هو أو مناسـبه لنصبـه، نحـو: زيـدًا ضربته، وزيـدًا مررت بـه»، قائـلًا: «قوله: (لو سُـلط عليه لنصبـه) الأولى: (لعمـل فيـه)؛ لأن مـررت بـه، لـو سُـلط عـلى زيـد، في: (زيدًا مررت بـه) لما نصبـه»[2].

وبتتبـع موقـف شراح الكافيـة مِـن هـذه العبـارة نجـد كثـيرًا مِـن شراح الكافيـة كابـن فـلاح اليمنـي[3]، ويحيـى بـن حمـزة العلـوي[4]، والشريـف الجرجـاني[5]، والجامـي[6]، والمفتـي[7]، وغيرهـم لا يـوردون عليهـا اعتراضًـا؛ لأنهـم لا يـرون فيهـا إشـكالًا؛ لأن قـول ابـن الحاجـب: «(أو مناسـبه) يشـمل نحـو: زيـدًا مـررت بـه؛ فـإن الفعـل لا يتسـلط عـلى نصبـه، وإنـما الـذي يتسـلط عليـه مناسـبه، وهـو جـزت، أو جـاوزت...»[8].

والـذي يظهـر أن نسـخة ابـن مالـك مـن الكافيـة ليـس فيهـا عبـارة: (أو مناسـبه)، ومِـن هنـا جـاء اعتراضـه عليـه، فـكان لـه وجه.

(١) ١/ ١٤٤.
(٢) التحفة، ص ١٧٢.
(٣) شرح الكافية في النحو ٢/ ٥٧٧.
(٤) الأزهار الصافية ١/ ٣٧١.
(٥) شرح الكافية ٢/ ١٠١١.
(٦) الفوائد الضيائية ١/ ٣٥٢.
(٧) مصباح الراغب، ص ١٩٨.
(٨) شرح الكافية في النحو ٢/ ٥٧٨، الأزهار الصافية ١/ ٣٧١، وشرح الكافية للجرجاني ١٠١٢، الفوائد الضيائية ١/ ٢٥٢-٢٥٣، ومصباح الراغب، ص ١٩٨.

يُؤكد ذلك سياق نقله عبارة ابن الحاجب، فقد خلا منها، وهو ما نص عليه الرضي أيضًا بقوله: «ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة أعني: (أو مناسبه)، والظاهر أنها ملحقة، ولم تكن في الأصل؛ إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح»[1]، والحق أنه لا بد منها، وإلا خرج نحو: (زيدًا مررت به)... لأنه لا بد هاهنا مِن مناسب حتى ينصب زيدًا»[2].

وهذه العبارة خلت منها نسخة الكيلاني أيضًا، ولهذا تكلف تأويلها، ونقل قول ابن الحاجب نفسه في أماليه: «ليس من شرط هذا الباب أن يصح النصب بالفعل حقيقة، وإنما معنى لو سلط عليه لنصبه: لو قُدّر أنه عامل بنفسه وسلط عليه لنصبه»[3].

وحينما نعود لكتب ابن الحاجب التي ذكر فيها حد الاشتغال نجد خلوها من هذه العبارة، كشرحه المقدمة الكافية[4]، وشرح الوافية[5]، والأمالي[6]، ولهذا كان شرحه للحد مبنيًّا على هذا. غير أن ما يُشكل هو وجود هذه العبارة في نسخة الكافية المطبوع، مع اعتماد محققه على عدد كبير من النسخ المخطوطة[7].

كما أن هذه العبارة موجودة في معظم نسخ شروح الكافية التي اطلعت عليها، فقد أثبتها الرضي[8]، وابن جمعة[9]، وركن الدين الإستراباذي[10]،

(١) قال محقق شرح الرضي: «لم يتعرض ابن الحاجب لشرحها، ولكنها مذكورة في المتن المثبت في أعلى صفحات شرحه لكافيته». انظر: ص ٣٤ من كتاب الكافية.
(٢) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٥٣٤.
(٣) الأمالي النحوية ٢/ ٥٠١، حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، ص ١٥٥-١٥٦.
(٤) ٢/ ٤٦٠-٤٦١.
(٥) ١/ ١٧٧.
(٦) ٢/ ٥٠١.
(٧) الكافية، ص ٥٢، ٥٧.
(٨) شرح الرضي، القسم الأول، ١/ ٥٣٤.
(٩) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢٠٨.
(١٠) البسيط في شرح الكافية، ١/ ٤٦٣.

والجاربـردي[١]، ويحيـى العلـوي[٢]، والنجـراني[٣]، والجرجـاني[٤]، ويعقـوب حاجـي عـوض[٥]، والجامـي[٦]، والمفتـي[٧]، وابـن داود اليمنـي[٨]، فلعـل ابـن الحاجـب ألحقهـا بأخـرة.

وخلاصـة القـول: أن اعـتراض ابـن مالـك عـلى عبـارة ابـن الحاجـب (لَنَصَبَـه) بـما ذكـر مـن ورود نحـو: زيـدًا مـررت بـه، اعـتراضٌ وجيـه، وَفـق مـا اعتمـد عليـه في نسـخته الخاليـة مـن جملـة: (هـو أو مناسـبه)، لعـدم إمـكان نصـب (زيـدًا) المشـتغل عنـه في المثـال بــ (مـررت بـه)، إلا بتقديـر فعـل مناسـب ينصـب زيـدًا. وعنـد الأخـذ بثبـوت هـذه العبـارة في الحـد كـما في نسـخ معظـم الـشراح يندفـع بهـا هـذا الاعـتراض.

ثالثًا: الغموض والإبهام في الحد:

وهـذا مِـن أبـرز المآخـذ عـلى الحـدود، حيـث يشـترط أهـل الصناعـة في الحـد أن يكـون واضحًـا، دالًّا عـلى المحـدود دَلالـة ظاهـرة لا لبـس فيهـا ولا غمـوض، فيُنـأى بـه عـن المجـاز والإجمـال، والألفـاظ المبهمـة، والغامضـة، والمشـتركة، والمحتملـة. وقـد نبـه ابـن الحاجـب نفسـه عـلى أهميـة ذلـك حـين وازن بـين حديـن للحـال، فقـال عـن الثـاني منهـما: «وهـو في المعنـى أيضًـا مسـتقيم، وإن كان الأول أوضـح في الحـدود»[٩]، ونقـد حـدًّا بأنـه «حـد الـشيء بـما هـو أكثـر التباسًـا منـه»[١٠]، ووازن بـين عبارتـين في

(١) شكوك على الحاجبية، ص ٣٨١.
(٢) الأزهار الصافية، ١/ ٣٦٩.
(٣) الخلاصات الصافية ١/ ١٧٩.
(٤) شرح الكافية ٢/ ١٠١٢.
(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٥٥٩.
(٦) الفوائد الضيائية، ص ٣٥٢.
(٧) مصباح الراغب، ص ١٩٨.
(٨) بغية الطالب ١/ ٢٠٩.
(٩) الإيضاح ١/ ٢٩٣.
(١٠) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٣٦.

حد، فقال: «فهذه العبارة أسدّ؛ لإيهام تلك»[1]. وأكد على هذا أيضًا العلوي في نقده لفظة مشتركة في الحد، فقال: «وما هذا حاله مِن الألفاظ فإنه لا ينبغي إيرادها في التعريفات؛ لما اشتملت عليه مِنَ الإبهام والتردد، وهو مجانب لفائدة الحدود ومطلوبهم»[2]، كما انتقد أبو حيان ابن مالك في حده الاسم؛ لما وجد «في حده مِن غموض اللفظ، والإبهام، والترديد، والمجاز الذي هو منافٍ للحد؛ إذ الحد إنما يُؤتى به لإيضاح المحدود وبيانه...»[3].

ولهذا كان ابن مالك في تتبعه لحدود ابن الحاجب ونقده لها حريصًا على تخليص الحد مما يشوبه من شائبة الغموض والإجمال والإبهام. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- عرف ابن الحاجب العامل بأنه «ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب»[4]. فانتقد ابن مالك عبارته لغموضها قائلًا: «الأسهل أن يقال: العامل ما به يحدث المعنى المحرج للإعراب. وما قاله المصنف تعسف، وإن كان صحيحًا»[5].

وقد بيّن ابن الحاجب مراده بعبارته هذه في شرح مقدمته بقوله: «وقد علمنا أن المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة... ولم تتقوّم الفاعلية في (زيد) إلا بـ: (قام) المسند إليه... فقام هو العامل»[6].

وبتتبع آراء شراح الكافية في هذه العبارة نجدهم منقسمين إزاءها إلى ثلاثة أصناف: صنف اقتصر أصحابه على شرح عبارة ابن الحاجب ولم ينتقدوها،

(١) المصدر السابق ١/ ٢٣٨.
(٢) الأزهار الصافية ٣/ ١٦٦.
(٣) التذييل والتكميل ١/ ٤٥-٤٦، وينظر: الاعتراض على الحد المنطقي، ص ٢٣، ٤١.
(٤) الكافية، ص ٦١.
(٥) التحفة، ص ٩٦.
(٦) ١/ ٢٤٢.

لكنهــم وجــدوا أنفســهم ملزمــين بتوضيحهــا، وهــذا اعــتراف ضمنــي منهــم بغموضهــا، وحاجتهــا إلى الإيضــاح، ومِــن هــؤلاء: الشريــف الجرجــاني، ويعقــوب بــن حاجــي عــوض، والإمــام المهــدي صــلاح بــن عــلي، والجامــي، وابــن السـيّد المفتــي، والأصفهنــدي، وابــن داود اليمنــي، وفسروا قولــه: (يتقــوّم) بــ: (يحصــل، ويتحصــل، ويلــزم، ويظهــر، ويكتمــل)[1].

وصنـفٌ صرح بغمـوض عبارتـه في حـده، متابعًـا ابن مالـك في نقـده، وإن اختلفوا في بيـان وجـه الغمـوض. وفي مقدمة هـؤلاء الرضي؛ حيث استشـكل عبـارة ابن الحاجب قائـلًا: «ولا شـك أن في لفـظ المصنـف إيهامًا»[2]؛ لعـدم وضوح مـراده بالعامل.

كـما استشـكل الجاربـردي في (شـكوكه) عبـارة ابـن الحاجـب، وحاجتهـا للبيـان، فقـال: «إن قيـل: لـو أراد بــ: (مـا تقـوّم بـه): مـا يتحقق بـه وجـود المعنى المقتـضي، فكل واحـد مـن الفاعـل والمفعـول وطـرفي الإضافـة كذلـك، وإن أراد غير ذلـك فليبـيّن»[3].

وقـد أدرك يحيـى بـن حمـزة العلـوي غمـوض عبـارة ابـن الحاجـب وافتقارهـا للإيضـاح، فاجتهـد في بيـان معناهـا، ومـراده منهـا، ثـم قـال: «واعلـم أن مـا ذكـره في بيـان ماهيـة العامـل وإن كان موصـلًا إلى فهـم معنـاه، لكـن فيـه دقـة وغمـوض، ومـن حـق مـا يكـون حـدًّا أن يكـون سـابقًا إلى الأفهـام، جليًّـا في غايـة الوضـوح والبيـان؛ لاشـتماله عـلى التقـوّم، والمعنـى، والاقتـداء. وهـذه الأمـور لا تنفـك عـن حموشـة ودقـة في معانيهـا، ولا شـك أن العامـل أجـلى ممـا ذكـره، ولـو قيـل في حـده: العامـل مـا وُجـد مؤثـرًا في غـيره؛ لـكان أسـهل، وأقـرب، وأوضـح في المقصـود»[4].

---

(١) شرح الكافية للجرجاني ٢/ ٨٦٣، وشرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن حاجي عوض، والنجم الثاقب١/ ٨٩، والفوائد الضيائية ١/ ١٩٧، ومصباح الراغب (حاشية ابن السيّد)، ص ٣٥، وشرح الكافية للأصفهندي، ص ٤٢، وبغية الطالب وزلفة الراغب ١/ ١٨.

(٢) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٦٤.

(٣) شكوك على الحاجبية، ص ٣١٩. وأجاب بأنه «أراد به ما يوجب المعنى المقتضي، أعني: العلة الفاعلة».

(٤) الأزهار الصافية ١/ ٧٤- ٧٥.

وقد أكد النجراني والحسني ذلك فقالا: «في هذا الحد غموضٌ وإيهامٌ»[1].

أما التبريزي فقد انبرى وحده للانتصار لابن الحاجب والرد على ابن مالك كعادته قائلًا: «وأما قول مَن قال في تعريف العامل بما ذكره المصنف: تعسف، والأسهل أن يقال: فالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب. فليس بظاهر الوجه؛ فإن تعريف المصنف صحيح بلا تعسف، وتعريفه ليس بصحيح؛ لأنه منقوض بالتركيب؛ لأنه يحدث المعنى المحوج للإعراب المقتضى كما بينا التركيب، وهو ليس عاملًا بالاتفاق.

والتعسف إنما يقال لكون العبارة غير وافية بالمقصود إلا بنوع من التصرف بالتكلف، أو بكون الألفاظ المفردة المستعملة غريبة وحشية، أو يكون التركيب فيه تقديم وتأخير على غير مشهور، وليس بشيء من هذا في كلام المصنف، وإنما في كلام المعترض على ما ذكرنا»[2].

٢- عرف ابن الحاجب الفاعل بأنه: «ما أسند إليه فعل أو شبهه، وقُدّم عليه، على جهة قيامه به...»[3].

فاعترضه ابن مالك بقوله: «ولو قيل: على بنيته أو صيغته الأصلية كان أجود مِن (على جهة قيامه به) في الفهم»[4].

ولقد بيَّن ابن الحاجب أنه أراد بقوله: (على جهة قيامه به) الاحتراز مِن مفعول ما لم يُسم فاعله؛ نحو: ضُرب زيدٌ[5].

---

(١) الخلاصات الصافية ١/ ٣٢، البرود الضافية والعقود الصافية ١/ ٣٩.

(٢) مبسوط الأحكام، القسم الأول ١/ ٧٥.

(٣) الكافية، ص ٦٨.

(٤) التحفة، ص ١١٩.

(٥) شرح المقدمة الكافية ١/ ٣٢٤. وينظر: شرح الكافية لابن فلاح اليمني ١/ ٢٩١، وشرح الكافية لابن جمعة ١/ ١٣٩، والبسيط في شرح الكافية ١/ ٢٦٦.

وقد شرح الرضي عبارته بقوله: «أي: على طريقة قيامه به وشكله... ويعني بتلك الجهة: ألا تُغير صيغة الفعل إلى فُعِل ويُفْعَل...»[(١)].

وفسر الجامي عبارة ابن الحاجب بعبارة ابن مالك فقال: «على جهة قيامه به؛ أي: على طريقته... وطريقَةُ قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم»[(٢)].

ولم أرَ مَنِ استشكل هذه العبارة صراحة من الشراح.

وقد بيّن ابن الحاجب وكثير مِن شراح كافيته أن سبب عدوله عن التعبير بـ: (قائماً به) والتعبير بـ: (على جهة قيامه به)؛ ليدخل فيه أنواع الفاعل الاصطلاحي، وهو ما قام به حقيقة، نحو: ضرب زيدٌ، أو مجازًا مما جرى مجراه، ولم يقم به، نحو: لم يقم زيد، وسقط الجدار، ونحو ذلك[(٣)].

والحق: أن عبارة ابن مالك التي اقترحها للحد أوضح مِن عبارة ابن الحاجب وإن كانت دَلالتها واحدة، لكن الحدود مبنية على الوضوح لا على الإبهام، فيحسن العدول عنها إلى ما هو أسهل وأوضح.

والأمثلة على انتقاد ابن مالك عبارة ابن الحاجب كثيرة، أكتفي بالإحالة على بعضها[(٤)].

رابعًا: وقوع حده في الدور: وهو تعريف الشيء بما لا يُعرف إلا به، أو هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه[(٥)]. وهذا عيب مِن عيوب الحد المتفق عليها عند أرباب

---

(١) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٢٠٢- ٢٠٣.

(٢) الفوائد الضيائية ١/ ٢٥٤.

(٣) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٢٥، وشرح الكافية لابن جمعة ١/ ١٣٩، والأزهار الصافية ١/ ١٨٤، والبرود الضافية ١/ ١٥٨، وشرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٣٧١، والنجم الثاقب ١/ ١٨٠، ومصباح الراغب، ص ٨٢، وبغية الطالب وزلفة الراغب ١/ ٦١.

(٤) ينظر: التحفة، ص ٢١٧، ٣٩١.

(٥) التعريفات، ص ٤٧، والكليات، ص ٩٤، وتعليق الفرائد ١/ ٦٤، والتصريح ٢/ ٤٧، والخلاف في الحدود النحوية، ص ٤٦، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي، ص ٢٣.

الصناعة؛ حيث اشترطوا لصحة الحد وسلامته خلوه من الدور، والتزم النحاة ذلك في حدودهم، ونقدوا الحدود بموجب هذا الشرط[1].

وكما اعتَرض ابن مالك بهذا العيب بعض حدود ابن الحاجب، فقد اعتُرض عليه به[2].

ومما اعتَرض به ابن مالك حدود ابن الحاجب لإفضائه إلى الدور ما يلي:

١- نقده حد ابن الحاجب للمرفوعات بأنه «ما اشتمل على علم الفاعلية»[3]، وكان قد قال في أنواع الإعراب: «... فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة»[4]. فاعترضه ابن مالك قائلًا: «فيه تعريف الشيء بنفسه؛ لأنه أولًا جعل الرفع علم الفاعلية، فكأنه قال: المرفوع ما اشتمل على الرفع، ثم فيه دور؛ لأنه أولًا جعل الرفع علماً على الفاعلية لتعرف هي به، ثم هاهنا عرف الرفع بها...»[5]. فيرى ابن مالك أن علم الفاعلية هو الرفع، وتعريف المرفوع بالرفع تعريف للشيء بنفسه، وفيه دور؛ لأن كلًّا من المعرّف والتعريف يتوقف معرفته على الآخر، فلزم الدور.

وقد فسر الرضي حد ابن الحاجب، ولم يذكر فيه دورًا، فقال: «ويعني باشتماله على علم الفاعلية: تضمنه إياه... ويعني بعلم الفاعلية: الضم، والألف، والواو»[6].

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ١٢٦، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٨٠، ٢٩٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧١، ١٤٥، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ١٩٧، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٧٩، ٦٦٤، وتعليق الفرائد ١/ ٧٦، ٢/ ٣١٠، والتصريح ١/ ٣٦٧، والهمع ٣/ ١٨٥.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٥٣٢، وتعليق الفرائد ١/ ٨، ٢/ ١٢٨، ٣/ ١٨٥، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي، ص ٣٦- ٤٠.

(٣) الكافية، ص ٦٨.

(٤) الكافية، ص ٦١.

(٥) التحفة، ص ١١٩.

(٦) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٢٠٠، وينظر: النجم الثاقب ١/ ١٧٧، الفوائد الضيائية ١/ ٢٥٢.

ودفـع ابـن جمعـة اعتراض الـدور عن حـد ابـن الحاجب بجوابـين: «أما عـن الأول فلأنـه إنـما يلـزم أن لـو كان التعريف حـدًّا حقيقيًّا، وهـو ممنـوع؛ إذ الفاعل قـد يُعرف مِن جهـة غـير التي عُـرف بها المرفـوع. وأما عـن الثـاني: فلأنه إنما عـرَّف المرفوعات بحسـب اللغـة بالرفـع المشـتمل على تعريـف الفاعلية بحسـب الاصطلاح، فـلا دور»[1].

كـما دفـع الجاربـردي شـبهتي ابـن مالـك عـلى الحـد، بأنـه «لا يلـزم أن يكـون معرِّفًـا لنفسـه؛ لجـواز أن يكـون معرِّفًـا للمجمـوع مِـن حيـث هـو مجمـوع، وهـذا... يجـري في الحـدود الناقصـة كلهـا»، كـما «أنـه لا يلـزم التعريـف بـما لا يُعـرف إلا بـه؛ وذلـك لأن الفاعـل ليـس نوعًـا للمرفـوع؛ لأن المرفـوع عـرض عـام لـه، فيتأتـى معرفـة الفاعـل بـدون معرفـة المرفـوع»[2].

أمـا التبريـزي فقـد أسـقط هذيـن الاعتراضـين عـلى الحـد بقولـه: «أمـا سـقوط الأول فظاهـر؛ لأنـا بيّنّـا أن الرفـع مفـسَّر بعلـم الفاعليـة أولًا، فعُلـم حقيقتـه، ثـم فُـسِّر المرفـوع هنـا بـما عُـرف هنـاك، ومـع ذلـك أن المرفـوع غـير الرفـع بالاتفـاق، فـلا يكـون تعريـف شيء بنفسـه. وأمـا سـقوط الثـاني فلـما بينـا مـن سـقوط الأول، لأنـه عَـرَّف الرفـع أولًا بعلـم الفاعليـة، ولم يعـرف ههنـا علـم الفاعليـة ليلـزم الـدور، بـل عـرَّف المرفـوع بـما اشـتمل عليـه الفاعليـة التـي هـي الرفـع، وذلـك بعيـد عـن الـدور بمراحـل»[3].

وقـد نبَّـه يحيـى العلـوي في دفـع هـذه الشـبهة إلى أنـه «لم يقـل في الحـد: مـا كان مشـتملًا عـلى الرفـع؛ لمـا في ذلـك مِـنَ الإحالـة بأحـد المجهولـين عـلى الآخـر؛ لأن مَـن أشـكل عليـه المرفـوع أشـكل عليـه الرفـع»[4].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٣٨.

(٢) شكوك على الحاجبية، ص ٣٥٠- ٣٥١، وينظر: حاشية الكيلاني، ص ٨٣، وشرح الكافية للأصفهندي، ص ٦٤.

(٣) مبسوط الأحكام، القسم الأول، ١/ ٢٥٣- ٢٥٤.

(٤) الأزهار الصافية ١/ ١٨١، وينظر: شرح الكافية للشريف الجرجاني ٢/ ٩٠٩، والبرود الضافية ١/ ١٥٣، والخلاصات الصافية ١/ ٩٩.

وقد أكد الكيلاني وغيره خلو حد ابن الحاجب مِنَ الدور[١].

وسكت طائفة مِنَ الشراح عن إبداء أي إشارة لهذا الاعتراض، مقتصرين على شرح الحد، وبيان معناه، وكأنهم بهذا متابعون لابن الحاجب، غير مرتابين مِن صحة حده، وسلامته مِن أي عيب[٢].

٢- كرر ابن مالك انتقاده حد ابن الحاجب للمرفوعات بلزوم الدور فيه، وأحال على هذا الموضع عند نقده حد المنصوبات والمجرورات، فقال عند حد: «المنصوبات: هو ما اشتمل على علم المفعولية»[٣]: «فيه الدور، كما تقدم في المرفوعات»[٤].

وقال في حد ابن الحاجب للمجرورات: «هو ما اشتمل على علم المضاف إليه»: «فيه ما في المرفوعات والمنصوبات من الدور»[٥].

وأحال بعض الشراح عند هذه المواضع على ما ذكروه في حد المرفوعات. قال ابن جمعة: «لا يتغير المجرور عما عداه إلا بما ذكر، وكلما يرد على حد المرفوعات والمنصوبات يرد عليه، وما أجيب به هناك هو الجواب عنه هاهنا»[٦]. وعزز بعضهم دفاعه السابق بنفي الدور في هذين الحدين، فقال التبريزي في حد المنصوبات: «وما قيل: بوجوب الدور من إيراد الفاسد ما ذكرنا من قبل»[٧]، وذكر العلوي أنه «إنما عدل عن لفظ النصب مخافة أن يكون تعريف الشيء

(١) حاشية الكيلاني، ص ٨٣، والنجم الثاقب ١/ ١٧٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية، لابن فلاح ١/ ٢٨٧، والبسيط في شرح الكافية، ١/ ٢٦٤، وشرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ٦٤، والفوائد الضيائية ١/ ٢٥٢، ومصباح الراغب، ص ٨٠، وبغية الطالب وزلفة الراغب ١/ ٦١.

(٣) الكافية، ص ٨٤.

(٤) التحفة، ص ١٥١.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٩، وانظر: باب المنصوبات ١/ ٢٧٨.

(٧) مبسوط الأحكام، القسم الأول ٣/ ١٠١٠.

بنفسـه، فيكـون دورا»[1]. وقـال نافيًـا هـذه الشـبهة عـن حـد المجـرورات: «أراد بقولـه: (علـم المضـاف إليـه) هـو الجـر، فكأنـه قـال: المجـرورات مـا اشـتمل عـلى الجـر. لكنـه عـدل عنـه لئـلا يتوهـم أنـه تعريـف الـشيء بنفسـه، وإن كانـا في الحقيقـة متغايريـن مـن أن الجـر هـي العلامـة الإعرابيـة اللازمـة المضـاف إليـه، والمجـرور شيء لـه، كـما أن العـالِم شيء لـه العلـم. ولا شـك أن الـشيء الـذي لـه الجـر مغايـر للجـر نفسـه»[2].

ويبـدو لي أن خـلاف ابـن مالـك مـع ابـن الحاجـب ومَـن تابعـه في لـزوم الـدور في حـده المرفوعـات والمنصوبـات والمجـرورات أو عدمـه نابـع مِـنَ الخـلاف في مفهـوم علـم الفاعليـة والمفعوليـة والمضـاف إليـه عنـد الفريقـين، فابـن مالـك يـرى أنهـا مرادفة للرفـع والنصـب والجـر، فهـي بمعناهـا، ومِـن ثَـمَّ يقـع الـدور. أمـا غـيره فـيرى أنهـما حقيقتـان مختلفتـان وحينئـذٍ فـلا دور. والخـلاف في هـذا منطقـي صرف.

والمسـتخلص مِـن دفـاع شراح الكافيـة عـن الحـد: أن ابـن الحاجـب لم يـرد الحـد الحقيقـي فيلزمـه الـدور، بدليـل أنـه جمـع فقـال: (المرفوعـات)، ولـو أراد الحـد لقـال: المرفـوع؛ لأن جمـع المعـرف ليـس مِـن صناعـة الحـدود؛ لأن التعريـف إنـما يكـون للماهيـة لا للأفـراد[3]، ثـم إن ابـن الحاجـب لم يعـرّف الرفـع هنـاك بعلـم الفاعليـة، وعلـم الفاعليـة بالرفـع هنـا ليلزمـه الـدور، بـل عـرف الرفـع بعلـم الفاعليـة ثـم عـرف المرفـوع بـما اشـتمل عـلى علامـة الفاعليـة، وهـي الضمـة والـواو والألـف، فالرفـع والمرفـوع حقيقتـان متغايرتـان، الأول منهـما محـل للآخـر، وليـس نفسـه.

<u>**خامسًـا: نقـص كلمـة لازمـة أو قيـد:**</u> ونقـد الحـدود لوجود نقـص لازم ذكـره من كلمـة أو قيد شـائع عنـد النحويين؛ لمـا للقيود مِـن أهمية بالغـة في «تقييد الألفـاظ بما يمنع

(١) الأزهار الصافية ١/ ٢٨، وبنحوه قال الشريف الجرجاني في كافيته ٢/ ٩٦٨.
(٢) الأزهار الصافية ٢/ ١٠٣.
(٣) ينظر: الفوائد الضيائية ١/ ٢٥٢.

الاختلاط ويزيل الالتباس»[١]. والنقصان في الحد زيادة في المحدود[٢].

ولقد اعترض ابن الحاجب نفسُه الزمخشريَّ في حده المفعول له بأنه: «علة الإقدام على الفعل»؛ بأن فيه نقصًا يفسد الحد، فلا بد لتلافيه مِن إضافة عبارة: (هو المنصوب)، فيقول: «هو المنصوب لعلة الإقدام على الفعل؛ لأنه إذا لم يقل... دخل تحته كل ما يكون علة، ومِن جملته المرفوض، فيفسد الحد»[٣].

وقد انتقد ابن مالك كثيرًا من حدود ابن الحاجب في كافيته لنقص فيها، شملت: (حد الكلمة، والكلام، والعدل، والفاعل، والمبتدأ، والخبر، وجمعِ المذكر السالم، والمؤنث السالم، وحد الأمر). ومِن أمثلة ذلك ما يلي:

١- حد ابن الحاجب الكلام بأنه: «ما تضمن كلمتين بالإسناد»[٤]. فانتقد ابن مالك الحد لنقصٍ فيه، منعه من أن يكون جامعًا، فقال: «حقه أن يقول: فصاعدًا؛ ليدخلٍ الزائد، نحو: الجمل الشرطية، وغيرها»[٥].

وحدُّ ابنِ الحاجب هذا، مأخوذ في أصله مِن حد الزمخشري: «الكلام هو: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[٦]، وهو خلاف ما عليه معظم النحويين في تعريفه، قال ابن أبي الربيع: «ولا أعلم خلافًا بين النحويين أن الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»[٧].

---

(١) المصباح المنير للفيومي، مادة (قيد)، وينظر: ظاهرة الخلاف في القيود النحوية، رسالة ماجستير، للطالبة رغد بنت عبد الله السحيم، جامعة القصيم، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م، ص ١٢.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ١/ ١٤٩.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٠.

(٤) الكافية، ص ٥٩.

(٥) التحفة، ص ٩٠.

(٦) المفصل ص ٣٢.

(٧) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (١/ ١١٩)، وينظر: شرح إيضاح الفارسي للعُكْبَري ١/ ٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٧، والخلاصات الصافية ١/ ١٥، والنصوص المنسوبة إلى شرح أبي البقاء العُكْبري على المفصل، للدكتور خالد الغصن، جامعة القصيم، عام ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م، ص ٤٢.

واعـتراض ابـن مالـك بـضرورة زيـادة (فصاعـدًا) حتـى يدخـل فيـه مـا هـو أكثـر مِـن كلمتـين مسـبوق فيـه بـأبي البقـاء العُكْـبَرِي؛ حيـث اعـترض بـه عـلى حـد الزمخـشري، كـما نـص عليـه النجـراني، ونقلـه عـن الأندلـسي في شرحـه عـلى المفصـل، وقيّـد بـه حـده في (التبيـين)[1].

وقـد تباينـت كلمـة شراح الكافيـة في موقفهـم مِـن نقـد ابـن مالـك لحـد ابـن الحاجـب، فاعترضـه الـرضي بذلـك قائـلًا: «فـكان عـلى المصنـف أن يقـول: كلمتـين أو أكثـر. وليـس لـه أن يقـول: الأصـل في الخـبر الإفـراد؛ لأنـه الدليـل عليـه»[2].

وأجـاب ابـن جمعـة عـن هـذا الاعـتراض بأنـه «لا يقـال: هـذا الحـد باطـل؛ لأمـور منهـا:... أن مِـنَ الـكلام مـا يتضمـن أكثـر مـن كلمتـين... لأن المـراد بـه لا يتضمـن أقـل مـن كلمتـين، وأمـا في جانـب الزيـادة فـلا حـصر؛ إذ ليـس في الحـد مـا يـدل عـلى امتناعـه»[3]. وقـد ذكـر يعقـوب بـن حاجـي عـوض أن «هـذا النقـض يندفـع بأدنـى عنايـة؛ فـإن المـراد بالكلمتـين أعـمُّ مِـن أن يكـون كلمتـين لفظًـا أو تقديـرًا، سـواءٌ كان ذُكِـر في اللفـظ أقـل منهـما... أو أكثـر...»[4].

وبمثل هذه الأجوبة دفع جمعٌ من الشراح نقد ابن مالك ومَن تابعه عليه[5].

وقـد غـض الطـرفَ عـن هـذا الاعـتراض طائفـةٌ مِـن شراح الكافيـة، ولم يلتفتـوا إليـه، متابعـين في ذلـك ابـن الحاجـب، مقتصريـن عـلى شرح حـده كابـن فـلاح

(١) الخلاصات الصافية ١/ ١٥، والمحصل في شرح المفصل بتحقيق الخزرجي ١/ ١٠٨، والتبيين على مذاهب النحويين، ص ١١٩.
(٢) شرح الكافية ١/ ١٧.
(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٨٤- ٨٥، والبسيط في شرح الكافية ١/ ١٣٢.
(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٢٢٨.
(٥) ينظر: شرح ابن النحوية، ص ٤٢، والفوائد الضيائية ١/ ١٧٥، وحاشية الكيلاني، ص٢٠، وشرح الكافية للأصفهندي، ص٢٠.

اليمنـي[١]، وركـن الديـن الحديثـي[٢]، والخبيـصي[٣]، والجاربـردي[٤]، والعلـوي[٥]، والشريـف الجرجـاني[٦]، وعـلي بـن محمـد الحسـني[٧]، وابنـه صـلاح بـن عـلي[٨]، والسـيّد المفتـي[٩]، وابـن داود اليمنـي[١٠].

٢- ومِـن أمثلـة نقـده حـدود ابـن الحاجـب لنقـصٍ فيهـا: قولـه في حـده لفعـل الأمـر بأنـه «صيغـة يُطلـب بهـا الفعـل مـن الفاعـل المخاطـب، بحـذف حـرف المضارعـة»[١١]: «ولـو قـال: قابلـة لنـون التوكيـد، ولحـوق الضمائـر كان أولى؛ ليدخـل فيـه (هـات، وتعـال)؛ لأنهـما فعـلا أمـر، وليسـا باسـمي فعـل؛ كقـول الزمخـشري والفـارسي؛ بدليـل لحـوق الضمائـر كقولـك: هـاتي، وهاتمـا... إلى آخـره، وكقولـك: تعـالَي، وتعاليـا...» إلى آخـره[١٢].

فابـن مالـك رأى أن الحـد ناقـص، ولا بـد لـه مـن زيـادة هـذه العبـارة فيـه؛ ليدخـل فيـه مـا هـو منـه، وهمـا (هـات، وتعـال). وهـذا مبنـي عـلى رأيـه في فعليتهـما، وتخطئـة مـن قـال بأنهـما اسـما فعـل مـن النحويـين[١٣].

---

(١) شرح الكافية في النحو ١/ ١٠٣.

(٢) الكتاب الركني في تقوية النحوي ١/ ٢٩، ٣٠، رسالة دكتوراه، ت: يوسف حسن أحمد عمرو، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(٣) الموشح على كافية ابن الحاجب ١/ ٥.

(٤) شكوك على الحاجبية، ص ٣٠٧.

(٥) الأزهار الصافية ١/ ٣٤.

(٦) شرح الكافية ٢/ ٨٥٠.

(٧) البرود الضافية، ص ١٢، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

(٨) النجم الثاقب ١/ ٧١.

(٩) مصباح الراغب، ص ٢٨.

(١٠) بغية الطالب ١/ ٥، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

(١١) الكافية، ص ٢٠١.

(١٢) التحفة، ص ٣٥٩.

(١٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٨ - ١٣٨٩.

وقد تابعه على ذلك طائفة من المتأخرين[١].

ولم أجد بين شراح الكافية مَن أورد هذا النقد على حده إلا الكيلاني، أدرجه بنصه، وكأنه مِن كلامه، دون أن يشير إلى ابن مالك[٢]، مما يوحي بتبنيه له، ومتابعته عليه.

وقد رد هذا الاعتراض بنصه التبريزي، حيث قال بعد أن أورد جملة من اعتراضات ابن مالك على حد الأمر: «انتهى جميع اعتراضاته، وليس لشيء منها وجه ورود... وأما الرابع، وهو قوله: لو قال: قابلة لنون التوكيد، ولحوق الضمائر لكان أولى؛ ليدخل (هات، وتعال) فإنهما فعلا أمر. فلأنهما لو كانا أمرين، ولم يكونا اسمين، فلا يخلوان مِن أن يكونا مشتقين، أو غير مشتقين. فإن كانا مشتقين مِن مضارع، أو مِن مصدر وجب وجودهما؛ لامتناع المشتق بدون المشتق منه، وإن كانا غير مشتقين فلا يكونان فعلين؛ لأن كل فعل مشتق. وأيضًا هاتان الصيغتان ليستا من أوزان الفعل، وأيضًا لا يقبلان نون التوكيد»[٣]، ثم ذكر أن نقد ابن مالك هنا ينتقض بقوله قبلُ في الباب نفسه: «والحق أنه صيغة مشتقة مِن المصدر للأمر كالمضارع»[٤].

والذي أراه أنه لا وجه لاعتراض ابن مالك على حد ابن الحاجب للأمر بما ذكر؛ لأن صياغة الحد إنما تكون لما اتفق عليه أو يكاد من الأحكام، أما ما كان محل خلاف ظاهر نحو: (هات، وتعال) فلا تنتقض به الحدود، وإلا لبطلت حدود كثيرة. ثم إن الحد يُصاغ على الكثير الغالب، والأصل المطرد في الباب، وما خالفه مِن صيغ نادرة فلا تؤثر في الحد، ولا يُلتفت لها؛ لأنها كالملحقة بحكم الأصل.

---

(١) كابن هشام في شذور الذهب ١/ ٤٥، وأوضح المسالك ١/ ٤٨، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٨/ ٣٨٨٩، والأزهري في التصريح ١/ ٣٥، والأشموني ٣/ ٣٠٤، وغيرهم، وأنكر التغليط بعضهم كالدماميني عن الصبان في حاشيته ٣/ ٣٠٤.

(٢) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، ص ٣٤٠- ٣٤١.

(٣) مبسوط الأحكام، القسم الثاني ٢/ ٦٢٧.

(٤) التحفة، ص ٣٥٨.

سادسًا: زيادة لفظ أو قيد لا حاجة إليه: وهذه الزيادة التي لا أثر لها في الحد يجب صون الحد منها؛ لأنها مِن قبيل الحشو، والحشو عيب قبيح أينما وقع[(١)]، وقد قال أهل صناعة الحدود: إن الزيادة في الحد نقصان في المحدود[(٢)]؛ لأنها توجب تطويلًا، فيختل الفهم، فيضيع المقصود من الحد[(٣)]. ولقد اتخذ بعض النحاة هذه الزيادة مدعاة لنقد الحدود النحوية[(٤)]، وهو ما فعله ابن مالك في تتبعه لحدود ابن الحاجب؛ حيث انتقد بعضها لزيادة فيها، فمن ذلك ما يلي:

١- حد ابن الحاجب المبتدأ بأنه «هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسندًا إليه»[(٥)]، فانتقده ابن مالك لزيادة فيه، فقال: «لو أسقط (الاسم) لكان أولى؛ ليدخل فيه نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[(٦)] و ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[(٧)] إذا جعلنا ﴿وَسَوَآءٌ﴾ خبرًا»[(٨)].

وقد تعقبه تلميذه ابن جماعة في الموضع نفسه من (التحفة) بقوله: «قلت: فالمجرد صفة لاسم قطعًا، فاسم لا بد منه، و﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ مقدر باسم أيضًا، فلا يرد السؤال».

---

(١) المستصفى من علم الأصول ١/ ٤٨، وتلخيص منطق أرسطو، لابن رشد، ص ٦٠٠، والبحر المحيط للزركشي ١/ ١٠٩.

(٢) الواضح في أصول الفقه لابن عقيل ١/ ١٦، البحر المحيط في أصول الفقه ١/ ١٤٩.

(٣) نفائس الأصول في شرح المحصول، للقرافي ٧/ ٣٠٦٥.

(٤) ينظر: ظاهرة الخلاف في القيود النحوية، ص ٣٠- ٣٢، الاعتراض على الحد المنطقي، ص ٣٤- ٣٦، والخلاف في الحدود النحوية، ص٧٧.

(٥) الكافية، ص٧٤.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٧) سورة يس، الآية: ١٠.

(٨) التحفة ١٢٩.

وقـد نبـه الشريـف الجرجـاني وغـيره إلى أنـه إنـما ذكـر الاسـم لبيـان مـا هـو المقصـود؛ لأن المبتـدأ لا يكـون إلا اسـماً لفظًـا أو تقديـرًا، وأن غـيره لا يكـون مبتـدأ[1]. وجعلـه صاحـب (الـبرود الضافيـة) وابنـه المهـدي جنسًـا للحـد[2].

ولهذا نفى الرضي ورود الآيتين عليه؛ لتأويلهما بالاسم[3].

وقـد أسـقط التبريـزي اعـتراض ابـن مالـك بثلاثـة أجوبـة، بعـد أن بـين أن لفظـة (اسـم) في الحـد مقصـودة في الاصطـلاح، كـما نـص عليـه سـيبويه في حـده المبتـدأ بقولـه: «كل اسـم ابتُـدئ بـه ليُبنـى عليـه كلام»[4]، وأن الاسـم أعـم مـن أن يـأتي صريحًـا، فقـد يكـون مـؤولًا، كـما في الآيتـين المذكورتـين وغيرهمـا، ثـم أردف بقولـه: «ومنـه فُهـم سـقوط قـول مَـن قـال: يجـب أن يسـقط لفـظ (الاسـم)، ويقـول: المبتـدأ: هـو المجـرد؛ ليدخـل نحـو الأمثلـة المذكـورة.

أما الأول: فلأن هذه الألفاظ أسماء داخلة في الحد، لما بيّنا.

وأمـا ثانيًـا: فـإن (مجـردًا) صفـة الاسـم قطعًـا، فلـو ذكـر فكأنـه ذكـر الاسـم، فـيرد عليـه مـا يوهـم أنـه وارد.

وأما ثالثًا: فلأن الموصوف لا يُحذف في مثل هذا التركيب للإلباس»[5].

غـير أن ابـن النحويـة تفـرد بمتابعـة ابـن مالـك في نقـده الحـد، حـين أورد اعتراضـه بنصـه دون أن يسـميه، أو يعقـب عليـه[6].

(١) ينظر: شرح الكافية للجرجاني ٢/ ٩٣٨، وشرح كافية ابن الحاجب، ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٤١٤، والكتاب الركني في تقوية كلام النحوي ١/ ٢٠٥، والفوائد الضيائية ١/ ٢٧٥، وحاشية الكيلاني، ص ٩٨، وبغية الطالب ١/ ٨٦.

(٢) ١/ ١١، والنجم الثاقب ١/ ٢٢٨.

(٣) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٢٥٠، وينظر: مصباح الراغب، ص ١١٤، وبغية الطالب ١/ ٨٦.

(٤) الكتاب ١/ ٢٧٨.

(٥) مبسوط الأحكام، القسم الأول ٢/ ٣٣٥- ٣٣٦.

(٦) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ٧٧.

٢- انتقد ابن مالك زيادة ابن الحاجب عبارة: (على معنى الحدوث) في حد اسم الفاعل، حين قال: «اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث»[١] فقال: «قوله: على معنى الحدوث. ليس بلازم؛ فإن نحو: (مستقر، وثابت، ودائم) اسم فاعل، ليس فيها معنى الحدوث»[٢]. فابن مالك هنا لا يشترط الحدوث والتجدد في اسم الفاعل، ولذا لا وجه عنده للتقييد به، وعدَّه زيادة في الحد . ولم يوافقه معظم شراح الكافية على هذا، ولذا وجَّه الرضي ما دل على الاستمرار مما هو على وزن فاعل نحو: فرس ضامر، والله عالم، وكائن أبدًا ونحوه؛ بأن هذا المعنى عارض فيها، ووضعها على الحدوث[٣].

أما الجاربردي فوجّه ما استعمل في الأمور الثابتة، مثل: حائض، وطالق، وباسط اليد، وقابض الكف؛ بأن هذه الصور ليست من أسماء الفاعلين؛ لأنها مستعملة لمعنى الصفة المشبهة بطريق المجاز، كاستعمال اسم الفاعل بمعنى المفعول، كقوله تعالى: ﴿مَّاءٍ دَافِقٍ﴾[٤]، ونحوه[٥].

وقد أورد ابن النحوية وتبعه التبريزي- نقد ابن مالك بنصه وأجابا عنه بأنه لا يُسلم له أنه لا يدل على الحدوث، بل هي موضوعة في أصل وضعها لذلك؛ لأن المفهوم من قولك: مستقر، شيء وجد له الاستقرار بعد أن لم يكن له، وكذلك الثابت، والدائم[٦]. لكن يعقوب بن حاجي عوض وصف هذا التوجيه بأنه لا يخفى ضعفه[٧].

---

(١) الكافية، ص ١٨٠.

(٢) التحفة، ص ٣١١.

(٣) شرح الكافية، القسم الثاني ١/ ٧٢٢.

(٤) سورة الطارق، الآية: ٦.

(٥) شكوك على الحاجبية، ص٤١٩.

(٦) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ١٣٣، ومبسوط الأحكام، القسم الثاني ٢/ ٢٢٦.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٩٣٧.

ونَقْـلُ الكيـلاني اعـتراض ابـن مالـك عـلى الحـد بالزيـادة فيـه دون تعقيـب عليـه مشـعر بموافقتـه، أو التوقـف فيـه؛ لأن مِـن عادتـه الجـوابَ عـما يُعـترض بـه عـلى حـدود ابـن الحاجـب عنـد إيرادهـا[1].

والـذي يظهـر لي: أن ابـن مالـك لم يجالفـه التوفيـق في هـذا الاعـتراض؛ لأن كلمـة النحـاة تـكاد تتفـق عـلى دَلالـة اسـم الفاعـل عـلى التجـدد والحـدوث، وجعلـوا ذلـك فرقًـا بينـه وبـين الصفـة المشـبهة الدالـة عـلى الثبـوت[2]، ومـا خـرج عـن هـذا الأصـل فهـو طـارئ، مُـؤول، أو محمـول عـلى النـدور.

*****

(١) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، ص ٣٠٤- ٣٠٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٨٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٩، ت: إبراهيم محمد عبد الله، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٨٥، ت: صلاح راوي، ط٢، ١٩٨٥م، وتوضيح المقاصد ٣/ ٤٤، ت د. عبد الرحمن سليمان، ط ٢، مكتبة الكليات الأزهرية، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٧٦٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٩٩ - ٤٠٠، والتصريح ٢/ ٦٥.

المبحث الثاني

مسلكه في نقد حدود ابن الحاجب

أقام ابن مالك كتابه (التحفة) على نقد كافية ابن الحاجب، وإليه وجَّه جهده وغايته، يمثل هذا معظم مادة الكتاب، مع تعليقات يسيرة يضيفها في تضاعيف أبوابه وفصوله، وكان لا بد مِن تلمس مسلكه في نقد حدود ابن الحاجب، حيث يُعد نقده لحدوده النحوية جزءًا مهمًّا مِن مادة الكتاب العلمية، فقد أولاها ابن مالك عناية خاصة، وسلك في ذلك مسلكًا تتضح معالمه في الآتي:

١- **توخي الإيجاز والاختصار ما أمكن**: فابن مالك لم يكن يهدف إلى شرح نص ابن الحاجب في كافيته على نهج شراح المتون، وإنما كان هدفه الاقتصار على تتبع مواطن الخلل في كافيته ونقدها بعبارة موجزة. وقد بيّن مقيد (التحفة) تلميذه ابن جماعة منهجه في ذلك في مقدمته فقال: «هذا مختصر مشتمل على فوائد غزير نفعها، وفرائد عزيز جمعها...»[١].

<u>ومِن أمثلة ذلك ما يلي:</u>

- قوله منتقدًا حد الحال: «ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنى، نحو...»: «لو قال: هيئة المذكور كفى»[٢].

- وقال موجزًا نقده حد الفعل الماضي: «ما دل على زمان قبل زمانك»[٣]: «يرد على طرده: لم يقم، وعلى عكسه: إن قام»[٤].

(١) التحفة، ص ٨٦.

(٢) الكافية، ص١٠٣، والتحفة ١٨٢.

(٣) الكافية، ص ١٨٩.

(٤) التحفة، ص ٣٣١.

- وقــال في حــده المركبــات: «كل اســم مركــب مــن كلمتــين ليــس بينهــما نســبة»[1]: «امــرؤ القيــس، وبعلبــك، كذلــك، وهمــا معربــان»[2].

- وقــال في حــد العــدد: «مــا وُضــع لكميــة آحــاد الأشــياء»[3]: «الكميــة غــير عربيــة»[4].

- وقــال في حــد المتعــدي: «مــا يتوقــف فهمــه عــلى متعلــق لــه، كــضرب»[5]: «بعــض الــلازم كذلــك كــ (مــرّ)؛ فإنــه يســتدعي ممــرورًا بــه، وشــبهه»[6].

ومِــن مظاهــر الاختصــار في نقــده: كثــرة إحالتــه عــلى مــا ســبق، واقتصــاره عــلى مــا ذكــر؛ تجنبًــا للتَّكــرار.

من ذلك: قوله في حد المنصوبات: «فيه الدور كما تقدم في المرفوعات»[7].

وقال في حد المجرورات: «فيه ما في المرفوعات والمنصوبات من الدور»[8].

وفي حد اسم المفعول قال: «يرد عليه ما على اسم الفاعل»[9].

- **ومِــن ذلــك:** اقتصــاره في حــد الفعــل عــلى قــول: «وقــد تقــدم مــا عليــه مِــن المناقشــة لفظًــا»[10].

---

(١) الكافية، ص ١٥٨.
(٢) التحفة، ص ٢٧٢.
(٣) الكافية، ص ١٦٧.
(٤) التحفة، ص٢٨٨.
(٥) الكافية، ص ٢٠٣.
(٦) التحفة، ص ٣٦٣، وينظر: حد العامل، ص ٩٦، والتوكيد، ص ٢٢٥، وحدي المعرفة والنكرة، ص ٢٨٦، ٢٨٧، وحد المضارع، ص ٣٣٢، وما لم يسم فاعله، ص ٣٦١.
(٧) المصدر السابق، ص ٥١.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧.
(٩) المصدر نفسه، ص ٣١٩.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٠، وينظر حد جمع المؤنث السالم، ص ٣٠٥، والصفة المشبهة، ص ٣٢٠، واسم التفضيل، ص ٣٢٤، والتعجب، ص ٣٨٥.

ولا أدل على توخيه الاختصار مِن انتقاده ابن الحاجب لِما ظهر له مِن تكراره حد الاسم والفعل والحرف، فقال: «وقوله: (وقد علم بذلك) مع ذكر كلٍّ في موضعه زيادة لا فائدة فيها، بعد ذكر كل في موضعه»[(١)]، ثم قال عند الموضع الآخر: «والاسم ما دل على معنى. بعد قوله: وقد عُلم بذلك حد كل منهما. تكرار»[(٢)].

والأمثلة على حرصه على الاختصار وتجنب الإطالة والتكرار أكثر من أن تحصى، فالكتاب كله شاهد على ذلك.

٢- **حرصه على الوضوح وتجنب الغموض**: فقد نهج ابن مالك في كتابه التحفة منهجًا تعليميًّا، حرص مِن خلاله على إيصال فكرته بأسهل عبارة وأوضحها، فجاء أسلوبه - على رغم نشدانه الاختصار - سهلًا واضحًا لا صعوبة فيه ولا غموض، حيث يمكن لأي قارئ أن يفهم مراده، فلم يتنكب على عبارات المناطقة وطرائقهم في الجدل والمناقشة، وتحكيم الحدود للمنطق وقواعده؛ لذا لم نلحظ عنده إلزامات المناطقة ومصطلحاتهم؛ كالنوع، والجنس، والرسم، والفصل، والخاصة، والجوهر والعرض، والكمية، والماهية، والذاتية، والسببية والجزئية، وغير ذلك مما يكثر عند متأخري النحاة، لا سيما المتأثرين بالمنطق وجدله، كبعض شراح الكافية، ولهذا نجده انتقد ابن الحاجب في استعماله مصطلح (الكمية) في تعريف العدد، فقال: «الكمية غير عربية»[(٣)].

- واستبدل عبارة ابن الحاجب في حده العامل: «ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب» بأسهل منها قائلًا: «الأسهل أن يقال: العامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب»[(٤)].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ٩١.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٨٨.
(٤) التحفة، ص ٩٦.

- ولعنايته باختيار ما هو أقرب للفهم مِنَ الألفاظ والعبارات في الحد انتقد عبارة ابن الحاجب في حد الفاعل: «ما أسند إليه فعل أو شبهه، وقدّم عليه، على جهة قيامه به» بقوله: «ولو قيل: (على بنيته أو صيغته الأصلية)؛ كان أجود من (على جهة قيامه) في الفهم»[1].

- وقال في نقده حد ابن الحاجب لحروف الجر: «ما وُضع للإفضاء بفعل أو شبهه...»: «التوصل أظهر من الإفضاء»[2]. والكتاب كله شاهد على توخيه السهولة والوضوح في ألفاظه وعبارته.

٣- **قلة شواهده وكثرة أمثلته:** لم يعن ابن مالك في نقده حدود ابن الحاجب بإيراد شواهد من القرآن الكريم، والحديث، والشعر، وأمثال العرب، ولغاتهم، وهذا المسلك ليس معهودًا عن ابن مالك في معظم كتبه الأخرى؛ حيث يُلحظ فيها عنايته الفائقة بالسماع وشواهده والاحتفاء به، بينما لا نجد هذه العناية في كتاب التحفة! **ولعل مرد ذلك إلى سببين:**

أولهما: طبيعة منهجه في هذا الكتاب، القائم على الإيجاز والاختصار ما أمكن، كما مرّ.

وثانيهما: أن نقد الحدود والاعتراض عليها غالبًا ما يتجه نحو الصيغة والعبارة، وقلما يكون مُنصبًّا على تخلف حكم نحوي فيحتاج معه إلى شاهد، وإن حصل فإنه يستشهد أحيانًا بما يخدم نقده ويعضد حجته.

وأما ضربه للأمثلة فقد كان أوفر حظًّا مِن شواهده؛ لأن بالمثال يتبين المقال. **ومن أمثلة شواهده وأمثلته ما يلي:**

---

(١) المصدر السابق، ص ١١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٩١.

- استشهاده بالقرآن الكريم، والحديث، والشعر في نقده (حد الكلمة) قائلًا: «حقه أن يقول: الكلمة اصطلاحًا؛ لأنها قد تكون لغة للكلام والجمل؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ الآية، وكقوله صلى الله عليه وسلم: «**خير كلمة قالها لبيد:**

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ....»[1]

- وقد أكثر من الاستشهاد وضرب الأمثلة في نقده حده المبتدأ بأنه «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وألف الاستفهام، رافعة لظاهر...» فقال: «لو أسقط الاسم لكان أولى؛ ليدخل فيه نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ و﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾.

وقوله: (عن العوامل اللفظية) الأَوْلى غير الزائدة؛ ليدخل ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ و﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾، وبحسبك زيدٌ...وقوله: (وألف الاستفهام) الأولى: وأداة الاستفهام؛ ليدخل نحو: هل قائم الزيدان، ومَن مضروبٌ أبويه، وكيف أو متى منطلق الزيدان؟ وشبهه.

وقوله: (رافعة لظاهر) وقد تكون رافعة لمضمر، مثل: أقائم أنتما. والأَوْلى: لظاهر مستغنى به؛ ليخرج نحو: أقائمٌ أبواه زيد...»[2].

٤- **عنايته بتعليل نقده:** حرص ابن مالك على أن يعزز نقده للحدود بعلل تميط اللثام عن وجه الانتقاد، وتكشف عن سببه، وتعضد حجته، وإن رام الاختصار في النقد في معظم ردوده، فتأتي علله منسجمة - غالبًا - مع رغبته في الاختصار، وهي علل قريبة المأخذ، سهلة المناط، أقرب إلى روح النحو وغايته، وعلل النحويين منها إلى فلسفة المنطق، ومسالك

(١) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢) التحفة، ص ١٣٠، وينظر: حد الفاعل، ص ١١٩، والخبر، ص ١٣٢، والتوابع، ص ٢١٧، والتوكيد، ص ٢٢٥، والموصول، ص ٢٥٣، وما لم يسم فاعله، ص ٣٦١، وفعل الأمر، ص ٣٥٨.

المناطقة. على الرغم مِن أن العلل التي توجه بها الحدود أو تُنقد بها كثيرًا ما تتسم بالغموض والعمق المفضي إلى التكلف بسبب انتزاعها من قواعد المنطق، وهذا ظاهر عند كثير ممن يتكلف التعليل في إيراده على الحدود، أو دفع الشبه عنها مِن شراح الكافية.

ومِن أمثلة ذلك ما يلي:

- اعترض ابن مالك حد الرفع بقوله: «قوله: فالرفع علم الفاعلية. حقه: والملحق بها؛ لأن رفع المبتدأ ليس بالفاعلية، بل لمّا أسند إليه الخبر أشبه الفاعل في إسناد الفعل إليه، وكذلك الخبر لمّا كان ثاني جزئي الجملة أشبه الفاعل، فلما أشبهاه في ذلك أُلحقا به»[1].

- وقال معترضًا تعريف الإضافة اللفظية بأنها «صفة مضافة إلى معمولها، مثل: ضارب زيدٍ»: «التحقيق: هي الصفة التي يصح أن ترفع معمولها وتنصبه؛ لأن نحو: مثلُ زيدٍ، وكرام الناسِ، صفة مضافة إلى معمولها؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه»[2].

- وقال في حد ابن الحاجب للتوابع بأنه: «كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة»: «المفعول الثاني من باب ظننت، والحال في مثل: كفى بزيدٍ رجلاً صالحًا، كذلك؛ لأنهما فضلة. وقوله: (مِن جهة واحدة) يصلح لكل جهة، أي جهة كانت؛ لأنه لم يقل: من جهة كذا»[3].

٥- **الإنصاف والاعتدال:** مَن يتتبع نقد ابن مالك لحدود ابن الحاجب؛ يلحظ بجلاء اعتداله في موقفه مِن ابن الحاجب، سواء مِن حيث أسلوب الرد والاعتراض، أو مِن حيث طبيعة تلك المآخذ ونوعها،

(١) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٢) الكافية، ص ١٢٣، والتحفة، ص ٢١٠.

(٣) الكافية، ص ١٢٨، والتحفة، ص ٢١٧، وينظر حد الكلام، ص ٩٠، والاسم، ص ٩١، والعدل، ص ١٠٦، والخبر، ص ١٣٢، والمبني، ص ٢٣٤، والمعرفة، ص ٢٨٦.

فهو عندما ينتقد ابن الحاجب في حده، فإنه يتوخى في أسلوبه عبارة لبقة، متزنة، غير خشنة ولا جارحة، متجنبًا عبارات التجهيل والتسفيه، والهمز واللمز، الذي يتخذه بعض العلماء في ردودهم على مخالفيهم؛ كقول البعض: هذا فاسد، وبيّن الفساد، وهو جهل، أو غفلة، أو ساقط، أو لا يُلتفت إليه، أو هذيان، أو نحو ذلك مِن ألفاظ جارحة تُوحي بالحدة والقسوة والتعصب للرأي، وعدم إنصاف الخصم، واحترام رأيه.

في حين نجد ابن مالك كثيرًا ما يصدِّر نقده بقوله: (والأَوْلى أن يقال)، و(لو قال كذا كان أولى)، و(الأجود)، و(لو قال كذا كان أجود)، **ومن أمثلة ذلك ما يلي:**

- قال في نقده حد الفاعل: «والأولى: أو معناه، أو ما يقوم مقامه. ولو قيل: على بنيته أو صيغته الأصلية؛ كان أجود»[1].

- وقد كرر تلك العبارة في موضع آخر عدة مرات، فقال في حد المبتدأ: «قوله: (الاسم): لو أسقط الاسم كان أولى... وقوله: (عن العوامل اللفظية) الأولى غير الزائدة... وقوله: (وألف الاستفهام) الأولى: وأداة الاستفهام... وقوله: (رافعة لظاهر)... والأولى: (لظاهر مستغنى به)...»[2].

ولم يقل في واحدة منها: (والصحيح كذا)، أو: (وما قاله خطأ)، أو: (فاسد) أو نحو ذلك، وهذا غاية الاعتدال والإنصاف مع المخالف.

بل إنه قد يختار لنقده عبارة غاية في التلطف؛ حيث يقول في معرض رده على ابن الحاجب في حده الجمع: بأنه «ما دل على آحاد مقصوده، بحروف مفردة، بتغير ما»: «قوله: (بتغير ما) إنما يكون ذلك في المنكسر، فلا يدخل

(١) التحفة، ص ١١٩.
(٢) المصدر السابق، ص ١٣٠.

الصحيـح؛ لأنـه لم يغـير، فقولـه بعـد ذلـك: (فهـو صحيـح ومكسر) تسـامح»، ولم يقـل: اضطـراب، أو خلـل، وهـذا غايـة التسـامح[1].

- ومِـن مظاهـر إنصافـه ابـن الحاجـب اعتـذاره لـه بعـد أن انتقـده في حـده فعـل الأمـر بأنـه «صيغـة يطلـب بهـا الفعـل مـن الفاعـل المخاطـب، بحـذف حـرف المضارعـة» فقـال: «والحـق أنـه صيغـة مشـتقة مـن المصـدر للأمـر، كالمضـارع والمـاضي... ولعلـه أراد بحـذف حـرف المضارعـة في الصـورة، أو تقريبًـا عـلى الطالـب»[2].

- ومِـن مظاهـر إنصافـه أيضًـا: الإشـادة بحـده، وتفضيـل عبارتـه عـلى غـيره؛ كقولـه بعـد نقـده حـد الكلمـة بأنهـا: «لفـظ وُضـع لمعنـى مفـرد»: «و(لفـظ) أولى مـن قـول الزمخـشري: لفظـة، لوجهـين...»[3].

وقولـه في تعريـف الأسـماء الخمسـة: «قولـه: (إلى غـير يـاء المتكلـم) أجـود مـن قـول غـيره: إلى المتكلـم...»[4].

- ومِـن ذلـك أيضًـا: اعترافـه بصحـة حـده للعامـل، وإن انتقـده؛ حيـث قـال: «ومـا قالـه المصنـف تعسـف، وإن كان صحيحًـا»[5]. ولم يسـبق لـه أن وصفـه بالتعسـف في غـير هـذا الموضـع.

- بـل ربـما عمـد إلى دفـع شـبهة الاعـتراض عـلى حـده بقولـه في المثنـى: «ولا يَرِدُ عـلى قولـه: (مفتـوح مـا قبلهـا) مصطفَـيْنِ؛ لأن المـراد بذلـك لفظًـا وتقديـرًا، وفتحـة مـا قبـل اليـاء في (مصطفَـين) لفظًـا -إشـعارًا بالألـف المحذوفـة- لا تقديـرًا»[6].

(١) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.
(٤) المصدر نفسه، ص ٩٨.
(٥) المصدر نفسه، ص ٩٦.
(٦) التحفة، ص ٢٩٤، وينظر، ص ٢٩٩.

وحاصل القول: أن سمة الإنصاف والاعتدال ظاهرة في نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب، لا تُخطئها عين منصف، وإن ادعى التبريزي خلاف ذلك، واصفًا ابن مالك بأنه يُبدي بعين سخطه المساويا[1].

٦- **التكلف في النقد**: فمن ينعم النظر في نقد ابن مالك حدود ابن الحاجب، يلحظ أنه - مع اعتداله في النقد وحرصه على الإنصاف - لم يسلم من التكلف أحيانًا في بعض ردوده واعتراضاته؛ كإلزامه ابن الحاجب ما لا يلزم مِن زيادة قيد، أو نقصه، أو استبدال عبارة أخرى بعبارته، أو تفسير مراده على وجه بعيد، أو نحو ذلك مما يظهر فيه التكلف، ولعل غايته مِن تصنيف كتابه، وهي تتبع ابن الحاجب وتعقبه في مقدمته كانت وراء وقوعه في التكلف أحيانًا، **ومِن أمثلة ذلك ما يلي:**

- انتقاده ابن الحاجب في بعض حدوده؛ لأنه لم يصدر الحد بقوله: (اصطلاحًا)، ومعروف أن تعريف كل حد إنما يكون باصطلاح أهل ذلك الفن، فلا حاجة إلى ذلك.

قال في نقده حد الكلمة: «حقه أن يقول: الكلمة اصطلاحًا؛ لأنها قد تكون لغة للكلام والجمل، كقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾[2].

وكرر هذا النقد في حد الاسم قائلًا: «حقه أن يقول: اصطلاحًا»[3].

ولم يشك أحد من الشراح في أن مراده بالحد المعنى الاصطلاحي لا اللغوي[4]؛ لذا لا يلزم ابن الحاجب أن يذكر في كل حد معناه اللغوي والاصطلاحي؛ إذ هو معنيٌّ بالحد الاصطلاحي دون سواه، لا سيما والكتاب مختصر لا يليق بمثله الإطالة، كما لا يلزمه أن ينبه في مطلع كل حد على ذلك؛ لأن ذلك معروف، وهو الأصل.

(١) مبسوط الأحكام، القسم الثاني ٤/ ١٤٦٦.

(٢) التحفة، ص ٨٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٠.

(٤) البسيط في شرح الكافية ١/ ١١٣. وينظر: البرود الضافية، ص ٤.

قـال التبريـزي موضحًـا ذلـك بعـد أن ذكـر معنـى (الكلمـة) اصطلاحًـا: «... وهـو المـراد هنـا. ولا شـك أن تعريـف الألفـاظ المنقولـة عـن اللغـة إلى الاصطـلاح في كل صناعـة تعريـف لها بحسـب الاسـم، ونأخـذ في تعريفـه مـا وضـع بإزائـه مثـلاً، إذا قيـل: الصـلاة، يقـال: أفعـال مخصوصـة بـأذكار معهـودة، مبتـدأة بالتكبـير، ومختتمـة بالتسـليم؛ لأن لفـظ الصـلاة بحسـب الـشرع وُضـع بـإزاء هـذه المعـاني، فكذلـك حكم الكلمـة؛ فإنهـا وُضعـت بحسـب اصطـلاح النحـاة»[1].

ثـم أورد اعـتراض ابـن مالـك بنصـه ودفعـه قائـلاً: «وأمـا قـول مـن قـال: ... حقـه أن يقـول: الكلمـة اصطلاحًـا، لئـلا ينتقـض بالكلمـة المسـتعملة بحسـب اللغـة في الـكلام، فالجـواب ... بـأن تحديـد كل اسـم في صناعـة لا يكـون إلا بحسـب اصطـلاح تلـك الصناعـة، وهـذا معلـوم في اصطـلاح كل علـم، فذكْـرُ القيـد يُفـضي إلى شـبه التَّكـرار، فتركـه أولى، وإلا أورد عـلى هـذا المعـترض في تعريـف الاسـم، والكلمـة والفعـل وغيرهـا، في التسـهيل، فلـم يقيدهـا بالاصطـلاح»[2].

وبـينّ يعقـوب بـن حاجـي عـوض «أن تركـه ذلـك؛ لاعتـماده عـلى أن كلامـه في العلـم الاصطلاحـي»[3].

ونقـض الكيـلاني الاعـتراض عـلى حـده بالآيـة التـي اسـتدل بهـا ابـن مالـك فقـال: «هـذا ليـس مـن الحـدود؛ لأنـه كلام في الاصطـلاح، و(كلمـة) في اللغـة، وكلامنـا فيـه لا فيهـا، فانتقـض النقـض»[4].

وبهـذا يتبـين مـا في نقـد ابـن مالـك مِنَ التكلـف الظاهـر، وبخاصـة أن ابـن مالك نفسـه أهمـل التقييـد بالاصطـلاح في حـده في التسـهيل[5]، كـما نبـه إليـه التبريـزي، فقـد جـاء في التسـهيل: «الكلمـة لفـظ مسـتقل دال بالوضـع تحقيقًـا أو تقديـرًا».

---

(١) مبسوط الأحكام، القسم الأول ١/ ٤ -٥.

(٢) المصدر السابق، ١/ ٩، ١١ - ١٢.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، ص ٢٠٣.

(٤) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، ص ١٠، ١١.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد، ص ٣.

- **ومِنَ الأمثلة على تكلفه في النقد**: دعوته إلى إسقاط كلمة (اسم) مِن حد المبتدأ: «هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية»؛ لأنها في زعمه تُخرج مِنَ الحد ما هو منه، وقال: «لو أسقط الاسم لكان أولى؛ ليدخل فيه نحو: ﴿وَأَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، و﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ إذا جعلنا ﴿وَسَوَآءٌ﴾ خبرًا»[1].

وفي هذا تكلف لا يخفى؛ لأن (الاسم) مقصود، ولو حذفه من الحد فهو مقدر، و(مجرد) صفة له، وما مثّل به داخل في الحد؛ لأن الاسم مقدر في الآيتين، كما بيّن شراح الكافية وغيرهم، وقد سبق رد الشراح هذا الاعتراض بهذا، وأنه لا وجه له[2].

- **ومِن أمثلة تكلفه**: نقضه حد ابن الحاجب لاسم الفاعل بأنه: «ما اشتق مِن فعل لمن قام به...» قائلاً: «قوله: (لمن قام به) (مستحيل) اسم فاعل، ولم تقم الاستحالة بشيء؛ لأن المستحيل ليس بشيء إجماعًا»[3].

وقد سبق[4] رد ابن النحوية والتبريزي على ابن مالك بأن «المراد ما هو قائم على سبيل الحقيقة، وما هو جارٍ مجراه»، «ودَلالة الألفاظ تُؤْخذ مِن معانيها الحقيقية، ويحمل عليها ما كانت دلالته مجازية أو ذهنية. واللغة أوسعُ مِن أن تضيق دَلالتها على لفظ»[5].

ولذا فإن نقضه حد اسم الفاعل: «ما اشتق مِن فعل لمن قام به...» بمستحيل تكلف؛ وهو كمن يرُدّ قيام الفاعل بالفعل بنحو: مات وفني، ونحوهما، وهو ما فعله ابن مالك نفسُه في نقده حد ابن الحاجب للمفعول المطلق بأنه: «اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه» بقوله: «يرد عليه:

(١) التحفة، ص ١٣٠.

(٢) ينظر: ص ١٢.

(٣) التحفة، ص ٣١١.

(٤) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ١٣٣.

(٥) مبسوط الأحكام، القسم الثاني ١/ ٢٢٦.

مـات زيـد موتًـا، ولم يـضرب ضربًـا،... فإنـه مفعـول مطلـق ولم يفعلهـا فاعـل فعـل مذكـور»[1].

ولهذا التكلف رد ابن جماعة على شيخه بقوله: «قلت: المراد الفعل الصناعي»[2].

وقـد رد الـرضي اعـتراض ابـن مالـك بالمثالـين بـأن النفـي فـرع الإثبـات، وأنهـما جاريـان مجـرى مـا فعلـه الفاعـل، ملحقـان بـه[3].

وقـد أوضـح ابـن النحويـة تكلـف ابـن مالـك في نقـده حـين ذكـر أن «المـراد مِـن (فَعَلَـه فاعـل...) إسـناد الفعـل إليـه، والإسـناد أعـم مِـن كـون المـراد بـه الإسـناد حقيقـة أو مجـازًا، ولـولا اعتبـار مـا ذكرنـا لمـا جـاز أن يُطلـق عـلى (زيـد) في قولنـا: مـات زيـد، ولم يـضرب زيـد، أنـه فاعـل؛ لعـدم تحقـق الفاعليـة فيـه»[4].

كـما وضـح التبريـزي أن المـراد بفاعـل الفعـل المذكـور ليـس أن يكـون موجـدًا للفعـل المذكـور ذلـك بحسـب اللغـة، بل المـراد مـا ذكرنـا، وهـذا بحسـب الاصطلاح. فعلى هـذا دخـل في حـد المفعـول المطلـق: مـات زيـد موتًـا، ولم يـضرب زيـد ضربًـا... فسـقط إيـراد مَـن نقـض الحـد بذلـك، وتوهـم أن المـراد بالفاعـل مـا صـدر منـه الفعـل عـلى أنـه إيـراد»[5].

- **ومِـن تكلفـه أيضًـا نقـده**: اسـتعمال ابـن الحاجـب كلمـة (كميـة) في حـد العـدد؛ حيـث قـال: «الكميـة غـير عربيـة»[6].

والحـق: أن كلمـة (كميـة) وإن كانـت مُولـدة، إلا أنهـا مصـدر صناعـي قيـاسي، وهـي كلمـة نسـبة؛ أي: الصفـة المنسـوبة إلى كـم، أي: مـا بـه يجـاب عـن السـؤال

(١) التحفة، ص ١٥١.

(٢) شرح الكافية لابن جماعة، ص ١٠٦.

(٣) شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٣٤٧.

(٤) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ٩٨.

(٥) مبسوط الأحكام، القسم الأول ١/ ٤٧١- ٤٧٤.

(٦) التحفة، ص ٢٨٨.

بكـم[1]. وقـد اسـتعملها كثـير مِـنَ العلـماء في كتبهـم[2]. جـاء في الصحـاح ولسـان العـرب عنـد كلامهـما عـن (كـم): «وإن جعلتـه اسـماً تامًّـا شـددت آخـره وصرفتـه، فقلـت: أكثـرت مـن الكـمّ، وهـو الكميّـة»[3].

ومثله الكيفية.

جاء في تهذيب اللغة وغيره: «وقيل في مصدر كيف: الكيفية»[4].

وقـد اسـتعمل ابـن مالـك نفسـه مصطلـح (الكيفيـة) في كتبـه كثـيرًا، وهـو نظـير (الكميـة)؛ حيـث قـال في (التسـهيل): «بـاب كيفيـة التثنيـة وجمعـي التصحيـح: تبيـين كيفيـة التثنيـة وجمعـي التصحيـح مفتقـرًا إلى معرفـة المقصـور والمنقـوص والممـدود»[5]. كـما اسـتعملها غـيره أيضًـا[6].

وقد تابع شراح الكافية ابن الحاجب في استعمال الكمية حده.

قـال الـرضي في شرح حـد ابـن الحاجـب للعـدد: «كميـة الـشيء: عـدده المعـين؛ لأن الكميـة مـا يُجـاب بـه عـن السـؤال بكـم، وهـو العـدد المعـين، كـما أن ماهيـة الـشيء: حقيقتـه المعينـة التـي يُسـتفهم عنهـا بـما... وكيفيـة الـشيء: وصفـه المعـين

---

(١) كشـاف اصطلاحـات الفنـون والعلـوم ٢/ ١١٦٧، وينظـر: معجـم الصـواب اللغـوي لأحمـد مختـار عمـر ١/ ٦٢٥.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١١٠، والخصائص ٣/ ١٢٢، وفقه اللغة للثعالبي، ص ١٩٢، والمحكم ٦/ ٦٠، وشرح الشذور، ص ٣٤، وشرح قطر الندى، ص ٢٤٠، وشرح التصريح ٢/ ٤٥٦، ٤٦٢، والمقاصد النحوية، ص ٣٨.

(٣) ينظـر: القامـوس المحيـط (بـاب الـلام، فصـل الهـاء)، والتعريفـات، ص ٦٥، ٨٤، وتـاج العـروس، مـادة (عـدد).

(٤) تهذيب اللغة ٣/ ٢١٣، والصحاح، واللسان (مادة كيف).

(٥) شرح التسهيل ١/ ٨٩، وينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٨٥، ٤/ ١٧٩٦.

(٦) ينظر: علل النحو ص ٥٥٠، وإسفار الفصيح للهروي ١/ ١٥٧، وفقه اللغة للثعالبي، ص ٨٦، واللباب ٢/ ٣١٢، ٤٠٧، والممتع لابن عصفور، ص ٢٠٤، ٤٦٣، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٦٣، وتوضيح المقاصد ١/ ١٢٦.

الذي يُستفهم عنه بكيف... فكأنه قال: اسم العدد: ما وضع للعدد المعين»[1].

ولأجل ما تقرَّر لدى الشّراح مِن صحة استعمال هذه اللفظة، نقض التبريزي اعتراض ابن مالك بأنها غير عربية بقوله: «الكمية نسبة إلى الكم، والمراد المعنى؛ كالعلمية والفاعلية. وما قيل: إن الكمية ليست بعربية ليس بصواب؛ لما بينا أنها عربية، وليست بيونانية، ولو فُرض أنها غير عربية لم يضر، أما أولًا: فلأن المراد مِنَ التعريف التفهيم بأي عبارة كانت، وقد حصل.

وأما ثانيًا: فلأن غير العربي واقع في القرآن؛ كإبراهيم وإسماعيل وقابيل وهابيل في الأعلام، وكالسجيل وإستبرق في أسماء الأجناس، وإن وقع في المقدمة لا يضر»[2].

ولذا فإن نقد ابن مالك للكمية في حد العدد تكلف ظاهر، لا سيما وقد استعمل نظيرها، وهي (الكيفية) في كتبه كثيرًا، ولعل مما يجاب به على ابن مالك قول أبي علي الشلوبين: «إنما الحد الذي عند النحويين هو اللفظ الجامع المانع، كائنًا ما كان، وبأي لفظ كان، ولا يُضيق القوم في حدودهم - أعني: النحويين - هذا التضييق الذي ضيَّقه هؤلاء المتكلمون، بل يتسامحون في حدودهم بأكثر من هذا»[3].

٦- حرصه على عدم مخالفة الحد للقاعدة النحوية وآراء أئمة النحويين.

مِنَ اللافت للنظر في بعض ما نقده ابن مالك لحدود ابن الحاجب، أنه شديد الحرص على أن يوافق الحد القاعدة النحوية، وألا يعارض ما عليه

(١) شرح الكافية، القسم الثاني، ١/ ٥٤٧، ٥٤٨. وينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٢/ ٤١٧، والبسيط في شرح الكافية ٢/ ٢٠٣ - ٢٠٤، والأزهار الصافية ٣/ ٢٣، وشرح الكافية للجرجاني ٣/ ١٢١٤، وشرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٨٧٨، والنجم الثاقب ٢/ ٧٧٣، والفوائد الضيائية ٢/ ١٥٦، ومصباح الراغب، ص ٤٥٨.

(٢) مبسوط الأحكام، القسم الثاني، ص ٦٢ - ٦٣.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٢٩.

المحققون من أئمة النحويين أمثال سيبويه؛ ولهذا كان مما اعترضه على ابن الحاجب مخالفة بعض حدوده ما اشتُهِر مِن قواعدهم وآراء أئمتهم، ولا سيما البصريين منهم. **ومن أمثلة ذلك ما يلي:**

١- انتقد تعريف ابن الحاجب للمرفوعات بأنه: «ما اشتمل على علم الفاعلية»، بأن «العبارة مُؤذنة بأن الفاعل هو الأصل في الرفع، وما عداه تابع له، وليس ذلك مذهب سيبويه؛ ولذلك قدم المبتدأ في كتابه، والأَوْلى: الرفع علم ما كان عمدة في الكلام. فيدخل فيه الفاعل والمبتدأ والخبر على طريق الأصالة»[(١)].

وقد تابعه على هذا الاعتراض بعض شراح الكافية كالرضي؛ حيث قال: «والأولى على ما اخترنا قبلُ أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على علم العمدة؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما مِنَ العمد ليس محمولًا على رفع الفاعل - كما بينا - بل هو أصل في جميع العمد على ما تقرر قبلُ»[(٢)].

وقد أجاب بعضهم عن هذا الاعتراض بأن «المراد من قولنا: إنه علم للفاعلية، أن الرفع وُضع للفاعل في الأصل، ثم إن غير الفاعل أُعطي الرفع لمشابهته الفاعل...»[(٣)].

ورد التبريزي احتجاج ابن مالك في نقده برأي سيبويه، بأن ابن الحاجب لم يلتزم ترتيب سيبويه حتى يحتج عليه، كما أن سيبويه لم ينص بالقطع على أن الرفع للمبتدأ بالأصالة، وللفاعل وغيره بالتبعية، وإن قدَّم المبتدأ، إضافة إلى أن سيبويه لم يلتزم في ترتيب كتابه منهجًا مطردًا، ثم إن ابن مالك نفسَه أشار في

(١) التحفة، ص ١١٩.

(٢) شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٢٠٠، وينظر: ١/ ٦١، وينظر شرح الكافية لابن جمعة ١/ ٩٨.

(٣) البسيط في شرح الكافية، ١/١٥٦، ومبسوط الأحكام، القسم الأول ١/ ٢٥٤، والأزهار الصافية ١/ ٧٣، وشرح الكافية للجرجاني ٢/ ٩٠٩، وشرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٢٦٧.

التسـهيل إلى وجـود خـلاف فيهـا بـين النحـاة، فـلا وجـه للاعـتراض[1]. وقـد أجـاد التبريـزي في جوابـه عـلى اعـتراض ابـن مالـك بـما لا مزيـد عليـه.

٢- ومـن ذلـك: نقده حـد الخبر بأنـه: «المجرد المسـند بـه...» بقولـه: «التحقيق: أنه ليـس مجـردًا، وهو مذهب سـيبويه؛ لأن المبتـدأ عنده عامل في الخـبر، وهو الحق؛ لأن الفعـل أقـوى في العمـل مـن الابتـداء، ولا يعمـل في مرفوعـين، فالابتـداء وهـو عامل ضعيـف أولى ألا يعمـل في مرفوعين»[2].

ويظهـر أن ابـن الحاجـب قـد أخـذ بمذهـب متأخـري البصريـين؛ كالزمخـشري والجـزولي وابـن الأنبـاري والعُكـبري في أن العامـل في المبتـدأ والخـبر هـو الابتـداء[3]. بخـلاف مـا عُـزي لسـيبويه مـن أن العامـل في الخـبر هـو المبتـدأ[4]، وهـو رأي جمهـور النحويـين، ونـاصرَه ابـن مالـك، واعتـدَّ بـه في كتبـه[5].

وأيًّـا كان، مـا كان لابـن مالـك أن يعـترض عـلى ابـن الحاجـب في حـده؛ لمخالفتـه مذهبـه الـذي يعتقـده، كـما أن تعريـف ابـن الحاجـب للخـبر عـلى وجـه يخالـف مـا عليه جمهـور النحويـين قـادح في الحـد أيضًـا؛ فالحـدود ليسـت موطنًـا للخـلاف، ولـو أن ابـن مالـك انصـب نقـده عـلى هـذا لـكان محقًّـا، دون أن يُلزمـه وجهًـا مـن الوجـوه في حـده، فيقـع فيـما انتقـده.

٣- ومِـنَ الأمثلـة عـلى ذلـك أيضًـا: اعتراضـه حـد اسـم الفاعـل بأنـه: «ما اشـتُق مِـن فعـل لمـن قـام بـه...»، حيـث قـال: «بـل هـو والفعـل مشـتقان مِـنَ المصـدر... فـالأولى: مـا اشـتُق مِـن مصـدر فعـل»[6].

---

(١) مبسوط الأحكام، القسم الأول ١/ ٢٥٥. وينظر الخلاف في شرح المفصل ١/ ٧٣، والنجم الثاقب ١/ ١٧٨، والهمع ١/ ٩٣.

(٢) التحفة، ص ١٣٢.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٧.

(٤) ينظر بسط الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف ١/ ٤٤، وأسرار العربية ص ٦٧، والتبيين، ص ٢٢٩، والارتشاف ٢/ ٢٨، وشرح الرضي، القسم الأول ١/ ٢٥٤، والهمع ٢/ ٨.

(٥) التسهيل وشرحه ١/ ٢٦٧، ٢٦٩.

(٦) التحفة، ص ٣١١.

وكان ابن الحاجب قد كرَّر ذلك في كتبه الأخرى[١].

كـما ذكر مثل هـذا أيضًا في تعريفه بقية المشـتقات؛ كاسـم المفعول، والصفة المشـبهة، واسـم التفضيـل. واعترضـه ابـن مالك في ذلـك كلـه[٢]، وألزمـه أن يقول: (ما اشـتق مِن مصـدر فعـل)؛ لأن المصدر هـو أصل المشـتقات على مذهـب البصريين[٣].

وقـد أورد اعـتراض ابـن مالـك بعـض شراح الكافيـة؛ بعضهـم عـلى سـبيل المتابعـة لـه والتأييـد؛ كابـن جمعـة حـين قـال: «المشـتق عـن المصـدر... أظهـر مما عـرف بـه المصنـف»[٤]. وقـال عنـد شرح حـد اسـم المفعـول: «والأجـود أن يقـال:... هـو المشـتق مِـنَ المصـدر لمـن وقـع عليـه»[٥].

وبعضهـم عـلى سـبيل الـرد كابـن النحويـة، حيـث أجـاب «بأنـه يريـد بالفعـل المصـدر؛ لأن سـيبويه يسـميه الفعـل... وعـلى هـذا يرتفـع هـذا الشـك»[٦]. وبمثلـه أجـاب التبريـزي[٧].

وهـذا مـا فهمـه الـرضي أيضًا وفسر بـه عبارته قائـلًا: «قولـه: (ما اشـتق مِـن فعل) أي: مصـدر، وذلـك عـلى مـا تقدم أن سـيبويه سـمى المصـدر فعـلًا... والدليل عـلى أنه لم يـرد بالفعـل نحو: (ضَرَبَ ويَضْرب) - وإن كان مذهب السـيرافي أن اسـم الفاعل واسـم المفعـول مشـتقان مِـنَ الفعل، والفعل مشـتق مِـنَ المصـدر - أن الضمير في قولـه: (لمن قام بـه) راجـع إلى الفعـل، والقائم هو المصـدر والحدث»[٨]، وبهذيـن التأويلـين يندفع عندهم

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٣، وشرح الوافية ١/ ٣٢٣، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٢٩.

(٢) التحفة، ص ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤.

(٣) ينظر: أسرار العربية، ص ١٧١، والإنصاف ١/ ١٩٠، المسألة ٢٨، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص ١٤٣، مسائل خلافية في النحو ص ٧٣، وشرح ابن يعيش ١/ ٢٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٨، والارتشاف ٣/ ١٣٥٣، والهمع ٢/ ٩٥.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٤٦٣.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٤٦٩، وينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٩٣٦.

(٦) شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، ص ١٣٣، ١٣٧.

(٧) ينظر: مبسوط الأحكام للتبريزي، القسم الثاني ١/ ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٨) شرح الكافية، القسم الثاني ١/ ٧٢١.

نقـد ابـن مالـك حـد ابـن الحاجـب، إمـا عـلى أن مـراده بالفعـل المصـدر، كـما عـبَّر بذلك سـيبويه، وإن كان الأولى أن يُعـبر بالمصـدر؛ لأن المصطلحـات قـد اسـتقرت بعـد سـيبويه وتمايـزت، فـلا عـذر لـه. وإما على مذهب السـيرافي الـذي يرى أن اسـم الفاعـل والمفعول مشـتقان مِـنَ الفعـل؛ وهذا عـلى القـول بمتابعته له، ولم يظهـر لي ذلك صراحـة في تتبعي له في كتبـه، غـيرَ أني وجدتـه صرَّح بالاشـتقاق مـن الفعل بدل المصـدر في جميـع كتبه[1].

استبداله بحد ابن الحاجب غيره:

مِـن مظاهـر منهـج ابـن مالـك في تتبعـه حـدود ابـن الحاجـب: أنـه لا يكتفـي - أحيانًـا - بنقـد لفظـة أو عبـارة، أو اسـتبدال أخـرى بهـا، بـل يعمـد إلى أن يسـتبدل بحدِّه كلِّـه حـدًّا آخـرَ يـراه أصـدق عـلى المحـدود وأليـق.

وهـو حينـما يعمـد إلى ذلـك؛ فإنـه يذكـر وجـه قصـوره أولًا، ثـم يُتبعـه بحـده الـذي يرتضيـه، مبينًـا علـة اختيـاره.

ومِن أمثلة ذلك ما يلي:

١- قولـه في حـد ابـن الحاجـب: «المرفوعـات: مـا اشـتمل عـلى علـم الفاعليـة»: «فيـه تعريـف الـشيء بنفسـه؛ لأنـه أولًا: جعـل الرفـع علـم الفاعليـة، فكأنـه قـال: المرفـوع: مـا اشـتمل عـلى الرفـع، ثـم فيـه دور؛ لأنـه أولًا جعـل الرفـع علـماً عـلى الفاعليـة لتُعـرف هـي بـه، ثـم هاهنـا عـرَّف الرفـع بهـا، ثـم العبارة مؤذنـة بـأن الفاعـل هـو الأصـل في الرفـع، ومـا عـداه تابـع لـه، وليـس ذلـك مذهـب سـيبويه، ولذلـك قـدم المبتـدأ في كتابـه.

والأولى: الرفـع علـم مـا كان عمـدة في الـكلام. فيدخـل فيـه الفاعـل والمبتـدأ والخـبر، عـلى طريـق الأصالـة»[2].

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٣٠، وشرح الوافية ١/ ٣٢٣، والأمالي ٢/ ٥٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٢.

(٢) التحفة ص ١١٩، وينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٤ - ٢٦٥.

وقد تبع الرضيُّ ابنَ مالك في استبداله حد ابن الحاجب؛ حيث قال: «والأولى على ما اخترنا قبلُ أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على علم العمدة؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل، كما بينا، وهو أصل في جميع العمد...»[١].

ولعل ابن الحاجب جرى في حده هذا على رأيه في أن الفاعل أصل المرفوعات، وحُمل عليه بقية المرفوعات كالمبتدأ والخبر[٢]، وهو ما صرح به في شرح الوافية[٣]، وعليه جمهور النحويين. أما ابن مالك فأصل المرفوعات عنده هو المبتدأ[٤]، وقد صرح الرضي بأن ابن الحاجب إنما سمى الرفع عنده علامة الفاعلية لمذهبه في أنه أصل المرفوعات[٥].

٢- ومِن أمثلة ذلك: استبداله بحد ابن الحاجب للإضافة اللفظية بأنها «صفة مضافة إلى معمولها، مثل: ضاربُ زيدٍ، وحسنُ الوجهِ...» حدًّا آخرَ، قال فيه: «التحقيق: هي الصفة التي يصح أن ترفع معمولها وتنصبه»[٦].

ثم بيَّن علة ذلك قائلًا: «لأن نحو: مِثْلُ زيد، وكرام الناس، صفة مضافة إلى معمولها؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه، وليست لفظية، بل معنوية».

واعتراض ابن مالك هنا مبني على تفسيره لمعنى الإضافة إلى المعمول في الحد، فهو يرى أن المضاف عامل في المضاف إليه، فينتقض الحد بما أورده. أما ما فهمه بعض الشراح من حد ابن الحاجب فهو أن مراده بالصفة

(١) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٢٠٠، وينظر: ١/ ٦١.

(٢) ينظر: الخلاف في أصل المرفوعات في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٣، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٥٣، والهمع ١/ ٣٥٩.

(٣) ١/ ٧٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨٣.

(٥) شرح الكافية، القسم الأول ١/ ٢٠١.

(٦) التحفة، ص ٢١٠، وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٧.

المضافة إلى معمولها، أي: إلى فاعلها أو مفعولها، وهو ما كان معمولًا للصفة قبل الإضافة[1].

ويظهر هذا من قول العلوي: «أن تكون مضافة إلى معمولها نحترز به عن مثل قولنا: (مُصارعُ مصر)، فإن (مصارعًا) وإن كان صفة لكنه مضاف إلى غير معموله؛ فإن (مصر) ليس معمولًا لـ (مصارع)، ولكنه من باب (مكر الليل)...»[2]، وهذا المعنى هو ما صرح به ابن الحاجب في بعض كتبه[3].

٣- ومِن ذلك: استبداله حد ابن الحاجب للمبني بأنه: «ما ناسب مبنى الأصل، أو وقع غير مركب»؛ حيث قال بعد ذكر وجه الاعتراض عليه: «والأجود: المبني: ما أشبه الحرف بوجه اعتبرته العرب...»[4].

وهذا التعريف مِن ابن الحاجب لحد المبني خاص به، لم يسبق إليه، وقد ذكر ابن الحاجب[5] أنه عدل عن تعريف جمهور النحاة[6] للمبني بأنه «ما لا يختلف آخره. وتعريف المعرب بأنه: ما يختلف آخره باختلاف العوامل؛ لأنه حد للشيء بما هو أكثر التباسًا منه، وأنه مؤدٍّ إلى الدور»، غير أن ابن مالك لم يرتضِ قوله في حده (ما ناسب مبني الأصل)؛ لأنه يدخل فيه ما ليس منه؛ لأن نحو: «ضارب، في: زيدٌ ضاربُ عمرو أمس. يناسب (ضرب)؛ لأنه بمعناه، وليس بمبني»، ومِن هنا استبدل بحده حدًّا أجود منه حسب تقديره. وقد

---

(١) ينظر: شرح الرضي، القسم الأول ٢/ ٨٩٢، والفوائد الضيائية ٢/ ٦، ١٢.

(٢) الأزهار الصافية ٢/ ١٢٤.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٩٥، وشرح الوافية ١/ ٢٤٨.

(٤) التحفة ص ٢٣٤. وينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧ - ٣٨، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٠٧، ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٣، ٢٣.

(٥) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٣٥، ٢/ ٦٧٢.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي، ص ١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩، وشرح الرضي، القسم الثاني ١/ ١٠٩، والفوائد الضيائية ١/ ١٩٠.

استشكل غير واحد من شراح الكافية حد ابن الحاجب[1]، حتى قال الرضي معاتبًا: «هذا الحد لا يصلح إلا لمن يعرف ماهية المبني على الإطلاق، ولا يعرف الاسم المبني، ولو لم يعرفها لكان تعريفًا للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني»[2].

وقال أيضًا: «وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظًا غير مشهورة في المعنى المقصود، اعتمادًا منه على عنايته. وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ... قوله: (مبني الأصل) من ذاك؛ لأنه اصطلاح مجدد منه، مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر، على ما فسره في الشرح، وإن أخذنا لفظ (مبني الأصل) على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الأفعال، وإن كانت مضارعة؛ إذ أصل جميع الأفعال البناء على ما ذهب إليه البصرية، فيَرِدُ عليه اسم الفاعل، واسم المفعول والمصدر....»[3].

وقد شدد العلوي النكير على ابن الحاجب في حده، قائلاً بعد أن ذكر الاعتراض عليه من خمسة أوجه: «فظهر بما لخصناه ضعف كلام الشيخ، وأنه غير آتٍ بما يقنع، ومِنَ العجب أنه مع إتيانه بهذا الكلام الركيك المجانب لدأب النظار، يعتقد أنه قد عقد التحقيق بخنصره، واستولى على حقائق التعريف بحذافيره. وأعجب من هذا أنه اعتذر عن كونه لم يقل: (ما لا يختلف آخره) لإفضائه إلى الدور... وهذا خطأ...»[4].

ويتضح مِن ذلك قوة حجة ابن مالك في نقده حد ابن الحاجب للمبني، حين استخدم ألفاظًا لها معنى أوسع مما يريده لها مما وقع في ذهنه، الأمر الذي اضطره في شرحه إلى بيان مراده منها.

---

(١) ينظر: شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٣٩، ٤٠، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ١/ ٣١٤، والبسيط في شرح الكافية ٢/ ٣٧، والأزهار الصافية ٢/ ٢٧١، والفوائد الضيائية ٢/ ٧٢.

(٢) شرح الرضي، القسم الثاني، ١/ ١٠٩.

(٣) شرح الرضي، القسم الأول ١/ ٣٩، ٤٠.

(٤) الأزهار الصافية ٢/ ٢٧١، ٢٧٢.

وخلاصة القول في هذا المسلك: أن العلماء -ومنهم ابن مالك- لا يجدون غضاضة في رفض حدود بعضهم، واستبدالها بحدود هي في نظرهم أصح وأصدق. وما قام به ابن مالك مِن رفض حدود ابن الحاجب في مقدمته، واختياره غيرها يُعد قليلاً بالنسبة لجملة الحدود التي تركها، أو التي اكتفى بإصلاحها مِن جهة اللفظ أو المعنى، حيث لم يتجاوز ما استبدله منها ستة حدود، هي: (حد المرفوعات، وحد الإضافة اللفظية، وحد المفعول معه، وحد التوابع، وحد المبني، وحد المؤنث الحقيقي).

وهو في كل هذه الحدود لم ينصَّ على فسادها، بل كان يعبر بالأجود والأولى.

الخاتمة

أحمـد الله الـذي بنعمتـه تتم الصالحات على أنْ يـَّسر لي إنجاز هذا البحـث، فله الحمد أولًا وآخـرًا، فلقـد بذلـتُ فيـه مـا اسـتطعتُ، وَفـق مـا يـسّره الله لي مِـن جهـد، ووقـت، ومراجـعَ متنوعـةٍ، منهـا المطبـوع، ومنها المخطـوط، الداني منهـا والقاصي، فلقد سـافرت - بحمـد الله - لطلـب بعضهـا؛ لكونهـا تضيف إلى البحـث مادة ليسـت في غيرها.

وبعـد هـذه الرحلـة العلميـة التـي قضيتهـا في رحـاب هـذا البحـث، خرجـت بالنتائـج التاليـة:

١- أن لابـن الحاجـب عنايـةً خاصـة بالحـدود، مـا جعـل شراح الكافيـة يتتبعونه فيهـا، ويُولونهـا قـدرًا كبـيرًا مِـن عنايتهـم بالمتابعـة والتأييـد، أو الإصـلاح والاعـتراض.

٢- أن حـدود ابـن الحاجـب قـد اسـتثارت ملكـة ابـن مالـك النقديـة وحماسـته، فـكان لهـا نصيـبٌ وافـر مـن نقـده وتعليقـه.

٣- اعتمـد ابـن مالـك في نقـده حـدود ابـن الحاجـب على مـا وضعه أهـل صناعة الحـد مِـن شروط يجـب توافرها فيه؛ مِـنْ ضرورة كونـه جامعًا مانعًـا، واضحًا غـير مبهـم، سـليمًا مِـنَ الزيـادة أو النقـص في عبارته، ونحـو ذلك.

٤- لم يسـلك ابـن مالـك طرائـق بعـض النحـاة المتأخريـن في صبغهـم حـدود النحـو بالصبغـة المنطقيـة بالتـزام قواعدهـم ومصطلحاتهـم، بل كان أسـلوبه تعليميًّـا محضًـا، نهـج فيـه منهـج أئمـة النحويـين في تحقيـق مقاصـد النحـو وغايتـه التعليميـة.

٥- كان ابـن مالـك في غايـة التـأدب في نقـده ابـن الحاجـب، متجنبًـا كل عبـارة قادحـة أو لفظـة جارحـة؛ ملتمسًـا ألطـف العبـارات والألفـاظ، الأمـر الـذي يعكـس كـمال خلقـه، وحسـن مقصـده، عـلى خـلاف مـا اتهمـه بـه التبريـزي مِـن سـوء مقصـده.

٦- يعـد تخلـف كـون الحـد جامعًـا مانعًـا، وعـدم سـلامة عبارتـه لفظًـا أو معنـى - أحيانًـا - أهـم وجـوه اعـتراض ابـن مالـك حـدود ابـن الحاجـب، وعليهـا دار معظـم نقـده.

٧- كان الاختصـار هـو السـمة البـارزة في نقـد ابـن مالـك في كتابـه التحفـة عـلى غـير مـا عُـرف بـه مِـن طـول نَفَـسٍ في بعـض كتبـه.

٨- تفاوتـت مواقـف شراح الكافيـة مـن نقـد ابـن مالـك حـدود ابـن الحاجـب بـين متابـع لـه ومخالـف، وإن غلـب عليهـم جانـب المخالفـة؛ دفاعًـا عـن ابـن الحاجـب وحـدوده.

٩- كان التبريـزي في كتابـه (مبسـوط الأحـكام) في شرح الكافيـة أبـرز شراح الكافيـة دفاعًـا عـن ابـن الحاجـب، غـيرَ أنـه كان قاسـيًا عـلى ابـن مالـك قسـوة تجـاوز بهـا النقـد العلمـي أحيانًـا.

١٠- لم يسـلم ابـن مالـك مِـنَ التكلـف في نقـده، وهـذا أمـر طبعـي، ومتوقـع ممـن كان غايتـه مِـن تأليـف كتابـه النقـد، وتتبـع مواطـن الزلـل؛ ولهـذا وَجـد مَنْ بعـده مِـنَ الـشراح مجـالًا للـرد عليـه؛ انتصـارًا لابـن الحاجـب.

١١- يُعـد كتـاب ابـن مالـك (التحفـة) مـادة خصبـة للبحـث في فكـر ابـن مالـك النقـدي، وهـو كتـاب لم يحـظَ بالعنايـة الكافيـة مـن الدارسـين. وسـبب ذلك كونـه طُبـع خطـأ باسـم ابـن جماعـة، وكـون الرسـالة العلميـة التـي حققـت نسـبته وعنوانـه ظلـت حبيسـة الأرفـف، لم تـرَ النـور بعـدُ.

أسأل الله أن أكون قد وُفقت في هذا البحث،

وأن ينفعني وطلبة العلم به، ويجعلَه خالصًا لوجهه.

*****

المصادر والمراجع

- **ابن الحاجب النحوي: آثاره ومذهبه (رسالة جامعية)**، د. طارق عبد عون الجنابي، دار التربية، بغداد، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، عدد الأجزاء: ١.
- **ارتشاف الضرب**، لأبي حيان، ت د. مصطفى النحاس، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- **الإرشاد إلى علم الإعراب**، للكيشي، ت د. عبد الله علي الحسيني، ود. محسن سالم العميري، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب**، ليحيى بن حمزة العلوي، ت: شريف عبد الكريم النجار، دار السلام، القاهرة، ٢٠٢٣م، عدد الأجزاء: ٤.
- **أسرار العربية**، لابن الأنباري، ت: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق.
- **إسفار الفصيح**، للهروي، ت: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ، عدد الأجزاء: ٢.
- **الاعتراض المنطقي على الحد النحوي**، د. سليمان بن علي الضحيان، بحث نشر بمجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها.
- **الأمالي**، لابن الحاجب، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ٢.
- **أمالي ابن الشجري**، للعلوي، ت: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **أمالي الزجاجي**، للزجاجي، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لابن الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- **أوضح المسالك**، لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، ط٦، ١٩٦٦م.
- **الإيضاح العضدي**، للفارسي، ت: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، مصر، ط١، ١٣٨٩هـ.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، ت: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٥م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، ت: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.
- **الإيضاح في علل النحو**، للزجاجي، ت د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ.
- **بحث «اسم الفاعل صوغه وعمله»**، د. محمد عبد الله سعادة، مجلة جامعة الإمام، السعودية، العدد ١٥، عام ١٤١٦هـ.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**، للزركشي، ت د. محمد محمد تامر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٤.
- **البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية**، للعلامة علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني القرشي ٨٣٧هـ: دراسة وتحقيق (رسالة ماجستير)، د. أحمد بن محمد بن أحمد ذيبان القرشي، الناشر: جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **البسيط في شرح الجمل**، لابن أبي الربيع، ت د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **البسيط في شرح الكافية لركن الدين الإستراباذي الحسن بن محمد بن شرف شاه (٧١٥هـ) : تحقيق ودراسة (رسالة دكتوراه)**، د. حازم سليمان مرزة الحلي، جامعة بغداد، العراق، ١٩٨٣م.

- **بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب (الجزء الأول) من أول الكتاب حتى نهاية باب المفعول معه**، تحقيق ودراسة (رسالة ماجستير)، ت د. طلال خلف الحساني، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (د. م): دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **تأثر ابن مالك بابن الحاجب في كتبه**، د. موسى بن ناصر الموسى، بحث نُشر في مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، العدد (٢)، ربيع الثاني، ١٤٤٤هـ/ أكتوبر، ٢٠٢٢م، المجلد العام (١٦).
- **تاج العروس مِن جواهر القاموس**، للزبيدي، دار الفكر.
- **التبصرة والتذكرة، للصيمري**، ت: فتحي مصطفى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ.
- **التبيين عن مذاهب النحويين بين البصريين والكوفيين**، للعُكبري، ت د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- **التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، أملاه: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، جمعه: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة، دراسة وتحقيق (رسالة ماجستير)**، د. أحمد علي قائد المصباحي، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- **التذييل والتكميل**، لأبي حيان الأندلسي، ت د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ.
- **تطور الحد النحوي**، حد الاسم أنموذجًا، د. علي بن إبراهيم بن محمد السعود، جامعة دمشق.
- **التعريفات**، للجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨ هـ.
- **تعليق الفرائد**، للدماميني، ت: محمد المفدى، دار بساط، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

- **تلخيص منطق أرسطو لابن رشد**، ت د. جيرار جهامي، ١٩٩٢م، دار الفكر، بيروت، عدد الأجزاء: ٧.
- **تمهيد القواعد**، لناظر الجيش، ت: علي فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **تهذيب اللغة**، للأزهري، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **توجيه اللمع**، لابن الخباز، ت: أ د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط١، ١٤٢٣ هـ.
- **الجمل**، للزجاجي، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، ت: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- **جهود النحويين القدامى في تأسيس الحدود النحوية**، بحث نشره د. سامي عوض، يوسف عبود في مجلة جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، للخضري، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٢.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).
- **حاشية العصام على شرح الجامي للكافية**، لعصام الدين الإسفرائيني، الناشر: المطابع العثمانية، ١٢٩٩هـ.
- **حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب للشيخ الصادقي الكيلاني دراسة وتحقيق (رسالة ماجستير)**، د. عايض سعيد مانع القرني، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٠هـ.

- **حاشية يس على شرح قطر الندى**، يس بن زين الدين العليمي، ت: كريم حبيب كريم الكمولي، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.
- **الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري**، د. رياض يونس السواد، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجًا) (رسالة ماجستير)**، د. جنان التميمي، جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٨م.
- **الحلل في إصلاح الخلل مِن كتاب الجمل**، للبطليوسي، ت: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، عدد الأجزاء: ١.
- **الخصائص**، لابن جني، ت: محمد علي النجار (د. م)، المكتبة العلمية، (د. ت).
- **الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية لإسماعيل بن أحمد بن إبراهيم بن عطية النجراني المُتوفَّى سنة ٧٩٤هـ: دراسة وتحقيق الجزء الأول «من الكلمة إلى آخر التوابع» (رسالة ماجستير)**، ت د. عبد المجيد بن إبراهيم بن يوسف آل شيخ، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **الخلاف في الحدود النحوية (رسالة دكتوراه)**، جامعة صنعاء، د. خالد العزاني الحسيني.
- **شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب**، ت: محمد بن يوسف القاضي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠١٦م، عدد الأجزاء: ١.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، للأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- **شرح التسهيل**، للمرادي، ت: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

- **شرح التصريح على التوضيح**، خالد الأزهري، دار الفكر.
- **شرح الجمل**، لابن خروف، ت: سلوى عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٩هـ.
- **شرح الرضي على الكافية**، ت: حسن حفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، السعودية، ١٤١٤هـ.
- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، ت: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.
- **شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ) تحقيقًا ودراسة، (رسالة دكتوراه)**، ت د. نصار بن محمد حميد الدين، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠١م.
- **شرح الكافية في النحو**، للجرجاني، الناشر: انتشارات مرتضوى، طهران، ١٩٨٩م.
- **شرح الكافية للأصبهاني تحقيق ودراسة (رسالة دكتوراه)**، د. عبد المعطي جاب الله سالم، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٨٤م.
- **شرح اللمحة البدرية**، لابن هشام، ت: صلاح راوي، ط٢.
- **شرح اللمع**، للباقولي، ت د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ١.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، تصحيح وتعليق ومراجعة بمعرفة مِن مشيخة الأزهر، القاهرة، المطبعة المنيرية، (د.ت).
- **شرح المقدمة الكافية**، لابن الحاجب، ت: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة الباز، ط١، ١٤١٨هـ.
- **شرح الوافية نظم الكافية**، لابن الحاجب، ت: محمد بن يوسف القاضي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٢٠م.
- **شرح إيضاح الفارسي**، للعُكبري، ت: عبد الرحمن الحميدي (رسالة دكتوراه)، جامعة الإمام، السعودية، ١٤٠٦هـ.

- **شرح تنقيح الفصول**، للقرافي، ت: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح، عدد الأجزاء: ٢.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام، ت: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، عدد الأجزاء: ١.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لجمال الدين محمد بن مالك النحوي- دراسة وتحليل (رسالة ماجستير)، ت: هند إبراهيم ناجي، جامعة ديالى، العراق، عدد الأجزاء: ٢.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- **شرح كافية ابن الحاجب**، لابن جماعة، ت: محمد عبد النبي عبد المجيد، مطبعة دار البيان، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **شرح كافية ابن الحاجب**، لابن جماعة، ت: محمد حسن إسماعيل، كتاب ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- **شرح كافية ابن الحاجب**، لابن جمعة، ت: علي الشوملي، دار الكندي للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢.
- **شرح كافية ابن الحاجب، ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض المُتوفَّى سنة ٨٤٥هـ تحقيقًا ودراسة (رسالة دكتوراه)**، ت: د. محمود محمود السيد الدريني، جامعة الأزهر، المنصورة، مصر، ٢٠٠٥م.
- **شرح كتاب الحدود في النحو**، للفاكهي، ت د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ١.
- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي، ت د. فهمي أبو الفضل وآخرين، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

- **شكوك على الحاجبية للجاربردي فخر الدين أحمد بن الحسين المُتوفى سنة ٧٤٦ هـ: دراسة وتحقيق**، ت: خالد عبده الشربيني، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنوفية، مصر.
- **الصحاح**، للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣.
- **ظاهرة الخلاف في القيود النحوية (رسالة ماجستير)**، لرغد بنت عبد الله السحيم، جامعة القصيم، ١٤٤٣هـ- ٢٠٢١م.
- **علل النحو**، لابن الوراق، ت: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، للجامي، ت د. أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٣هـ.
- **فقه اللغة وسر العربية**، للثعالبي، ت: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ١.
- **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ.
- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، لابن أبي الربيع، ت د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك - موازنة بين الشرحين**، لأمة السلام علي حميد الشامي، الناشر: دار ومكتبة الإسراء، ط١، ٢٠١٣م.
- **الكافية في النحو**، لابن الحاجب، ت: طارق نجم، دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي**، لركن الدين علي بن أبي بكر الحديثي الموصلي دراسة وتحقيق (رسالة ماجستير)، د. رائد سعد فالح الشلاحي، كلية دار العلوم، مصر.

- **كتاب المحصل في شرح المفصل للعلامة الأندلسي: دراسة وتحقيق**، د. عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٨٢م.
- **الكتاب**، لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، للتهانوي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢.
- **كشف المشكل**، للحيدرة اليمني، ت د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **الكليات**، للكفوي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، عدد الأجزاء: ١.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، للعُكبري، ت: غازي طليمات، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **لسان العرب**، لابن منظور، ت: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر.
- **اللمع في العربية**، لابن جني، ت: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام لتاج الدين علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي** دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه)، د. توفيق إسماعيل عرار الوحيدي، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٨٩م.
- **المتبع في شرح اللمع**، للعُكبري، ت د: عبد الحميد الزوي، جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- **المحصل في شرح المفصل للأندلسي**، ت: د. سليمان النتيفي (رسالة دكتوراه)، عام ١٤٢٦هـ.

- **المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سيده، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ١١.
- **المرتجل**، لابن الخشاب، ت: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، ت د. محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٤٠٨هـ.
- **المسائل العسكريات في النحو العربي**، لأبي علي النحوي، ت د. علي جابر المنصوري، الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ١.
- **مسائل خلافية في النحو**، للعُكبري، ت: محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ١.
- **المستصفى من علم الأصول**، للغزالي، ت: محمد بن سليمان الأشقر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **مصباح الراغب: شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد**، لمحمد بن عاز الدين، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي، ٢٠٠٥م، عدد الأجزاء: ٢.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، للفيومي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، عدد الأجزاء: ٢.
- **معجم الصواب اللغوي**، لأحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، عدد الأجزاء: ٢.
- **مفاتيح العلوم**، للخوارزمي، ت: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي، ط٢، عدد الأجزاء: ١.
- **المفصل في علم العربية**، للزمخشري، ت د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

- **المقاصـد الشـافية للشـاطبي**، ت د. عبـد الرحمـن العثيمـين، مركـز إحيـاء الـتراث الإسـلامي بجامعـة أم القـرى، السـعودية، ط١، ١٤٢٨هــ.
- **المقاصد النحوية**، للعيني، طبعة بولاق، ط١ .
- **المقتصـد في شرح الإيضـاح**، للجرجـاني، ت: كاظـم المرجـان، وزارة الثقافة والإعلام في العراق، ١٩٨٢م.
- **المقرب**، لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار وعبد الله جبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ.
- **الممتـع الكبـير في التصريـف**، لابـن عصفـور، النـاشر: مكتبـة لبنـان، ط١، ١٩٩٦م، عـدد الأجـزاء: ١.
- **نتائـج الفكـر في النحـو**، للسـهيلي. ت د. محمـد إبراهيـم البنـا، دار الريـاض للنـشر والتوزيـع، ط٢.
- **النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب**، لابن أبي القاسم، ت: د. محمد جمعة حسن نبعة، الناشر: مؤسسة الإمام زيد الثقافية، اليمن، ط١، ١٤٣٤ هـ، عدد الأجزاء: ٢.
- **النصـوص المنسـوبة إلى شرح أبي البقـاء العُكـبري عـلى المفصـل**، للدكتـور خالـد الغصـن، جامعـة القصيـم، ١٤٤٣هــ/ ٢٠٢٢م.
- **نفائـس الأصـول في شرح المحصـول**، للقـرافي، ت: عـادل أحمـد عبـد الموجـود، عـلي محمـد معـوض، النـاشر: مكتبـة نـزار مصطفـى البـاز، ط١، ١٤١٦هــ/ ١٩٩٥م.
- **نفـح الطيـب مـن غصـن الأندلـس الرطيـب**، للمقـري التلمسـاني، ت د. إحسـان عبـاس، النـاشر: دار صـادر، ١٣٨٨هــ، بـيروت، عـدد الأجـزاء: ٨.
- **نقـد ابـن مالـك كافيـة ابـن الحاجـب: صـوره وأسـبابه (بـاب المنصوبـات أنموذجًا)**، د. محمـد عبـد السـتار عـلي أبـو زيـد، بحـث منشـور في مجلـة كليـة اللغـة العربيـة بإيتـاي البـارود، مـصر، العـدد: ٣٥.
- **همـع الهوامـع**، للسـيوطي، ت د. أحمـد شـمس الديـن، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

- **الواضـح في أصـول الفقـه**، لابـن عقيـل، ت د. عبـد الله بـن عبـد المحسـن التركـي، النـاشر: مؤسسـة الرسـالة للطباعـة والنـشر والتوزيـع، بـيروت، لبنـان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، عـدد الأجـزاء: ٥.
- **الـوافي بالوفيـات**، للصفـدي، ت: أحمـد الأرنـاؤوط وتركـي مصطفـى، النـاشر: دار إحيـاء الـتراث، بـيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، عـدد الأجـزاء: ٢٩.
- **وفيـات الأعيـان وأنبـاء أبنـاء الزمـان**، لابـن خلـكان، ت د. إحسـان عبـاس، بـيروت، دار صـادر، (د. ت).

*****

غريب القرآن المروي عن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)

إعداد:

تُركيَّة بنت عامر بن مطلق العُميريّ

الأستاذ المساعد في قسم الثَّقافة الإسلاميَّة والمهارات اللُّغويَّة

كلية العلوم والآداب - جامعة الملك عبد العزيز

• **الملخص:**

تهدف هذه الدِّراسة إلى جمع المنقول عن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في غريب القرآن انطلاقًا من أقدم المصادر التي تناقلت مروياته وأخباره، وبيان منهجه في تفسير الغريب، وطريقة المصنفات في إيراد تفسيراته للغريب. واعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي والتَّحليلي. وقد وضعت مادة الدِّراسة في هيكلة على قسمين مسبوقين بمقدمة وتمهيد، ومتلْوين بخاتمة. وتضمن القسم الأوَّل دراسة ما روي عن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في غريب القرآن، والآخر تفسيرات يونس بن حبيب لغريب القرآن (ت١٨٢هـ). وخرجت الدِّراسة بالنَّتائج التَّالية:

١. جمعت الدِّراسة خمسة وثلاثين نصًّا ليونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في تفسير غريب القرآن من مصنفات مختلفة.

٢. أظهرت الدِّراسة منهج يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في تفسير غريب القرآن، منه: أنه يفسر اللفظ القرآني بما يراه موافقًا لكلام العرب، ويذكر آراء المفسرين قبله، ويعرض قراءات الآيات، ويفسر الآية - أحيانا -بالجملة، ويفسر الآية - كثيرًا - بالمفردات، واعتمد في ذلك على الشّعر، ومعارفه النَّحويَّة.

٣. جاءت نصوصه في تفسير غريب القرآن بطرق إخبارية مختلفة.

*****

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين. اللُّغة العربيَّة لغة القرآن، فمن أراد أن يفهمه فعليه أن يفهمها؛ فجميع ما ذكر في القرآن متصل بتعلم اللُّغة العربيَّة؛ فهي آلة الفهم للقرآن؛ فالذي لا يفهمه لا ينتفع بما ورد فيه، فلا يعرف فضل القرآن إلا من عرف علوم اللُّغة؛ كعلم اللُّغة، وعلم البيان، وكان عالمًا بأشعار العرب ونثرها؛ فسبيل تفسير القرآن أن يرجع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللُّغة.

فعلم تفسير كتاب الله - عزّ وجلّ - له مزية عظيمة؛ وهي الاتصال بكتاب الله عزّ وجلّ، والقربى منه تعالى؛ لذلك أعمل المفسرون فكرهم وعلمهم في التَّفسير، قال ابن تيمة (ت٧٢٨هـ) في ذلك: «قد فتح الله عليّ في هذا الحصن في هذه المرة من معاني القرآن، ومن أصول العلم بأشياء، كان كثير من العلماء يتمنَّونها، وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن»[١].

ويعد التَّفسير اللُّغوي للقرآن هو أحد مناهج التَّفسير[٢]؛ والذي يكون التَّركيز فيه على النَّاحية اللُّغويَّة والنَّحويَّة لكلمات القرآن وعباراته.

وقد ذكرت لنا المراجع بدايات التَّفسير اللُّغوي أنَّها تعود إلى عصر الصَّحابة؛ فقد روي عن عمر بن الخطاب (ت٢٣هـ) أنَّه توقف عند معنى ﴿**تخوُّف**﴾ في قوله تعالى: ﴿**أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ**﴾ [النَّحل:٤٧]، فقال له رجل من هذيل: التَّخوف عندنا التَّنقص، وأنشد قول الشَّاعر[٣]:[البسيط]

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ منها تَامِكًا قَرِدًا　　　كَمَا تَخَوفَ عُودَ النّبعة السَّفَنُ[٤].

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٤/ ٥١٩.

(٢) سيأتي الحديث عن مناهج التفسير.

(٣) قائله: أبو كبير الهذلي، وقيل: زهير. ينظر: الكشاف ٢/ ٦٠٨، ومصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ص١٥٢.

(٤) ينظر: أمالي القالي ٢/ ١١٢، والمصدران السابقان.

ومن ثَمّ تطور منهج التَّفسير اللُّغوي، وأصبح ابن عباس (ت٦٨هـ) رائدًا له، صُنِفَ له في هذا المجال مؤلَّفه (غريب القرآن)[١]؛ قال عبد الكريم بكار: «وتعد جهود ابن عباس في غريب القرآن الكريم ومشكله، وشرحه بعض أساليبه البداية الحقيقية لتأسيس علم الدّلالة اللُّغويَّة... وقد تطورت ملاحظات ابن عباس وتفسيراته للغريب والمشكل إلى ما عرف بتفسير غريب؛ حيث وردت له المصنفات فيما بعد، ودعم ذلك في مرحلة تالية الرَّسائل المتخصصة في موضوعات معينة... وقد هيأ ذلك كلّه لولادة المعجم العربي...»[٢].

وقد عني كثير من اللُّغويين بجمع اللُّغة وتدوينها، وببعض العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم، ومنها: التَّفسير. ونهج هؤلاء الأئمة مناهج خاصَّة؛ فلكلّ إمام نهج خاصّ في تفسير القرآن اللُّغوي؛ انطلاقًا من العلم الذي أبدع فيه وأجاد.

وكان الأزهريّ (ت٣٧٠هـ) من علماء اللُّغة الأجلاء الذين اتسمت مادتهم المعجمية بالتَّنوع، ويعتبر معجمه (تهذيب اللُّغة) موسوعة لغوية؛ فيه اللُّغة والقراءات والتَّفسير والحديث والفقه. وهو من المصنفات التي لها أثر فيما بعده من معاجم، قال ابن منظور (ت٧١١هـ): «ولم أجد في كتب اللُّغة أجمل من تهذيب اللُّغة لأبي منصور محمَّد بن أحمد الأزهريّ»[٣]. ومنها: الدِّراسات القرآنيَّة، والتي عرض فيها شرحًا لآيات القرآن، اعتمادًا على علماء إعراب القرآن ومعانيه وغريبه، قال في مقدمته: «وكتابي هذا، وَإِن لم يكن جَامعًا لمعاني التَّنْزِيل وألفاظ السّنَن كلّها، فَإِنَّهُ يَحُوز جملًا من فوائدها، ونُكتًا من غريبها ومعانيها، غير خَارج فيها عن مذاهب المفسِّرين، ومسالك الْأَئِمَّة المأمونين، من أهل الْعلم وأعلام اللُّغويّين، المعروفين بالمعرفة الثَّاقبة والدّين والاستقامة»[٤].

---

(١) وله كتاب آخر: (لغات القرآن).
(٢) ابن عباس مؤسس علوم اللغة، ص٥٩.
(٣) لسان العرب ١/ ٧.
(٤) تهذيب اللغة ١/ ٧.

ولا يخفى أنَّ الأزهريّ (ت٣٧٠هـ) له جهود في التَّفسير؛ إذ ألف كتابًا، سماه (التّقريب في التَّفسير)، وآخر (معاني القراءات). كما أنَّه ضمَّن معجمه بأقوال المفسرين، وكان من بين هؤلاء الأئمة الذين ضمَّن معجمه تفسيراتهم: الأديب النَّحوي يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)؛ والذي كان له قياس في النَّحو، ومذاهب يتفرد بها، وكان مقصدًا لطلاب والفصحاء والأدباء؛ قال أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢٠٩هـ): «اختلفت إلى يونس أربعين سنة، أملأ كلّ يوم ألواحي من حفظه»[١]. فهو شيخ سيبويه (ت١٨٠هـ)، وقد أكثر الأخير من النَّقل عنه[٢].

وكما نعلم أنَّ يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) لم يكن عالمًا نحويًّا فحسب؛ فقد حكى الجرمي (٢٢٥هـ) أنَّه ضليع في تفسير غريب القرآن، قال: «رأيت يونس النَّحوي مرّ بحلقة المسجد، فقام إليه رجل يسأله عن قوله تعالى: ﴿**وَأَنَّىٰ لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ**﴾[سبأ:٥٢] فقال بيده: التَّناوش التَّناول، وأنشد لغيلان بن حريث الرَّبعي[٣]: [الرَّجز]

فَهيَ تَنُوشُ الحَوضَ نَوشًا مِن عَلا   نَوشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الفلا»[٤].

وقد أثبتت المراجع له كتاب (معاني القرآن)؛ وقيل إنَّهما كتابان؛ معاني القرآن الكبير، والصغير[٥]. والذي نالت يد الزَّمان منه، ولم يصل إلينا منه إلا عنوانه، ولم يعثر «على مقتبسات صرح أصحابها أنَّهم أخذوها منه»[٦]. لكن تعددت أقواله في تفسير غريب كلام الله، وإبراز معانيه، عن طريق الأخبار والمرويات التي نقلت عنه.

---

(١) مراتب النحويين، ص٣٤.
(٢) ينظر: أخبار النحويين البصريين، ص٢٨.
(٣) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ١٥٠، ولسان العرب ٦/ ٣٦٢.
(٤) أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص٥٨.
(٥) ينظر: الفهرست، ص٥٣.
(٦) يونس بن حبيب، ص٥٦.

وانطلقت هذه الدِّراسة من أقدم مصدر حوى عددًا كبيرًا من رواياته وأخباره وهو الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)؛ إذ معظم المرويات التي نقلها عنه، وردت في أوّل ورودها - حسب علمي - في التَّهذيب ومعاني القراءات.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّني وقفت على مصادر نقلت بعض الأخبار والرّوايات في تفسير غريب القرآن عن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) قبل زمن الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، لكنَّها محدودة بنقل واحد تقريبًا عن كلّ مصدر، والمصادر هي: (طبقات فحول الشُّعراء) لابن سلام الجمحيّ (ت٢٣١هـ)، ومعجم (إصلاح المنطق) لابن السّكيت (ت٢٤٤هـ)، و(جمهرة اللُّغة) لابن دريد (٣٢١هـ)، و(أخبار النَّحويين البصريين) للسيرافيّ (ت٣٦٨هـ).

وبناء على ما سبق فإنَّ تفسيرات يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في غريب القرآن جاءت مبثوثة ومتفرقه، وهي جديرة بالجمع؛ لإبراز شخصية يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في تفسير غريب القرآن.

وتحاول الباحثة في هذه الدّراسة أن تجيب عن الأسئلة التَّالية:

- ما المنقول عن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في غريب القرآن؟
- ما منهجه في تفسير الغريب؟
- ما طريقة المصنفات في إيراد تفسيراته للغريب؟

أمَّا أهداف البحث؛ فأبرزها:

- رصد جهود يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في تعامله مع غريب القرآن.
- التَّعرف على منهجه في تفسير الغريب.
- الوقوف على طريقة الأزهريّ (ت٣٧٠هـ) ومن سبقه في إيراد تفسيرات يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) للغريب.

وقد وضعت مادة البحث في هيكلة على قسمين مسبوقين بمقدمة وتمهيد، ومتلوّين بخاتمة. وتضمن القسم الأوَّل دراسة ما روي عن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في غريب القرآن، والآخر تفسيرات يونس بن حبيب لغريب القرآن (ت١٨٢هـ). وقد انتهج في هذه الدّراسة المنهج الوصفي والتَّحليلي.

وعن الدِّراسات السَّابقة فقد وقفت على العديد من الدِّراسات التي أحاطت بعلميته النَّحويَّة والصّرفيَّة واللُّغويَّة، ومن أبرز تلك الدِّراسات اللُّغويَّة:

- دراسة شيبان الشيبانيّ (مرويات يونس بن حبيب اللُّغويَّة في كتاب جمهرة اللغة دراسة ومعجم(في كلية الآداب، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد٣ (٣١مارس/ آذار٢٠٢٠م): تناول الباحث مرويات يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في جمهرة اللُّغة تناولًا معجميًّا. وخلت النُّصوص التي أوردها من أي تفسير لغريب القرآن.
- دراسة زهراء صديق عبد الرحمن (مرويات يونس بن حبيب اللغوية في كتاب مقاييس اللغة دراسة ومعجم) في مجلة آداب الرافدين، ٢٨/ ٤/ ٢٠٢٠م: جمعت الباحثة المرويات من المعجم، وربطتها بمعجم آخر للمادة نفسها، ولم تتطرق إلى غريب القرآن عنده.

ولم أجد من تناول غريب القرآن عند يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)، إلا بعض إشارات وقفت عليها في كتاب (يونس بن حبيب) للدكتور حسين نصار، حين ألقى الضَّوء على الطَّريقة العامَّة ليونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في دراساته القرآنية، ولم يورد سوى ثلاثة نصوص فسر فيها يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) غريب القرآن[1].

(١) ينظر: ص٥٧-٥٨.

- **التَّمهيد**: للتفسير أساليب[1]، وللمفسرين اتجاهات[2].

- أربعة أساليب للتفسير[3]: التَّفسير التَّحليلي، والتَّفسير الإجمالي، والتَّفسير المقارن، والتَّفسير الموضوعي.

- خمسة اتجاهات للمفسرين[4]: لغوي، وفقهي، وإشاري، وعقلي معاصر، وعلمي.

وما يهم هُنا هو التَّفسير اللُّغوي[5]:

تعريفه:

- عرَّفه جمال الدّين القاسميّ بأنَّه «تفسير القرآن الكريم بلغة العرب على وفق مدلولات ألفاظها، وأساليب كلامها، وأصولها وقواعدها، وغير ذلك مما يتعلق بهذه اللُّغة التي جعلها الله لغة الكتاب الكريم»[6].

- وقد عرّفه د. مساعد الطَّيَّار بـ أنَّه «بيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب»[7].

وقد كان للتفسير اللُّغوي نوعان أساسيان، هما[8]:

- تفسير لغوي خاصّ، هو يتناول غريب المفردات القرآنيَّة، دون الوقوف على القضايا اللُّغويَّة العامَّة، قال الدُّكتور كاصد الزيدي هو: «لفظة تحتاج إلى بيان وشرح وإيضاح»[9].

(١) الأسلوب: «طرق العرض والتعبير». مناهج المفسرين، ص١٠٠.

(٢) الاتجاه: «الهدف الذي يريد المفسر تحقيقه من تفسيره». المصدر السابق، ص١٠٩.

(٣) ينظر: مناهج المفسرين، ص١٠٠-١٠٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص١١٠.

(٥) أشبع هذا الموضوع.

(٦) التفسير اللغوي في محاسن التأويل لمحمد جمال الدين القاسمي، ص٢٣.

(٧) التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ص٣٨.

(٨) التفسير اللغوي للقرآن ١/ ٨-٩.

(٩) موسوعة الموصل الحضارية ٣/ ٣٦.

- تفسير لغوي عام، هو الذي يختصّ بتناول قضايا اللُّغة عامَّة، وليس غريب المفردات القرآنيَّة.

مجالاته:

- غريب القرآن: الألفاظ الغامضة في القرآن؛ لقلة استعمالها عند قوم معينين[١].
- إعراب القرآن: تخريج كلمات وتراكيب القرآن الكريم على القواعد النَّحويَّة[٢].
- البلاغة القرآنيَّة: إبراز أسرار البلاغة واستخراج اللطائف البيانيَّة في الآيات القرآنيَّة[٣].

وكتب (غريب القرآن) يراد بها التَّفسير اللُّغوي للقرآن، وامتازت بأنَّها مقتصرة عليه، دون الاعتماد على أسباب النُّزول وملابسات الآيات الأخرى؛ وفي هذا اختلاف عن منهجية المفسرين، الذين لم يقتصروا على التَّفسير اللُّغوي وحده.

وما تتميز به كتب (غريب القرآن) أنَّها ألفت استجابة لطلب، أو جوابًا عن سؤال كما سنجده في مرويات يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)، أو بحثًا عن مشكل؛ ولذا فهي لم تأت على تفسير كلّ القرآن؛ لذا هي: تفسير ما أشكل من القرآن.

- **القسم الأوَّل**: دراسة ما روي عن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في غريب القرآن.

قبل البدء بالقسم الثَّاني، وهو الذي ضمّ تفسيرات يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في غريب القرآن، سأفرد قسمًا يتناول دراسة ما روي عنه في الغريب.

(١) ينظر: جهود الأمة في غريب القرآن ٣/ ١٢٠٣.
(٢) ينظر: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ص٢٧-٢٨.
(٣) ينظر: مناهج المفسرين، ص١١٤.

١ . عدد تفسيرات في الغريب:

أ. بلغت تفسيرات يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في غريب القرآن التي وقفت عليها (خمسة وثلاثين) موضعًا، جاءت متفرقة، وكان النَّصيب الأوفر منها موجودًا في التَّهذيب للأزهريّ (ت٣٧٠هـ)؛ لذا اعتبر مصدرًا رئيسًا لتفسيرات ابن حبيب (ت١٨٢هـ) في الغريب.

ب. لم يرد فيها ذكر (يونس بن حبيب) صراحة. وذكر (يونس النَّحوي) صراحة في ثلاثة مواضع؛ في مادة (عذر)، ومادة (يدع) في التَّهذيب، ومادة (ناش) في أخبار النَّحويين البصريين. ولم يذكر بـ (كنيته) المتفق عليها، ولا بما أثبته من خرج عن هذا الاتفاق[1].

٢ . كيفية تفسيراته في الغريب:

١ . كثير من تفسيراته جاءت ردًّا على أسئلة وجهت له؛ وفي هذا دلالة على أنَّه لم يتناول سور القرآن وآياته كلّها بالتّفسير.

ب. أغلب المرويات الواردة عن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في تفسير غريب القرآن أخذها الجمحيّ (ت٢٢٥هـ) شفاهة وسماعًا عنه مباشرة، كما جاء عنه فيما ذكره الأزهريّ (ت٣٧٠هـ):

- في مادة (عذر): «...أنَّه سَأَلَهُ عَن قَوْله تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الأَعْرَابِ﴾ [التَّوْبَة: ٩٠] فَقَالَ: قلت ليونس:...»[2].
- في مادة (ثمر): «... فَأَخْبرت بذلك يونُسَ فَلم يَقْبلهُ، كَأَنَّهُمَا كَانَا عِنْده سَوَاء»[3].

(١) المتفق على أنَّ كنيته (أبو عبد الرحمن)، وخرج من هذا الاتفاق ابن النديم (أبو سعيد)، وروي عن الأخير أيضًا أن كنية يونس بن حبيب (أبو محمد). ينظر: الفهرست، ص٦٤، ووفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤.

(٢) تهذيب اللغة ٢/ ١٨٤.

(٣) المصدر السابق ١٥/ ٦٢.

٣. مصادره في تفسير الغريب:

استقى يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) مادته اللُّغوية من مصدرين:

أ. مشافهته للعرب: فقد تابع الأعراب المنخرطين إلى الحواضر، فيورد ما جاء عن العرب والأعراب، أي: يستهدف منهم اللُّغة، والتَّعرف على معاني الألفاظ؛ وفي مواضع لم يبين في سماعه عن العرب أين سمع منهم؛ فما سمعه عن العرب كان مجهول المكان، وغالبًا ما يكون سماعه عن العرب مصدرًا بعبارة:(تقول العرب)[1]، أو (يقولون)[2]، أو (وسأل جماعة من الأعراب)[3]. وظهرت معرفته باللهجات، وإلمامه بلغات القبائل[4]، كـ «سم: قَالَ الله جلّ وعزّ: ﴿**حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِى سَمِّ الْخِيَاطِ**﴾ [الأعراف: ٤٠]، أخبَرَنا المنذريّ عَن ابْن فهم، عَن مُحَمَّد بن سَلام، عَن يُونُس، قَالَ: أهل الْعَالِيَة يَقُولُونَ: السُّمّ والشُّهْد، يرفعون. وتميمٌ تفتح السَّمّ والشَّهد. قَالَ: وسمعتُ أَبَا الْهَيْثَم يَقُول هما لُغَتَانِ: سم وسُمّ، لخرْق الإبرة. والسَّمّ: سَمُّ الحيّة»[5].

ب. نقله عمن سبقه: فقد سمع من شيوخه الذين سمعوا الأعراب في بواديهم. ولم يُذكر ذلك في النُّصوص التي نقلت عنه صراحة إلا في مواضع قليلة، كـ: «قَالَ ابْن السِّكيت: أَخْبرني ابْن سَلام عَن يُونُس فِي قَول الله جلّ وعزّ: ﴿**وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً**﴾ [الحشر:٧] فَقَالَ: قَالَ أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء: الدُّولة فِي المَال والدَّوْلة فِي الحَرْب»[6].

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١٣/ ٢١٦، ٤/ ١٧٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١١/ ٣١٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١١/ ٢٨٠، ومعاني القراءات ١/ ٤٠٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٢/ ٢٢٣.

(٥) المصدر السابق ١٢/ ٢٢٣.

(٦) المصدر السابق ١٤/ ١٢٤.

وقــد تكــون هــذه المرويــات التــي جــاءت عنــه ملخصــة عــن الأصــل، أو منقولــة بالمعنــى.

٤. طرق النقل عن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في النُّصوص:

أ. جاءت تفسيراته في غريب القرآن بطرق إخبارية مختلفة:

- جمــع الأزهــريّ (ت٣٧٠هــ) مرويــات يونــس بــن حبيــب (ت١٨٢هــ) في كتابــه (التَّهذيــب) و (معــاني القــراءات) بطــرق إخباريــة متفرقــة:

-المنـذريّ (ت٣٢٩هــ)[١] عـن الحسين بـن فهـم (ت٢٨٩هــ)[٢] عـن ابــن ســلام الجمحــيّ (ت٢٢٥هــ)[٣] عــن يونــس (ت١٨٢هــ)، جــاءت في اثنــين وعشريــن موضعًــا.

- المنــذريّ (ت٣٢٩هــ) عــن أبي جعفــر الغســانيّ[٤] عــن ســلمة (ت٣١٠هــ)[٥] عــن أبي عبيــدة[٦] عــن يونــس (ت١٨٢هــ) في موضــع واحــد.

---

(١) المنذري، هو: محمد بن أبي جعفر المنذري الهروي، أبو الفضل، لغوي، الأديب، روى عنه الأزهري فأكثر، ملأ التهذيب بالرواية عنه، وتوفي سنة ٣٢٩هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ٢/ ٢٢١، والأعلام ٦/ ٧١.

(٢) الحسين بن فهم، هو: الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم البغدادي، حافظ علامة نسابة أخباري، وكان متفننًا في العلوم، كثير الحفظ للحديث، ولأصناف الأخبار والنسب والشعر، والمعرفة بالرجال، وتوفي سنة ٢٨٩هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٢٧، وطبقات علماء الحديث ٢/ ٣٩٦.

(٣) ابن سلام الجمحي، هو: محمد بن سلام بن عبد الله بن سالم الجُمحي، أبو عبد الله البصري، من مصنفاته: طبقات الشعراء، توفي سنة ٢٢٥هـ، وقيل: ٢٣١هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ٣/ ٩٦، ولسان الميزان ٧/ ١٦٥.

(٤) أبو جعفر الغساني، هو: محمد بن فرج أبو جعفر الغساني الكوفي، ضابط نحوي، توفي بعد سنة ٣٠٠هـ ينظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٦٠٠، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٢٢٩.

(٥) سلمة، هو: سلمة بن عاصم النحوي، يكنى بأبي محمد، صاحب الفراء، كان ثقة وعالمًا، له من كتب معاني القرآن، وغريب الحديث، توفي سنة ٣١٠هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ١٥/ ٢٠١، والأعلام ٣/ ١١٣.

(٦) أبو عبيدة، هو: معمر بن المثنى التيمي، له من الكتب: مجاز القرآن، توفي سنة ٢٠٩هـ.

- المنذريّ (ت٣٢٩هـ) عن ابن فهم (ت٢٨٩هـ) عن ابن سلام (ت٢٢٥هـ) عن عمر بن أبي خليفة (ت١٨١هـ)[١] عن يونس (ت١٨٢هـ) في موضع واحد.
- المنذريّ (ت٣٢٩هـ) عن ابن فهم (ت٢٨٩هـ) عن ابن معاذ (ت١٩٦هـ)[٢] عن يونس (ت١٨٢هـ) في موضع واحد في (معاني القراءات).
- ابن السّكيت (ت٢٤٤هـ)[٣] عن ابن سلام (ت٢٢٥هـ) عن يونس (ت١٨٢هـ) في موضع واحد.
- ابن فهم (ت٢٨٩هـ) عن ابن سلام (ت٢٢٥هـ) عن يونس (ت١٨٢هـ) في موضع واحد.
- ابن سلام (ت٢٢٥هـ) عن يونس (ت١٨٢هـ) في موضع واحد.
- قال يونس (ت١٨٢هـ) في موضع واحد في (معاني القراءات).
- أمَّا المصنفات السَّابقة للأزهريّ (ت٣٧٠هـ) فجاءت بدون سند لتفسيرات يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) ما عدا التَّفسير الذي أورده السّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)؛ حدثنا ابن أبي سعد[٤] قال:

(١) عمر بن أبي خليفة، هو: عمر بن أبي خليفة حجاج بن عتاب العبدي البصري، يكنى بأبي حفص، توفي سنة ١٨١هـ، وقيل: ١٩٠هـ. ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ٤/ ٩٣٤، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ١٩٢.

(٢) ابن معاذ: معاذ بن معاذ، أبو المثنى العنبري البصري، توفي سنة ١٩٦هـ. ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٣، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٥٠٥.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١١/ ٣١٨.

(٤) لم أقف على ترجمته.

حدثني مسعود بن عمر[1] وقال حدثني أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ)[2]: رأيت يونس (ت١٨٢هـ)[3].

ب. نجد في نقل الأزهريّ (ت٣٧٠هـ) أنَّ طرق الإخبار عن يونس (ت١٨٢هـ) في المروية الواحدة يتفق ويختلف في كتابيه:

- في تفسير ﴿سُخْرِيًّا﴾، و ﴿سِخْرِيًّا﴾[الزخرف:٣٢] اختلفت طريقة الإخبار في (تهذيب اللُّغة): ابْن سَلاَّم عَن يونس، عن (معاني القراءات): المنذريّ (ت٣٢٩هـ) عن ابن فهم (ت٢٨٩هـ) عن ابن معاذ (ت١٩٦هـ) عن يونس (ت١٨٢هـ).
- في تفسير ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾ [المؤمنون:٤٤] اتفقت طريقة الإخبار عنه.
- في تفسير ﴿وَرِيشًا﴾ و ﴿وَرِياشًا﴾ [الأعراف:٢٦] اتفقت طريقة الإخبار عنه.
- في تفسير ﴿غُرْفَةً﴾ و ﴿غَرْفَةً﴾[البقرة: ٢٤٩] اتفقت طريقة الإخبار عنه.

٥ . طريقته في تفسير غريب القرآن:

تنوعت طريقة يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في تفسير غريب القرآن في النصوص الواردة عنه:

---

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) أبو عمر الجرمي: صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي، تلميذ يونس بن حبيب، توفي سنة ٢٢٥هـ. ينظر: تاريخ بغداد١٠/ ٤٢٦، والوافي بالوفيات ١٦/ ١٤٤-١٤٥.

(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص٥٨.

- يفسر الآية برأيه؛ أي أنّه لا يلتزم - أحيانًا -بالتفسير المأثور[١]؛ فلم يذكر سندا لتفسيره[٢].

- يذكر آراء المفسرين قبله، وتحديدًا شيخه أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)[٣]؛ إذ عُني يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) بما كان لشيوخه من آراء، فاحتفظ بها، ورواها لتلاميذه، وكان أكثر إقبالا على أبي عمرو (ت١٥٤هـ)؛ يقول يونس بن حبيب في ذلك: «لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كلّه في شيء واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربيَّة أن يؤخذ كلّه، ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك»[٤]. وقال: «والله لو قسم علم أبي عمرو وزهده على مئة إنسان لكانوا كلّهم علماء زهادًا، والله لو رآه رسول الله - ﷺ - لسره ما هو عليه»[٥]. ويقول الدُّكتور حسين نصار: «وليس فيما بقي من أقوال يونس وأخباره صدى لهؤلاء الشّيوخ[٦]، سوى أبي عمرو»[٧].

---

(١) التفسير من جهة استمداده: مأثور أو منقول، ورأي أو معقول.
ينقسم المأثور أو المنقول:
- مأثور مجرد: ليس فيه إلا الأحاديث والآثار عن السلف.
- مأثور غير مجرد: يذكر فيه مرويات السلف في التفسير، والقراءات، وأقوال أهل اللغة، وبعض الأحكام الفقهية. ينظر: مناهج المفسرين ص٦١-٦٤.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٧٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٠٨.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٦.

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٩٢.

(٦) من أمثال: أبان بن يزيد العطار، والحسن بن عمران الشحام، وحماد بن سلمة.

(٧) يونس بن حبيب، ص٢١.

- يخالـف شـيوخه، ومعاصريـه في بعـض تفسـيراته، مـن الأوّل[١]: حمّـاد بـن سـلمة (ت١٦٧)[٢]، ومـن الآخـر[٣]: سـلام أبـو المنـذر القـارئ (ت١٧١)[٤]، والفـراء (ت٢٠٧هــ)[٥].

- يعـرض قـراءات الآيـات، كقولـه في: **مـادة (شـعف)**: «شـعف: قَـالَ الله جـلّ وعـزّ: ﴿**قَـدْ شَـغَفَهَا حُبًّـا إِنَّـا لَنَرَاهَـا فِـى ضَـلَـٰلٍ مُّبِيـنٍ**﴾ [يُوسُـف: ٣٠]. وَقـد قـرئ الْحَرْف بالْعـين والغـين، فَأَخْـبرنِي المنـذريّ عَـن الْحُسَـيْن بـن فهـم عَـن مُحَمَّـد بـن سـلاَّم، عَـن يُونُـس أَنـه قَـالَ: مَـن قَرَأَهَـا[٦] ﴿**شَـعَفَهَا حُبًّـا**﴾ [يُوسُـف: ٣٠]؛ فَمَعْنَـاه: تيَّمهـا. وَمـن قَرَأَهَـا[٧] ﴿**شَـغَفَهَا**﴾ [يُوسُـف: ٣٠] قـال: أصَـاب شـغَافها»[٨].

- يتنـاول بعـض القـراءات بالتّعليـل، كقولـه في **مـادة (سم)**: «سـم: قَـالَ الله جلّ وعزّ: ﴿**حَتَّـىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِى سَـمِّ الْخِيَـاطِ**﴾ [الْأَعْـرَاف: ٤٠]، أخبَرَنا المنذريّ عَـن ابْـن فهم، عَـن مُحَمَّد بن سَـلام، عَـن يُونُـس، قَـالَ: أهـل الْعَالِيَـة يَقُولُونَ:

(١) «وحكى أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن محمد بن سلاّم، في ترتيب النحويين من البصريين: وحماد – يعني حماد بن سلمة – كان يونس بن حبيب يفضله». نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٤٣. وينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٣٦٥.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١١/ ٣١٨.

(٣) كلا هما – أقصد سلامًا والفراء– من المدرسة الكوفية، وكان كثير منهم يلتحق بحلقة يونس. ينظر: وفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤.

- قال الحريري: «وحكى الْفراء قَالَ: قَالَ أَعْرَابِي وَنحن فِي حَلقَة يُونُس بن حبيب بِالْبَصْرَةِ: أَيْن مسكنك فَقلت: الْكُوفَة...». درة الغواص في أوهام الخواص، ص١٧٤.

(٤) . ينظر: تهذيب اللغة١١/ ٢٨٠، ١٥/ ٦٢.

هو: سلام بن سليمان المزني الضري أبو المنذر، المقرئ، عالم باللغة والنحو، والقراءات، من علماء خرسان، توفي سنة ١٧١ هـ. ينظر: الجرح والتعديل ٤/ ٢٥٩، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ١٧٧، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٠٩، وتهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٤.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ١١/ ١٢٣.

(٦) قراءة ابن محيصن وابن أبي عبلة. ينظر: المحتسب ١/ ٣٣٩، ومعجم القراءات ٤/ ٢٣٨.

(٧) قراءة الجمهور. ينظر: المصدران السابقان.

(٨) تهذيب اللغة ١/ ٤٣٨.

السُّـمّ والشُّـهْد، يرفعون. وتميمٌ تفتح السَّـمّ والشَّـهد. قَالَ: وسـمعتُ أَبَـا الْهَيْثَم يَقُـول هما لُغَتَانِ: سـم وسُـمّ، لخرْق الإبـرة. والسَّـمّ: سَـمُّ الحيّة»[١].

- يفسر الآيـة – أحيانًـا – بالجملـة[٢]، كقولـه: «**مـادة (تبـع)**: «قَـالَ يُونُـس: كلّ شيء في الْقُـرآن ﴿**فَأتبعـهُ**﴾، أي: طَالبـه، ﴿**وَاتّبَعـهُ**﴾ يتلـوه»[٣].

- يفسر الآيـة – كثيرًا – بالمفـردات[٤]، واعتمد في ذلك عـلى الشّـعر[٥]، ومعارفه النَّحويَّـة[٦]، ويذكـر مواضـع الكلمـة في كلام العـرب مـن القـرآن، والحديـث[٧].

- **القسم الثَّاني**: تفسيرات يونس بن حبيب لغريب القرآن (ت١٨٢هـ):

ينعقد هذا القسم على تتبع مرويات يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في كتاب (تهذيب اللغة) وما سبقه من مصادر، ثم جمعها وحصرها، وإعادة ترتيبها وفق جذرها اللُّغوي. وانتهجت في هذا القسم التَّعريف بالأعلام، وتخريج الآيات والأحاديث والأشعار.

١. مـادة (أثـم): «أَثم: قَـالَ اللَّيْـثُ: يُقَال: أَثِم فـلانٌ يأثَم إثْـمًا، أَي: وَقَـع فِي الإثْم. وتأثَّـم، أَي: تَحَرَّج مـن الإثـم، وكَفّ عَنـهُ[٨]. وأَخبرني الْمُنْـذريّ، عَـن ابْن فَهم، عَـن مُحَمَّـد بن سَـلام، أنه سَـأَلَ يُونـس عَن قَوْلـه جَلّ وعَـزّ: ﴿**وَمَن يَفْعَـلْ ذلِكَ يَلْـقَ أَثَامـاً**﴾ [الْفرْقَـان: ٦٨] فَقَالَ: عُقُوبَة؛ وأنشـد قَـول بِشر[٩]:

وَكَانَ مُقامنـــا نَدْعُـــو عَلَيْهِـــم بِأَبْطَـح ذِي الْمَجـاز لَـهُ أثـامُ»[١٠].

---

(١) المصدر السابق ١٢/ ٢٢٣.
(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٤، وتهذيب اللغة ٣/ ٧٧.
(٣) طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٤.
(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١٤/ ٦٨.
(٥) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/ ١١٣.
(٦) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٠٦.
(٧) ينظر: المصدر السابق ١٥/ ٣٢٤.
(٨) العين ٨/ ٢٥٠.
(٩) ينظر: اللسان (أثم).
(١٠) تهذيب اللغة ١٥/ ١١٦.

٢. مـادة (أجـر): «أجـر: قَـالَ الله عـزّ وجـلّ: ﴿ابْنَتَـيَّ هَاتَيْـنِ عَلَـى أَن تَأْجُرَنِـى﴾ [الْقَصَـص: ٢٧]. قَـالَ الفـرّاء: يَقُـول أَن تَجْعَلَ ثَـوَابِي أَنْ تَرْعَى عَـلَيَّ غنمي ثماني حِجـج[١]. وَأَخْـبرني المنـذريّ، عَـن حُسَـيْن بن فَهْـم، عَـن مُحَمَّد بن سـلاّم، عَن يُونُـس، قَـالَ: مَعْنَاهَـا عـلى أَنْ تُثِيبَنِـي على الإجَـارَة»[٢].

٣. مـادة (تبع): «قَالَ يُونُس: كلّ شيء في الْقُـرْآن ﴿فَأَتبعهُ﴾، أي: طَالبه، ﴿وَاتّبعهُ﴾ يتلوه»[٣].

٤. مـادة (ثبـي): «وَأَمَّـا الثُّبَـة، فَهـيَ الْجَمَاعَـة مـن النَّـاس، وتُجمـع: ثُبـات، وَثُبـىً وثُبـين... أَخْـبرني الْمُنْـذريّ، عَـن الْحُسَـين، عَن مُحَمَّد بن سَـلام، أَنه سَـأَلَ يُونُس عَـن قَوْلـه: ﴿فَانفرُواْ ثُبَـات أَو انفرُواْ جَميعاً﴾[النِّسـاء: ٧١] فقَـالَ: ثُبَة وثُبات، أَي: فرقـة وفِـرَق؛ وقـال زهـير[٤]: [الوافر]

وَقـد أَغـدوا عَـلَى ثُبَـةٍ كِـرامٍ ... نَـشَاوَى وَاجِـدِينَ لما نَشَـاءُ»[٥].

٥. مـادة (ثمـر): «وأَخـبرني الْمُنْـذريّ، عَـن الْحُسـين بـن فَهم، عَـن مُحَمَّد بن سَـلام قَـالَ: قَالَ سَـلام أَبُـو الْمُنْذِر القـارئ في قولـه: ﴿وكَانَ لَـهُ ثَمَـرٌ﴾ [الْكَهْف: ٣٤] مَفْتُـوح[٦]: جمع ثَمـرَة، وَمـن قَـرَأَ[٧]: ﴿ثُمُر﴾ قَـالَ: مـن كُل الْمَـال[٨]. فَأَخْبرت بذلـك يونُـسَ فَلم يَقْبلـه، كَأَنَّهُـما كَانَـا عِنْده سَـوَاء»[٩].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٠٥.

(٢) تهذيب اللغة ١١/ ١٢٣.

(٣) طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٤.

(٤) ديوان زهير، ص١٧.

(٥) تهذيب اللغة ١٥/ ١١٣.

(٦) قراءة عاصم وغيره عن يعقوب وابن محيصن وآخرين. ينظر: النشر ٢/ ٣١٠، ومعجم القراءات ٥/ ٢٠٦.

(٧) قراءة ابن عامر وغيره ورواية علي بن نصر وحسين الجعفي عن أبي عمرو، وابن عباس ومجاهد وغيرهما عن يعقوب. ينظر: المصدران السابقان.

(٨) ينظر: معاني القرآن؛ للفراء ٢/ ١٤٤.

(٩) تهذيب اللغة ١٥/ ٦٢.

٦. مـادة (جـرم): «أَخْـبرني الْمُنْـذِريّ عَـن الحُسَـين بـنُ فهـم عَـن مُحمد بن سَـلام عَـن يُونُـس فِي قَوْلـه: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ﴾[المائدة:٨]، قَالَ: لَا يَحْمِلَنَّكُمْ، وأَنْشَـد بيـتَ أَبي أَسـمَاء[١]»[٢].

٧. مادة(حـرج): «وقولـه جـلَّ وعـزَّ: ﴿ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ﴾[سـورة الأنعـام:١٢٥]... وقولـه: ﴿حَرَجًا﴾ قرأ نافـع وأبو بكـر[٣] ﴿حَرِجًا﴾ بكسر الـراء، وقـرأ الباقـون[٤]: ﴿حَرَجًا﴾. وقـال يونـس: الحَـرِج والحَـرَج لغتـان معناهمـا: الضَّيِّـق»[٥].

٨. مـادة (حـط): «وَأَخْـبرني الْمُنْذِريّ عَن ابْن فهـم عَن مُحَمَّد ابْن سَـلَّام عَن يُونُس فِي قَوْلـه: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة:٥٨] هَـذِه حِكَايَة، هَكَـذَا أمروا»[٦].

٩. مـادة (حنـك): «قَول الله جـلّ وعـزّ: ﴿لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إَلَّا قَلِيلاً﴾[الإسرَاء: ٦٢]. قَـالَ الْفـراء: يَقُـول: لأَسْـتَوْلِيَنَّ عَلَيْهِـم إِلَّا قَليـلا، يَعْنِـي المعصومين[٧]. وَقَـالَ مُحَمَّـد بنُ سَـلَّام: سـأَلتُ يونُـسَ عَن هَـذِه الْآيَـة، فَقَـالَ: يُقَـال: كَأَن فِي الأَرْض كَلأً فاحتنكـه الجَـرادُ، أَي: أَتَـى عَلَيْـه»[٨].

١٠. مـادة (خضـع): «خضـع: قَـالَ الله جـلّ وعـزّ: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[الشُّـعَرَاء: ٤]. أَخْـبرني الْمُنْـذِريّ عَـن أَبي جَعْفَـر الغسّـاني عَـن سَـلَمَة عَـن أَبي عُبَيْـدَة[٩]، أَن يُونُـس أخـبرهُ عَـن أَبي عَمْـرو أَنـه قَـالَ[١٠]:

(١) لم أقف عليه.
(٢) تهذيب اللغة ١١/ ٤٦.
(٣) ينظر: السبعة، ص٢٦٨، ومعجم القراءات ٢/ ٥٤٠.
(٤) ينظر: المصدران السابقان.
(٥) معاني القراءات ١/ ٣٨٤.
(٦) المصدر السابق ٣/ ٢٦٨.
(٧) معاني القرآن ٢/ ١٢٧.
(٨) تهذيب اللغة ٤/ ٦٥.
(٩) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ٨٣.
(١٠) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٨٣.

خاضعـين لَيْـسَ مـن صفـة الْأَعْنَـاق، إِنَّـمَا هُـوَ مـن صفـة الْكِنَايَـة عَـن الْقَـوْم الَّذيـن فِي آخـر الْأَعْنَـاق، فَكَأَنَّـهُ فِي التَّمْثِيـل: فظلَّـت أَعْنَـاق الْقَـوْم خاضعـين، فالقَـومُ فِي مَوضِـع هـم»[1].

١١. مـادة (دول): «وَقَـالَ ابْـن السِّـكيت: أَخْبرنِي ابْن سَـلام عَن يُونُـس فِي قَول الله جـلّ وعـزّ: ﴿**وَابْـنِ السَّـبِيلِ كَيْ لا يَكُـونَ دُولَـةً**﴾ [الحشر:٧] فَقَالَ: قَـالَ أَبُو عَمْـرو بـن الْعَلَاء: الدُّولـة فِي المَـال والدَّوْلة فِي الحَـرْب[2]»[3].

١٢. مـادة (ردف): «وَقيـل: الـرُّدافَى: الرَّديفُ؛ وَأَخـبرنِي المنذريّ عَن ابْـن فهم عَن مُحَمَّـد بـن سَـلام عَـن يُونُـس فِي قَـول الله تَعَالَىٰ: ﴿**يكُـونَ رَدِفَ**﴾[النَّمل:٧٢] قَـالَ: قَـرُب لكم»[4]

١٣. مـادة (رهــن): «وقولــه جــلَّ وعــزَّ: ﴿**فَرِهَــانٌ مَقْبُوضَــةٌ** ...﴾ [ســورة البقـرة:٢٨٣] قـرأ ابـن كثير وأبـو عمـرو[5]: ﴿**فَرُهُـنٌ**﴾ بغـير الألـف. وقرأ الباقـون[6]: ﴿**فَرِهَـانٌ**﴾ بالألـف. قـال أبـو منصـور: مَـنْ قَـرَأَ ﴿**فَرُهُـنٌ**﴾

---

(١) تهذيب اللغة ١/ ١٠٨.

واستدل يونس لهذه الظاهرة بالشعر؛ ليؤيد تفسير شيخه، قال: «والعرب قد تترك الخبر عن الأول، وتجعل الخبر للآخر منهما. وقال:

طـول الليـالي أسرعـت في نقـضي　　　طويـن طـولي، وطويـن عـرضي

فترك طول الليالي، وحوّل الخبر إلى الليالي، فقال: أسرعت، ثم قال: طوين، وقال جرير:

رأت مـرّ السنـــين أخـذن منـي　　　كما أخـذ السّـــــرار مـن الهلال

رجع إلى السنين، وترك (مرّ)، وقال الفرزدق:

تـــرى أربـــاقهم متقلـديهـــا　　　إذا صـدئ الحديـد عـلى الكـماة

فلم يجعل الخبر للأرباق، ولكنه جعله للذين في آخرها من كفايتهم، ولو كان للأرباق لقال: (متقلدات)، ولكن مجازه: (تراهم متقلدين أرباقهم)». مجاز القرآن ٢/ ٨٣-٨٤.

(٢) إصلاح المنطق، ص٩٠.

(٣) تهذيب اللغة ١٤/ ١٢٤.

(٤) المصدر السابق ١٤/ ٦٨.

(٥) ينظر: السبعة، ص١٩٤، ومعجم القراءات ١/ ٤٢٤.

(٦) ينظر: المصدران السابقان.

أراد أن يَفصِل بين الرهان في الخَيل وبين الرهُن: جمع الرَّهْن. وقال الفراء: رُهْن: جمع الرِّهان[١]. وقال غيره: رَهْن ورُهُن، مثل: سَقْف وسُقُف[٢]. ومن قرأ: ﴿فَرِهَانٌ﴾ فهو جمع رُهْن. وأنشد أبو عمرو[٣] في الرهن[٤]:[البسيط]

بانَتْ سعادُ وأمسى دونَها عدنُ ... وَغلَّقَتْ عندَها مِنْ قبلِك الرُّهُنُ

أخبرني المنذري عن الحسن بن فهم عن ابن سلام عن يونس قال: الرُّهُن والرِّهَان واحد، عربيتان»[٥].

١٤. مادة (ريش): «روش ريش: ثَعْلَب عَن ابْن الأعرابيّ[٦]: الرَّوش الْأكل الْكثير، والورْش الْأكل الْقَلِيل[٧]، قَالَ[٨]: والرائش الَّذِي يُسَدِّي بَين الراشي والمرتشي[٩]. وَقَول الله جلّ وعز:[١٠] ﴿وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ [الْأَعْرَاف: ٢٦]، وقرئ[١١] ﴿وَرِياشا﴾. أَخْبرنِي المَنذريّ عَن الحُسين بن فَهْم، عَن مُحَمَّد بن سلاّم، قَالَ: سَمِعت سَلامًا أَبَا الْمُنْذر الْقَارِي[١٢] يَقُول:

(١) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٨٨.
(٢) ينظر: الدر المصون ٢/ ٦٨٠.
(٣) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٦٧٩.
(٤) قائله: قعنب. ينظر: تاج العروس ١٨/ ٢٤٩.
(٥) معاني القراءات ١/ ٢٣٧.
(٦) ابن الأعرابي: محمد بن زياد الأعرابيّ أبو عبد الله، توفي سنة إحدى وثلاثين ومئتين. ينظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٠، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/ ١٢٩.
(٧) لم أقف على نصه هذا إلا في تهذيب اللغة.
(٨) ثعلب.
(٩) لم أقف على نصه هذا إلا في تهذيب اللغة.
(١٠) قراءة عاصم وحمزة والكسائي. ينظر: المحتسب ١/ ٢٤٦، ومعجم القراءات ٣/ ٢٦.
(١١) قراءة أبي عمرو وآخرين. ينظر: المصدران السابقان.
(١٢) سلام أبو المنذر القاري: هو سلام بن سليمان المزني أبو المنذر القارئ النحوي البصري، توفي سنة إحدى وسبعين. ينظر: إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٧٨، وتقريب التهذيب، ص٢٦١.

الرِّيـش الزِّينَـة، والرِّيـاش كلّ اللبَاس[1]، قَالَ[2]: فسـألتُ يُونُس فقَـالَ: لم يقل شَـيْئًا، هما سَـوَاء، وَسَـأَلَ جمَاعَة من الْأَعْـرَاب، فَقَالُوا كَـما قَالَ»[3].

١٥. مـادة (زوج): «وقـال يونـس: تقول العـرب: زَوَّجتُهُ امـرأة، وَتَزَوَّجـت امرأة، وليـس مـن كلام العـرب: تَزَوَّجْـت بامـرأة، قـال: وقـول الله جـل ثنـاؤه: ﴿**وَزَوَّجْنَاهُـم بِحُـورٍ عِيـنٍ**﴾ [الدُّخـان: ٥٤] أي: قَرَنَّاهم، وقال: ﴿**احْشُـرُوا الَّذِيـنَ ظَلَمُـوا وَأَزْوَاجَهُـمْ**﴾ [الصَّافـات: ٢٢] أي: وقرناءهـم»[4].

١٦. مـادة سـبأ: «وَقَـد جَـاءَ فِي التَّنْزِيـل، قَـالَ تَعَـالَى: ﴿**لقـد كَانَ لِسَـبَأٍ فِـي مسكنهم**﴾[سـبأ:٥٢]. وَذَكَـروا عَـن يُونُـس أَنَّ رجـلًا سـأله عـن سَـبَأ فأنشـده[5]: [المنـسرح]

مـن سَبَأِ الْحَاضِريـن مَـــأْرِبَ إِذْ   يَبنون من دون سَيلها العَرِمـــــا»[6].

١٧. مـادة (سـحر): «... قَـالَ الفـرّاء فِي قَـول الله: ﴿**فَأَنَّـى تُسْـحَرُونَ**﴾ [الْمُؤْمنُـونَ:٨٩] مَعْنَـاهُ: فأَنَّـى تُصْرَفُـون، ومِثْلُـه: ﴿**تؤفكـون**﴾ [فَاطِـر:٣]، أُفِـكَ وسُـحِرَ سَـوَاء[7]. وَأَخْـبرنِي الْمُنْـذِري عَـن ابْـن فهـم عَـن محُمَّـد بـن سَـلاَّم عَـن يُونُـسَ فِي قَوْلـه: ﴿**فَأَنَّـى تُسْـحَرُونَ**﴾ [الْمُؤْمنُـونَ:٨٩] قَـالَ: تُصرَفُـون. قَـالَ يُونُـس: تَقـول الْعَـرَب للرّجـل: مَـا سَـحَرَكَ عَـن وَجْـه كَـذَا وكَـذَا؟ أَي: مَـا صرَفَـك عَنـهُ»[8].

(١) لم أقف على نصه هذا إلا في تهذيب اللغة.
(٢) ابن سلام.
(٣) تهذيب اللغة ١١/ ٢٨٠. ومعاني القراءات ١/ ٤٠٢.
(٤) إصلاح المنطق، ص٢٣٥.
(٥) قائله: أمية بن أبي الصلت. ينظر: أمية بن أبي الصلت حياته وشعره، ص٣٤٧.
(٦) جمهرة اللغة ٢/ ١١٠٧.
(٧) معاني القرآن ٢/ ٢٤١.
(٨) تهذيب اللغة ٤/ ١٧٠.

١٨. مادة (سخر): «وَقَالَ الله جلّ وعزّ: ﴿فاتخذتموهم سخريا حَتَّى أنسوكم ذكري﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ١١٠]. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: قُرِئَ[1] ﴿سُخْرِيًّا﴾، و[2]﴿سِخْرِيًّا﴾ والضَّم أجْوَدُ[3]. قَالَ[4]: وَقَالَ الَّذين كَسَرُوا مَا كَانَ من السُّخْرَة فَهُوَ مضموم، وَمَا كَانَ من الْهُزْء فَهُوَ مكسور[5]. ابْن سَلاَّمٍ عَن يُونُسَ: ﴿سُخْرِيًّا﴾ من السُّخْرَة، و﴿سِخْرِيًّا﴾ من الْهُزْء»[6].

١٩. مادة (سلم): «وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ [سورة الأنفال:٦١]، ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾[محمد:٣٥]. قرأ ابنَ كثير ونافع والكسائي[7]: ﴿ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ﴾ فتحوا السّين في ثلاثهن. وقرأ أبو عمرو، وابن عامرٍ وعاصم في روايَة حفص، ويعقوب[8]: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾ بكسر السين، ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾، ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾ بفتحَ السين. وقرأ أبو بكر عن عاصم ثلاثَهن بالكسر[9]، وقرأ حمزَة: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾، ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السِّلْمِ﴾ بالكسر فيهما، وفتح قوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾[10]. قال أبو منصور: وأخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى[11] أنَّه قَال: كان أبو عمرو يكسر التي في البقرة، ويذهب بمعناها إلى

(١) قراءة نافع وحمزة والكسائي. ينظر: معجم القراءات ٦/ ٢١١.

(٢) قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢٤٣.

(٤) الفراء.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) تهذيب اللغة ٧/ ٧٨. وفي معاني القراءات ٢/ ١٩٦.

(٧) ينظر: السبعة ص ١٨٠-٢٦٣-٦٠١، ومعجم القراءات ١/ ٢٨٣- ٣/ ٣٢٢ - ٩/ ٣٣.

(٨) ينظر: المصدران السابقان.

(٩) ينظر: المصدران السابقان.

(١٠) ينظر: المصدران السابقان.

(١١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار البغدادي النحوي الشيباني، ويلقب بثعلب (ت٢١٩هـ)، إمام الكوفيين في عهده.

الإسـلام، ويفتـح اللتـين في الأنفـال وسـور محمـد، ويتـأول فيهـما المسـالمة. قـال أبـو العبـاس[1]: والقـراءة التـي اجتمـع عليهـا أهـل الحرمَـين بالفتـح في كلـه؛ لأنهَّـا أعَـربُ للغتـين وأعلاهمـا[2]. وأخـبرني المنـذري عـن الحـراني[3] عـن ابـن السـكيت أنـه قـال: السَّـلم: الصُّلـحُ. ويقـال: سَـلم[4]. وأخـبرني ابـن فَهْـم عـن محمـد بـن سـلام عـن يُونُـس قـال: السَّـلم: الإسـلام، وأمَّـا الصُّلـح فيجـوز فيـه سَـلم وسِـلم»[5].

٢٠. مـادة (سـم): «سـم: قَـالَ الله جـلّ وعـزّ: ﴿**حَتَّـى يَلِـجَ الْجَمَـلُ فِـى سَـمِّ الْخِيَـاطِ**﴾ [الْأَعْـرَاف: ٤٠]، أخبَرَنـا المنـذريّ عَـن ابْـن فهـم، عَـن محُمَّـد بـن سَـلام، عَـن يُونُـس، قَـالَ: أهـل الْعَاليَـة يَقُولُـونَ: السُّـمّ[6] والشُّـهْد، يرفعـون. وتميـمٌ تفتـح السَّـمّ والشَّـهد[7]. قَـالَ[8]: وسـمعتُ أَبَـا الْهَيْثَـم يَقُـول همـا لُغَتَـانِ: سـم وسُـمّ، لخـرْق الإبـرة. والسَّـمّ: سَـمُّ الحيّـة»[9].

٢١. مـادة (شـعف): «شـعف: قَـالَ الله -جـلّ وعزّ!-: ﴿**قَـدْ شَـغَفَهَا حُبًّـا إِنَّـا لَنَرَاهَـا فِـى ضَـلَالٍ مُّبِيـنٍ**﴾ [يُوسُـف: ٣٠]. وَقـد قـرىء الْحَـرْف بِالْعـينِ والغـين، فَأَخْـبرنِي المنـذريّ عَـن الْحُسَـيْن بـن فهـم

---

(١) ثعلب.

(٢) ذكر هذا النص عن ثعلب في أول وروده في معاني القراءات للأزهري؛ أفاد بذلك مؤلف كتاب (معاني القرآن وإعرابه لثعلب) الدكتور خضر اللهيبي، ص١١١.

(٣) الحراني: هو إياس بن دغفل البصري، وكنيته أبو دغفل.ينظر: الثقات لابن حبان ٦/ ٦٥، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣/ ٤٠١.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق، ص٢٩.

(٥) معاني القراءات ١/ ١٩٨.

(٦) قرأ بها عبد الله بن مسعود وآخرون. ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ص٤٧، ومعجم القراءات ٣/ ٤٩-٥٠.

(٧) ينظر: إصلاح المنطق، ص٧٣.

(٨) يونس بن حبيب.

(٩) تهذيب اللغة ١٢/ ٢٢٣.

عَـن مُحَمَّـد بــن سـلاّم، عَـن يُونُـس أنـه قَـالَ: مَـن قَرَأَهَـا[1] ﴿شَـعَفَهَا حُبًّـا﴾ [يُوسُـف:٣٠]؛ فَمَعْنَـاه: تيَّمهـا. وَمـن قَرَأَهَـا[2] ﴿شَـغَفَهَا﴾ [يُوسُـف:٣٠] قـال: أصَـاب شـغَافها»[3].

٢٢. مادة (شغف): «أَخْبرنِي الْمُنْذِرِيّ عَن ابنِ فهم عَن ابن سلاّم عَن يونُسَ قَالَ: ﴿شَغَفَهَا﴾[يوسف:٣٠] أصابَ شَغَافَهَا، مثل: كَبَدَها»[4].

٢٣. مادة (صوع): «وَقَالَ سعيد بن جُبَير في قَوْله: ﴿صُوَاعَ الْمَلِكِ﴾ [يوسف:٧٢] قَالَ: هُوَ المكوك الفارسيّ الَّذي يلتقي طرفاه[5]. وَقَالَ الْحسن[6]: الصُواع والسِقاية شَيْء وَاحِد[7]. وَقد قيل: إنَّه كَانَ من ورق كَانَ يُكَال بِهِ، وَرُبماَ شربوا بِهِ، أَخْبرنِي بذلك المنذريّ عَن ابْن فهم عَن مُحَمَّد بن سلاّم عَن يُونُس»[8].

٢٤. مادة (ضل): «وقال الْفراء في قَول الله عزّ وجلّ: ﴿فِى كِتَابٍ لاَّ يَضِلُّ رَبِّى وَلاَ يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] أَي: لَا يَضِلُّه رَبِّي وَلَا ينساه. وَيُقَال: أَضْلَلْتُ الشَّيْء، إذا ضَاعَ مِنْك، مثل: الدّابة والنّاقة، وَمَا أشبههما إذا انْفَلَت مِنْك. وَإِذا أخطأتَ مَوضِع الشَّيْء الثَّابت، مثل: الدَّار وَالْمَكَان. قلت: ضَلَلْتُه وضَلَلْتَه، وَلاَ تَقل: أَضْلَلْتُه[9]. وَأَخْبرنِي المنذريّ عَن ابْن فهْم عَن مُحَمَّد ابْن سلاّم، قَالَ: سمِعْتُ حمّاد بن سَلمة يقْرَأ[10] ﴿فِي

---

(١) قراءة ابن محيصن وابن أبي عبلة. ينظر: المحتسب ١/ ٣٣٩، ومعجم القراءات ٤/ ٢٣٨.
(٢) قراءة الجمهور. ينظر: المحتسب ١/ ٣٣٩، ومعجم القراءات ٤/ ٢٣٧.
(٣) تهذيب اللغة ١/ ٤٣٨.
(٤) المصدر السابق ٨/ ٤٤.
(٥) جامع البيان ١٣/ ٢٥٠.
(٦) الحسن البصري: إمام وقاض ومحدث، توفي سنة ١١٠هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ١٢/ ١٩٠.
(٧) التفسير البسيط ١٢/ ١٨٢.
(٨) تهذيب اللغة ٣/ ٥٣.
(٩) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٨١.
(١٠) ينظر: مختصر ابن خالويه ص٨٧، ومعجم القراءات ٥/ ٤٤١.

كتـاب لاَ يُضـلُّ رَبِّـي وَلاَ ينسـى﴾[طه:٥٢]، فسـألتُ عَنْهَـا يُونُـس فَقَـالَ: (يُضـلّ) جَيِّـدَةٌ، يَقُولُـونَ: ضَـلَّ فـلَان بعـيرَه، أَي أَضَلّـه. قلـت[١]: خالفهـم يُونُـس فِي هَـذَا»[٢].

٢٥. مـادة (طـرف): «طمـث: قَـالَ اللَّيْـث[٣]: طَمَثْـتُ البعـيرَ أَطْمثُـه طَمْثـاً: إذا عَقَلْتَـه، وطَمَثْـتُ الْجارِيـة: إذا افترعْتَهَـا[٤]. قَـالَ[٥]: والطَّامـث فِي لغتهـم الْحَائـض[٦]. قَـالَ الله جـلّ وعـزّ: **﴿فِيهِـنَّ قَاصِـرَاتُ الطَّرْفِ لَـمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلاجَـانٌّ﴾** [الرَّحْمَـن: ٥٦]، أَخْـبرنِي المنـذريّ عَـن ابْـن فهـم، عَـن مُحَمَّـد بـن سـلاّم، عَـن يونـسَ أَنـه سَـأَله عَـن قَوْلـه: **﴿الطَّـرْفِ لَـمْ﴾** فَقَـالَ: تَقـول العَـرَب: هَـذَا جمـلٌ مَـا طمثـه حَبـل قَـطّ، أَي: لم يمَسَّـه»[٧].

٢٦ .مـادة (عـدل): «قَـالَ: وَأَخْـبرنِي ابْـن فهـم عَـن مُحَمَّـد بـن سـلاّم عَـن يُونُـس قَـالَ: العَـدْلُ: الفِـداء فِي قَوْلـه جـلّ وعـزّ: **﴿وَإِن تَعْـدِلْ كُلَّ عَـدْلٍ لاَّ يُؤْخَـذْ مِنْهَـآ﴾** [الْأَنْعَـام: ٧٠]»[٨].

وجـاء هـذا التفسـير بروايـة أخـرى في (إصـلاح المنطـق): «قـال يونـس: قولهـم: لا يقبـل منـه صَرْف ولا عَـدْل، الـصَّرْف: الحِيْلَـةُ، ومنـه قيـل: إنـه لَيَتَـَّصَرف في الأمـور، والعَـدْل: الفِـدَاء، ومنـه قـول الله جـلّ وعـزّ: **﴿وَإِن تَعْـدِلْ كُلَّ عَـدْلٍ لاَّ يُؤْخَـذْ مِنْهَـآ﴾** [الأَنْعَـام: ٧٠]، أي: وإن تَفْـدِ كلّ فِـدَاء،

(١) محمد ابن سلام.

(٢) تهذيب اللغة ١١/ ٣١٨.

(٣) هو الليث بن المظفر الكناني، أحد أهم علماء العربية، وصاحب الخليل بن أحمد، وهو الذي أكمل معجم العين ونشره. ينظر: الوافي بالوفيات ٢٤/ ٣١٣-٣١٤، ولسان الميزان ٤/ ٤٩٤.

(٤) ينظر: العين ٧/ ٤١٢.

(٥) يقصد: الليث بن المظفر الكناني.

(٦) ينظر: العين ٧/ ٤١٢.

(٧) تهذيب اللغة ١٣/ ٢١٦.

(٨) المصدر السَّابق ٢/ ١٢٤.

ومنه: ﴿**عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً**﴾ [المائدة: الآية:٩٥] أي: فِدَاءُ ذلك»[١].

٢٧. مادة (عذر): «وَأَخْبرني الْمُنْذِرِيّ عَن ابْن فهم عَن مُحَمَّد بن سَلاَّم الجُمَحِيّ عَن يُونُس النحويّ أنه سَأَلَهُ عَن قَوْله تَعَالَى: ﴿**وجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الأعْرَابِ**﴾ [التَّوْبَة:٩٠] فَقَالَ: قلت ليونس: ﴿الْمُعْذرون﴾ مخففة كَأَنَّهَا أَقيس؛ لأَن الْمُعْذر: الَّذِي لَهُ عُذْر، والمعذِّر: الَّذِي يعْتَذر ولا عذر لَهُ. فَقَالَ يُونُس: قَالَ أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء: كِلاَ الْفَرِيقَيْنِ كَانَ مسيئًا، جَاءَ قوم فعذَّروا، وجَلَّح[٢] آخَرُونَ فقعدوا[٣]»[٤].

٢٨. مادة (عل): «علَّ ولعلَّ: حرفان وُضِعا للترجّي في قَول النحويّين... وَأَخْبرني المنذري عَن الحُسَيْن بن فهم أَنّ مُحَمَّد بن سلاّم أخبرهُ عَن يُونُس أَنه سَأَلَهُ عَن قَول الله تَعَالَى: ﴿**فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ**﴾ [الكهف: ٦]، و﴿**فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ**﴾ [هود: ١٢] قَالَ: مَعْنَاهُ كأنّك فَاعل ذَلِك إن لم يُؤمنُوا. قَالَ: ولعلّ لَهَا مَوَاضِع فِي كَلَام الْعَرَب، من ذَلِك قوله: ﴿**لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ [النُّور: ٢٧]، و ﴿**لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**﴾ [طه: ١١٣]، و ﴿**لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ**﴾ [طه: ١١٣] قَالَ: مَعْنَاهُ كي تَذكرُوا، وكي يتقوا، كقولك: ابعثْ إليّ بدابّتك لعلّي أركبها، بمعنى: كي. قَالَ: وَتقول انطلقْ بِنَا لعلّنا نتحدّث، أَي: كي نتحدّث»[٥].

(١) ص٢٢٤.

(٢) «جلح في الأمر: ركب رأسه، والتجليح: الإقدام الشديد والتصميم في الأمر والمضي... والمجالح: المكابر». لسان العرب (جلح) ٢/ ٤٢٥-٤٢٦.

(٣) ينظر: التفسير البسيط ١٠/ ٥٩٢.

(٤) تهذيب اللغة ٢/ ١٨٤.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٠٦.

٢٩. مـادة (غـرف): «غـرف: قَـالَ الله جـلّ وَعـزّ: ﴿**إلاَّ مَـنِ اغْتَـرَفَ غُرْفَـةً بيَده**﴾[الْبَقَـرَة: ٢٤٩]، وقرئ[١]: ﴿**غَرْفَـةً**﴾، قَـالَ الْمُنْـذِريّ: وَأخبرنَـا الْحَسَـن بـن فهْـم عَـن مُحَمَّـد بـن سَـلام عَـن يُونـسَ أنـه قَـالَ: غَرْفَـةٌ وغُرْفَـةٌ عَربيتَـانِ، غَرَفْـت غَرْفَـةً وَفِي الْقِـدْر غُرْفَـةٌ وحَسَـوْتُ حَسْـوَةً، وَفِي الإنَـاءِ حُسْـوَةٌ»[٢].

٣٠. مـادة (غـل): «وَقَـالَ الزجّـاجُ: قُرِئتـا جَمِيعًـا ﴿**أَن يَغُـلَّ**﴾[آل عمـران:١٦١]، و﴿**أَن يُغَلَّ**﴾. فَمَـنْ قَـالَ[٣]: ﴿**أَنْ يَغُـل**َّ﴾؛ فالمَعْنَـى: مَـا كانَ لنبـي أَن يَخُـونَ أُمَّتَـهُ، وتَفْسِـيرُ ذلـكَ أَنّ الغَنَائـمَ جَمَعَهـا النَّبِـي – ﷺ – فِي غَـزَاة، فجـاءَهُ جماعَـةٌ مِـنَ الْمُسْـلمينَ، فَقَالُـوا: ألاَ تَقْسِـمُ بَيْنَنـا غَنَائِمنَـا؟ فقـالَ ﷺ[٤]: (لَـو أَفَـاءَ الله عَـلَيَّ مِثْـلَ أُحُـدٍ ذَهَبـا مَـا مَنَعْتُكـم دِرْهَمًـا، أَتَرَوْنَنـي أَغُلُّكُـمْ مَغْنَمكُـمْ؟)[٥]. قـالَ[٦]: وَمَـنْ قَـرَأَ[٧]: ﴿**أَنْ يُغَـلَّ**﴾ فَهُـوَ جائِـزٌ عَـلَى ضَرْبَـينِ؛ أحدُهُـا: مَـا كانَ لنبـيَ أَن يَغُلَّـهُ أَصْحَابُـه، أيْ: يَخُونُـوهُ، (وَجَـاء عَـن النَّبِـي – ﷺ – أَنـه قَـالَ: لَا أَعْرفَـنَّ أحدَكـم يجـيءُ يـومَ القِيامَـةِ وَمَعَـهُ شَـاةٌ، قَـدْ غَلَّهـا، لَهَـا ثُغَـاءٌ، ثـمَّ قَـالَ: أَدُّوا الخَيْـطَ وَالمَخْيَـطَ)[٨]. والوجـهُ الثّـاني: أَنْ يَكُـونَ ﴿**يُغَـلَّ**﴾، أي: يُخَـوَّنَ[٩]. وَأَخْـبرنِي الْمُنـذِريّ عَـن الحُسَـين بـنِ فَهْـم عَـن ابـنِ سَـلّام،

(١) قراءة نافع وابن محيصن وآخرين. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٠، ومعجم القراءات ١/ ٣٥٣.
(٢) تهذيب اللغة ٨/ ١١٠.ومعاني القراءات ١/ ٢١٥.وينظر مع بعض الاختلاف: إصلاح المنطق، ص٩٠.
(٣) بفتح الياء وضم الغين قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم.ينظر:النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٣، و معجم القراءات١/ ٦١٢.
(٤) ينظر: حجة القراءات، ص١٧٩.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٨٣-٤٨٤.
(٦) الزجاج.
(٧) بضم الياء وفتح الغين، مبني للمفعول قراءة نافع وابن عامر وآخرين. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٣، ومعجم القراءات ١/ ٦١٢.
(٨) الفائق في غريب الحديث ١/ ٤٠٤.
(٩) معاني القرآن ١/ ٤٨٤.

قـالَ: كَانَ أَبُـو عَمْـرو بـنُ العَـلاَء[1]، ويونُـس يَخْتَـارَان: ﴿**وَمَـا كَانَ لِنَبِـيٍّ أَنْ يَغُـلَّ**﴾. قَـالَ يُونُـسُ: وكيـفَ لاَ يُغَـلُّ؟ بَـلَى، ويُقْتَـلُ»[2].

٣١. مـادة (مثـل): «أَخْـبرني المُنْـذريّ عَن ابْـن فَهم، عَـن ابْن سَـلام، قَـالَ: أَخْبرني عُمـر ابْـن أبي خَلِيفَـة[3]، قَـالَ: سَـمعت مُقَاتـل صَاحـب التَّفْسِـير[4] يسْـأَل أَبَا عَمْـرو بـن العَـلاء عَـن قَـول الله تَعَـالَى: ﴿**مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِى وُعِدَ الْمُتَّقُونَ**﴾ [الرَّعْـد: ٣٥]: مَـا مَثلهـا؟ قَالَ: فِيهَا أنهـارٌ من مَاء غير آسِـن. قَالَ: مَـا مَثلها؟ فسـكَت أَبُـو عَمْـرو. قَالَ: فَسَـأَلت يُونُـس عَنْهَـا، فَقَـالَ: مَثَلُهـا صِفَتُها»[5].

٣٢. مـادة (نـاش): «قـال حدثنـا ابـن أبي سـعد قـال حدثنـي مسـعود بـن عمـر وقـال حدثنـي أبـو عمـر الجرمـي: رأيـت يونـس النَّحـوي مـرّ بحلقـة المسـجد، فقـام إليـه رجـل يسـأله عـن قولـه تعـالى: ﴿**وَأَنَّىٰ لَهُـمُ التَّنَاوُشُ مِن مَّـكَانٍ بَعِيـدٍ**﴾ [سـبأ:٥٢] فقـال بيـده: التَّنـاوش التَّنـاول، وأنشـد لغيـلان بـن حريـث الربعـيّ[6]: [الرَّجـز]

فَهـيَ تَنُوشُ الحَوضَ نَوشًـا مِن عَلا   نَوشًـــا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الفلا»[7].

٣٣. مـادة (وتـر): «(وتـر): قَـالَ الْأَصْمَعِـي: واتَـرْتُ الخَـبرَ أَتْبَعْـتُ بعضَـه بَعْضًـا، وَبَـين الْخَبَرَيْـنِ هُنيهَـةٌ[8]. وَقَـالَ غَـيره: المواتَـرة المتابَعـةُ، وأَصـل هَـذَا

(١) ينظر: معجم القراءات١/ ٦١٢.
(٢) تهذيب اللغة ٨/ ٢١.
(٣) عُمر بْن أبي خَليفَة: عمر بن أبي خليفة حجاج العبدي البصري، توفي سنة ٨٩هـ. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣١/ ٢٩٢، وتقريب التهذيب، ص٤١٢.
(٤) مقاتل صاحب التفسير: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير، الأزدي بالولاء الخراساني المروزي. وتوفي سنة خمسين ومئة بالبصرة. ينظر: وفيات الأعيان ٥/ ٢٥٥.
(٥) تهذيب اللغة ١٥/ ٧٠. وينظر مع بعض الاختلاف في الرواية: مجالس العلماء، ص٥٣.
(٦) سبق تخريجه.
(٧) أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص٥٨.
(٨) ينظر: معاني القرآن؛ للزجاج ٤/ ١٣.

كُلـه مـن الوتْـر، وَهُـوَ الفَـرْد، وَهُـوَ أَنّـى جَعَلْـتُ كلَّ واحـدٍ بعـد صَاحبـه فَـردًا فَـردًا[1]. وأَخـبرني المنـذريُّ عَـن ابْـن فهـم عَـن مُحَمَّـد بـن سـلاَّم قَـالَ: سَـأَلت يُونُـس عَـن قَوْلـه: ﴿ثُـمَّ أَرْسَـلْنَا رُسُـلَنَا تَتْـرَى﴾ [المؤمنـون:٤٤]، قَـالَ: مُتَقَطِّعَـةً مُتَفاوتَـةَ الأَوْقَـات، وجـاءَتْ الْخَيـل تَـتْرَى إِذا جـاءتْ مُتَقَطِّعـة، وَكَذَلِـكَ الْأَنْبِيَـاء بَـين كل نبيـين دَهـرٌ طَويـل»[2].

٣٤. مـادة (ولي): «...قَـالَ[3]: والـوَليّ والمَـوْلى، وَاحـد فِي كَلَام الْعَـرَب[4]. قلـت: ومِـن هَـذَا قـولُ النبـيّ ﷺ: (أَيّما امـرأةٍ نَكَحـتَ بغَـيْر إِذْن مَوْلَاهَـا)[5]، وَرَوَاهُ بَعضهـم وَليهَـا؛ لأنّهـما بمَعْنـى وَاحـد. وَأَخْـبرنِي الْمُنـذريّ، عَن ابْـن فَهم، عَن ابْـن سَـلام، عَـن يُونُـس، قَـالَ: الْمـولى، لَـهُ مَوَاضـع فِي كَلَام الْعَـرَب: مِنْهَـا: الْمـولى فِي الدِّيـن: وَهُـوَ الْـوَلِيّ، وَذَلِـكَ قـولُ الله تَعَالَى: ﴿أَمْثَالُهَـا ذَلِكَ بِـأَنَّ اللَّهَ مَوْلَـى الَّذِيـنَ ءَامَنُـواْ وَأَنَّ الْكَافِرِيـنَ لاَ مَوْلَى لَهُـمْ﴾ [مُحَمَّـد: ١١]. وَمِنْه: قَوْله ﷺ:(مَـن كُنـت مَـولاه، أَي: وَليّـه)[6]. قَـالَ: وَقَولـه ﷺ: (مُزَينـة وجُهينـة وأَسْـلَم وغِفـار مـوالِي الله وَرَسُـوله، أَي: أولياؤُهما)[7].قَالَ: وَالْمـولى: العَصَبة، وَمِنْـه: قولُـه عـزّ وجلّ: ﴿وَإِنِّي خِفْـتُ الْمَوَالِـيَ مِـن وَرَآئِـى﴾ [مَرْيَـم: ٥]. وَقَـالَ اللِّهْبِـيّ يُخاطـب بنـي أُمَيّة[8]: [البسـيط]

مَهْـــــلاً بَنِي عَمِّنـا، مَهْلاً مَوالِينا   امْشُوا رُوَيْداً كَما كُنْتُم تكَـــونُونَا»[9].

(١) هذا الرأي ذكر في أول وروده – حسب علمي – في التهذيب.
(٢) تهذيب اللغة ١٤/ ٢٢٢. ومعاني القراءات ٢/ ١٩٠.
(٣) الفراء.
(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٦١.
(٥) ينظر: هداية الرواة، ص٣٠٦٧.
(٦) ينظر: مجمع الزوائد ٩/ ١٠٩.
(٧) ينظر: صحيح البخاري، ص٣٥٠٤.
(٨) ديوانه، ص٤٢.
(٩) تهذيب اللغة ١٥/ ٣٢٤.

٣٥. مـادة (يـدع): «وَقَـالَ الله [في سُـورَة الْملـك:٢٧] : ﴿كَفَـرُواْ وَقِيـلَ هَـاذَا الَّـذِى كُنتُـم بِـهِ﴾ قَـرَأَ أَبُـو عَمْـرو[١] ﴿تدّعـون﴾ مثقّلـة[٢]، وفسّره الْحسـن: تكذبـون مـن قَوْلـك: تدّعـي الْبَاطـل وتدّعـي مَـا لاَ يكـون[٣]. وَقَـالَ الفـرّاء: يجـوز أن يكـون ﴿تَدّعـون﴾ [الملـك:٢٧] بمَعْنـى: تَدْعـون. وَمـن قَـرَأَ: ﴿تَدْعـون﴾ مخفّفـة فَهُـوَ مـن دَعَـوْت أَدْعُـو[٤]. وَالْمعْنَـى: هَـذَا الَّـذِي كُنْتُـم بـه تَسْـتَعْجلُون، وتدْعـون الله بتعجيلـه. يَعْنـي قَوْلهـم: ﴿اللَّهُـمَّ إِن كَانَ هَـاذَا هُـوَ الْحَـق مِـنْ عنـدكَ فَأَمْطـرْ عَلَيْنَـا حجَـارَةً مِّـنَ السَّـمَآء﴾ [الأَنْفَـال: ٣٢] ذكـر ذَلِـك لَنـا الْمنـذريّ عَـن ابْـن فهـم عَـن مُحَمَّـد بـن سـلاّم عَـن يُونُـس النَّحْـوِيّ، وَقَالَـهُ الزّجـاج أَيْضًـا[٥]»[٦].

---

(١) قرأ أبو عمرو بالدال المخففة. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٨٩، ومعجم القراءات ١٠/ ١٨.

(٢) قراءة الجمهور. ينظر: المصدران السابقان.

(٣) ينظر: لسان العرب ١٤/ ٢٦١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤١١.

(٦) تهذيب اللغة ٣/ ٧٧.

الخاتمة:

حمدًا لله، وصلاة وسلامًا على رسول الله، وبعد:

- جمعت الدِّراسة خمسة وثلاثين نصًّا ليونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في تفسير غريب القرآن من مصنفات مختلفة.
- أظهرت الدِّراسة منهج يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في تفسير غريب القرآن، منه: أنه يفسر اللفظ القرآني بما يراه موافقًا لكلام العرب، ويذكر آراء المفسرين قبله، ويعرض قراءات الآيات، ويفسر الآية - أحيانًا -بالجملة، ويفسر الآية - كثيرًا - بالمفردات، واعتمد في ذلك على الشّعر، ومعارفه النَّحويَّة.
- جاءت نصوصه في تفسير غريب القرآن بطرق إخبارية مختلفة.

المصادر والمراجع

- **ابن عباس مؤسس علوم اللغة**: بكار، عبد الكريم، الطبعة الثانية، دار الأعلام.
- **أخبار النحويين البصريين**: السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، الطبعة: ١٣٧٣هـ/ ١٩٦٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- **إصلاح المنطق**: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق محمد مرعب، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي.
- **الأعلام**: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الطبعة الخامسة عشرة، دار العلم للملايين.
- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: البكجري، علاء الدين، حققه أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- **الأمالي**: القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية.
- **الأمثال**: الضبي، أبو عكرمة، تحقيق رمضان عبد التواب، دمشق ١٩٧٤م.
- **أمية بن أبي الصلت حياته وشعره**: الحديثي، بهجة عبد الغفور، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: السيوطي، جلال الدين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د ط، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

- **تقريب التهذيب**: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تحقيق محمد عوامة، الطبعة الأولى، دار الرشيد - سوريا.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**: الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الطبعة الأولى، دار الفكر - بيروت.
- **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق بشار عوّاد معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.
- **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- **التفسير البسيط**: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **التفسير اللغوي في محاسن التأويل محمد جمال الدين القاسمي**: حسن، ماهر جاسم، ٢٠٠٤م، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، العراق.
- **التفسير اللغوي للقرآن الكريم**: الطيار، مساعد، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي.
- **التفسير اللغوي للقرآن**: الجزء الأول: مفهومه، وأنواعه، ومراحل نشأته: الأومري، ماهر جاسم حسن، ٢٠٢٣م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- **تهذيب التهذيب**: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- **تهذيب اللغة**: الأزهري، محمد بن أحمد، تحقيق محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- **الثقات**: ابن حبان، أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد الطبعة الأولى، دار الفكر.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابن غالب الآملي، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- **الجرح والتعديل**: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، الرازي، الطبعة الأولى، الهند.
- **جمهرة اللغة**: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين - بيروت.
- **جهود الأمة في غريب القرآن**: الشهري، عبد الرحمن بن معاضة، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه.
- **حجة القراءات**: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**: مكرم، عبد العال سالم، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، تحقيق أحمد محمد الخراط، د ط، دار القلم- دمشق.
- **درة الغواص في أوهام الخواص**: البصري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، تحقيق عرفات مطرجي، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- **ديوان الفضل بن العباس اللِّهْبِيّ**: تحقيق مهدي عبد الحسين النجم، الطبعة الأولى، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر.
- **الذيل على طبقات الحنابلة**: البغدادي، عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، الأولى، مكتبة العبيكان.

- **السبعة في القراءات**: ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف - مصر.
- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، دار الحديث- القاهرة.
- **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل، البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة.
- **طبقات علماء الحديث**: الصالحي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.
- **طبقات فحول الشعراء**: الجمحي، محمد بن سلام، تحقيق محمود محمد شاكر، د ط، دار المدني - جدة.
- **الطبقات الكبرى**: ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار صادر - بيروت.
- **علم إعراب القرآن تأصيل وبيان**: العيساوي، يوسف بن خلف، ٢٠٠٧م، دار الصميعي.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، د ط، مكتبة ابن تيمية.
- **الفائق في غريب الحديث والأثر**: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، تحقيق علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعرفة - لبنان.
- **الفهرست**: ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي، تحقيق إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية، دار المعرفة بيروت - لبنان.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، تحقيق عبد الرزاق المهدي، د ط، دار إحياء التراث العربي - بيروت

- **لسان العرب**: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين، الطبعة الثالثة، دار صادر – بيروت.
- **لسان الميزان**: العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، د ط، مكتب المطبوعات الإسلامية.
- **مجالس العلماء**: الزجاج، أبو القاسم الزجاج عبد الرحمن، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي – القاهرة.
- **مجاز القرآن**: التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فواد سزگين، ١٣٨١ هـ، مكتبة الخانجي – القاهرة.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، تحقيق حسام الدين القدسي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، مكتبة القدسي-القاهرة.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: ابن جني، أبو الفتح، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**: ابن خالويه، د ط، مكتبة المتنبي – القاهرة.
- **مراتب النحويين**: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد علي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: السيوطي، جلال الدين، تحقيق فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت.
- **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية**: الأسد، ناصر الدين، ١٩٨٨م، دار الجيل.
- **معاني القراءات**: الأزهري، محمد بن أحمد، الطبعة الأولى، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود.

- **معـــاني القـــرآن**: الفــراء، أبـــو زكريـــا يحيـــى بـــن زيـــاد، تحقيـــق أحمـــد يوســـف نجـــاتي، محمـــد عـــلي نجـــار، عبـــد الفتـــاح إســـماعيل شـــلبي، د ط، دار المصريـــة للتأليـــف والترجمـــة.
- **معـاني القـرآن وإعرابـه**: الزجـاج، إبراهيـم بـن السـري بـن سـهل، تحقيـق عبـد الجليـل عبـده شـلبي، الطبعـة الأولى، عـالم الكتـب - بـيروت.
- **معـــاني القـــرآن وإعرابـــه لثعلـــب**: أحمـــد، رجـــب أحمـــد، الطبعـــة الأولى، دار أضـــواء الســـلف.
- **معجـم الأدبـاء**: الحمـوي، شـهاب الديـن أبـو عبـد الله ياقـوت بـن عبـد الله، تحقيـق إحسـان عبـاس، الطبعـة الأولى، دار الغـرب الإسـلامي- بـيروت.
- **معجـــم القـــراءات**: الخطيـــب، عبـــد اللطيـــف، د ط، دار ســـعد الديـــن للطباعـــة والنـــشر والتوزيـــع.
- **مناهـــج المفسريـــن**: الحميـــضي، إبراهيـــم صالـــح عبـــدالله، الطبعـــة الثانيـــة، دار ابـــن الجـــوزي.
- **موسوعة الموصل الحضارية**: الملاح، هاشم يحيى، د ط، المكتبة الجامعية.
- **ميـزان الاعتـدال في نقـد الرجـال**: الذهبـي، شـمس الديـن أبـو عبـد الله محمـد بـن أحمـد بـن عثـمان، تحقيـق عـلي محمـد البجـاوي، الطبعـة الأولى، دار المعرفـة للطباعـة والنـشر، بـيروت - لبنـان.
- **نزهـة الألبـاء في طبقـات الأدبـاء**: الأنبـاري، عبـد الرحمـن بـن محمـد بـن عبيـد الله الأنصـاري، أبـو الـبركات، تحقيـق إبراهيـم السـامرائي، الطبعـة الثالثـة، مكتبـة المنـار، الزرقـاء - الأردن.
- **النـشر في القـراءات العـشر**: ابـن الجـزري، شـمس الديـن أبـو الخـير، تحقيـق عـلي محمـد الضبـاع، المطبعـة التجاريـة الكـبرى.

- **هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة ومعه تخريج الألباني للمشكاة**: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، الطبعة الأولى، دار ابن القيم - الدمام.
- **الوافي بالوفيات**: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، دار إحياء التراث - بيروت.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، تحقيق إحسان عباس، الطبعة السابعة، دار صادر - بيروت.
- **يونس بن حبيب**: نصار، حسين، ١٩٦٨م، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

تعقّبات أبي حيان الصرفية لابن عصفور في التذييل والتكميل

إعداد:

عبد العزيز بن سليمان الملحم

أستاذ النحو والصرف المساعد

قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة المجمعة

- **الملخص:**

تنـــاول البحـــث تعقبـــات أبي حيـــان الصرفيـــة لابـــن عصفـــور في التذييـــل والتكميـــل، وتكمـــن أهميـــة البحـــث في الحكـــم عـــلى تعقبـــات أبي حيـــان، وبيـــان مـــدى صحتهـــا مـــن عدمهـــا.

وقـــد تكـــون البحـــث مـــن مقدمـــة، وخمســـة مباحـــث، وخاتمـــة، وبيـــان بالمصادر والمراجع.

وقـد تنوعـت تعقباتـه، فمنهـا مـا هـو دقيـق صحيـح، ومنهـا مـا جانبـه الصـواب فيهـا؛ وذلـك لاسـتناده في تعقبـه إلى بعـض كلام ابـن عصفـور دون بعـض، كـما بـدا بعـض التجنـي في بعـض المسـائل التـي تعقبـه فيهـا أبـو حيـان، مـع أن ابـن عصفـور نهـج فيهـا نهـج كثـير مـن النحـاة السـابقين، وفي مقدمتهـم سـيبويه.

وتبـين كذلـك رسـوخ قـدم ابـن عصفـور في هـذه الصنعـة، وأن عبارتـه مقصـودة منضبطـة في بعـض المسـائل، كـما كشـفت الدراسـة عـن فهـم واسـتيعاب أبي حيـان لـكلام ابـن عصفـور، وقـوة حجتـه في بعـض تعقباتـه.

وقـد اشـتمل البحـث عـلى جملـة مـن التعقبـات، كان مـن بينهـا تـردد الحـرف بـين التعويـض وغـيره، وعـدم تـصرف أحـد اللفظـين في القلـب المـكاني، والمحـذوف مـن الفعـل (سـل)، وإبـدال (الميـم) مـن (النـون) في (طـام).

الكلـــمات المفتاحيـــة: تعقـــب - أبـــو حيـــان - الصرفيـــة - ابـــن عصفـــور - التذييـــل والتكميـــل.

*****

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد:

فمـن أبـرز شروح التسـهيل شرح أبي حيـان الأندلـسي، وقـد عنـي فيـه بتعقـب أقـوال بعـض النحـاة، وكان مـن أبـرز مـن تعقبهـم أبـو حيـان ابـن عصفـور، فقـد نقـل بعـض أقوالـه الصرفيـة، وتعقبهـا مفنـدًا لهـا، ومخطئًـا لـه.

وقـد بـدا واضحًـا حـرص أبي حيـان عـلى تعقـب عبـارة ابـن عصفـور، وهـذا ليـس بمسـتغرب؛ لأن أبـا حيـان مـن أبـرز مـن عنـي بمؤلفـات ابـن عصفـور كـما في تقريـب المقـرب، والمبـدع في التصريـف، والموفـور مـن شرح ابـن عصفـور.

وبمطالعـة تلـك المواضـع تبـين لي أنهـا جديـرة بالدراسـة والحكـم؛ لاشـتمالها عـلى مؤاخـذات ومراجعـات مـن أبي حيـان لابـن عصفـور تحتـاج إلى الوقـوف عـلى مـدى صحتهـا، لا سـيما وأن تعقبـات أبي حيـان الصرفيـة كانـت قويـة صريحـة.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

- أننـي وقفـت عـلى بعـض الدراسـات التـي عنيـت بتعقبـات أبي حيـان النحويـة لابـن عصفـور، ولم أقـف عـلى دراسـة تناولـت تعقباتـه الصرفيـة إلا دراسـة تناولـت الأبنيـة، فـأردت أن أتـم ذلـك العمـل.
- تعـرض ابـن عصفـور في كلامـه، وأبـو حيـان في تعقبـه، لـكلام سـيبويه، واختلافهـما في فهـم مـراده، ممـا يحتـاج إلى بيـان.
- الحكـم عـلى تعقبـات أبي حيـان، لا سـيما وأنهـا تعقبـات لعلـم مـن أعـلام التصريـف المبرزيـن.

الدراسات السابقة:

بعـد البحـث والتحري لم أقـف - فيما طالعت - على دراسـة تناولت هـذا الموضوع، إلا مـا كان مـن الدكتـور عبدالعزيـز بـن أحمد المنيـع في بحثه الموسـوم: (الأبنية المسـتدركة

على سيبويه بين ابن عصفور وأبي حيان)، والمنشور في مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها، العدد الثامن، الجزء الأول، ١٤٤٥هـ.

وهو بحث لا علاقة له ببحثي لاختلاف الموضوعين؛ حيث تناول بحثه الأبنية من حيث هي ثابتة أم غير ثابتة دون التعرض لتصريف الكلمات، وانصب مضمون بحثي على التصريف، فاختلفت المسائل المدروسة في البحثين، فثمة فرق بينهما.

خطة البحث:

تكون هذا البحث من مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة وبيان بالمصادر والمراجع.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطته، والمنهج الذي سرت عليه.

وأما المباحث فكان تقسيمها بحسب الأبواب الصرفية، وأما الخاتمة فقد اشتملت على النتائج التي انتهى إليها البحث.

منهج البحث:

كان منهجي في دراسة الموضوع كالتالي:

أولًا: عنونت لكل مسألة.

ثانيًا: ذكرت كلام ابن عصفور المشتمل على المسألة الصرفية، وبينت مراده منه.

ثالثًا: ذكرت كلام أبي حيان المشتمل على تعقبه لابن عصفور، وبينت مراده منه.

رابعًا: حكمت على تعقبات أبي حيان بالأدلة.

المبحث الأول: باب الجمع

- **جمع (فِعَالٍ) جمعًا على (أفعِلة)**

قال ابن عصفور: «وكل جمع على وزن (أَفعِلة) فالمفرد منه ممدودٌ، نحو: (أَرشِية) واحدها (رِشاء)، و(أكسِية) واحدها (كِساء)، إلا (أَندِية) فإنَّه شاذ... وزعم أبو العباس[1] أن (أَندِية) جمع (نِداء) الذي هو جمع (نَدَى)؛ لأن (فَعَلاً) جُمع على (فِعال) نحو: جَمَل وجِمال، وهذا الذي قال يجوز قياسًا، إلا أنّه لم يُسمع (نِداء) في جمع (نَدَى)»[2].

فابن عصفور يرى أن جمع (فِعال) - الذي هو جمع (فَعَل) - على (أفعِلة) يجوز قياسًا.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وهذا وهمٌ، أعني قول ابن عصفور: (يجوز قياسًا)، والتبس عليه جمع (فِعالٍ) على (أفعِلةٍ)، وذلك لا ينقاس إلا في المفردات، نحو: خِمار، وأخمِرة.

وأما (فِعالٌ) الجمع فلا يجوز جمعه على (أفعِلةٍ) ولا على غيره من الأوزان قياسًا؛ لأن جمع الجمع لا يقال بقياس، وهذا ما لا نعلم فيه خلافًا، بل قد نُقل الإجماع فيه على أنه لا يجوز، بل ما جاء منه يُحفظ، ولا يُقاس عليه»[3].

فأبو حيان يرى أن ما ذكره ابن عصفور وهمٌ منه، وأن (فِعالًا) الذي يُجمع على (أفعِلة) هو المفرد فقط، وأمّا (فِعال) الجمع فلا يُجمع على (أفعِلة) ولا على غيره.

---

(١) لم أقف على ذلك للمبرد، والذي ذكره في المقتضب أن للنحاة فيه تفسيرين، كما سيأتي.
وقد نسب ابن جني للأخفش جواز كون (أندِية) جمعًا لـ(نِداء) الذي هو جمع (نَدى)، وظاهر كلام الجرجاني تسويغ قياسه، وارتضاه العكبري ونقله ابن يعيش عن بعض النحاة دون عزو.
ينظر: الخصائص ٣/ ٢٤٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢١، والمقتصد ١/ ٨٣١، واللباب ٢/ ٤٤١، وشرح المفصل ٤/ ٤١.

(٢) شرح جمل ابن عصفور ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤.

(٣) التذييل والتكميل ١٧/ ٨٩.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ ما نقله ابن عصفور عن المبرد فيه نظر؛ لأنّ المبرد لم يقل إن (أندِية) جمع (نِداء)، وإنما نقل عن النحاة قولين، أحدهما: أنه جمع على غير واحدٍ، والآخر: أنه جمع (نَديّ) بتشديد (الياء) على وزن (فعيل)[1].

ثانيًا: أنّ سيبويه[2] نصّ على أن واحد (أفعِلة) ممدود أبدًا، وأن جمع (نَدى) على (أندِية) شاذٌّ، وإلى ذلك ذهب جمع من النحاة[3]، واللغويين[4].

ثالثًا: أنّ من النحاة[5] من علل جمعهم (نَدى) على (أندِية)، مما يدل على أن تعليل ذلك أسهل من القول بأن (أندِية) جمع (نِداء).

وجوّز ابن جني أن يكون (أندِية) (أفعُلة) بضم (العين) لا بكسرها[6]، ونُقل ذلك عن بعض النحاة[7]، ومنهم من ذهب إلى أنه جمع (نادٍ)[8]، وردّ بأن (فاعلًا) لا يجمع على (أفعِلة)[9].

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ٨٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢١، والقول بأنه جمع (نديّ) بتشديد (الياء) هو قول أبي عبيدة.
ينظر: مجاز القرآن ٢/ ١٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٤٠، ٥٤١.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٧٣، وليس في كلام العرب، ص ١٣٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢١، ودقائق التصريف، ص٣٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٠، ٤١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٢٩، والمقاصد الشافية ٦/ ٤١٦.

(٤) ينظر: الصحاح ٦/ ٢٥٠٧ (ندا)، والمحكم ٩/ ٤٠١، والمخصص ٤/ ٤٢٥.

(٥) ينظر: الخصائص ٣/ ٥٤، ٥٥، والتخمير ٣/ ٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٦٤، وشرح التعريف بضروري التصريف، ص ٢٠٨.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٠، ٦٢١.

(٧) ينظر: المقتصد ١/ ٨٣٠.

(٨) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ١٠.

(٩) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٨.

رابعًا: أنّ من النحاة[1] من نصّ على أن جمع الجمع ليس بقياس كما ذكر أبو حيان، فضلًا عن أنه لم يُسمع (نِداء) جمعًا لـ(نَدى)[2].

خامسًا: أنّ ابن عصفور نفسه نصّ على أن الجمع المعتل (اللام) الذي على (أفعِلة) يكون جمعًا للمفرد المعتل (اللام) في فصيح الكلام[3]، وعلى ذلك فلابن عصفور في المسألة قولان.

ولعل الذي غرّ ابن عصفور فحكم بجواز القياس ما ذكره ابن جني[4] من أنه يمكن أن يكون قد أُجريت الفتحة في (فَعَل) مجرى الألف في (فِعال)، فجمع (نَدى) على(أندِية)، كما جمع (غِذاء)على(أغذِية)، وثمة فرقٌ بين ما ذكره ابن جني، وبين ما جوّزه ابن عصفور؛ لأنّ كلام ابن جني عن جمع المفرد لا عن جمع الجمع.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢٧.
(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٥٠٢.
(٣) ينظر: المقرب ١/ ١٤٠، ١٤١.
(٤) ينظر: الخصائص ٣/ ٥٤، ٥٥، وشرح أبيات الشافية للبغدادي، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

المبحث الثاني: باب زيادة الحروف

- **زيادة الهمزة في (أفكل)**

قال ابن عصفور في حديثه عن الهمزة: «وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قُطع بزيادتها، وذلك نحو:

(أفكل)[١] همزته زائدة»[٢].

فابن عصفور يرى أن (الهمزة) في (أفكل) يُقطع بزيادتها.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «و(الهمزة) في (أفكل) زعم ابن عصفور أنه مما يُقطع فيه بزيادتها... وس[٣]، وغيره[٤] زعم في (أفكل) ونحوه أن القضاء فيه بالزيادة حملٌ على الأكثر... فلو كانت كما ذكر ابن عصفور من أنه **مقطوع بزيادتها لم يقع فيه خلاف**»[٥].

فأبو حيان يرى أن زعم ابن عصفور مردودٌ بوقوع الخلاف في (الهمزة).

وتعقب أبي حيان تعقب مقبول لما يأتي:

أولًا: أنّ ابن عصفور نفسه صرح بأن قوله بالزيادة حمل على الأكثر حيث قال: «وإنما قضينا عليها بالزيادة؛ لأنّ كل ما عُرف اشتقاقه من ذلك فـ(الهمزة) فيه زائدة... فلما كانت كذلك فيما عُرف اشتقاقه حمل ما جُهل اشتقاقه على ما عُلم، فقضي بزيادة (الهمزة) فيه»[٦].

فقد حكم بالقطع فيما هو محتمل، وهذا يؤيد تعقب أبي حيان.

(١) الرِّعدة، ينظر: لسان العرب، (فكل) ١١/ ٥٢٩.
(٢) الممتع ١/ ٢٣١، ٢٣٢.
(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٩٤، ٤/ ٣٠٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٤٥٩، ٥/ ١٣٧، ١٣٨، ١٩٨.
(٤) ينظر: المقتضب ٣/ ٣١٥، والتعليقة ٤/ ٢٧٩، والمنصف ١/ ١٠٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤١، والمخصص، ١/ ٢٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٦١، ٣١٨.
(٥) التذييل والتكميل ١٩/ ٤٦.
(٦) الممتع ١/ ٢٣٢، وينظر: المقرب ٢/ ١٤٦.

ثانيًـا: أنّ عبـارة الصرفيـين فيهـا احتـمال بالحكـم بالزيـادة، والقطـع بالزيـادة[١]، وهـذا ينـافي مـا ذهـب إليـه ابـن عصفـور مـن القـول بالقطـع بالزيـادة.

ثالثًـا: أنّ الشـاطبي فـرق بـين عبـارة ابـن عصفـور وعبـارة ابـن مالـك، ودافـع عـن عبـارة ابـن مالـك بأنهـا تحتمـل القطـع بالحكـم لا القطـع بالزيـادة، وذكـر أن عبـارة ابـن عصفـور لا تقبـل إلا بتأويـل[٢]، وذلـك في شرحـه لـكلام ابـن مالـك في الألفيـة عـن زيـادة (الهمـزة)[٣].

- **أصالة الهمزة في (أَولَق)**

قـال ابـن عصفـور: «وأمـا (أَوْلَـق) فالـذي يـدل عـلى أصالـة (الهمـزة) فيـه، وزيادة(الـواو) قولهـم: أُلِـقَ الرجـلُ... والصحيـح أن (الأولَـق) همزتـه أصليّـة... ولم يقولوا:(وُلِـق)، ولا (مَولُـوق) في موضـع مـن المواضـع، فلذلـك وجـب حمل(أولـقٍ) عـلى أن همزتـه أصليّـة»[٤].

فابـن عصفـور يـرى أن (الهمـزة) في (أولـق) أصليّـة، ويسـتدل عـلى أصالتهـا بثبوتهـا فيـما قالتـه العـرب، وينفـي أن العـرب قالـوا: وُلِـق ولا مَولُـوق.

فتعقبـه أبـو حيـان بقوله: «وزعـم الأسـتاذ أبو الحسـن بـن عصفـور أن الصحيح أن تكـون (الهمـزة) أصليّـة... ومـا ردّ بـه **ليـس بـشيء**؛ لأن (الأولَق) حين اشـتقُّوا منـه تارة قالـوا: أُلِـق الرجـلُ فهـو مَألُوق، وهـذا هو الأشـهر، وبعض العـرب يقول: وُلِـق الرجل فهـو مَولُـوق، حـكاه ابن القطـاع[٥]، فعـلى هذا يحتمـل وجهين مـن الوزن:

(١) ينظـر: المنصـف ١/ ٩٩، والتكملـة، ص ٥٥٢، والمقتصـد ٢/ ١١٨٨، والشـافية، ص٧٦، والتتمـة في التصريـف، ص ٤٨، ٤٩، وشرح التكملـة للعكـبري، ص ٣٥٥، وشرح التعريـف بـضروري التصريـف، ص٦١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٨/ ٣٩٦، ٣٩٧.

(٣) وذلك في قوله:

وَهَكَـذَا هَمْـزٌ وَمِيـمٌ سَبَقَـا ثَلاثَـةً تَأْصِيلُهَـا تَحَقَّقَـا

(٤) الممتع ١/ ٢٣٥-٢٣٧، وينظر: المقرب ٢/ ١٤٦، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح، ص ٦٣٥.

(٥) ينظر: الأفعال ١/ ٤٦، ٣/ ٣١٠، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ص ٩١.

أحدهما: (فوعل) لسقوط (الواو) في الاشتقاق منه لقولهم: (أُلِق).

والثاني: (أفعل) لسقوط (الهمزة) في الاشتقاق منه لقولهم: (وُلِق).

فدعوى ابن عصفور أنهم لم يقولوا: وُلِق ولا مَولُوق **ليست بصحيحة**؛ لوجود ذلك في كلامهم»[1].

فأبو حيان يتعقب ابن عصفور في ردّه القول بأن همزة (أولق) زائدة، وأنه (أفعل) مستندًا إلى أن العرب لم يقولوا: وُلِق ولا مَولُوق، ويرى أن ما استند إليه ابن عصفور في ردّه ليس بشيء؛ لأنّ العرب قد قالوا ما نفاه ابن عصفور، فدعواه غير صحيحة.

وتعقب أبي حيان لابن عصفور تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ سيبويه[2] حكم بكونه (فوعلًا) بناء على ما وصل إليه عن العرب، وهو أنّهم قالوا: أُلِق الرجل فهو مَأْلُوق، وأنّه لو لم يتبين أمره لكان (أفعل)؛ لأنّ (أفعل) أكثر من (فوعل)، وقد تبين أمره عنده بما قالته العرب، ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر[3].

فالذي وصل سيبويه هو ما يدل على أصالة الهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وقد نُقل بعض أئمة اللغة[4] عن العرب أنهم قالوا: وُلِق فهو مَولُوق.

وقد أثبته جماعة من اللغويين في مادة (ولق)[5]، ومن معانيها الضرب، والإسراع، والتتابع، فهذا دليل على جواز زيادة (الهمزة) في (أولق) إذا كان مرادًا

(١) التذييل والتكميل ١٩/ ٤٨، ٤٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١٩٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٠٨، والأصول ٢/ ٢٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٣٩، والمقاصد الشافية ٨/ ٣٩٣، ٣٩٤.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة (قلو)، ٢/ ٩٧٦، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ص ٩١.

(٥) ينظر: مقاييس اللغة، (ولق) ٦/ ١٤٥، والمحكم ٦/ ٥٦٥، ٥٦٦، والقاموس المحيط، (ولق)١/ ٩٢٩، ولسان العرب، (ولق)١٠/ ٣٨٣.

بـه أحـد تلـك المعـاني، وقـد أجـاز أبـو عـلي أن يكـون (أفعـل) مـن الولـق الـذي هـو السرعـة[(١)]، بـل جـزم بذلـك في بعـض مصنفاتـه[(٢)].

وقـد ثبـت اسـتعمال (الولـق) بمعنـى الإسراع في قـراءة قولـه - تعـالى -: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَـهُ بِأَلْسِـنَتِكُمْ﴾[(٣)] بكـسر (الـلام) وضـم (القـاف)، وفي قـول الشـاعر:

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ[(٤)]

كـما قالـوا: (الولَقـى) و(الألَقـى) للبكـرة السريعـة، فـدل ذلـك عـلى أن (فـاء) الكلمـة تكـون (واوًا) تـارة، و(همـزة) تـارة أخـرى[(٥)].

<u>ثانيًـا:</u> أنّ مـن النحـاة[(٦)] مـن جـوّز فيـه الوجهـين، بنـاء عـلى أن (الفـاء) (همـزة) في كلمـة، و(واو) في أخـرى، فالاشـتقاق مختلـف[(٧)].

- **<u>زيادة (الميم) آخرًا</u>**

قـال ابـن عصفـور: «(ضُبـارِم)، و(حُلقُـوم)، و(بُلعُـوم)، و(سَرطَـم)... و(دُخشُـم)، و(جُلهُمـة)... وينبغـي عنـدي أن تُجعـل (الميـم) في هـذا كلـه أصليّـة؛ وذلـك لأنّ زيـادة (الميـم) غـير أوّلٍ قليلـةٌ، فـلا ينبغـي أن يُذهـب إليهـا، إلا أن يقـود إلى ذلـك دليـلٌ قاطـع، وليسـت هـذه الألفـاظ كذلـك»[(٨)].

---

(١) ينظر: التكملة، ص ٥٥٤، ٥٥٥، وشرح التصريف الملوكي، ص ١٣٨.

(٢) ينظر: البغداديات، ص ١٢٩.

(٣) من الآية (١٥) من سورة النور، وهي قراءة: عائشة، وابن عباس، وابن يعمر، وعثمان الثقفي. ينظر: المحتسب ٢/ ١٠٤، ١٠٥، والخصائص ١/ ٩.

(٤) من الرجز، وهو للشماخ في ملحق ديوانه، وينسب للقُلاخ بن حَزن المِنقَري. ينظر: ديوان الشماخ، ص٤٥٣، ولسان العرب، (زلق) ١٠/ ١٤٥.

(٥) ينظر: المحكم ٦/ ٥٦٦، وشرح التصريف الملوكي، ص ١٣٨، ١٣٩.

(٦) ينظر: الخصائص ١/ ٩، ٣/ ٢٩١، ٢٩٢، والمقتصد ٢/ ١١٩٢، وشرح التكملة للعكبري، ص٣٦٠، ٣٦١، والتخمير ٤/ ٣٠٦، وشرح التصريف الملوكي، ص ١٣٨، ١٣٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٣.

(٧) ينظر: شرح التكملة للعكبري، ص٣٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٢٠.

(٨) الممتع ١/ ٢٤٣.

فابن عصفور يرى أن (الميم) في هذه الأسماء أصلية، مستدلًّا بأن زيادة (الميم) في غير أول الكلمة قليل، فلا يقال بزيادتها إلا بدليل، وهذه الكلمات لا دليل فيها على زيادة (الميم).

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وما ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن فيه **تكلُّف**، والأولى بقاء الشيء على ظاهر الاشتقاق فيه، ولأنّ ما خالف ظاهر الاشتقاق هو الذي ينبغي أن يُردّ إلى الاشتقاق»[1].

فأبو حيان يرى أن ما ذهب إليه ابن عصفور فيه تكلف، وأن الاشتقاق يدل على زيادة (الميم).

وما ذهب إليه أبو حيان صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ الدليل على الزيادة متحقق، وهو الاشتقاق، وسيبويه[2]، وغيره[3] يجعلون الاشتقاق هو الثبت على زيادة (الميم) آخرًا، وهذا متحقق في أغلب تلك الكلمات كما سيأتي.

ثانيًا: أنّ المازني يرى أن (الميم) الواقعة آخرًا تكون زائدة، معللًا مذهبه بالاشتقاق، وبأنه لولا الاشتقاق لحكم بأصالتها، وهذا متحقق في أغلب تلك الكلمات، فالاشتقاق دليل متحقق فيها، لا كما ذكر ابن عصفور[4].

وقد أفرد ابن عصفور كل كلمة من الكلمات السابقة بكلام مستقل، وتعقبه أبو حيان في ذلك، وفيما يأتي دراسة لكل تعقب لأبي حيان على حده.

---

(١) التذييل والتكميل ١٩/ ٦٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٢٥.

(٣) ينظر: المقتضب ١/ ١٩٧، والتكملة، ص ٥٦٢، ٥٦٣، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٢٤٤، والمقتصد ٢/ ١٢٣٩.

(٤) ينظر: المنصف ١/ ١٥١، ١٥٢، والخصائص ٢/ ٥١، وشرح التصريف الملوكي، ص ١٦٥، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٦٦.

أ / ضُبارم:

قال ابن عصفور: «وأمّا (ضُبارِم) فقد يكون بمعنى: جريء... فلا يكون على هذا مشتقًّا من (الضَّبر)؛ لأنّ (الضَّبر) لا يكون بمعنى الجرأة»[1].

فابن عصفور يرى احتمالية عدم اشتقاق (ضُبارم)؛ لأنّه إذا كان بمعنى جريء خالفت دلالته دلالة (الضّبر)، فلا يكون مشتقًّا منه.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «أمّا (ضُبارمٌ) وإطلاقهم إيّاه على الرجل الجريء على الأعداء فعلى طريقة المجاز؛ لأنَّه لا يكون جريئًا على الأعداء حتى يكون وثيق الخلق غالبًا، فالجُرأة ملازمة لوثاقة الخلق، فعبّر عن الملزوم باللازم»[2].

فأبو حيان يردّ استدلال ابن عصفور بأن معنى الجرأة معنى مجازي عُبّر به عن وثيق الخلق مجازًا؛ لأنّ الجُرأة من لوازم المعنى الأصلي.

وتعقب أبي حيان تعقب له وجاهته؛ لأنّ الاشتقاق يشهد بزيادة (الميم)، وهو قول عدد من اللغويين، وبعض النحويين[3].

ب / حُلقوم:

قال ابن عصفور: «وأما الحُلقوم فليس - أيضًا - بصفة مشتقةٍ من لفظ (الحَلق) فيلزم أن تكون (الميم) زائدة، بل هو اسم، فيمكن أن يكون بمعنى (الحلق)، وتكون ذاته مخالفةً لذات حلق، فيكون من باب (سَبط

(١) الممتع ١/ ٢٤٤.

(٢) التذييل والتكميل ١٩/ ٦٨.

(٣) ينظر: الألفاظ، ص ١٢٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٩، ٤٣٠، والمخصص ١/ ٢٧٦، والمحكم ٨/ ١٩٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٣٩، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٦٦، ولسان العرب، (ضبرم) ١٢/ ٣٥٢، والقاموس المحيط، (ضَّبر)، ص ٤٢٨.

وعدّ ابن دريد (الميم) أصلية. ينظر: جمهرة اللغة ٢/ ١٢٠٨.

و(سِبَطر)[1]، لا سيما وقد قالوا: (حَلقمهُ حَلقَمةً)، إذا قطع حُلقومه، فأثبتوا (الميم) في تصريفه»[2].

فابن عصفور يجوّز أن تكون(الميم) من(حُلقوم) أصليّة، وأن يكون(حُلقوم) بناء مستقلًا.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وأما (الحُلقوم)و(الحَلق)،وحملهُما على أنهما كـ(سَبط) و(سِبَطر)، فدخول في باب قليل لا ينبغي أن يُدخل فيه إلا عند التعذر، وأما قوله: إنهم قالوا حلقمهُ... فلا يدلُّ على تأصُّل (الميم)، وإلا لزم أن تكون (الميم) في (مِسكين) و(مِدرعة) أصليّة؛ لأنّهم قد أثبتوا (الميم) في تصريفه، قالوا: (تَمَسكَن) و(تَمَدرَع)، وأيضًا فإن بعض النحويين[3] قد أثبت في أبنية الأفعال (فعلم)، فيكون هذا منه»[4].

فأبو حيان يرى أن ما جوّزه ابن عصفور لا يُلجأ إليه إلا لعذر، وأنه يحتاج فيما قاله إلى نقل صحيح.

وفي تعقب أبي حيان نظر؛ لأنَّ من أئمة اللغة[5] من نصّ على أنه يجمع على (حَلاقِم) و(حَلاقِيم)، وأنّهم قالوا: رُطبٌ مُحَلقِمٌ، وهذا دليل على أصالة (الميم)، ومنهم من صرح بأصالتها[6].

نعم فيما استدل به ابن عصفور نظر كما ذكر أبو حيان، لكن هذا لا ينفي قوة ما ذهب إليه من أصالة (الميم)، وما ذهب إليه أبو حيان في (البُلعُوم) بمعنى البياض من أنه مباين للبلع في المادة، هو عين ما يجوّزه ابن عصفور في (حلقوم) كما سيأتي.

---

(١) السبط والسبطر: السريع الممتد. ينظر: اللسان (سبطر) ٤/ ٣٤٢.

(٢) الممتع ١/ ٢٤٤.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص ٣٣٨.

(٤) التذييل والتكميل ١٩/ ٦٩.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة، (حلقم) ٥/ ١٩٥، ١٩٦.

(٦) ينظر: لسان العرب، (حلقم) ١٢ / ١٥٠.

ج/ بُلعُوم:

قال ابن عصفور: «وكذلك (البُلعوم)، أعني: أنه ليس بصفة مشتقَّة من(البَلع)، بل هو اسم - كما ذكرنا - لمجرى الطعام في (الحلق)، فلعله اسمٌ له، لا من حيث لُحِظ فيه معنى (البَلع)؛ ألا ترى أنّ البياض الذي في طرف فم الحمار يُسمى بُلعُومًا، وإن لم يكن رجوعه إلى معنى (البَلع)؟

فكذلك ينبغي ألا يُجعل بالنظر إلى مجرى الطعام في (الحلق)»[1].

فابن عصفور يجيز أن تكون (الميم) من (بُلعُوم) أصليّة، وذلك بأن يجعل اسماً لمجرى الطعام، ولا علاقة له بمادة (بَلع)، محتجًّا بأنهم يقولون للبياض الذي في فم الحمار بُلعُومًا.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وأما (البُلعُوم) فظاهر الاشتقاق أنه من (البلع)، ولا تجعل (الميم) فيه أصليّة لإطلاقهم إياه على البياض الذي في فم الحمار كما زعم؛ لأنّه يحتاج في ذلك إلى ثَبتٍ في النقل، وعلى تقدير ثبوته لا يُعارض دليل الاشتقاق؛ لأنّه يكون إذ ذاك مادة أخرى؛ لأنّ التخالف بين المعنيين مُقتضٍ لاختلاف المادتين غالبًا، وإلا لزم إذ ذاك الاشتراك، وأصلُ الألفاظ التباينُ، والاشتراكُ خلاف الأصل»[2].

فأبو حيان يرى أن (الميم) زائدة، وأن ما استند إليه ابن عصفور لا دليل عليه.

وتعقب أبي حيان تعقب له وجاهته؛ لأنّ الاشتقاق يشهد بذلك، نص على ذلك بعض أئمة اللغة[3]، كما ذهب إلى ذلك - أيضًا - بعض النحاة[4].

---

(١) الممتع ١/ ٢٤٤.

(٢) التذييل والتكميل ١٩/ ٦٩.

(٣) ينظر: الصحاح، (بلعم) ٥/ ١٨٧٤، ومقاييس اللغة ١/ ٣٢٩، ولسان العرب، (بلعم) ١٢/ ٥٦.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٩، ٤٣٠، والخصائص ٢/ ٥٠، ٥١، والمقتصد ٢/ ١٢٣٨، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٦٦.

د/ سرطَم:

قال ابن عصفور: «وأما (السَّرطَم) فإنه يحتمل - وإن كان واقعًا على الواسع الحلِق السريع الابتلاع - ألّا يكون مشتقًا من (السرط) بمعنى البلع؛ لأنّهم قد يوقعون (السَّرطَم) على القولَ اللين، فيكون الرجل الواسع الحلق قد وصف بـ(سَرطَم) لسهولة الابتلاع في حلقه ولينه عليه، لا لنَفسِ (السَّرط) الذي هو الابتلاع، كما أنَّ (السَّرطَم) إذا عُني به القول اللّينُ ليس براجعٍ لمعنى (السّرط)»[1].

فابن عصفور يرى احتمالية كون (السَّرطَم) غير مُشتق من (السَّرط)، ولا مانع عنده من أن يكون وصفًا للرجل لا اسماً للبلع.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وأما (السَّرطَم) فاشتقاقه من (السَّرط) في غاية الظهور، وإطلاقه على القول اللَّين على جهة المجاز، أي: أنّه يسهُل النطق به، فقولهم: (رجلٌ سَرطَمٌ) معناه أنه: سهلُ الابتلاع سريعه، وكذلك قول سَرطَمٌ: أنّه يسهُل النطق به»[2].

فأبو حيان يرى أن اشتقاق (السَّرطَم) من (السَّرط) ظاهر، وأنّ استعماله في غير معنى البلع مجاز.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح؛ لأنَّه لم يقل أحد من اللغويين[3] بأصالة (الميم) فيه، ويذكرون (السَرمَط) في(سَرط)، و(سَرمَط)، وهذا يقوي القول بزيادة (الميم)، وهو من (السَّرط) عند الخليل فيما نُقل عنه[4]، وغيره[5]، وصرح ابن القطاع[6] بزيادة (الميم) فيه.

(١) الممتع ١/ ٢٤٥.
(٢) التذييل والتكميل ١٩/ ٦٩.
(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١٣/ ١٠٠، والمحكم ٨/ ٤٣٣.
(٤) ينظر: المحكم ٨/ ٦٤٥، ولسان العرب ١٢/ ٢٨٦.
(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٩، ٤٣٠، والخصائص ٢/ ٥٠، والمحكم ٨/ ٤٣٣، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٦٦.
(٦) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال ١/ ٢٠٧.

والمجاز لا يحتكم إليه في القول بأصالة أو زيادة الحرف، بل الاشتقاق هو الحاكم، واشتقاق (السَّرطَم) من (السّرط) واضح كما ذكر أبو حيان.

هـ / دُخشُم وجُلهُمة:

قال ابن عصفور: «وكذلك الأمر[1] في (دُخشُم)، و(جُلهُمة)[2]؛ لأنَّهما اسمان علمان، والأعلام قد يكون فيها المرتجل، وإن كان أكثرها ليس كذلك»[3].

فابن عصفور يرى احتمالية كونهما علمين مرتجلين، وأنّهما ليسا بمشتقين، وعليه فـ(الميم) أصلية.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «لا يلزم من كونهما من قبيل المرتجل ألا يكونا مشتقَّين، بل قد يكون الاسم مرتجلًا مشتقًّا؛ لأنّ الارتجال لا ينافي الاشتقاق، ألا ترى أنّا نقول: (حَمدان) علمٌ مرتجل؛ لأنَّه لم يَسبق له وضعٌ في النكرات، ولا ينافي ذلك كونه مشتقًّا من الحمد، فكذلك (دُخشُم)، و(جُلهُمة) علمان، وهما مرتجلان، و(دُخشُم) مشتق من (دَخِش)، و(جُلهُمة) من جَلْهة الوادي»[4].

فأبو حيان يردّ ما ذكره ابن عصفور، ويرى أن الارتجال لا ينافي الاشتقاق.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ بعض النحويين وجمعًا من اللغويين[5] نص على أن الدُخشُم من (دَخِش)، وأن (الميم) زائدة.

---

(١) يعني في كونهما ليسا بصفتين مشتقتين.

(٢) (الدخشم) هو: الرجل القصير، وهو - أيضًا - الضخم الأسود، و(الجلهمة) هي: حافة الوادي.
ينظر: لسان العرب، (دخشم) ١٢/ ١٩٦، و(جلهم)١٢/ ١٠٤، والقاموس المحيط، (دخشم)، ص ١١٠٦.

(٣) الممتع ١/ ٢٤٣.

(٤) التذييل والتكميل ١٩/ ٧٠.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة، (دخش) ١/ ٥٧٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٣٢، والمحكم ٥/ ٢٠، والتكملة والذيل والصلة، (دخش) ٣/ ٤٧٦، والقاموس المحيط، (دخش)، ص ٥٩٤، وتاج العروس، (دخش) ١٧/ ٢٠٢.

ثانيًا: أنّ من اللغويين من نص على أن (جُلهُمة) على وزن (فُعلُمة)، فـ(الميم) فيه زائدة[1]، كما أن جمعًا منهم وبعض النحويين[2] ذكر أنه مشتق من جَلهة الوادي، ومنهم من ذكر أن المجرد من (الميم)كالذي فيه (الميم) في المعنى[3]، وهذا يدل على أنهما من وادٍ واحد.

- **زيادة (اللام) لكثرة الاستعمال**

قال ابن عصفور: «... ولا يُحمل (زيدل) إلا على زيادة(اللام)؛ لأنّ استعمال (زيد) أكثر من استعمال (زيدل)، فدلَّ ذلك على أنّ (زيدًا) هو الأصل، وأنّ (اللام) زائدة.

وكذلك (فَحجَلٌ) و(عَبدَلٌ)، (اللام) فيهما زائدة... لأنَّ (عبدًا)، و(أفحج) هما الأصلان؛ لكثرة استعمالهما، وقلّة (عَبدَل) و(فَحجَل)»[4].

فابن عصفور يجعل ما تساوى فيه استعمالان محتملًا لزيادة الحرف وأصالته، وما كثر فيه استعمال، وقلّ الاستعمال الآخر، فلا زيادة في الأول، والزيادة في الثاني.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وزعم ابن عصفور... **وليست كثرة الاستعمال دليل الأصالة كما ذكر،** بل التصريف هو دليل الزيادة، وإنما تكون الكثرة دليلًا حيث يتساوى حمل كل واحد منهما على صاحبه كالقلب، وأمّا هذا فسقوط (اللام) من (فَيشَلة) في قولهم: (فَيشٌ) - والمعنى واحد - يقضي بزيادتها، ولم يُشترط في دليل الاشتقاق والتصريف كثرة ولا قلّة»[5].

---

(١) ينظر: ليس في كلام العرب، ص ٣٢١، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص ٢٥٤.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، (جلهم) ٦/ ٢٧٣، والمنصف ١/ ١٥١، والمحكم ٤/ ١٦٩، ولسان العرب، (جلهم) ١٢/ ١٠٤، (جله) ١٣/ ٤٨٥.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة، (جله) ١/ ٤٩٤، ٢/ ١١٤٠.

(٤) الممتع ١/ ٢١٤، ٢١٥.

(٥) التذييل والتكميل ١٩/ ١٢١.

فأبو حيان ينفي كون كثرة الاستعمال دليلاً على الأصالة أو الزيادة في هذه الكلمات، ويرى أن التصريف والاشتقاق هما اللذان يدلان على ذلك.

وتعقب أبي حيان لابن عصفور تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ الكثرة التي يستند إليها النحاة في أحكامهم هي الكثرة فيما يحتمل اشتقاقين، و(زَيدَل)، و(عَبدَل) و(فَحجَل) لا تحتمل وجهًا ثانيًا لاشتقاقها، فضلًا عن كون الاشتقاق هو الذي بيّن زيادة (اللام).

ثانيًا: أنّ ابن عصفور نفسه ذكر من أدلة الزيادة الكثرة، وفسرها بأن يكون الحرف في موضع ما قد كثُر وجوده زائدًا فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف، وبيّن ذلك بالأمثلة[1]، وهذا الكلام غير متحقق في هذه الكلمات؛ لأنّ الذي دلّ على زيادة (اللام) شيء غير كثرة الاستعمال كما سبق.

لكن يؤخذ على أبي حيان أنّه ذكر في تعقبه سقوط (اللام) من (فَيشَلة)، وكان عليه أن يذكر سقوطها من (زَيدَل)، و(عَبدَل)، و(فَحجَل)؛ لأنّ هذه الكلمات هي التي ذكر ابن عصفور أن كثرة الاستعمال هي الدليل على زيادة (اللام) فيها، لا(الفَيشَلة)، فكلام أبي حيان فيه خلط.

- **تاء (توأم) بين الزيادة والأصالة**

قال ابن عصفور: «وإنما قضينا على (التاء) بالأصالة فيما عدا ذلك لكثرة تَبيُّن أصالة (التاء) فيما يُعرف له اشتقاق أو تصريف، نحو: تَوءَم؛ فإنَّ (تاءه) أصليّة؛ لأنَّك تقول في الجمع: (تُؤامٌ)، و(تُؤامٌ): (فُعالٌ) فـ(تاؤه) أصل»[2].

فابن عصفور يرى أن (التاء) في (تَوأم) أصل.

---

(١) ينظر: المقرب ٢/ ١٤٤ – ١٤٧.

(٢) الممتع ١/ ٢٧٤.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «**ولا تحرير في كلامه**؛ لأنَّ (التاء) ليست أصلاً، إنما هي بدلٌ من (واو) كـ(تاء) (تَولَج)، وأصله: وَوأمٌ (فَوعَلٌ) من الوئام، وهو الوفاق، كما أن(تَولَجًا) (فَوعَلٌ) من الوُلوج، فكُره اجتماع الواوين، فأُبدل من أُولاهما (تاء)، كما أَبدلوها مفردة بقياس في نحو: اتَّعدَ، وبغير قياس في نحو: تُخَمة وتُكَلة، فإذًا قضاؤه على(التاء) بأنها أصل **فاسدٌ**، بل هي بدلٌ من أصل، لكنّه تجوَّز وأطلق على البدل من الأصل أصلاً»[(١)].

فأبو حيان يرى أن كلام ابن عصفور غير محرر؛ لأنَّ (التاء) ليست أصلاً، بل هي بدلٌ من أصل.

وفي تعقب أبي حيان نظر؛ لأنّ الاشتقاق دلّ مع التصريف على أصالة (التاء)، فقد قالوا: أَتأَمَت المرأةُ، إذا ولدت التَّوأم[(٢)]، وهي مُتْئِمٌ، ومِتئام[(٣)]، فالاشتقاق يقضي بأصالتها، لاسيما مع فقد علة القلب؛ لأنّه لا اجتماع للواوين في تلك المشتقات، وقد صرح المبرد[(٤)] بأنه من أَتأَمَت المرأة، ولم يقل بأن (التاء) بدل من (الواو).

وللنحاة واللغويين[(٥)] قولان في (التاء)، فمنهم من يرى أنَّها بدل من (الواو)، ومنهم من يرى أنَّها ليست بدلًا[(٦)]، وعليه فالجزم ببدليتها - كما ذهب إليه أبو حيان - فيه نظر.

---

(١) التذييل والتكميل ١٩/ ٩٧، ٩٨.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٣١٧، والمنصف ١/ ١٠٣.

(٣) ينظر: الاشتقاق، ص ٣٤٢، وإصلاح المنطق، ص ٢٢٣، والصحاح، (تأم) ٥/ ١٨٧٦، والمحكم ٩/ ٥١٥، ولسان العرب، (تأم) ١٢/ ٦١.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/ ٣١٧.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٣، والأصول ٣/ ٢١، ودقائق التصريف، ص ٣٥٥، وتصحيح الفصيح، ص ٤٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٨٩، وتهذيب اللغة (أتام) ١٤/ ٢٤٠، والتكملة، ص ٤٨٥، والمنصف ١/ ١٠٢، ١٠٣، والصحاح، (تأم) ٥/ ١٨٧٦، والمقتصد ٢/ ٩٧٦، وشرح التكملة للعكبري، ص ١٧١، وشرح المفصل ٣/ ٣٣٧، وشرح الرضي على الشافية ٣/ ٢٢٠.

(٦) ينظر: المنصف ١/ ١٠٣، ومقاييس اللغة (تأم) ١/ ٣٦٢، والمحكم ٩/ ٥١٥، ولسان العرب (تأم) ١٢/ ٦١.

المبحث الثالث: باب الإعلال والإبدال

- **تردد الحرف بين التعويض وغيره**

قال ابن عصفور: «وأمّا أَسْطَاَع فـ(السين) عند سيبويه[1] فيه عوض من ذهاب حركة (العين) منها... والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ؛ وذلك أنّ (العين) لـمَّا سكنت تَوهنَّت لسكونها، وتهيّأت للحذف عند سكون (اللام) وذلك في نحو: لم (يُطِع)، و(أَطِع)، و(أَطَعتُ).

ففي هذا كله قد حُذِفت (العينُ) لالتقاء الساكنين، ولو كانت (العين) متحرِّكة لم تحذف... فزيدت (السينُ) لتكون عوضًا من (العين) متى حُذِفَت، وأمّا قبل حذف (العين) فليست بعوض، بل هي زائدة، فلذلك ينبغي أن يجعل (أَسْطاعَ) من قبيل ما زيدت فيه (السين) بالنظر إليه قبل الحذف، ومن جعل (أَسْطاع) من قبيل ما (السين) فيه عِوضٌ فبالنظر إلى الحذف»[2].

فابن عصفور يرى أن (السين) في (أَسْطاع) زائدة فقط في حال بقاء (العين)، وعِوض في حال ما إذا حُذِفت، فجعلها محتملة لأمرين.

فنقل أبو حيان ردًا لابن هشام الخضراوي على ابن عصفور فقال: «وردّه عليه الأستاذ أبو عبد الله محمد بن هشام الخضراوي، فقال: (الحرف يكون عوضًا من شيء في حالٍ، غيرَ عوضٍ في حالٍ آخر معدوم النظير، والحرف عند س عوضٌ من ذهاب الحركة، وذهاب الحركة ثابت في كل حال)»[3].

ثم نقل أبو حيان جوابًا لابن عصفور على اعتراض الخضراوي فقال: «وأجاب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور بأن قال: (ما زعمت من ادّعاء عدم النظير لذلك باطلٌ؛ لأنَّ لام (كي) عوض من (أن) الناصبة إذا حُذفت

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٥.

(٢) الممتع ١/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٣) التذييل والتكميل ١٩/ ١٢٩.

بعدها في مذهب البصريين[1]، فإذا ظهرت بعدها لم تكن عوضًا، ومثلُها في ذلك حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به، ولا يمكن أن يقال: إنهما غير عِوض[2]؛ لأنَّ إضمار (أنْ) وإبقاء عملها من غير عِوض لا يجوز إلا في ضرورة، أو في شذوذٍ من الكلام لا يُقاس عليه... وكذلك (الله)، (الألف) و(اللام) فيه عِوض من(الهمزة)، فإذا أثبتَّ (الهمزة) فقلت: الإله، لم تكن عوضًا»[3].

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وما أجاب به الأستاذ أبو الحسن **ليس بظاهر**، وأمّا كلام س فقد شرحناه، وجعلناه على حذف مضاف، وأنَّ مُراده أنّهم زادوا الحرف عوضًا من حذفهم حركة (العين) فحذف حركة، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: (ومن حذفهم العين)[4].

وأمَّا ما زعَمَ من لام (كي)، وحرف العطف المذكور، و(الألف)، و(اللام) في (الله) من أنّهما عِوضٌ في حالٍ غيرُ عوضٍ في حال **فكلامٌ غير محرَّر**؛ لأنَّ الذي نفاه ابن هشام هو الحرف الذي زِيد، وليس معناه إلا الزيادة، وأنَّه إذ ذاك قد يكون مزيدًا لُحِظَت العِوَضيَّة فيه في حالٍ، ومزيدًا لم تُلحَظ فيه العِوَضيَّة في حالٍ.

وأمّا لامُ (كي)، وحرفُ العطف فليسا من هذا القبيل؛ لأنَّ كلًّا منهما حرف معنى، فـ(اللام) للتعليل، و(الواو) للتشريك، وأمّا قوله: (وكذلك الله) لا يسلم له ذلك أنَّ (الألف)، و(اللام) عوض من (الهمزة)، بل (الله) اسم عَلَم، و(الإله) ليس بعَلَم، وأيضًا فقد قالوا بأنَّ مادَّة (الله): ليست بمادَّة (الإله)؛ لأنَّ تركيب ذلك من (لام) و(واو) و(هاء)، وفيه خلاف، أهو من المقلوب أم لا؟

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ٨٥، والخصائص ١ / ٢٦٤، والإنصاف، ص ٤٤٨.

(٢) أرى أن الصواب (أنها غير عوض)؛ لأن الكلام على (أنْ) فقط.

(٣) التذييل والتكميل ١٩/ ١٢٩، ولم أقف على جواب لابن عصفور في مؤلفاته التي بين يدي.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٨٥.

ومـادَّة (الإلـه) (همـزة) و(لام) و(هـاء) في الظاهـر، فدعـوى العِوَضيَّـة في هـذا كلـه غـير ظاهـرة.

ولـو كانـت (الـلام) و(الـواو) و(أل) عوضًـا ممـا ذكـر لما جـاز أن يُجمـع بينهـا وبـين المعـوَّض منـه، وقـد جـاز ذلـك، فـدلَّ عـلى أنّهـا ليسـت بعـوض.

والعجـب أن يكـون حـرفٌ مـن حـروف المعـاني يُدَّعـى فيه أنـه عِـوض إلا بضربٍ مـن التجـوُّز بعيـد، وعـلى هـذا ينبغـي في (لام) الجحـود وفي (حتـى) وفي (الـواو) و(الفـاء) و(أو) التـي ينتصـب الفعـل بإضـمار (أنْ) بعدهـا أنّهـا جميعهـا عـوض مـن (أن) المحذوفـة، بـل هـذه أولى بالعِوَضيَّـة؛ لأنّ (أن) لا تظهـر بعدهـا بحـال، بخـلاف لام (كـي) وحـرف العطـف المذكـور، فإنّـه يجـوز إظهـار (أنْ) بعدهمـا.

وهـذه كلهـا حـروف معـانٍ لا يُدَّعـى فيهـا العِوَضيَّـة؛ لأنّهـم شرطـوا إضـمار (أنْ) بعـد لام (كـي) إذا لم تَلِهـا (لا) وحـرف العطـف المذكـور جـوازًا، وبعـد البواقـي وجوبًـا، فتقـدُّم هـذه الحـروف عـلى (أن) شرطٌ في الإضـمار؛ لا أنَّ ذلـك عـلى طريـق العِوَضيَّـة»[1].

فأبـو حيـان يـرى أنّ جـواب ابـن عصفـور عـلى ابـن هشـام كلام غـير محـرر؛ لأنَّ مـا نفـاه ابـن هشـام في حـرف مـن أحـرف الزيـادة، بينـما مـا جعلـه ابـن عصفـور نظائـر للسـين مـن حـروف المعـاني.

ويـرى أبـو حيـان أنـه لا يسـلم لابـن عصفـور القـول بـأن (أل) عـوض مـن (الهمـزة) في (الله)؛ لأنّ المادتـين مختلفتـان.

ثـم ذكـر أن لام (كـي) لـو كانـت عوضًـا لـكان القـول بالعَوضيَّـة في الحـروف التـي تضمـر بعدهـا (أنْ) أولى؛ لأنَّ (أنْ) لا تظهـر بعدهـا بخـلاف لام (كـي) فـإن (أنْ) تظهـر بعدهـا، ومـا لا تظهـر (أنْ) بعـده أولى أنّ يكـون عوضًـا.

(١) التذييل والتكميل ١٩ / ١٣٠، ١٣١.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ (العين) حُذفت من (أَطِع) و(أَطعَتُ)، ولم يعوض بـ(السين) عن (العين) المحذوفة، وهذا يدلّ على أن دعواه أن (السين) مزيدة لتكون عوضًا عن (العين) متى ما حُذفت غير صحيحة.

ثانيًا: أنّ سيبويه[1] صرح بأن (السين) عِوضٌ من ذهاب حركة (العين)، وهذا ما اشتُهر عنه[2]، فكيف يجعل ابن عصفور معنى كلام سيبويه أنها عِوضٌ من (العين) ؟

وزاد سيبويه كلامه وضوحًا حين قال:« ومن قال: (يُسْطيعُ) فإنَّما زاد (السين) على أَطاعَ يُطِيعُ، وجعلها عِوضًا من سكون موضع (العين)»[3].

ثالثًا: أنّ هذا ما ذهب إليه جمع من النحويين[4].

رابعًا: أنّ سيبويه[5] جعل (الهاء) من (أَهْرَقتُ) عوضًا من حذف (العين) وإسكانها، وجعل (أَسْطاع يُسطِيعُ) نظيرًا له، مع أن (أَهرَقت) محذوف (العين)، و(أَسْطاع يُسطِيعُ) مثبتة فيه، مما يدل على أن (السين) عِوض في (أَسْطاع) من ذهاب الحركة.

خامسًا: أنّ الحركة لم تحذف، و(العين) لم تحذف، وهذا يدل على أن مراد سيبويه هو ذهاب الحركة عن (العين) إلى (الفاء) وإسكانها، و(السين)

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٨٣، ٥/ ١٨١.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣١٢، والتعليقة ٥/ ٢١٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٠٠، والمساعد ٤/ ٥٥.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٨٣، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٦٨، ١٨٣.
(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٣٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣١٢، والأصول ٣/ ٢٢٩، ٤٣٢، والإغفال ١/ ١٠٩، والحجة للقراء السبعة ٥/ ١٧٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٠٠، وشرح التصريف الملوكي، ص٢٠٦.
(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٨٥.

عِوض من إسكانها[1]، فلا يعترض عليه بأن في الكلمة جمعًا بين العوض والمعوض عنه.

سادسًا: أنّ ما ذكره ابن عصفور على أنه نظير (السين) في (أسطاع) مختلف عنها؛ لأنّ (اللام) ليست عوضًا من (أن)، وإنّما هي دليل عليها، ولو كانت عوضًا ما اجتمعت معها؛ إذ لا يجمع بين العِوض والمعوض عنه، فضلًا عن كونها جارة، و(أن)ناصبة[2].

وكذلك الحال مع (الواو) العاطفة فعلًا على اسم؛ إذ لو كانت عوضًا ما ظهرت معها (أن)، و(أن) يجوز أن تظهر معها كما تضمر[3].

وواضح أن مقصدهم بالتعويض النيابة في اللفظ، وكونه دليلًا[4]؛ لأنَّ ابن جني فرّق بين تلك (الواو) و(واو) (رب)، فذكر أن العمل للواو النائبة عن (رب)، بينما العمل لـ(أنَّ) المضمرة بعد تلك (الواو)[5].

فثمة فرقٌ بين المجعول دليلًا دون تعويض لا تلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالته، وبين ما جعل تعويضًا ودليلًا[6].

وكون (أل) عوضًا من (الهمزة) في اسم الجلالة - على القول باشتقاقه - لا يجعلها كـ(السين) في (أَسْطاع)؛ لأنَّ (الهمزة) غير موجودة، بينما الحركة نُقلت في (أَسْطاع)، وسكنت (العين)، فضلًا عن أن القائلين باشتقاقه لم يتفقوا على أن (أل) عِوض من الهمزة، وثمة من نفى اشتقاقه[7] كما ذكر أبو حيان.

---

(١) ينظر: اللامات، ص ٦٨، والحجة للقراء السبعة ٥/ ١٧٩، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري، ص ٣٧٥، وشرح التصريف الملوكي، ص ٢٠٧، وشرح المفصل ٥/ ٣٤٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٩٥، وشرح كتاب سيبويه للرماني، ص٧٩١، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٥٧، ٤٢٥٨.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٣، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٥٦.

(٤) ينظر: الإنصاف، ص ٤٥٤.

(٥) ينظر: الخصائص ١/ ٢٦٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٣٧.

(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ١٦٢، ١٦٣، ١٩٥، ٣/ ٤٩٨، واشتقاق أسماء الله، ص٢٣، ٢٩، والإغفال ١/ ٣٨، ٦٠، والمخصص ٥/ ٢٢٠، ٢٢٥، وشرح المفصل ١/ ٤١، ٤٢، وشرح التسهيل ١/ ١٧٧ - ١٧٩.

- **إبدال (الواو) المكسورة المتصدرة (همزة)**

قال ابن عصفور في حديثه عن (الواو) المتصدرة: «فإن كانت مكسورة، أو مضمومة جاز أن تبدل منها (همزة) فتقول... في وِسادة: إِسادة... وكذلك تَفعل بكل (واو) تقع أوَّلًا مكسورة أو مضمومة، وإنَّما فعلت ذلك لثقل الضمة والكسرة في (الواو)، وذلك أنَّ (الضمة) بمنزلة (الواو)، و(الكسرة) بمنزلة (الياء)، فإذا كانت (الواو) مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان، وإن كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك (ياء) و(واو)، فكما أنَّ اجتماع الواوين، و(الياء) و(الواو) مستثقل، فكذلك اجتماع (الواو) و(الضمة)، و(الواو) و(الكسرة).

وزعم المازني[1] أنَّه لا يجوز همز (الواو) المكسورة بقياس، بل يُتَّبع في ذلك السماع، وهذا الذي ذهب إليه فاسد قياسًا، وسماعًا، أمّا القياس فلما ذكرنا من أنَّ (الواو) المكسورة بمنزلة (الياء) و(الواو)، فكما يكرهون اجتماع (الياء) و(الواو)، حتى يَقلِبون (الواو) إلى (الياء) تقدَّمت أو تأخَّرت... فكذلك ينبغي أن يكون النُّطقُ بـ(الواو) المكسورة مستثقلًا»[2].

فابن عصفور يقيس قلب(الواو)المتصدرة المكسورة همزة على قلب(الواو) - إذا اجتمعت مع (الياء) - ياء.

فتعقبه أبو حيان بقوله:«**ويعارض** هذا القياس الذي ذكره ابن عصفور أنه لو كانت(الواو) المكسورة كما زعم لوجب تغيرها وسطًا، بل يكون أكمل في التشبيه بما زعم؛ لأنَّ(الواو)و(الياء)لا يجتمعان ويسبق أحدهما بالسكون في أول الكلمة، فتشبيهُها وسطًا أكملُ بما قال منه أولًا، وإنما قُلبت المكسورة أولًا إذ كانت المفتوحة قد قُلبت، وبلا شك إنَّ المكسورة أثقل»[3].

---

(١) الذي في تصريف المازني بخلاف ذلك. ينظر: المنصف ١/ ٢٢٨، ٢٢٩.
(٢) الممتع ١/ ٣٣٣، ٣٣٤.
(٣) التذييل والتكميل ١٩/ ٢٣٢.

فأبـو حيـان يـرى أن القيـاس الـذي ذكـره ابـن عصفـور يعارضـه عـدم قلـب (الـواو) المكسـورة وسـطًا (همـزة).

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ (الـواو) المكسـورة لم تهمـز غـير أول في كلامهـم[1] خلافًـا لمـن قـال بـه[2] في (مصائـب)، وقلـب الـواو همـزة في هـذا الموضـع أولى مـن قلبهـا في الصـدارة؛ لأنّـه موضـع تغيـير، ومـع كونـه أولى لم تقلـب، وهـذا مـا ذكـره أبـو حيـان.

ثانيًـا: أنّ تعليـل النحـاة[3] لهمـز (الـواو) المضمومـة بكونهـا أشـبهت الواويـن لا يقتـضي قلـب (الـواو) المكسـورة المتصـدرة همـزة؛ لأنّ (الـواو) السـاكنة لا تقـع أولًا كـما ذكـر أبـو حيـان، ولذلـك يشـبه النحـاة (الـواو) المضمومـة بالواويـن، ولم يشـبهوا (الـواو) المكسـورة بـ(الـواو) و(اليـاء)[4].

فتعليـل النحـاة[5] إبـدال (الـواو) همـزة بحمـل ثقـل الكسـرة مـع (الـواو) عـلى ثقـل الضمـة معهـا لا علاقـة لـه بوقـوع (الـواو) في الصـدارة؛ لأنّهـا لا تتصـدر سـاكنة.

ثالثًا: أنّ النحاة[6] يعللون القلب بالاستثقال، لا بما علل به ابن عصفور.

فعلـة قلـب (الـواو) همـزة هـو الاسـتثقال كـما ذكـر أبـو حيـان، لا مـا ذكـره ابـن عصفـور مـن الخلـط بـين علـة الاسـتثقال، والتشـبيه بعلـة اجتـماع (الـواو) و(اليـاء)، التـي ليـس هـذا محلهـا.

---

(١) ينظر: المقتضب ١/ ٢٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٢٠، ٢٢١، والمنصف ١/ ٢٣٠، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨١٤، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري، ص ٥٠٥.

(٢) هو الزجاج، ينظر: المنصف ١/ ٢٣٠.

(٣) ينظر: المنصف ١/ ٢٢٩، وشرح المفصل ٥/ ٣٨٥، وشرح التصريف الملوكي، ص ٢٧٥.

(٤) ينظر: الإغفال ٢/ ٢٤٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٣١، والمنصف ١/ ٢٢٩، وشرح التصريف الملوكي، ص ٢٧٤، والمساعد ٤/ ٩٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٣١، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٢٤، ٢٢١، والمنصف ١/ ٢٢٩، ٢٣١، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٣٢٧، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨١٤، وشرح المفصل ٥/ ٣٥٧، وشرح التكملة للعكبري، ص ٢٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٧٩، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٢٠.

- **ما شذ من قلب (الواو) (ياء) إذا كانت لام (فعول) جمعًا**

قال ابن عصفور: «وقد شذَّ من ذلك جمعان، فجاءا على الأصل، وهما (نُحُوّ)، و(فُتُوّ)، جمع (فَتى) و(نَحْو)»[1].

فيفهم من كلام ابن عصفور أنه لم يشذ إلا هذان الجمعان.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «أما قوله: (لفظان) **فقلّةُ حفظ عن العرب**، بل قد سُمع من ذلك: (بُهُوّ) جمع (بَهْو)، وقد قالوا: (بُهِيٌّ) على القلب، و(أُبُوّ) في جمع (أَبٍ)... و(أُخُوٌّ) في جمع (أَخٍ)، و(بُنُوٌّ) في جمع (ابن)، و(نُجُوٌّ) في جمع (نَجْو)...»[2].

فأبو حيان يرى أن حصر ما جاء شاذًّا في هذين الجمعين ناتج عن قلة حفظ ابن عصفور عن العرب؛ لأنّه جاء غيرهما.

وتعقب أبي حيان تعقب وجيه؛ لأنّه سُمعت جموع أخرى شاذة غيرهما كما ذكر[3].

ولم يحصر سيبويه[4]، وغيره[5] الشذوذ في جمعين، وإنما يشيرون إلى القلة أو الشذوذ بمثال أو أكثر دون تقييد بكون الشاذ جمعين كما فعل ابن عصفور.

وقد ذكر ابن عصفور الجمعين، مع (أُبُو) جمع (أَبٍ) في كتابه المقرب[6] على أنّها أمثلة لما شذّ، لا على سبيل الحصر، فلو فعل ذلك في الممتع لكان أولى، ولسلم من التعقب.

---

(١) الممتع ٢/ ٥٥١.

(٢) التذييل والتكميل ١٩/ ٣١٣.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ٨٦، ٨٨، ٥/ ١٩٢، ١٩٣، والمحتسب ١/ ١٧٥، ٣١٧، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٤٨٨، ٤٨٩ وشرح التصريف الملوكي، ٤٧٨، ٤٨١، وشرح المفصل ٥/ ٤٩٧، وإيجاز التعريف، ص١٥٢، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٧١، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٥٤، ٣٥٥، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٢٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٤١، ٣٨٤.

(٥) ينظر: الأصول ٣/ ٢٥٦، ٢٦٨، والتعليقة ٤/ ١٧٥، والمنصف ٢/ ١٢٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦١٥، ١٦١٦.

(٦) ينظر: المقرب ٢/ ١٨٥.

- **علة بقاء (فاء) مضارع المثال الواوي مضموم (العين)**

قال ابن عصفور: «وقوع (الواو) بين (ياء) و(ضمة) لا يُوجِبُ الحذف... وإنما لم يكن ثقل (الواو) بين (الياء) والضمة كثقلها بين (الياء) والكسرة؛ لأنَّ الكسرة و(الياء) مُنافِرتان للواو - ولذلك إذا اجتمعت (الواو) و(الياء) وسبقت إحداهما بالسكون قلبت (الواو) (ياء)، وصُيِّرَ اللفظُ بهما واحدًا، فإذا وقعت (الواو) بينهما كانت واقعةً بين شيئين ينافرانها، وإذا وقعت بين (ياء) وضمة كانت واقعة بين مُجانس ومُنافر، فلذلك كان وقوعها بين (ياء) وضمة أخفّ من وقوعها بين (ياء) وكسرة»[1].

فابن عصفور يرى أنّ العلة في بقاء (الواو) التي هي (فاء) الكلمة فيما كان المضارع منه مضموم (العين) هي خفة (الواو) بين (الياء) والضمة.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أنّه إنما لم يحذف في (يَوضُؤُ)...؛ لأنَّ (الواو) بين ياء وضمة أخفُّ من (الواو) بين ياء وكسرة، **وليس كذلك**؛ بل (يَوضُؤُ) أثقلُ من (يَوعِدُ) لو قيل، وإنما عِلَّتُه ما ذكرناه عن س قبل[2]، وبه عَلَّل س[3]»[4].

فأبو حيان لا يرتضي ما علل به ابن عصفور، ويرى أنّ العلة هي ما ذكره - موافقًا سيبويه - وهو كراهة حذف (الواو)؛ لأنّ الفعل جاء على طريقة واحدة لا تتغير، وهي أنّ مضارعه يكون بضم (العين) لا غير.

وتعقب أبي حيان صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ سيبويه[5] ذكر أنه لما كانت (الواو) مستثقلة مع (الياء)، كان

---

(١) الممتع ٢/ ٤٢٦، ٤٢٩، وينظر: الممتع ٢/ ٤٣٥، ٤٣٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٠، والكتاب ٤/ ٥٣، ٥٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٣، ٥٤.

(٤) التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٢، ٥٣، والتعليقة ٤/ ١٣٢، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٩٤.

انضمام الضمة لهما أثقل، فصرفوا الباب إلى (يَفعِل) بكسر (العين)، فلما صرفوه كرهوا (الواو) بين ياء وكسرة فحذفوها، وهذا يُضعف ما علل به ابن عصفور؛ إذ يرى أن (الواو) لم تحذف لخفة وقوع (الواو) بين (الياء) والضمة، وهو بذلك غافل عن ثقل (الواو) مع الضمة الذي صرفوه إلى الكسر، فحذف (الواو) في (يَفعِل) بكسر (العين) علته جاءت بعد صرفه من يَفعُل بضم (العين)[1].

وما ذكره سيبويه وعلل به بقاء (الواو) في المضموم، وهو أنّه لما لم يجدوا مصرفًا سلموه لئلا يلتبس بغيره، هو قول بعض المحققين من النحويين[2].

فحذف (الواو) بعد صرف البناء إلى الكسر يؤدي إلى اجتماع (ياء) مع الكسر، وفي ذلك تجانس وخفة، بخلاف حذفها مع اجتماع (الياء) والضمة، و(الياء) مع (الواو) والكسرة أخف من (الياء) مع (الواو) والضمة، فـ(يَوضُؤ) أثقل من (يَوعِد)[3]، لا كما يرى ابن عصفور.

ولذلك فإن (الواو) تعود عند زوال علة الحذف كما في:(لم يُوعَد)؛ حيث فتح ما بعد (الواو)[4]، فخلط ابن عصفور بين علة الحذف في مكسور(العين)، وبين علة بقاء (الواو) في مضموم (العين).

ثانيًا: أنّ ابن عصفور نفسه علل عدم تحويل يَفعَل - مفتوح العين - الذي ماضيه فَعِل - بكسر العين - كـ(وَجِل) (يَوجَل)، ليكون سببًا للتخفيف بحذف (الواو)، بأنه لو حُول لخرج عن القياس؛ لأنَّه لا يجيء (فَعِل) (يَفعِل) بكسر العين فيهما إلا شاذًّا[5]، فكيف يترك القول بالعلة

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٢، ٥٣.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٣٤، والمنصف ١/ ٢٠٩، ٢١٠، والخصائص ١/ ٣٧٨، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٩٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٣٣، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٩٤.

(٤) ينظر: الممتع ٢/ ٤٢٩.

(٥) ينظر: السابق ٢/ ٤٣٢.

ذاتها في مضمـوم (العـين)؟ لاسـيما وأنـه أثقـل مـن مفتـوح (العـين)، وقـد بقيـت (الـواو) في (يوجَـل) ونحـوه لعـدم تغيـيره، فكذلـك بقيـت في (يَوضُـؤ) ونحـوه لعدم تغييره.

وقـد ناقـض ابـن عصفـور نفسـه حـين أقـر بالعلـة التـي ذكرهـا سـيبويه، وارتضاهـا أبـو حيـان، وذلـك حـين علـل عـدم حـذف (الـواو) في المضـارع المبنـي لغـير الفاعـل نحـو: يُوعَـد، بـأن كل فعـل مضـارع ثلاثـي مبنـي لغـير الفاعـل لا بـد مـن ضـم أولـه وفتـح مـا قبـل الآخـر، وأنـه لا ينكـسر ذلـك، ثـم شـبهه بمضـارع (فَعُـل) - بضـم العـين - في أنـه يلـزم طريقـة واحـدة[1].

فتعليـل ابـن عصفـور إنـما يكـون مقبـولًا لـو أن (يَفعِـل) - بكـسر العـين - لم يكـن مصروفًـا مـن (يَفعُـل) - بضـم العـين - فيكـون الكـسر ابتـداء فيـه، وحينئـذ يقـارن بـين المكسـور (العـين) ومضمومهـا، أمّـا بعـد بيـان كونـه مصروفًـا مـن الضـم فـلا محيـد عـن تعليـل سـيبويه الـذي ارتضـاه أبـو حيـان، ويبـدو أن ابـن عصفـور لا يقـول بـصرف (يَفعُـل) مـن الضـم إلى الكـسر، فلذلـك علـل بـما علـل بـه.

فـصرف الفعـل إلى الكسر تغيـير لما يوجبـه القيـاس؛ لأنّ مضـارع (فَعَـل) - بفتح العـين - يكـون بكـسر العـين وضمهـا، فصرفهـم المضمـوم إلى المكسـور في مضارعـه تغيـير، فناسـب ذلـك التغيـير بحـذف (الـواو)، بخـلاف مـا كان مضمـوم (العـين) فـلا تغيـير فيـه[2]، فـ(الواو)الواقعـة بـين يـاء وكـسرة كـ(الـواو) بين ياءيـن؛ لأنّ الكـسرة ياء صغـيرة، فـ(الواو)مسـتثقلة بينهـما، أمّـا بـين (اليـاء) والضمـة فـلا اسـتثقال فيهـا؛ لأنّ الضمـة مـن (الـواو)، فهـي بـين أجنبـي ومجانـس[3].

(١) ينظر: السابق ٢/ ٤٢٩، ٤٣٠.
(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٣٤، والخصائص ١/ ٣٧٩.
(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانيني، ص ٣٧٦، وإيجاز التعريف، ص ١٩١.

- **حذف عين (استحَى)**

قال ابن عصفور: «وشذَّ من ذلك في الفعل (استحَى)، وكان القياس (استَحْيَا)... فأمَّا المازني[1] فيزعم أنَّ (الألف) حُذفت تخفيفًا... وأما الخليل[2] فيزعم أنّه لما اعتلّت (العين) سكنت، وسكنت (اللام) - أيضًا - بعدها بالإعلال، فالتقى ساكنان، فحذفت (الألف) لالتقاء الساكنين... وردّ المازني مذهب الخليل بقول العرب في التثنية: (استَحَيَا) قال: فلو كان الحذف لالتقاء الساكنين لوجب الردُّ هنا؛ لأنَّ (اللام) قد تحرَّكت لأجل ألف التثنية، فكانوا يقولون: (استحايا) فلمّا لم يقولوا ذلك دلَّ على أنَّ الحذف تخفيفٌ).

ولقائل أن يقول: لما حُذف عين (استحَى) أشبه (افتَعلَ)، فصُرِّف كتصريف ما أشبهه، ومذهب المازني أقوى»[3].

فذكر ابن عصفور - في حديثه عن إدغام المثلين - أنه شذّ من قلب (اللام) ألفًا وبقاء (العين) عند اجتماع المثلين، وهما حرفا علة متحركان، والأول مفتوح - من الفعل (استَحَى)؛ لأنّ (العين)حذفت[4]، وكان حقها أن تبقى فيقال: استَحْيَا.

ويرى ابن عصفور جواز أن تكون (العين) لما حذفت لالتقاء الساكنين أشبهت صورة الفعل ما كان على وزن (افتعل)، فتصرف تصرفه في التثنية وغيرها.

---

(١) ينظر: المنصف ٢/ ٢٠٤.
وهو قول ذكره سيبويه مع قول الخليل، وارتضاه، فالمازني مسبوق فيما ذهب إليه.
ينظر: الكتاب ٤/ ٣٩٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٩٩.

(٣) الممتع ٢/ ٥٨٤ - ٥٨٦.

(٤) هذا عند القائلين بأن المحذوف هو (اللام)، وذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو (العين).
ينظر: الارتشاف ٢/ ٢٤٨، ٢٤٩، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٠٩.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وقد اعتذر ابن عصفور عن ذلك بأنّه لما صار في اللفظ كـ(افتَعَلَ) حكم له بحكمه، وهو **اعتذار ضعيف**»[1].

فأبو حيان يرى أن ما ذكره ابن عصفور اعتذار ضعيف.

وفي تعقب أبي حيان نظر؛ لأنَّهم قالوا في المضارع: (يَسْتَحِي)[2] بالحذف كما في الماضي، وقالوا في الأمر: اسْتَحِ، وقالوا في اسم الفاعل: مُستَحٍ، وقالوا في اسم المفعول: مُستحَى[3].

وهذا كله يعني أنهم أجروه مجرى ما كان على (افتعَل) (يَفتَعِل)، يعني في الصورة؛ لأنَّه في المضارع لم تقلب لامه ألفًا، وهي قد تحذف للجازم مما يؤدي إلى زوال موجب حذف (العين) ومع ذلك لا تردّ مع الجزم، فكذلك ما اتصلت به ألف الاثنين، زالت منه علة حذف (العين) ولم ترد إجراء للصيغة في جميع تصرفاتها مجرى واحدًا؛ لأنَّها شُبهت بـ(افتعَل) وتصرفاته.

وما اعتذر به ابن عصفور أومأ إلى مثله ابن مالك في قوله: «وبعضُ العرب يحذفُ همزة (يَجِيءُ) و(يَسُوءُ) وإحدى يَاءي (يَستَحيي)، ويُجرِيهنَّ مجرَى (يَفِي) و(يَستَبِي) في الإعراب والبناء والإفراد وغيره»[4].

فهذا يفيد أنهم يجرون بعض الصيغ مجرَى بعضها[5]، وما ذلك إلا لتشابهها في الصورة، وهذا عين ما اعتذر به ابن عصفور.

وتشبيه (اسْتَحى) بـ(افتعل) الذي اعتذر به ابن عصفور نُقل عن بعض النحاة المتقدمين[6]، وبه اعتذر ابن جني[7]، وذكر أنَّه لما اطّرد حذف عينه، وشاع أشبه (افتَعَل)، فطُرِد عليه وصرف، فابن عصفور ليس بدعًا فيما قال.

(١) التذييل والتكميل ٢٠/ ٦٩.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٦٨، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٠٩، ٥٢١٠.
(٣) ينظر: الارتشاف ٢/ ٢٤٩، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١٩، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢١٠.
(٤) التسهيل، ص ٣١٤.
(٥) تمهيد القواعد ١٠/ ٥٢١٠، ٥٢١١.
(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٢.
(٧) ينظر: المنصف ٢/ ٢٠٥، ٢٠٦، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري، ص٧٣٦.

- **المحذوف من (سَلْ).**

قال ابن عصفور - في حديثه عن حذف (الهمزة) على غير قياس -: «وحُذِفت من (سَلْ)، والأصل: (اسأَل)؛ لأنَّه من السُّؤال»[1].

فابن عصفور يرى أن المحذوف من الفعل (سَلْ) هو عين الكلمة، وأنَّها همزة.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «قال بعض أصحابنا وهو ابن عصفور: (وحُذِفت من (سَلْ)...) **ولا يتعيَّن أن** يكون المحذوف في (سَلْ) همزة؛ لأنَّ س حكى في كتابه في باب التصغير، في باب ما ذهبت عينه ما نصه: (ومن ذلك (سَلْ)... ومن لم يهمز قال: (سُوَيْل)؛ لأنَّ من لم يهمز يجعلها من (الواو) بمنزلة خَاف يَخاف...)[2].

وتَلخَّص من كلام س أن عين (سَلْ) تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون (همزة).

والثاني: أن تكون (واوًا).

فكان **ينبغي لابن عصفور ألا يُحتِم** أنَّ المحذوف (همزة)، بل كان يورد ذلك على جهة الاحتمال»[3].

فأبو حيان يرى أن ابن عصفور كان ينبغي له أن يجعل كلامه عن (عين) الفعل محتملاً لكونها (همزة)، ولكونها (واوًا)؛ لأنَّ سيبويه نصّ على أن فيها لغتين.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح؛ لأنَّ سيبويه[4] نصّ على أن (سِلتَ تَسالُ لغة)، وهذا يجعل (عين) الكلمة (واوًا)، وقولهم: سَاوَلْتُه، ومَسُول، وسُوالًا، وسُولَة، يؤيد ذلك[5].

(١) الممتع ٢/ ٦٢٠.
(٢) الكتاب ٣/ ٤٥٠.
(٣) التذييل والتكميل ٢٠/ ٧٩، ٨٠.
(٤) ينظر: الكتاب ٣ / ٥٥٥.
(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٥٠، والمقتضب ١/ ٣٠٣، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٢١٨، والمحتسب ١/ ٨٩، والمحكم، ٨/ ٦١٢، وشرح المفصل ٣/ ٤٠٢.

وقد ذهب بعضهم إلى أن (سَال) في قراءة من قرأ قوله - تعالى -: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾[1] على لغة من قال: سَال يَسال، وليس مخففًا من (سَأل)، وإنما هو مثل (هَاب) (يَهاب)[2]، وذكر غير سيبويه هذه اللغة[3].

ولو أن ابن عصفور ذكر (سَلْ) في حذف (الواو) لكان معذورًا، ولكنه لم يذكره هناك[4]، فدل على أنه لا يرى أنها محتملة.

- **إبدال نون (أناسين) الثانية (ياء)**

قال ابن عصفور في حديثه عن إبدال (الياء): «وأُبدلت - أيضًا - على اللزوم من (نون) ظَربان، و(نون) إنسان التي بعد (الألف) في الجمع، فقالوا: أَناسيُّ، وظَرابيُّ، فعاملوا (النون) معاملة همزة التأنيث لشبهها بها، فكما يُبدِلون من همزة التأنيث (ياء) فيقولون في صَحراء: صَحاريُّ، فكذلك فعلوا بـ(نون) إنسان، وظَربان في الجمع»[5].

فابن عصفور يرى أن إبدال (الياء) من (النون) في (أناسِين) جمع إنسان إبدال لازم.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وزعم أبو الحسن ابن عصفور أنَّ هذا البدل في (أَناسيّ) لازم، **وليس بشيء**؛ لأنَّ العرب قالت: (أَناسيُّ) على البدل، و(أَناسِينُ)على الأصل، وهو القياس كما قالوا في سرحَان: سَراحِينُ... ولو ذهب إلى أنَّ (الياء) في (أَناسيَّ) ليست بدلًا، وأنَّ (أَناسيَّ) جمع إنسِيٍّ، و(أَناسِينَ) جمع إنسان، لكان قد ذهب إلى قول حسن، واستَراح من دعوى

(١) من الآية (١) من سورة المعارج، وهي قراءة نافع وابن عامر.
ينظر: السبعة، ص٦٥٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٤٠٢، وشرح الشافية لركن الدين ٢/ ٦٩٧.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٢٦، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٢١٨، ٦/ ٣١٧، والمحتسب ١/ ٨٩، ٢١٩، ٢/ ١٧٧، والمخصص ٣/ ٤١٢، ٤/ ٢٠٤، وتاج العروس، (سأل) ٢٩/ ١٥٨.

(٤) ينظر: الممتع ٢/ ٦٢٢، ٦٢٣.

(٥) الممتع ١/ ٣٧٢، وينظر: المقرب ٢/ ١٦٩.

البـدل... **وغَلـط ابـن عصفـور** وغـيره في أنَّ البـدل في (أنـاسيّ) لازمٌ كونـه لم يَحفـظ (أناسِـين)، ووجـد (أَنـاسيِّ) كثـيرًا في القـرآن وفي كلام العـَرب»[١].

فأبـو حيـان يـرى أن مـا ذهـب إليـه ابـن عصفـور مـن لـزوم البـدل غـير صحيح؛ لأنّ الكلمـة سُـمعت بالبـدل وبدونـه، ثـم ذكـر أنـه لـو قيـل بعـدم البـدل، وبـأن (أنـاسيّ) جمـع (إنـسيّ) لـكان قـولًا حسـنًا.

وفي تعقب أبي حيان نظر لما يأتي:

أولًا: أنّـه يمكـن حمـل التعبـير باللـزوم في كلام ابـن عصفـور عـلى أن القلـب لـزم مـع شـذوذه[٢]، فيكـون معنـى اللـزوم مـع الشـذوذ هنـا غـير اللـزوم مـع الاطـراد الـذي يمكـن قبـول تعقـب أبي حيـان معـه، وقـد نـص بعـض النحـاة عـلى أن القلـب فصيـح كثـير في الاسـتعمال، وأن تركـه ضعيـف[٣]، وعـلى ذلـك يمكـن أن يكـون ابـن عصفـور غـير معتـدٍّ بـما سُـمع لضعفـه.

ثانيًـا: أنّ النحـاة[٤]، واللغويـين[٥] يذكـرون هـذا القلـب، ولا يذكـرون أن العـرب نطقـت بالأصـل، ويفهـم مـن صنيعهـم أن النطـق بالأصـل غـير مسـموع، أو أنّ مـا سـمع منـه نـادر لا يقـدح في القـول بلـزوم القلـب في كلامهـم.

ومـا جنـح أبـو حيـان إلى استحسـانه مـردودٌ بـأن (اليـاء) في (إنـسِيّ) للنسـب، ومـا يجمـع عـلى (فَعَـاليّ) لا تكـون فيـه يـاء النسـب[٦]، وبأنـه لـو كان كذلـك لقيـل

(١) التذييل والتكميل ٢٠/ ١١٣، ١١٤.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٢٩، ٥٢٣٠.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٢/ ٥٣٧.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٦٢، والتعليقة ٤/ ٢٩٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٦، ٤٣٨، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٥٤٦ والمقتصد ٢/ ١٣٢٢، ١٣٢٣، والتخمير ٤/ ٣٤١، وشرح التصريف الملوكي، ص ٣٦٣.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة، (أنس) ١٣/ ٦١، والصحاح، (أنس) ٣/ ٩٠٤، ٩٠٥، والمحكم ٨/ ٥٥٣، ٥٥٤، ولسان العرب، (أنس) ٦/ ١٢، ١٣.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد١٠/ ٥٢٣٥.

في جمع (جِنِّيّ): جنَانِيّ، وفي جمع (تُركيّ): تَرَاكيّ، وفي (قَيسِيّ): قَيَاسِيّ، وهذا لا يقول به أحد[1].

- **إبدال (الطاء) من تاء الضمير بعد (الطاء) و(الصاد)**

قال ابن عصفور في حديثه عن إبدال الطاء: «وأُبدِلت بغير اطِّراد من (تاء) الضمير بعد (الطاء) و(الصاد)، فقالوا: فَحَصْطُ، وخَبَطٌّ، يريدون: فَحَصتُ، وخَبَطتُ، والأكثر (التاء)»[2].

فابن عصفور يرى أن إبدال (الطاء) من تاء الضمير إذا وقعت بعد (الطاء) أو(الصاد) بغير اطّراد، وأن الأكثر عدم الإبدال.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وقال بعض أصحابنا: (وأبدلت بغير اطِّراد...) **وهذا ليس بشيء**؛ لأنَّ ذلك لغة قوم من بني تميم، فلا يقال فيما كان لغةً إنَّ ذلك إبدالٌ بغير اطِّراد»[3].

فأبو حيان يرد ما ذهب إليه ابن عصفور بأن القلب لغة، فلا يقال عنه أنه غير مطرد.

وفي تعقب أبي حيان نظر؛ لأنّ إبدال (تاء الفاعل) - وإن كان لغةً - شاذٌّ لا يقاس عليه؛ لأنَّها لغة قليلة بالنسبة لبقية اللغات[4]، لذا وصف بعضهم هذا الإبدال بالندور[5].

فـ(التاء) اسم مستقل، وكلمة تامة برأسها، فالقياس ألا تُغيّر حروف الإطباق فيه شيئًا[6]، وتميم عاملته معاملة الجزء من الكلمة لشدة اتصال

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٧٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٠٧، والمقاصد الشافية ٧/ ١٩٨.

(٢) الممتع ١/ ٣٦١.

(٣) التذييل والتكميل، ٢٠/ ١٢٠.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٢٥، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨٥٦، وشرح المفصل ٥/ ٤٠٧، ٤٠٨، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٢٦، ٢٢٧، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٣٧.

(٥) ينظر: عنقود الزواهر في الصرف، ص ٣١٨.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٥/ ٤٠٧، ٤٠٨، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٢٧.

الضمير بالفعل[1]، إلا أن اتصالها ليس كاتصال تاء (افتعل)[2]، ولكن ذلك غير مقيس كما سبق.

وقد نصّ سيبويه وغيره على أن أجود اللغتين هو عدم قلب (التاء)؛ لأنَّ (التاء) علامة إضمار تجيء لمعنى، كما أنها غير لازمة للفعل، بل قد يحل محلها الاسم الظاهر، أو ضمير غيرها، وهذا بخلاف تاء (افتعل) فإنَّها لازمة للفعل، وما يتغير بمنزلة المنفصل[3]، وقد نصّ ابن عصفور في المقرب على أن هذا الإبدال على غير قياس[4].

- **إبدال (الميم) من (النون) في (طام)**

قال ابن عصفور في حديثه عن إبدال (الميم): «وأُبدِلت من (النون) فيما حكاه يعقوب[5] عن الأحمر من قولهم: (طَانَهُ اللهُ على الخبر)، و(طَامَه) أي: جَبَلَه، وهو يَطينُه، ولا يقال: يَطِيمُه، فَدلَّ ذلك على أنَّ (النون) هي الأصل»[6].

فابن عصفور يرى أن (النون) في (طان) أصل، وأنّهم أبدلوا منها (الميم)، بدليل أنهم قالوا: يَطينُ، ولم يقولوا: يَطِيمُ.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «ووزعم بعضُ أصحابنا... **وما ذهب إليه فيه خطأ** وتصحيف: أمّا الخطأ فزعمُه أن العرب لا تقول: (يَطِيمُه) بـ(الميم) في المضارع، **وليس كما زعم**؛ بل قد حكى يعقوبُ: طَامَه الله على الخير

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٤٠، ٤٧١، والمقتصد ٢/ ١٦٩١، وشرح المفصل ٥/ ٥٥٦.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٩، ٢٢٦، والمقتصد ٢/ ١٦٩١، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٨٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٧٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٤٤٦، والمحكم ٥/ ١٢٥، والمقتصد ٢/ ١٦٩١، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري ص ٩٣٩، وشرح المفصل ٥/ ٥٥٧.

(٤) ينظر: المقرب ١/ ١٦٧.

(٥) ينظر: الإبدال لابن السكيت، ص٨١.

(٦) الممتع ١/ ٣٩٣، ٣٩٤.

يَطِيمُه[1]، بـ(الميم) في الماضي والمضارع، أي: جَبَله، مثل طَانه، فإذا كان كلٌّ من التصريفين موجودًا، ولم يكن أحدهما أشهر من الآخر، ولا أكثر في كلامهم، دلّ على أنَّ التصريفين كلٌّ منهما أصل، ولا إبدال بينهما»[2].

فأبو حيان يُخطئ ابن عصفور فيما قال، ويرى أن الكلمة مسموعة بـ(النون) و(الميم) في الماضي والمضارع، وهذا يدل على أنهما أصلان، وليست (النون) أصلًا، و(الميم) مبدلة منها كما يرى ابن عصفور.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح؛ لما يأتي:

أولًا: أنّ أهل اللغة نصوا على استعمال (يَطِيمُ)[3].

ثانيًا: أنّ الفارسي حكى عن أبي زيدٍ قولهم: (الشِّعرُ من طِيمائِه)، وذكر أنهم لم يقولوا: (طِيناء)، وأن هذا دليل على أن (الميم) ليست مبدلة من (النون)[4].

(١) لم أقف على ذلك في الإبدال لابن السكيت.
وقد أشار محقق الكتاب إلى أن ذلك موجود في إحدى النسخ، وقد نقل ذلك صاحب الصحاح عن ابن السكيت.
ينظر: الإبدال لابن السكيت (هامش١٣)، ص٨١، والصحاح، (طيم) ٥/ ١٩٧٧.
(٢) التذييل والتكميل ٢٠/ ١٢٧.
(٣) ينظر: تهذيب اللغة (طيم) ١٤/ ٣١، والصحاح (طيم) ٥/ ١٩٧٧.
(٤) ينظر: المحكم ٩/ ٢٢٨، ولسان العرب، (طيم) ١٢/ ٣٧٣، وتاج العروس (طيم) ٣٣/ ٣١.

المبحث الرابع: القلب المكاني

- **عدم تصرف أحد اللفظين في القلب المكاني**

قال ابن عصفور في حديثه عما يُعرف به القلب المكاني: «والثاني: أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد، ويكون النظم الآخر أقلَّ تصرفًا، فيُعلم أنَّ الأصل هو الأكثر تصرفًا، والآخر مقلوب منه، وذلك نحو: (شوائع)؛ فإنه أكثر تصرفًا من (شواعي)[1]؛ لأنّه يقال: (شَاعَ يَشيَع فهو شائع)، ولا يقال: (شَعَى يَشْعَى فهو شاعٍ) فلذلك كان (شوائع) الأصل»[2].

فابن عصفور يرى أن (شَوائع) أصلٌ، و(شَواعي) مقلوب منه؛ لأنَّ التصريف من (شوائع) أكثر.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وهذا الذي مثَّل به **لا يُقال** فيه أكثر تصرفًا؛ لأنَّه على ما نُقل لم يُقَل: شَعَى يَشْعَى فهو شاعٍ، فإذا كانوا لا يقولون ذلك، فكيف يقول فيه إنّه أقلُّ تصرفًا؟ أعني (شواعي)، بل التصريف إنما جاء على (شوائع) فقط لا (شواعي)، فإذا كان التصريف لم يجئ إلا على النظم الواحد دون الآخر لم يُقَل فيه إنّه أكثر تصرفًا، والآخر أقلّ تصرفًا؛ لأنّهما لم يشتركا في التصرف، وزاد أحدهما فيه على الآخر، **فإصلاح ذلك أن يقال:** أن يكون التصريف على نظم واحد، والآخر لم يتصرَّف عليه»[3].

فأبو حيان يرى أن الشواعي لم يتصرف منه، فكان ينبغي لابن عصفور ألا يذكر أنه أقلّ تصرفًا، بل يقول: الذي لم يتصرَّف عليه؛ لأنَّ التعبير بالأقل يقتضي وجود تصرف للأقل، وهذا غير متحقق في الشواعي؛ لأنَّه لا تصرف عليه البتة.

(١) هكذا في الكتاب المحقق، والصواب أن تكتب (شواع) من غير ياء؛ لإعلالها إعلال قاض.

(٢) الممتع ٢/ ٦١٧.

(٣) التذييل والتكميل ٢٠/ ٨٨.

وفي تعقب أبي حيان نظر لما يأتي:

أولًا: أنّ إصلاح أبي حيان مردودٌ؛ لأنّه لم يقل أحد بأن من الأدلة أن يكون أحد اللفظين لم يتصرف عليه، بل ما عليه النحاة[1] أن يكون أحدهما أكثر تصرفًا من الآخر، وقد جمع بعض المصنفين بين ما قلّ تصرفه، وما يزعم أبو حيان أنه لا تصرف له، فجعلهما بمنزلة واحدة[2].

ثانيًا: أنّه قد سمع (شَاع) اسم فاعل من (شَعَى)، و(الشَّعْو)، و(الشَعْواء)، وذكر بعض اللغويين أنه يقال: شَعِيَت الغارة تَشْعَى شَعًا[3]، وهذا يعني أن لـ(شَواعٍ) تصرفًا، لكنه قليل، وعليه يكون تعبير ابن عصفور بالقلة مقبولًا.

فالظاهر من تعبير ابن عصفور أنه يقصد بكلامه أن الأقل تصرفًا سُمع فيه بعض التصرفات، ولم يسمع فيه كل ما سُمع في المقلوب منه، وتعبير ابن عصفور عبّر ابن مالك بنحوه، وذلك حين ذكر أن من الأدلة أن يفوق أحد المثالين الآخر في التصريف أو الاستعمال، ثم ذكر مثالًا لم يتصرّف فيه بعض التصرفات التي في أصله[4].

فالشواعي مما قلّ التصرُّف منه، لا ما عُدم تصرّفه، وهذا ما أراده ابن عصفور، إلا أنّه لما ذكر أنّهم لا يقولون: شَعَى يَشْعَى فهو شَاعٍ، توهم أبو حيان أن الشواعي لا تصرف منه.

وما سبق يجعل ما نفاه ابن عصفور من بعض تصرفات الشواعي ثابتًا، والظاهر أنّه لـمّا لم ينقله أكثر أئمة اللغة عدّه غير مستعمل، وقد ذكره بعضهم كما سبق.

---

(١) ينظر: الخصائص ٢/ ٧٠، والمنصف ٢/ ١٠٥، والتتمة لابن القبيصي، ص١٩٥، ١٩٦، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢١، ٢٥، وشرح الشافية لليزدي، ص٢٣، ٢٦، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٢٢.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي، ص ٢٤.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (شيع)، ٣/ ٤٢، والصحاح (شعا) ٦/ ٢٣٩٣، والمحكم ٢/ ٢٨٩، والأفعال لابن القطاع ٢/ ٢٠٦، والتكملة والذيل والصلة، (شيع) ٤/ ٢٩٣، والقاموس المحيط، ص١٣٠٠، وتاج العروس، (شعو) ٣٨/ ٣٧٩، ٣٨٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧٣.

- **المقلوب والمقلوب عنه من(طأمن) و(اطمأن)**

قال ابن عصفور في حديثه عما يُعرف به القلب المكاني: «وذلك نحو: (اطمأنَّ) و(طأمَنَ)، فالأصل عند سيبويه[1] أن تكون (الهمزة) قبل (الميم)، و(اطمأنَّ) مقلوبًا منه... وخالف الجرميُّ[2] في ذلك فزعم أنَّ الأصل (اطمأنَّ) بتقديم (الميم) على (الهمزة)، وهو الصحيح عندي؛ لأنَّ أكثر تصاريف الكلمة أتى عليه... وقالوا: طُمأنينة، ولم يقولوا: طُؤمَنينة»[3].

فابن عصفور يصحّح مذهب الجرميِّ، وهو أن الأصل (اطمأن)، وأن (طأمَنَ) مقلوب منه.

فتعقبه أبو حيان فقال: «وهذا الذي صحَّح به مذهب الجرميّ، وردَّ به على س **لا يلزم**؛ لأنَّ مجيء مصدر (اطْمَأنَّ) على هذا البناء شاذ، ولا ينقاس؛ ألا ترى أنه لا يُحفظ مصدر (افْعَلَلَّ) على (فُعَلّيلة)إلا في هذه اللفظة، ولفظة (قُشَعْريرة)، وإنما قياس ذلك أن يجيء على (افْعِلَّال)، نحو: اقْشِعْرار، واطْمِئْنان، فإذا كان ذلك شاذًّا لم يُستدل به»[4].

فأبو حيان يرى أن ما احتج به ابن عصفور في رده على سيبويه غير لازم؛ لأنّ ما ردّ به شاذ.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ وجود المصدر (طُمأنينة) لا يدل على كثرة التصرف التي تدل على الأصالة ؛ لأنّ الطمأنينة ذات زيادة فهي إلى الاعتلال أقرب، وما فيه زيادة عند سيبويه هو الفرع، فالطمأنينة تدل على أن (اطمأن) فرع؛ لأن

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٦٧، ٤/ ٣٨١.
(٢) ينظر: المنصف ٢/ ١٠٤، والخصائص ٢/ ٧٤، والمحكم ٩/ ٢٩٠.
(٣) الممتع ٢/ ٦١٧، ٦١٨.
(٤) التذييل والتكميل ٢٠/ ٨٩.

الزيــادة جــرت في المصــدر جريهــا في الفعــل، فالعلــة فيهــا واحــدة، والزيــادة ضرب مــن التغيــير، والتغيــير إلى التغيــير أســبق[1].

فليـس في وجـود المصـدر مـا يـدل عـلى كثـرة التصرفـات التـي تقـضي بالأصالـة؛ لمـا في المصـدر نفسـه مـن التغيـير الحـادث في الفعـل.

ثانيًـا: أنّهم قالوا: الطَّأمَنة، وهذا مصدر بإزاء الطُّمأنينة، فمصدر بمصدر[2].

ثالثًـا: أنّ أصـل (الميـم) أن تكـون بعـد (الهمـزة)؛ لأنّ الأصـل (طامـن)، فقدمـوا (الميـم) ليباعـدوا بـين (الهمـزة) التـي هـي عـين الفعـل، وهمـزة الوصـل تخفيفًـا للفـظ، فالاشـتقاق يجعـل (طأمَـنَ) هو الأصـل[3].

رابعًــا: أنّ مــا ذكــره أبــو حيــان مــن شــذوذ (طُمَأنينَــة) صحيــح، وقــد نــص عليــه جماعــة مــن النحــاة[4]، وذهــب بعضهــم إلى أنــه اســم مصــدر لا مصــدر[5]، فــلا حجــة فيــه لابــن عصفــور، وقــد قــال ابــن عصفــور في كتابــه المقــرب[6] بــما قــال بــه ســيبويه.

---

(١) ينظر: الخصائص ٢/ ٧٥، والمنصف ٢/ ١٠٤، والمحكم ٩/ ٢٩٠.

(٢) ينظر: المحكم ٩/ ٢٩٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٠٦، وتهذيب اللغة، (طمن) ١٢/ ٢٥٤، والتعليقة ٣/ ٣٢٠، وتاج العروس، (طمن) ٣٥/ ٣٥٧.
وقد نص الجوهري وابن فارس على الأصلين، وصرح الجوهري بالقلب فيهما.
ينظر: الصحاح، (طمن) ٦/ ٢١٥٩، ومقاييس اللغة، (طمن) ٣/ ٤٢٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٣٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٨٥، ٨٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٤٦١، ٤٦٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٧٨.

(٦) ينظر: المقرب ٢/ ١٩٨.

المبحث الخامس: باب الإدغام

- **إدغام (الحاء) في (العين)**

قال ابن عصفور في حديثه عما أدغمته القراء على غير قياس: «والصحيح أنَّ إدغام (الحاء) في (العين) لم يَثبُت، وإن جاء من ذلك ما يُوهِم أنّه إدغام فإنما يُحمل على الإخفاء»[1].

فابن عصفور يرى أن إدغام (الحاء) في (العين) لم يثبُت عن العرب، وأنّ ما جاء من ذلك في القراءات القرآنية محمولٌ على أنه إخفاء لا إدغام.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «قال بعض أصحابنا: (والصحيح أنّ إدغام...) **وهذا ليس بشيء**؛ لأنَّه قد صحّ الإدغام في ذلك بالنقل الثابت الصحيح، فدفعُه أو تأويله بالإخفاء **خطأ**... قال س: (الإدغام والبيان حسنان؛ لأنَّهما من مخرج واحد)[2]»[3].

فأبو حيان يرد ما ذهب إليه ابن عصفور؛ لأنَّ ما نفاه ثابتٌ صحيح، ويصف حمله الإدغام على الإخفاء بالخطأ.

وتعقب أبي حيان تعقب غير وجيه؛ لأنَّ ما استدلّ به من كلام سيبويه هو جزء من كلامه عن إدغام (العين) في (الحاء) لا العكس، ولم ينظر في بقية كلامه حيث نصّ على أن (الحاء) لا تدغم في (العين)، وإنما تدغم (العين) في(الحاء)؛ لأنَّ (العين) مع (الحاء) أُجريت مجرى (الباء) مع (الميم) في أن (الباء) تدغم في (الميم)، وليس العكس، وهذا ما بينه شراح الكتاب[4].

ثم بيّن سيبويه أنّه مما يدل على أنّ (العين) هي التي تدغم في (الحاء) أنَّه إذا اجتمعت (الهاء) مع (العين) فإنّهم يفرون إلى (الحاء)، فتقلب (الهاء) حاء ليتأتى

---

(١) الممتع ٢/ ٧٢٢، ٧٢٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٥١، وفيه «الإدغام حسن والبيان حسن؛ لأنّهما من مخرج واحد».

(٣) التذييل والتكميل ٢٠/ ٢٧٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٥١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٤١٩، ٤٢١، والتعليقة ٥/ ١٧٨، والنكت ٣/ ٤١٢.

قلـب (العـين) حـاء، وإدغامهـا في (الحـاء)[1]، فالـذي نفـى ابـن عصفـور وقوعـه هـو إدغـام (الحـاء) في (العـين)، لا إدغـام (العـين) في (الحـاء) بعـد قلبهـا حـاء.

فـ(الحـاء) لا تدغـم في (العـين) - بـأن تقلـب (الحـاء) عينًـا ثـم تدغـم - في مذهب سـيبويه[2]، وقـد علـل النحـاة ذلـك بـأن التقـاء الحاءين أسـهل من التقـاء العينـين[3].

وقـد ذكـر ابـن عصفور أن أبـا عمرو يدغـم (الحـاء) في (العـين) في قولـه - تعالى - ﴿فَمَـن زُحْـزِحَ عَـنِ النَّـارِ﴾[4]، فلـم يفُتـه ذلـك، فالمطالـب بالدليـل عـلى ثبـوت ذلـك عـن العـرب هـو أبـو حيـان، وهـو لم يذكـر دليـلاً عـلى مـا ردّ بـه كلام ابـن عصفـور، بـل اسـتند إلى مجمـل عبـارة سـيبويه، غاضًّـا الطـرف عـن بقيـة كلامـه.

بـل نُقـل عـن أبي عمـرو نفسـه - مـع أنـه هـو الـذي يقـرأ بالإدغـام - أنـه لا يـرى ذلـك في غـير هـذا الموضـع، ولا يقيس عليـه[5].

فورود ذلك الإدغام في القراءة يجعله مسموعًا[6]، وقد اختلف النحاة في القياس عليه[7]، ولكن وروده في القراءة لا يتنافى مع كلام ابن عصفور من أنّه لم يثبت عن العرب.

وقد صرح أبو حيان في بعض كتبه بأن ما أثبته القراء يقاس عليه، كما في هذه الآية[8]، وما ذهب إليه ابن عصفور هو مذهب البصريين[9]، وبه قال جماعة من النحاة[10].

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٥١، وشرح المفصل ٥/ ٥٣٣، ٥٣٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٤٧٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٥١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٤١٩، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري، ص ٨٩٨، ٨٩٩.

(٤) من الآية (١٨٥) من سورة آل عمران. وتنظر القراءة في: النشر ١/ ٢٩٠.

(٥) ينظر: الممتع ٢/ ٧٢٢، والنشر ١/ ٢٩٠.

(٦) ينظر: الكناش ٢/ ٣٢١، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٧٧.

(٧) ينظر: الكناش ٢/ ٣٢١.

(٨) ينظر: الارتشاف ٢/ ٧١٤.

(٩) ينظر: المقتضب ١/ ٣٤٣، والأصول ٣/ ٤١٤، ٤١٥، والارتشاف ٢/ ٧١٤.

(١٠) ينظر: المقتصد ٢/ ١٦٧١، وشرح المفصل ٥/ ٥٣٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٧٦، وشرح الشافية لليزدي ٢/ ٥٨٦، ٥٨٧.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين، وبعد:

فبعد هذه الرحلة مع تعقبات أبي حيان الصرفية انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- عدم دقة ابن عصفور في النقل عن النحاة السابقين - أحيانًا - كما في مسألة جمع (فعال).
- استناد ابن عصفور في أحكامه إلى المعاني المجازية، وتقديمها على الاشتقاق، وذلك كما في مسألة زيادة (الميم) آخرًا.
- التوسع في التعليل، والحمل على النظير عند ابن عصفور، كما في مسألة إبدال (الواو) المكسورة المتصدرة همزة.
- خلْط أبي حيان بين قبول القراءة والقاعدة الصرفية، كما في مسالة إدغام (الحاء) في (العين).
- سعة حفظ أبي حيان اللغوية التي تجلت في بعض تعقباته، وسعة اطلاعه التي بدت واضحة في استقصاء ما يتعلق بالأوزان، وأقوال النحاة فيها، كما في مسألة زيادة (الهمزة) في (أفكل)، وجرأته على ابن عصفور التي تجلت في إصلاحه لبعض عباراته.
- اضطراب كلام ابن عصفور في بعض المسائل، وتناقض كلامه في المسألة الواحدة، كما في مسألة علة بقاء (فاء) مضارع المثال الواوي مضموم (العين)، واقتصاره - في بعض المسائل - على ذكر اختياره فقط في المسألة دون التعرض لذكر أقوال النحاة، وخلطه بين العلل مما أتاح لأبي حيان فرصة لتعقبه، كما في مسألة إبدال (الواو) المكسورة المتصدرة (همزة).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

- **الإبدال**، لابن السكيت، تحقيق حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ.
- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، لابن القطاع، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **اشتقاق أسماء الله، للزجاجي**، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **الاشتقاق**، لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ.
- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **إعراب القرآن**، للنحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **الإغفال**، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي،١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **الأفعال**، لابن القطاع، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **الألفاظ**، لابن السكيت، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

- **أمــالي ابــن الشــجري،** تحقيــق محمــود محمــد الطناحــي، مكتبــة الخانجــي، القاهــرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **الإنصــاف في مســائل الخــلاف بــين البصريــين والكوفيــين،** لأبي الــبركات الأنبــاري، تحقيــق جــودة مــبروك محمــد، دار الخانجــي، القاهــرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- **إيجــاز التعريــف في علــم التصريــف،** لابــن مالــك، تحقيــق محمــد المهــدي عبــد الحــي عــمار، عــمادة البحــث العلمــي بالجامعــة الإســلامية، المدينــة المنــورة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **البغداديــات،** لأبي عــلي الفــارسي، دراســة وتحقيق صــلاح الديــن عبد الله الســنكاوي، مطبعــة العــاني، بغداد.
- **تــاج العــروس مــن جواهــر القامــوس،** للزبيــدي، تحقيــق عبدالســتار أحمــد فــراج وآخريــن، وزارة الإرشــاد والأنبــاء، الكويــت، ط٢، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- **التبــصرة والتذكــرة،** للصّيمــري، تحقيــق فتحــي أحمــد مصطفــى عــلي الديــن، دار الفكــر، دمشــق، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **التتمــة في التصريــف،** لابــن القبيــصي، تحقيــق محســن ســالم العمــيري، نــادي مكــة الثقــافي الأدبي، مكــة المكرمــة، ط١، ١٤١٤هـ.
- **التخمــير،** للخوارزمــي، تحقيــق عبــد الرحمــن ســليمان العثيمــين، دار الغــرب الإســلامي، بــيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- **التذييــل والتكميــل في شرح كتــاب التســهيل،** لأبي حيــان، تحقيــق حســن هنــداوي، دار كنــوز إشــبيليا، الريــاض، ط١، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.
- **تســهيل الفوائــد وتكميــل المقاصــد،** لابــن مالــك، تحقيــق محمــد كامــل بــركات، دار الكاتــب العــربي، القاهــرة، ١٣٨٧هـ.
- **تصحيــح الفصيــح وشرحــه،** لابــن درســتويه، تحقيــق محمــد بــدوي المختــون، المجلــس الأعــلى للشــؤون الإســلامية، القاهــرة، ١٤٢٥هـ.

- **التعليقة على كتاب سيبويه**، للفارسي، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **التكملة**، للفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ.
- **التكملة والذيل والصلة**، للصغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي، وآخرين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠هـ.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **تهذيب اللغة**، للأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **توضيح المقاصد والمسالك**، للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- **جمهرة اللغة**، لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.
- **دقائق التصريف**، لابن المؤدب، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **ديوان الشماخ**، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، د.ت.
- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، د.ت.

- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **الشافية في علم التصريف**، لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- **شرح التصريف**، للثمانيني، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **شرح التعريف بضروري التصريف**، لابن إياز، تحقيق هادي نهر، هلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **شرح التكملة**، للعكبري، تحقيق حورية مفرج الجهني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، للرضي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، لركن الدين الأستراباذي، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **شرح الشافية**، للخضر اليزدي، تحقيق حسن أحمد العثمان، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ.

- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- **شرح كتاب سيبويه**، لصالح بن محمد الهسكوري، تحقيق خالد محمد التويجري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.
- **شرح كتاب سيبويه**، للرماني، تحقيق سيف العريفي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **شرح الملوكي في التصريف**، لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- **الصحاح**، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.
- **عنقود الزواهر في الصرف**، للقوشجي، تحقيق أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.
- **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥ه/ ٢٠٠٤م.
- **الكناش في فني النحو والصرف**، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل، تحقيق رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.

- **اللبـاب في علـل البنـاء والإعـراب**، للعكـبري، تحقيـق عبـد الإلـه النبهـان، وغـازي مختـار طليمات، دار الفكـر المعـاصر، بـيروت، ودار الفكـر، دمشـق، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.
- **اللامات**، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- **ليس في كلام العرب**، لابـن خالويـه، تحقيـق وشرح أحمـد عبدالغفـور عطـار، مكـة المكرمـة، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **مـا ينـصرف ومـا لا ينـصرف**، للزجـاج، تحقيـق هـدى محمـود قراعـة، لجنـة إحيـاء التراث الإسـلامي،١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- **مجـاز القـرآن**، لأبي عبيـدة، عارضـه بأصولـه وعلـق عليـه محمـد فـؤاد سـزكين، مكتبـة الخانجـي، مـصر.
- **المحتسـب في تبيـين وجـوه شـواذ القـراءات والإيضـاح عنهـا**، لابـن جنـي، تحقيـق عـلي النجـدي ناصـف، وعبـد الحليـم النجـار، وعبـد الفتـاح إسـماعيل شـلبي، دار سـزكين للطباعـة والنـشر، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **المحكـم والمحيـط الأعظـم**، لابـن سـيده، تحقيـق عبـد الحميـد هنـداوي، دار الكتـب العلميـة، ط١، ١٤٢١هـ.
- **المخصـص**، لابـن سـيده، تحقيـق خليـل إبراهيـم جفـال، دار إحيـاء الـتراث العـربي، بـيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- **المسـاعد عـلى تسـهيل الفوائـد**، لابـن عقيـل، تحقيـق محمـد كامـل بـركات، دار الفكـر، دمشـق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **معـاني القـرآن**، للأخفـش، تحقيـق هـدى محمـود قراعـة، مكتبـة الخانجـي، القاهـرة، ط١، ١٤١١هـ.

- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **مفتاح العلوم**، للسكاكي، ضبطه وكتب هوامشه علق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- **المفتاح في شرح أبيات الإيضاح**، لابن عصفور، تحقيق رفيع غازي السلمي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **المقتصد في شرح التكملة**، للجرجاني، تحقيق أحمد عبد الله الدويش، عمادة البحث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.
- **المقتضب**، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- **مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- **المقرب**، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- **المنصف في شرح التصريف**، لابن جني، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي.
- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لأبي حيان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٢٠هـ.
- **الوجيز في علم التصريف**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق علي حسين البواب، دار العلوم، مصر، ١٤٠٢هـ.

ضمير الشأن في ضوء ترجمات القرآن الكريم الإنجليزية
دراسة نحوية نظرية وتطبيقية

إعداد:

خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي

الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

- **ملخص البحث:**

ينطلـق هـذا البحـث مـن التحليـل الإعـرابي بوصفـه أول مراقـي ترجمـة النصـوص العربيـة إلى اللغـات الأخـرى، وذلـك لدراسـة ضمـير الشـأن في القـرآن الكريـم دراسـة بينيـة بـين اللغـة العربيـة واللغـة الإنجليزيـة، متمثِّلـة في ترجمـات القـرآن الكريـم إلى الإنجليزيـة.

وهـو يـهدف في عمومـه إلى بيـان أثـر النحـو في صورتـه التطبيقيـة (الإعـراب) في صحَّـة ترجمـة القـرآن ودقَّتهـا بالوقـوف عـلى مـدى معرفـة مترجمـي القـرآن بدلالـة ضمـير الشـأن، والقـدرة عـلى التمييـز بينـه وبـين بقيَّـة الضمـائر، وإيضـاح بعـض طرائـق مترجمـي القـرآن في إيجـاد المكافـئ الترجمـي لضمـير الشـأن في اللغـة الإنجليزيـة.

وقد جاء البحث في قسمين:

- قسـم نظـري تنـاول في مبحثـين أهـمَّ أحـكام ضمـير الشـأن، والمقابـل المصطلحـي والوظيفـي لضمـير الشـأن في اللغـة الإنجليزيـة.
- قسـم تطبيقـي، وهـو معظـم البحـث، وفيـه تنـاولَ البحـث تنـاولًا إعرابيًّـا بعـض الآيـات التـي تضمَّنـت ضمـير الشـأن، وموازنـة مُعطياتـه بموقـف مترجمـي الآيـات مـن ضمـير الشـأن.

الكلمات الافتتاحية: الضمير، ضمير الشأن، إعراب القرآن، ترجمة القرآن.

*****

المقدِّمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يكاد يُجمع رأي قُدماء النحويين على أنَّ الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وأنَّ الضمير - لكونه دالًّا في الوضع على متكلِّم أو مخاطَب أو غائب تقدَّم ذِكْرُه لفظًا أو معنىً أوحُكمًا[١] - معدود في الأسماء، وقد خالف في ذلك بعض المعاصرين؛ فجعلوه قسمًا مستقلًّا، بل وسَّعوا دلالته؛ فجعلوه يشمل اسم الإشارة والاسم الموصول[٢].

وممَّا سُلِك في عداد الضمائر: ضمير اصطلح جمهور النحويين على تسميته في الأشهر بضمير الشأن أو القصَّة، وهو في حقيقته لا يعود إلى متقدِّم، و«يكون في صدر جملة بعده تفسِّره دلالته، وتوضِّح المراد منه»[٣].

وقد ورد هذا الضمير في كثير من النصوص العالية، وفي طليعتها القرآن الكريم، ولكنْ جاء فيها أقلَّ شِياعًا من الضمائر الشخصيَّة، وهو يتميَّز بخصائص كثيرة تُبِيْنُه إلى حدٍّ كبير عن مسلك القياس الذي جرَتْ عليه بقيَّة الضمائر[٤]؛ ولذا كانت ترجمته في القرآن الكريم إلى الإنجليزية محلَّ إشكال لدى المترجمين، ويبدو ذلك أكثر ما يكون في الخلط بينه وبين الضمائر الشخصيَّة، وهذا راجع في سببه العام إلى الخطأ في التحليل الإعرابي للنصِّ القرآني الذي هو أول مدارج ترجمته من خلال تحديد المعنى الوظيفي للعناصر اللغوية المكوِّنة للنصِّ؛ ولذا كان الخطأ في تحليل النصِّ إعرابيًّا مُفضيًا بلا شكٍّ إلى ترجمته ترجمةً خاطئة ؛ لأنَّ الترجمة نِتاج فهم

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ق٢-ج١/ ١١١.
(٢) ينظر: من أسرار اللغة، ص ٢٧٤، والعربية معناها ومبناها، ص ٣٢.
(٣) النحو الوافي ١/ ٢٥٢.
(٤) سيأتي إيضاحها باختصار في المبحث الأول من القسم النظري.

النـصِّ، وفهمُـه مبنـيٌّ عـلى النظـر فيـه مـن عـدَّة جهـات، وفي طليعتهـا: الإعـراب بمفهومــه الكاشــف لنحــو عنــاصر النــصِّ[1].

ويتأكَّـد ذلـك في واقـع هـذه الدراسـة إذا عُـرف أنَّ الضمــائر ليسـت بمُفـرَدات مُعجَميَّـة تُلتمَـس دلالاتـُها ووظائــفُها في المعاجـم، وإنمــا هـي كلمــات قواعديَّـة (Grammatical Words) تُبحَــث في كتــب النحــو[2].

ومـن هنـا عـزم الـرأي عـلى دراسـة ضمير الشـأن دراسـة بينيَّـة (بـين اللغـة العربية والإنجليزيـة) متمثِّلـةً في بعـض ترجمـات القـرآن الكريـم إلى اللغـة الإنجليزيـة.

وقد كان من بواعث اختيار هذا الموضوع:

١- أهـميَّة الضمـائر عمومًا في وصل أجزاء التراكيب بوصفها أحد أنواع الروابط.

٢- مشابــهة ضمــير الشــأن للضمــير الشخصــي في الظاهــر، ومباينتــه لــه في الدلالــة والوظيفــة، وهــذا قــد أحــدث لَبسًــا لــدى مترجمــي القــرآن الكريــم.

٣- عــدم وجــود دراســات أخلصــت هــذا الموضــوع بالبحــث، ولعــلَّ أمَــسَّ دراســة بــه وقفــتُ عليهــا هــي بعنــوان:

Peled, Yishai. “Non-Referential Pronouns in Topic Position in Medieval Arabic Grammatical Theory and in Modern Usage.” Zeitschrift Der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, vol. 140, no. 1, 1990, pp. 3–27. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/43379686. Accessed 12 Jun. 2022.

وهــذه الدراســة لا تتعــارض وموضــوعَ دراســتي؛ لأنــــها مختصَّــة- في جملتهــا- بتنــاول ضمــير الشــأن تنــاولًا وصفيًّــا لــه كمـــا هــو في كتــب النحــو المعياريــة، مــع الاستشــهاد لــه ببعــض النمـــاذج مــن النصــوص الأدبيــة المعــاصرة، في حــين

(١) ينظر: تعدد تراجم القرآن الكريم في ضوء الإعراب، ص ٩.

(٢) ينظر: ضمـائر الغيبة أصولها وتطورها، ص ١٢.

أنَّ دراستي منصرفة الوجه في غالبها إلى الجانب التطبيقي المتمثِّل في التحليل الإعرابي لضمير الشأن في القرآن الكريم وموازنة ذلك بالمكافئات الترجمية له التي تضمَّنتها بعض ترجمات القرآن.

٤- أنَّ هذه الدراسة تسلك مسلكًا تقابليًّا بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية، وهذا قد يساعد ولو جزئيًّا في جهود تعليم اللغة العربية من خلال دراسة المقابل الوظيفي لضمير الشأن في اللغة الإنجليزية، وخاصَّة أن كثيرًا من كتب تعليم اللغة العربية للناطقين بالإنجليزية تُغفل الإشارة إلى ضمير الشأن.

وتهدف هذه الدراسة إلى هدف عامٍّ، وهو بيان أثر التحليل الإعرابي للقرآن الكريم في صحَّة ترجمته، واستغراق جميع عناصره اللغوية. وهناك أهداف خاصَّة، ومنها:

١- الوقوف على مدى معرفة مترجمي القرآن بدلالة ضمير الشأن، والقدرة على التمييز بينه وبين بقيَّة الضمائر.

٢- إيضاح بعض طرائق مترجمي القرآن في إيجاد المكافئ الترجمي لضمير الشأن في اللغة الإنجليزية.

٣- دراسة ضمير الشأن في النصِّ القرآني من حيثُ الصناعة والمعنى، والموازنة بينه وبين وجوه الإعراب الأخرى.

وقد أقمتُ خطَّة هذه الدراسة على قسمين:

القسم الأول: الدراسة النظرية، وهو ينتظم مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بضمير الشأن، وبيان أهمِّ أحكامه.

وممَّا يجدر الإشارة إليه هنا أنَّ أحكام ضمير الشأن في كتب النحو ذات مشاعب تطول، وبعضها لا يخلو من خلاف، وليس من غرض

هـذا القسـم الإحاطـة بــها؛ لمـا في ذلـك مـن تطويـل يُـربي عـن القصـد؛ ولذا سـوف أكتفـي عـلى وجـه الاختصـار بأهـمِّ الأحـكام التـي تكـون موطِّئـة للدراسـة التطبيقيـة.

المبحث الثاني: المقابل المصطلحي والوظيفي لضمير الشأن في اللغة الإنجليزية.

القسـم الثـاني: الدراسـة التطبيقيـة لضمـائر الشـأن عـلى الآيـات وترجماتـها الإنجليزيـة.

وهـذا القسـم قـد نـال المكيـال الأوفـر مـن عنايـة البحـث، وقـد سـلكتُ فيـه مسـلكًا تطبيقيًّـا يتنـاول بعـض الآيـات التـي اشـتملت عـلى ضمـير الشـأن تنـاولًا تحليليًّـا يجلـو موقـف المترجمـين مـن ضمـير الشـأن، بالوقـوف عـلى مـدى إدراكهـم للبُعـد اللغـوي لـه، وإيضـاح طُـرُق مقابلتهـم لدلالتـه.

وقد انتظم سِلك الآيات المتناوَلَة في مبحثين، وهـمـا:

المبحث الأول: الآيات التي ورد فيها ضمير الشأن مذكورًا، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الضمـائر التي تـحتمل الشأن والغَيبة.

المطلب الثاني: الضمـائر التي لا تـحتمل إلَّا الشأن.

المبحث الثاني: الآيات التي ورد فيها ضمير الشأن محذوفًا.

ومـمَّـا تجدر الإشارة إليه في هذا القسم:

١ - أنَّ هـذه الدراسـة وإن نـهجتُ في الإعـداد لـها الاسـتقراءَ المتـأني للآيات التـي اشـتملت عـلى ضمـير الشـأن، إلَّا أنـه ليـس مـن مقاصدهـا اسـتيفاء جميـع مظانِّـه؛ فـإنَّ ذلـك أوسـع مـن أن يُحـاط بـه في مثـل هـذا البحـث؛ ولـذا اقتصـرتُ عـلى طائفـة صالحـة مـن الآيـات التـي أرجـو أن تكـون كافيـة لإبـراز الموضـوع.

٢- جرى تناول البحث للآيات وَفق المنهج الإجرائي الآتي:

- التصدير بكتابة الآية محلِّ البحث[١].
- إيراد ترجمات الآية منسوبةً إلى أصحابها، وسوف أشير إلى الترجمات التي اتخذتُها مجالًا للدراسة.
- التحليل الإعرابي لضمير الشأن وما يتعلَّق به في تركيب الآية، ثُمَّ مُوازنة مُعطياته بمواقف المترجمين من ضمير الشأن في الآية.

ترجمات القرآن المختارة مجالًا للدراسة التطبيقية:

كان من طليعة الرأي ابتداءً اقتصار خُطَّة البحث في الدراسة التطبيقية على بعض الترجمات الشهيرة للقرآن، وقد اخترتُها؛ بناءً على المعيار الزماني والمكاني والدِّيني واللغوي (لغة المترجم الأصليَّة) والجنسي ونوع الترجمة من حيث كونها عملًا فرديًّا أو جماعيًّا، وهي سبع ترجمات على النحو الآتي:

١- ترجمة إدوارد بالمر (Edward H. Palmer-1882)

٢- ترجمة محمد بكثول (Mohammad M. Pickthall-1936)

٣- ترجمة عبد الله يوسف علي (Abdullah Yusuf Ali-1953)

٤- ترجمة آرثر آربري (Arthur J. Arberry-1969)

٥- ترجمة الهلالي (Mohammad H. Al-Hilali-1978) ومحمد خان (Mohammad M. Khan)

٦- ترجمة محمد أسد (Mohammad Asad-1992)

٧- ترجمة صحيح إنترناشيونال (Saheeh International)

---

(١) ومـمَّا يجدر التنبيه إليه هنا أن البحث لم يلتزم منهجُه في إيراد الآيات بترتيبها في المصحف، وإنما ساق الآيات بحسب تفاوتها في موضوع البحث؛ فإنَّ بعضها لمقتضىً صناعي أو معنوي أو سياقي قد نالت في المصادر النحوية والإعرابية عناية أوفر من بعض في مناقشة ضمير الشأن؛ مما كان له تأثير في ترجمتها.

ولكـنْ عنـد جمـع الآيـات المشـتملة عـلى ضمـير الشـأن، والنظر في جُـلِّ ترجماتــها المختلفـة، اتضـح لي أنَّ الاقتصـار عـلى الترجمـات المذكـورة آنفًـا فيـه تضييـق لبعـض آفـاق البحـث، وتفويـت لأفـكار جديـرة بالمناقشـة والتحليـل؛ وذلـك لأني وقفـتُ عـلى عـدد مـن الترجمـات الأخـرى- ومعظمهـا قليلـة الشُّـهرة والـدوران مُقارَنـةً بمـا ذُكِـر -قـد اعتنـت بترجمـة ضمـير الشـأن اعتنـاءً متميِّـزًا يوافـق إلى حـدٍّ مـا التحليـلات الإعرابيـة المأثـورة في كتـب الإعـراب لضمـير الشـأن، وهـذا مـمَّـا لـم أقـف عليـه في أكثـر الترجمـات المختـارة، ومـن أهــمِّ تلـك الترجمـات:

١- ترجمة توماس إرفينغ (T.B. Irving - 2002)

٢- ترجمـة أَمَـة الرحمـن عمـر، وعبـد المنَّـان عمـر (Amatul Rahman Omar and Abdul Mannan Omar)

٣- ترجمة محمد تقي عثمـاني (Mohammad Taqi Usmani)

٤- ترجمة محمد سرور (Mohammad Sarwar)

٥- ترجمة محمد فاروق مالك (Mohammad Farooq Malik)

فرأيـتُ بنـاءً عـلى ذلـك أن أضيـف إلى الترجمـات المختـارة مـا اطلعـتُ عليـه مـن هـذه الترجمـات، وهـي فرصـة قـد نــهزتْ لدراسـتها جُزئيًّـا والوقـوف عـلى شيء مـن منزلتهـا؛ فـإنَّ أكثـر الدراسـات اللغويـة المتعلِّقـة بترجمـات القـرآن منصــرفة العنايـة إلى الترجمـات المشـهورة، وهـذا أفضــى إلى إغفـال غيرهـا مـن الترجمـات، ورُبَّــمـا كانـت تُزاهيهـا في محاسـنها أو تربـو عليهـا.

ولكــنْ يُشــكل عــلى ذلــك أنــه يُـؤدِّي إلى أن يكـون مجمـوع عـدد الترجمـات الداخلـة في إطـار البحـث جمًّـا كبـيرًا؛ ولـذا هـداني النظـر في دفـع هـذا الإشـكال إلى تقسـيم الترجمـات مـــحلِّ البحــث إلى قسـمين:

القسـم الأول: وهـو يشـمل ترجمـات رئيسـة تُـورَد في دراسـة جميـع الآيـات، وهـي الترجمات السـبع الأولى.

القسم الثاني: وهو يتضمَّن ترجمات غير رئيسة، ولا يُورَد منها في دراسة كُلِّ آية إلَّا ما كان لها موقف مباين لغيرها من ترجمات القسم الأول في ترجمة ضمير الشأن، وهي الترجمات الخمس الأخرى المذكورة.

وأخيرًا؛ فهذا بحثي، وقد حرَصتُ أن أجمع فيه بين الإيجاز والإيفاء، غير مُدَّع أنه قارب شأو الإحاطة بجميع قضاياه، ولكنَّه عمل وفَرتُ له صفو جُهدٍي القليل، راجيًا ألَّا يخلو من طفيف فائدة وقليل عائدة، وأن يكون هاديًا لبحوث أخرى في مجاله.

والحمد لله ربِّ العالمين.

القسم الأول: الدراسة النظرية

المبحث الأول: التعريف بضمير الشأن، وبيان أهمِّ أحكامه.

ضمير الشأن هو ضمير غائب مُفرَد يَلزم صدر الكلام، ولا يعود إلى مذكور أو معلوم، وإنَّما تفسِّره جملة بعده مُصرَّح بجُزأيها، ويعمل فيه الابتداء أو أحد نواسخه، وهي: (كان) و(إنَّ)، وظنَّ، أو إحدى أخواتها[1].

قال ابن يعيش: «اعلم أنَّهم إذا أرادوا ذِكْرَ جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية، فقد يقدِّمون قبلها ضميرًا يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير وتفسيرًا له، ويوحِّدون الضمير؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث؛ لأنَّ كُلَّ جملة شأن وحديث... وذلك قولك: (هو زيد قائم)، فـ(هو) ضمير لم يتقدَّمه ظاهر، إنما هو ضمير الشأن والحديث، وفسَّره ما بعده من الخبر، وهو (زيد قائم)، ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ؛ لأنها هو في المعنى؛ ولذلك كانت مُفسِّرة له»[2].

وقد أشار الرضي[3] إلى أنَّ ضمير الشأن كأنَّه راجع في حقيقته إلى المسؤول عنه بسؤال مُقدَّر، تقول مثلاً: هو الأمير مقبل، كأنه سُمعت ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر؛ فسأل: ما الشأن؟ فقيل: هو الأمير مقبل، أي: الشأن هذا.

ولضمير الشأن غرضان:

الغرض الأول: غرض معنوي من جهة أنَّ ضمير الشأن يُستعمَل لقصد المبالغة والتفخيم والاهتمام بجملة الخبر بعده، وتحصيلُ وجه

(١) ينظر: شرح الكتاب ١/ ٣٨٤، والإيضاح العضدي، ص ١٠٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٩١، والمفصل، ص ١٧٣، وشرح الرضي ق٢/ج١/ ١٧٨، والتسهيل، ص ٢٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٤، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٧١، والنحو الوافي ١/ ٢٥٠، ومعاني النحو ١/ ٥٧.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٣٣٥-٣٣٦. وينظر: الضمائر في اللغة العربية، ص ١٤٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية، ق٢/ ج١/ ١٧٧.

البلاغة فيه يكون بإضماره أولًا وتفسيره ثانيًا؛ لأنَّ الشيء إذا كان مُبهَمًا، فالنفوس طُلَعة إلى فهمه ومَشُوقة إلى إدراك مرجعه؛ ولذا قصَره بعض النحويين على مواضع الفخامة[1]، فلا يُقال مثلًا: هو الذباب يطير[2].

الغرض الثاني: غرض لفظي، وهو تسويغ إدخال بعض الحروف المشبَّهة بالفعل على الجمل الفعلية[3]، ويبدو هذا الغرض ظاهرًا في باب (أنْ) و(كأنْ) المخفَّفتين، كما ستأتي الإشارة إليه في المبحث الثاني من القسم الثاني.

ويأتي ضمير الشأن مذكَّرًا باعتبار الشأن أو الأمر، ومؤنَّثًا باعتبار القصَّة على اختلاف بين النحويين في تقرير ذلك، فقد ذهب البصريون[4] إلى أنَّ الأحسن هو تذكير الضمير مع المذكَّر، وتأنيثه مع المؤنَّث. واختُلف في المنقول عن الكوفيين، فقيل: إنهم يجيزون تأنيث ضمير الشأن وتذكيره إذا تلاه مؤنَّث[5]، وقيل: إنَّ ذلك بحسب المخبَر عنه تذكيرًا وتأنيثًا[6].

ولابن مالك في هذه المسألة تفصيل يبدو أنه لم يُسبَق إليه، وهو أنه يجب «تذكيره ما لم يَلِه مؤنَّث، أو مذكَّر شبيه به مؤنَّث، أو فعل بعلامة تأنيث؛ فيَرْجُح تأنيثه باعتبار القصَّة على تذكيره باعتبار الشأن»[7].

---

(١) ينظر: الطراز ٢/ ٧٦. وينظر أيضًا: المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٢٣٤، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٧٤، ومغني اللبيب، ص ٤٠٤، والتحرير والتنوير ١/ ٥٧٢، ٦٠١.

(٢) ينظر: شرح الرضي، ق٢/ ج١/ ١٧٩. وينظر: معاني النحو ١/ ٥٧.

(٣) ينظر: التطور النحوي، ص ١٣٩، والضمائر في اللغة العربية، ص ١٤٢، ومعاني النحو ١/ ٦١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٩٨، وأمالي ابن الشجري ٢/١١٦-١١٧، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٧٨، وتعليق الفرائد ٢/ ١٢٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٨.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ١/ ١٨٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٨، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٧٩.

(٧) تسهيل الفوائد، ص ٢٨. وينظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٤-١٦٥، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٧٦-٢٧٨.

ولضمـير الشـأن خصائـص خالـف بــها القيـاس، وانفـرد بــها عـن الضمــائر الشــخصيَّة، وهــي:

١- أنه لا يَرجع إلى مذكور سابق، وإنمـا يعود على الجملة المفسِّرة له بعده لزومًا.

٢- أنَّ مفسِّره لا يكون إلَّا جملة[1].

٣- أنه لا يُتبَع بتابع؛ فلا يُؤكَّد ولا يُعطَف عليه ولا يُبدَل منه.

٤- أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو ناسخه.

٥- أنه ملازم للإفراد[2].

٦- أنه لا يُراد به شيء بعينه.

٧- أنه لا يُستعمَل إلَّا في التفخيم.

٨- أنه لا يَرجع إليه ضمير من الـجملة المفسِّرة له[3].

٩- أنه يجب التصريح بجُزأَي الـجملة المفسِّرة له[4].

ولـذا كان مـن القواعـد المقـرَّرة أنـه «إذا تنـازع العلمـاء في ضمـير مـا، فقائـل يقـول: هـو ضمـير الشـأن والقصَّـة، وآخَـر يقـول: ليـس هـو ضمـير الشـأن والقصَّـة. فـإذا كان لقـول الآخَـر وجـه صحيـح في العربيـة وفي السـياق فهـو أولى بحمـل الآيـة عليـه، ولا يُقـال بضمـير الشـأن إلَّا إذا لــم يكـن لـه محمـل صحيـح غـيره؛ لأجـل مخالفتـه للقيـاس مـن وجـوه مختلفـة»[5].

---

(١) وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز تفسير ضمير الشأن بمفرد. ينظر: المسائل البصريات ١/ ٤٣٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ص ٦٣٦-٦٣٧. وينظر أيضًا: شرح المفصل ٤/ ٣٥٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٧، وتمهيد القواعد ١/ ٥٥٧.

(٣) ينظر: لسان العرب ١٣/ ٣٦٨.

(٤) خلافًا للكوفيين في ذلك. ينظر: شرح الرضي ق٢/ ج١/ ١٨٠، وشرح التسهيل ١/ ١٦٣.

(٥) قواعد الترجيح بين المفسِّرين ٢/ ٥٨٥.

المبحث الثاني: المقابل المصطلحي والوظيفي لضمير الشأن في اللغة الإنجليزية

مـمَّـا لا يفـوت ذكـره في طليعـة هـذا المبحـث أنَّ المصـادر الإنجليزيـة التـي تناولـت النحـو العـربي وأحكامـه نـادرًا مـا ألـمَّتْ بـضمير الشـأن[١]، عـلى الرُّغم من وروده في القـرآن الكريـم ونصـوص الشِّـعر، ورُبَّـمـا كان مـآب ذلـك قلَّـة دورانـه في اللغـة المعـاصرة، وانحصـار استعمـاله غالبًـا في بعـض صيـغ المحـرَّرات الرسـمية، نحـو: إنـه في يـوم كـذا وقـع كـذا وكـذا[٢].

ويعنينـا في أول هـذا المبحـث الوقـوفُ عـلى المصطلحـات الإنجليزيـة التـي وضعهـا بعـض الباحثـين لمقابلـة مصطلـح ضمـير الشـأن؛ لأنَّ «ثمَّـة علاقـة وثيقـة لا تنفصـم بـين المصطلـح والتصـور أو المفهـوم الـذي يـدلُّ عليـه، وأنَّ عـلى المترجـم إدراك الدلالـة الدقيقـة للمصطلـح حتـى يتمكَّـن مـن نقلـه إلى اللغـة الهـدف نقـلاً كامـل الأبعـاد»[٣]، والمقابـل المصطلحـي هـو اختـزان دلالي للمصطلـح المقابَـل يعكـس مـدى مقاربتـه لـه أو مباعدتـه منـه.

ومـمَّـا يجـب أن يكـون المترجـم عـلى ذُكْـر منـه عنـد إيـجاد قريـن ترجمـي للمصطلحـات اللغويـة عامَّـةً أنَّ «لـكُلِّ لغـةٍ خصائـص في المصطلحـات وأسـاليب الـكلام إذا نُقلـت نقـلًا حرفيًّـا إلى لغـة أخـرى عُـدَّت معـاني سـخيفة»[٤]؛ ولـذا وجـب ألَّا يُقتصَـر في ترجمـة مصطلـح ضمـير الشـأن عـلى حـدود دلالتـه اللغويـة الظاهـرة، بـل يُنظَـر إلى (معنـاه المتخصِّـص) المتمثِّـل في دلالتـه النحويـة والخصائـص الوظيفيـة لمـا يرمـز لـه، ولعـلَّ

---

(١) من المصادر التي لـم تُشر إليه (على سبيل التمثيل لا التعديد):

- Arabic An Essential Grammar
- Essentials of Quranic Arabic
- Modern Standard Arabic Grammar
- Tasheel al-Nahw

(٢) ينظر: الضمـائر في اللغة العربية، ص ١٤١-١٤٢.

(٣) بحث (إشكالية ترجمة المصطلح)، ص ٣٩٥.

(٤) مـجلة الرسالة (ع ٢٧٣، ص ١٥٦٩).

أهــمَّ خصيصــة تَسِــمُ ضمــير الشــأن هــي عــدم عــوده عــلى شيء متقــدِّم؛ ولــذا يمكــن مقابلتــه بــ(Non-referential pronoun)، ولكــنْ قــد يشــكل عــلى ذلــك أنَّ هــذا المقابــل لا يبــدو خالــص الاختصــاص بضمــير الشــأن؛ لإمــكان جريانــه عــلى ضمــير الغائــب في بعــض المواضــع التــي يتقــدَّم فيهــا عــلى مرجعــه وجوبًــا أو جــوازًا.

وباسـتقراء أهــمِّ معاجــم المصطلحــات الإنجليزيــة للنحــو العــربي، وقفــتُ عــلى بعــض المصطلحــات المقابلــة لضمــير الشــأن، ومنهــا: مصطلــح (Pronoun of consideration)[1]، ويبــدو أنَّ واضعــه نظــر إلى الغايــة المعنويــة مــن استعمــال ضمــير الشــأن، وهــي قَصْــدُ المتكلِّــم اســتعظام الســامع حديثــه[2]؛ ولــذا علَّــل أبــو البقــاء الكَفَــوي[3] تســمية هــذا الضمــير بالشــأن بأنــه لا يَدخــل إلَّا عــلى جملــة عظيمــة الشــأن.

وفي هــذه العلَّــة نظــر؛ لعــدم صدقهــا في بعــض التراكيــب المأثــورة المشــتملة عــلى ضمــير الشــأن، نحــو قــول العــرب: «إنــه أَمَــة الله ذاهبــة»؛ فــإنَّ مضمــون الــجملة التــي فــسَّرت ضمــير الشــأن خاليــة مــن الفــخامــة، «وأيُّ تفخيــم في مضمــون الجملــة التــي يُمثِّلــون بــها لهــذا النــوع مــن الضمــائر، وهــي: (هــو زيــد منطلــق)، و(مــا هــو زيــد منطلــق)؟!»[4].

والمشــهور في تعليــل هــذه التســمية أنَّ ضمــير الشــأن «يرمــز للشــأن، أي: للحــال المــراد الــكلام عنهــا، والتــي ســيدور الحديــث فيهــا بعــده

(١) ينظر: معجم مصطلحات الإعراب والبناء (الدحداح)، ص ١٢٠.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٧١.

(٣) ينظر: الكليات، ص ٥٧٠.

(٤) بحث (ضمير الشأن والفصل: دراسة ومقاربة لسانية) ١٦. وقد يقال جوابًا عن ذلك: إنَّ هذه أمثلة نحوية لا تُراعَى فيها المعاني بقدر ما يُراعَى فيها بيان الصناعة وشرح القاعدة. ينظر: خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ص ١٨٨.

مباشرةً»[١]، وبناءً على ذلك قوبل بمصطلحَي (Pronoun of the fact)[٢]، و(Pronoun of the matter)[٣].

ومن تسميات هذا الضمير: ضمير القصَّة؛ «لأنه يشير إلى القصَّة، أي: المسألة التي سيتناولها الكلام»[٤]، وقد قوبلت هذه التسمية في الإنجليزية بـ(Pronoun of the story)[٥].

ومن تسمياته أيضًا: ضمير الأمر وضمير الحديث[٦]؛ «لأنه يرمز إلى الأمر الهامِّ الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام والحديث المتأخِّر عنه»[٧].

وجميع هذه التسميات بصرية المنشأ[٨]، وقد نالت- وخاصَّةً التسمية الأولى منها (أي: ضمير الشأن) - شِياعًا كبيرًا في كتب النحو، وكان لذلك أثره في شُهرة مقابلاتها الترجمية.

---

(١) النحو الوافي ١/ ٢٥٢.

(٢) ينظر: العريف (معجم في مصطلحات الإعراب والبناء)، ص ٥٧، ومعجم مصطلحات الإعراب والبناء (الدحداح)، ص ١٢١، ومعجم مصطلحات النحو والصرف، ص ٧٣، و(Arabic Grammar (Part I p.285, 293 (Part II) p.81

(٣) ينظر: Non-Referential Pronouns in Topic Position in Medieval Arabic Grammatical Theory and in Modern Usage p.5

(٤) النحو الوافي ١/ ٢٥٢.

(٥) ينظر: العريف (معجم في مصطلحات الإعراب والبناء)، ص ٥٧، ومعجم مصطلحات الإعراب والبناء (الدحداح)، ص ١٢١، ومعجم مصطلحات النحو والصرف، ص ٧٣، و(Arabic Grammar (Part I p.285, 293 (Part II) p.81

(٦) ينظر: شرح الكتاب ١/ ٢٤٦، والحجة للفارسي ٤/ ٢٣٥، والمسائل الحلبيات ٢٤٧، وشرح المفصل ٢/ ٣٣٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٦، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٧٢.

(٧) النحو الوافي ١/ ٢٥٢.

(٨) ينظر: تعليق الفرائد ٢/ ١٢٠.

وتُرجـم أيضًـا هـذا الضمـير إلى (The non-specified pronoun)[(١)]، وهـو يسـاير تسـمية الكوفيـين[(٢)] لـه بضمـير المجهـول؛ لكونـه لا يرجـع عـلى مذكـور، ولـم يتقدَّمـه مـا يفسِّره ويعـود إليـه[(٣)].

وبالموازنـة بـين هـذه المقابـلات الإنجليزيـة، نجـد أنَّ المقابـل الأخـير لحـظ فيـه وصـف الضمـير، في حـين أنَّ مجمـوع المقابـلات الأولى لحـظ فيهـا معنـاه؛ ولـذا آثـر بعـض النحويـين تسـمية البصريـين عـلى تسـمية الكوفيـين[(٤)].

وإذا كان إيـجاد قرين مصطلحي إنجليزي لمصطلح نحوي عربي لا يبدو أمرًا سهل الملتمَس؛ لأنه ليس مجرَّد ترجمة حرفية، وإنمـا هو دراسة للمصطلح في سياقه الذي جاء منه، فإنَّ أشقَّ منه وأَبْـهَضَ مطلبًا هو البحث عن المقابل الوظيفي له في اللغة الإنجليزية؛ وذلك لأنَّ «لغـــة مِن اللغات لا تطـــابق لغـــة أخرى من جميع جهاتـها بحدود صفاتـها، في أسمـائها وأفعالـها وحـــروفها وتأليفها وتقديمها وتأخيرها واستعـــارتـها وتـحقيقها... وغير ذلك مـمَّـا يطول ذكره»[(٥)]، ويتأكَّد ذلك إذا استُصحب ذِكْرًا أنَّ العربية والإنجليزية تنتميان إلى فصيلتين لغويتين مختلفتين، وهذا يُؤْذِنُ بالتباين الكبير بين اللغتين في الخصائص النحوية، والمعادلات الوظيفية مـمَّـا يزيد الشُّقَّة على المترجم[(٦)].

قال الدكتور حسن غزالة:

“English and Arabic languages belong to two different and distant language families: West Germanic, and Sematic. Consequently, their grammars are sharply different.

---

(١) ينظر: Non-Referential Pronouns in Topic Position in Medieval Arabic Grammatical Theory and in Modern Usage p.5

(٢) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٧٢، ٢/ ٣٨٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٢١، والأصول في النحو ١/ ١٨٢، والخصائص ٢/ ٣٩٩، ومغني اللبيب، ص ٦٣٦.

(٣) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي، ص ٦٧. وينظر: شرح المفصل ٢/ ٣٣٦، وتعليق الفرائد ٢/ ١٢٠.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد ٢/ ١٢٠.

(٥) الإمتاع والمؤانسة ١/ ١١٥.

(٦) ينظر: Translation between Arabic and English p.70

Several grammatical features of English create variable problems of translation into Arabic. Experience shows one of the primary mistakes committed by students of translation is their presupposition that English grammar and Arabic grammar can translate each other in a straightforward way."[1]

وضمير الشأن ليس ببِدْعٍ من ذلك؛ فإنَّ ترجمته إلى الإنجليزية من المشكل، وهذا ما يشهد له صنيع مترجمي القرآن الكريم في الدراسة التطبيقية.

وبالنظر إلى تركيب جملة ضمير الشأن، نجده مكوَّنًا من:

ضمير لا عائد له ---------- جملة مفسِّرة له.

ولعلَّ أقرب ما يمكن أن يكون مكافئًا له من (حيث الشكل) في اللغة الإنجليزية هو تركيب (The cleft sentence)، ويُقصَد به:

"A sentence clause formed from another by dividing the latter into two clauses, each with its own finite verb, so as to place emphasis on particular component (the focus) in the original sentence. Formulaic structure of cleft constructions as follows:

It + form of the verb be + focus + relative clause …."[2]

وأبرز ما يقابلنا من مواضع الشَّبَه بين هذا التركيب وتركيب ضمير الشأن هو الضمير (It)، ويبدو الشَّبَه بينهما فيما يأتي:

١- أنَّ الضمير (it) في هذا التركيب لا يحمل قيمة دلاليَّة[٣]؛ لأنه لا يعود إلى مذكور أو معلوم متقدِّم، ولذا أُطلق عليه في الإنجليزية (Non-referential it)[٤].

(1) Translation as problems and solutions p.27

(2) Oxford dictionary of English grammar p.66

(٣) ينظر: A Comprehensive Grammar of the English Language p.89

(٤) ينظر: Oxford dictionary of English grammar p.66

٢- أنَّ ضمـير الشـأن يَلـزم صـدر الـكلام، ويكـون متبوعًـا بجملـة مفسِّرة لـه؛ ولـذا قابلـه بعـض المترجمـين بمصطلـح وصفـيٍّ مـبرز لهـذه الـخصيصة، وهـو: (The pronoun that anticipates a whole subsequent clause)[١]، وهـذا الأمـر ينطبـق عـلى الضمـير (it).

قال كويرك وآخَرون (Quirk et al) في إيضاح ذلك:

"The Role of the **anticipatory pronoun** it is essentially a structural one in the sense that it carries virtually no information in itself, but merely supplies the structural requirement for an initial subject. (Its semantic function, in so far as it has one, is merely to signal that the content of the subject is expressed in a later position in the same sentence.)"[٢]

٣- أنَّ كلا الضميريـن مـلازم للإفـراد، وسـبب ملازمـة ضمـير الشـأن للإفـراد أنَّ مفسِّره هـو مضمـون الجملـة، وهـو مفـرَد؛ لأنـه نسـبة الـحُكم لمحكـوم عليـه، وذلـك لا تثنيـة فيـه ولا جمـع[٣].

وقيـل في تعليـل ذلـك: إنَّ ضمـير الشـأن كنايـة عـن الشـأن في التذكـير وعـن القصَّـة في التأنيـث، وهـمـا مفـرَدان؛ فوجـب إفـراد مـا هـو كنايـة عنهمـا[٤].

٤- أنَّ ضمـير الشـأن يـأتي مبتـدأ، نحـو: «هـو زيـد قائـمٌ»، ومفعـولًا بـه للأفعال الناسـخة التـي تنصـب مفعولـين اثنـين أصلهمـا مبتـدأ وخـبر، نحـو: «ظننته زيدٌ قائـم»[٥].

ويأتي الضمير (it) في هذا التركيب فاعلًا ومفعولًا[٦]، مثل:

(١) ينظر: العريف، ص ٥٧، Arabic Grammar (Part I) p.293

(2) A Comprehensive Grammar of the English Language p.89

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٧٦، والمساعد ١/ ١١٥-١١٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٤.

(٥) ينظر: المفصل، ص ١٧٣.

(٦) ينظر: Practical English Usage pp.306-307.

- It is probable that we will be a little late.
- We found it tiring to listen to him.

وقد أشار غير واحد من الباحثين إلى أنَّ (it) في هذا التركيب تعادل ضمير الشأن في العربية، ومن أولئك الباحثين: الدكتور حسن الحاج إبراهيم، وسوف أنقل نصَّ كلامه على طوله؛ لأهمِّيته:

"A common use of (It) in English and other Indo-European languages is as an **anticipatory object** (They found it exciting to throw stones at the teacher), or as an **anticipatory subject** (It makes no difference whether you are pleased or not).

A corresponding, but little-known, concept in Arabic grammar is ضمير الشأن or ضمير القصة. In the Holy Quran we read, ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[1]. The pronoun (ها) is a ضمير قصة, equivalent in meaning to (it) in English. The correct rendering of the meaning of the Quranic verse is: (It is not the eyes that grow blind). It is a strange fact that neither Arabs nor Arabists are aware of the close correspondence between (it) as an anticipatory object or subject in English and ضمير القصة or ضمير الشأن in Arabic."[2]

وقد سبقه إلى هذه الإشارة الدكتور محمد عبد الله جبر؛ فذكر أنه «في اللغات الأوربية نجد من بين ما يُسمَّى ضمائر نوعًا للضمير غير الشخصي، وهو في الإنجليزية (it) .... الذي يُستعمَل للغائب. وهذا النوع أقرب في معناه إلى الإشارة في مثل التعبير: (It is me)، وقد يكون بلا معنى للإشارة ولا للشخص في مثل: (It was the servant who has come) وهذه الضمائر غير الشخصية تقارب ما يُسمَّى في العربية ضمير الشأن»[3].

---

(١) الحج، الآية: (٤٦).

(2) Mistranslation of English grammatical concepts into Arabic p.4.

(٣) الضمائر في اللغة العربية، ص ١٤٢.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية لضمائر الشأن على الآيات وترجماتها الإنجليزية

المبحث الأول: الآيات التي ورد فيها ضمير الشأن مذكورًا.

المطلب الأول: الضمـائر التي تـحتمل الشأن والغَيبة.

الآية الأولى:

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1].

الترجمات:

الترجمة	المترجم
Say, He is God alone.	إدوارد بالمر
Say: He is Allah, the One.	محمد بكثول
Say: He is Allah, the One and Only.	عبد الله يوسف علي
Say: ‘He is God, One.	آرثر آربري
Say (O Muhammad (Peace be upon him)): He is Allah, (the) One	الهلالي وخان
SAY: He is the One God.	محمد أسد
Say, He is Allah, [who is] One.	صحيح إنترناشيونال
SAY: God is Unique!	توماس إرفينغ
Say: (The fact is) He is Allah, the One and Alone in His Being.	أمة الرحمن وعبد المنان عمر
Say: The truth is that Allah is One.	محمد تقي عثمـاني

(١) الإخلاص، الآية: (١).

المناقشة:

اختلف المعربون في الضمير (هو) على إعرابين، وهما:

الإعراب الأول: أنَّ (هو) ضمير الشأن مبتدأ؛ «لإفادة الاهتمام بالجملة التي بعده، وإذا سمعه الذين سألوا تطلعوا إلى ما بعده»[1]، والخبر جملة (الله أحد)، «كأنَّه قيل: الشأن أو الأمر هذا، وهو أنَّ الله واحد لا ثاني له»[2].

وهذا الإعراب منسوب إلى جمهور النحويين[3]، وإلى أكثر البصريين[4]، وبه قال أكثر المعربين[5].

ومـمَّا تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع أنَّ الطبري قد سمَّى ضمير الشأن في توجيه هذه الآية (عمادًا)، قال: «واختلف أهل العربية في الرافع (أحد)، فقال بعضهم: الرافع له الله، وهو عماد...»[6].

وقد فهم بيليد (Pelede)[7] من هذا النصِّ أنَّ الطبري يريد بالعماد ما يقابل مصطلح ضمير الفصل عند البصريين؛ ولذا عدَّ هذا الإعراب مغايرًا عن الإعراب الأول.

وهذا وَهْمٌ منه؛ فإنَّ المقصود بالعماد في كلامه هو ضمير الشأن، ويؤيِّد ذلك أمران:

---

(١) التحرير والتنوير ٣٠/ ٥٣٦.

(٢) الكشاف ٤/ ٨١٧.

(٣) ينظر: غرائب القرآن ٦/ ٥٩٥.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٩٤، وفي شرح الكتاب ١/ ٣٤٩: إلى جماعة منهم.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦٧، والحجة للفارسي ٦/ ٤٥٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٥٢، والكشاف ٤/ ٨١٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٣٠٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦/ ٤٨٤، وشرح التسهيل ١/ ١٦٣، والبحر المحيط ٨/ ٥٢٩، والدر المصون ١١/ ١٤٩.

(٦) ينظر: جامع البيان ٢٤/ ٧٢٩، وأصله في: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٩.

(٧) ينظر: Non-Referential Pronouns in Topic Position in Medieval Arabic Grammatical Theory and in Modern Usage p.6

١- أنَّ مصطلــح العمـــاد مــن المصطلحــات المتداولــة في نحــو الكوفيــين ومصنَّفاتـــهم، وقــد أطلقــوه - حسـب الاسـتقراء - عــلى استعمـــالين، أحدهــمـــا: مـا يقابـل ضمـير الفصـل، والاستعمـــال الآخَـر هـو مـا يقابـل ضمـير الشـأن في مصطلـح البصريـين[١]، وكلام الفـرَّاء[٢] في الآيـة - وهـو رأس الكوفيـين- جـليٌّ في أنـه يريـد بـه الشـأن لا غـير.

٢- أنَّ الطـبري قـد شـبَّه آيـة الإخـلاص بآيـة ﴿يَـا مُوسَـىٰ إِنَّـهُ أَنَـا اللَّـهُ الْعَزِيـزُ الْحَكِيـمُ﴾[٣]، وقـد اتفقـت كلمـة المعربـين عـلى أنَّ الهـاء فيهـا ليسـت بضمـير فصـل.

وقـد وقـع في هـذا الوهـم قبـل بيليـد (Pelede) بعـض متقدِّمـي النحويـين، ومنهـم: أبـو جعفـر النحَّـاس[٤]، والمجاشـعي[٥].

الإعـراب الثـاني: أنَّ (هـو) ضمـير غائـب مبتـدأ، يعـود إلى المسـؤول عنـه الـذي تضمَّنـه سـبب نـزول الآيـة؛ فقـد رُوي أنَّ المشركـين قالـوا للنبـي صـلَّى الله عليه وسـلَّم: يا محـمد انسـب لنـا ربَّـك؛ فنزلت الآيـة[٦].

وهـذا إعـراب الفـرَّاء[٧]، والأخفـش[٨]، والطـبري[٩]، وابـن خالويـه[١٠]، وأجـازه الزجَّـاج[١١].

---

(١) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي، ص ٤٧-٤٨، ٦٧، والنحو وكتب التفسير ١/ ١٩٢-١٩٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٩.

(٣) النمل، الآية: (٩).

(٤) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٦٦.

(٥) ينظر: النكت في القرآن، ص ٥٧٩.

(٦) ينظر: المحرر في أسباب النزول ٢/ ١١٠٥.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٢٩٩.

(٨) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٥٨٩.

(٩) ينظر: جامع البيان ٢٤/ ٣٦٩-٣٧٠.

(١٠) ينظر: إعراب ثلاثين سورة، ص ٢٢٨.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٧٧.

ولـو تأمَّلنـا الترجمـات المذكـورة في ضـوء هذيـن الإعرابـين، فإنـه يمكـن تصنيفهـا إلى مـا يـلي:

أولًا: الترجمات التي قابلت الضمير بالشأن[1].

وهي تشمل ترجمتَي:

أمة الرحمن وعبد المنان عمر	Say: **(The fact is)** He is Allah, the One and Alone in His Being
محمد تقي عثمـاني	Say: **The truth** is that Allah is One

ثانيًا: الترجمات التي قابلت الضمير بضمير الغَيبة.

وهـي تنتظـم ترجمـة بالمـر، وبكثـول، وعبـد الله يوسـف عـلي، وآربـري، والهـلالي وخـان، وصحيـح إنترناشـيونال.

ثالثًا: الترجمات التي حذفت الضمير. وهي مقصورة على ترجمة توماس إرفينغ.

وقد يؤخَذ على ترجمتَي ضمير الشأن أمران:

١- أنـهـمـا لاحظتـا التحليـل الإعـرابي الإجرائـي لضمير الشـأن، فـإنَّ المتناولين للآيـة إعرابيًّـا نصُّـوا على تقديـر الشـأن أو الأمر ونحوهـا، قال مكـي في إعرابه للآيـة: «قولـه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (هو) ابتداء، وهو إضمـــار الـــحديث أو الـــخبر أو الأمـر، و(الله) ابتـداء و(أحـد) خبره، والـــجملة خبر عـن (هو)، تقديـره: قـل يا محمـد: الـــحديث الحـقُّ الله أحد»[2]، وقـال الزمخشري: «(هو) ضمـير الشـأن، (والله أحد) هو الشـأن، كقولك: (هـو زيد منطلـق)، كأنه قيل: الشـأن هـذا، وهـو أنَّ الله واحد لا ثـاني له»[3].

(١) ولا يَلزم من قولي في هذه المسألة أو في غيرها: إن ترجمة ما قد قابلت الضمير بالشأن أن تلك المقابلة مطابقة لواقع ضمير الشأن في العربية معنويًّا ووظيفيًّا، وإنمـا أريد من ذلك مجرَّد الوصف لموقف الترجمة من هذا الضمير، بغضِّ النظر عن بُعدها أو قُربـها من حقيقة ضمير الشأن.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٥٢.

(٣) الكشاف ٣/ ٥٨٣.

وقد جاءت الترجمتان بنحو هذا التقدير، وممَّا تنبغي الإشارة إليه هنا أنه لم يُسمَع عن العرب التصريح في هذا الأسلوب بلفظ الشأن ونحوه؛ ولذا استدلَّ ابن الطراوة على حرفيَّة ضمير الشأن بأنَّ «العرب لم تَذكر قطُّ الأمر بهذا اللفظ في هذا المعرض ولا الشأن»[1]، وليس مقصود المعربين في تحليلهم الإجرائي أنَّ الأمر أو الشأن محذوف و(هو) ضميره، وإنما هو تحويم على المعنى بتقريب[2].

٢- أنَّ الغرض الدلالي من ضمير الشأن - كما قرَّر النحويون - هو التفخيم؛ «لأنَّ الضمير حين يطرق النفس من غير أن يكون له عائد يعود عليه يصيِّرها إلى حالة من الغموض والإبهام لا قرار لها معها؛ فتستشرف إلى اكتشاف الحقيقة المتوارية وراء الغموض المثير، فإذا جاءت الجملة المفسِّرة تمكَّن معناها، ووقع في القلب موقع القبول»[3].

وهذا الغرض لا يبدو متحقِّقًا كُلَّ التحقُّق في الترجمتين، ولا يقتضي تطابُق أو تشابُهُ الشكل (التركيب) الجزئي تطابُقَ أو تشابُهَ الدلالة بينهما؛ ولذا لا أميل إلى مقابلة ضمير الشأن بمصطلح (Anticipatory pronoun)؛ لأنَّ معادله العربي له وظائف لا تتوافق والمقابل الإنجليزي[4].

ويؤكِّد ذلك أنَّ الغرض من المبهَم (It) هو إصلاح البنية النحوية في الجملة كما يشير إلى ذلك كلام كويرك (Quirk)[5]، وهذا أحد غرضين قد ذُكِرا لضمير الشأن في الدراسة النظرية.

(١) التذييل والتكميل ٢/ ٢٧٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢/ ٢٧٣.

(٣) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ص ١٨٨.

(٤) ينظر وحي هذه الفكرة في: مقدِّمة معجم مصطلحات الإعراب والبناء (الدحداح)، ص ١٦.

(٥) ينظر: A Comprehensive Grammar of the English Language p.89

ويشكل على الترجمات التي آثرتْ أن يكون الضمير للغَيبة – وهي معظم الترجمات – أنَّ مبناها الإعرابي في الأصل قائم على سبب النزول المشار إليه، وهذا السبب -كما نصَّ غير واحد- ضعيف الإسناد جدًّا[1]؛ فلا يصحُّ حينئذٍ حمل الآية على القول بضمير الغائب[2].

وقد رجَّح القول بالغَيبة بعضُ الباحثين[3] بناءً على مقاربة لسانية قوامها التفكيك إلى اليسار، حيث يتِمُّ نقل مكوِّن من مكانه تاركًا خلفه أثرًا ضميريًّا يشير إلى موقعه الأصلي؛ فأصل الآية- في نظره- (الله أحد)، ثُمَّ حصل تفكيك إلى اليسار تاركًا خلفه الضمير (هو)، ولـمَّا كان العامل في المبتدأ معنويًّا لا لفظيًّا فإنَّ الضمير أخذ صورة المنفصل، وتحوَّلت الجملة بذلك من بسيطة إلى مركَّبة، ويكون الضمير عائدًا على لفظ الجلالة بعده، وليس راجعًا إلى الأمر أو الشأن المفهوم من مضمون الجملة، ثُمَّ استدلَّ لرُجحان قوله بسبب النزول المأثور.

وهذا التحليل – بغضِّ النظر عن وجاهته – معتمَدُه في منتهى الأمر على سبب النزول، وهو لا يصحُّ؛ فبطل ما تأدَّى به؛ ولذا كان أبو حيَّان دقيقًا في تقييد ترجيحه بقوله: «فإن صحَّ هذا السبب، كان (هو) ضميرًا عائدًا على الربِّ»[4].

ولذا لا ملتفَت – في ظني – عن ترجمة الآيات وَفق ضمير الشأن، ولكنْ يشكل على ذلك – كما أسلفتُ – عدم وجود المكافئ المطابق له في اللغة المهدوفة بناءً على تفسير جمهور النحويين لضمير الشأن.

ولعلَّ هذا السبب هو ما دفع توماس إرفينغ إلى عدم إثبات الضمير في ترجمته:

SAY: “God is Unique”

(١) ينظر: المحرر في أسباب النزول ٢/ ١١٠٧.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٩٤.

(٣) ينظر: بحث (ضمير الشأن والفصل: دراسة ومقاربة لسانية)، ص ٢١-٢٢.

(٤) البحر المحيط ٨/ ٥٢٩.

وهـي موافقـة ترجميًّـا لقـراءة بعـض الصحابـة رضي الله تعـالى عنهـم: (اللَّهُ أَحَـدٌ) مـن دون لفـظ (هـو)[1]، وهـذا مـن قبيـل تداخُـل القـراءات القرآنيـة في الترجمـة.

ويمكـن تسـويغ صنيعـه بأنـه ليـس عـلى ضمـير الشـأن وظيفيًّـا - كمـا قـرَّر الـرضي[2] - مُعتمَـد الـكلام؛ فهـو يـجري كالزائـد في الجملـة؛ ولـذا أرى أنَّ عـدم إثباتـه للضمـير وجـه في ترجمـة ضمـير الشـأن بالآيـة، لـولا أنَّ ثَـمَّة فرقًـا بـين جملتَـي (الله أحـد)، و(هـو الله أحـد)؛ فـإنَّ الأُولى إخبـار ابتدائـي، والثانيـة بخلافـه، وإذا كانـت زيـادة المبنـى صرفيًّـا زيـادة في المعنـى، فـإنَّ هـذا الأمـر لا يتخلَّـف في التركيـب أيضًـا.

قـال بعـض الباحثـين: «تقـول: (أنـا زيـد).... وهـو أنـا زيـد، فـالأولى أخبـار ابتدائـي.... وأمَّـا جملـة (هـو أنـا زيـد) فلتفخيـم الأمـر. تقـول: (هـو)؛ فتجعـل السـامع يذهـب في الظـنِّ كُلَّ مذهـب في هـذا الضمـير الـذي لا يـدري عـلام يعـود وتجعلـه متشـوِّقًا لخـبره، ثُـمَّ تـأتي بجملـة تفـسِّره»[3].

وقـد خالـف الدكتور محمد عبـد الله جبر[4] جمهـور النحويين في تفسـير وظيفة (هو) في هـذا الأسـلوب؛ فنفـى أن يكـون دالًّا عـلى شـأن أو قصـة سـابقة، وذهب إلى أنـه خالٍ مـن مدلـول الضمـير ومتضمِّن لمعنـى الإشـارة أو التنبيـه المحضـين، ووجـودُه في الجملة زيـادة في العنايـة والاهتمـام والتأكيـد، وهو بذلك لا يعـدو أن يكون مـن أدوات التأكيد والتنبيـه، يضـاف إلى ذلـك أنـه مـع بعض الحـروف والأفعـال الناسـخة كـ(إنَّ) و(كان) وسـيلة لإلغائهـا، وتسـويغ دخولهـا على الجملـة الفعليـة، مثل: (مـا) الكافَّة.

ولا أحسـبني أَبْعُـد في مذهـب الظـنِّ إذا قلـتُ: إنَّ هـذا التفسـير لوظيفـة ضمـير الشـأن لـه حظ مـن الوجاهـة، وتؤيِّـده بعـض الأدلَّـة، وبعضها تأتي في سـياق الـجواب عـن الاعتراضـات التـي قـد تَـرِدُ عليـه، ومـن تلـك الأدلـة:

(١) تنظر القراءة في: معجم القراءات القرآنية ١٠/ ٦٣٥.
(٢) ينظر: شرح الرضي ج٢/ ق٢/ ١٢٩٧ ح (٤).
(٣) معاني النحو ١/ ٥٩.
(٤) ينظر: الضمـائر في اللغة العربية، ص ١٤٤-١٤٥.

١- أنَّ أصل هذا التفسير مُستنِد إلى رأي ابن الطراوة؛ فقد ذهب إلى أنَّ ما جعَله الجهور ضمير شأن هو عنده حرف لا محلَّ له من الإعراب؛ وقد قاس (هو) و(هي) مع الحروف النواسخ، نحو: (إنه أَمَة الله ذاهبة) على (ما) الداخلة عليها والكافة لها عن العمل؛ فكما أنَّ (ما) معدودة في الحروف، فكذلك (هو) و(هي)[١].

٢- أنَّ العرب لم تصرِّح في هذا التركيب بالشأن أو الأمر أو القصَّة، قال ابن الطراوة: «فلمَّا لم يُقَل قطُّ: (كان الأمر زيد قائم)، ولا: (إنَّ الشأن زيد ضاحك)، بطل دعواهم»[٢].

٣- أنَّ القول بحرفية (هو) له نظائر مؤيِّدة؛ فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ ما يتلو (إيا) من الهاء والكاف الياء هي حروف لا محلَّ لها من الإعراب، والغرض منها بيان أحوال المرجوع إليه[٣]، ونُسب إلى أكثر النحويين القول بحرفية (هو) ونحوها ممَّا وقع فصلاً بين المبتدأ والخبر[٤].

٤- أنَّ ضمير الشأن مخالف لبقيَّة الضمائر من وجوه ذُكِرت في الدراسة النظرية؛ فلو كان ضميرًا في الحقيقة لما جاء على خلافها.

٥- أنَّ اتحاد المفهوم في: (كان زيد قائمٌ)، و(كان زيد قائمًا)، و(إنَّ زيدًا قائم)، و(إنَّه زيد قائم) دليل على صحَّة ذلك، ولو كان الأمر على ما قدَّر النحويون من تفسير الضمر بالشأن والإخبار عنه بالجملة للزم لصحَّة المعنى أن تكون الجملة بتقدير مفرد مصدر؛ فيكون التقدير: كان الأمر قيام زيد، ومن المقرَّر أنَّ الجملة التي لم تُصدَّر بحرف مصدري ولا أضيفت إلى ظرف زمان لا تُقدَّر بالمصدر[٥].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٧، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٧١. وفي كلام أبي حيَّان جنوح إلى مذهبه. ينظر: تمهيد القواعد ١/ ٥٥٧.
(٢) التذييل والتكميل ٢/ ٢٧٢.
(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٥٥، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٧٣، والجنى الداني، ص ٥٣٦
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٣، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٨٦.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٧٤.

٦- أنَّ الجملة التالية لـ(هو) - على قول جمهور النحويين - تقتضي أن تجمع بين وظيفتين: وظيفة إعرابية تركيبية وهي وظيفة المسند الخبر، ووظيفة تفسيرية لإبهام الضمير، وإنَّ من التناقض أن تتراكب البنية التركيبة الإعرابية والبنية التأويلية في آن واحد؛ لأن التفسير يقتضي أن يكون المفسَّر معلومًا لدى المخاطَب، والإخبار يقتضي أن يكون المخبَرَ به مجهولًا لدى المخاطب[1].

وبناءً على هذا التحليل؛ فإنَّ من المقترحات لترجمة (هو) في الآية مقابلَته بلفظ يدلُّ على تقوية الكلام وتوكيده والاهتمام بما بعده، مثل: (Surely)، و(Verily)، و(Indeed)، و(Truly)، ويساعد على ذلك أمران:

١- أنَّ (هو) في هذا الأسلوب يبدو كالشيء الزائد في الجملة؛ لأنه ليس عليه معتمَد الكلام، ولا يؤثِّر حذفه في أصل المعنى.

٢- أنَّ التوكيد لا يتخلَّف عن (هو) حتى على قول الجمهور؛ لأنَّ المفسَّر إذا ذُكر مرتين: بالإجمال أولًا ثُمَّ التفصيل ثانيًا كان ذلك أوكد لمعنى الجملة[2]؛ ولذا لم يجُز ابن هشام حذف ضمير الشأن؛ «لأنَّ الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف»[3].

ويمكن الجمع في مقابلة ضمير الشأن بين (Anticipatory pronoun) والتوكيد؛ فتكون الترجمة على النحو الآتي:

It is truly ….

وهذه الترجمة - في ظنِّي - أرجح من سابقتها؛ لأنه قد لُحظ فيها الجانب الشكلي لتركيب أسلوب ضمير الشأن، والجانب المعنوي المتمثِّل في إفادة التوكيد.

---

(١) ينظر: بحث (ضمير الشأن في العربية: إقحام معجمي أم توليد إعرابي)، ص ١٢٠-١٢١.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ٥/ ١٧٠.

(٣) مغني اللبيب، ص ٥٧.

الآية الثانية:

﴿لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾[1].

الترجمات:

المترجم	الترجمة
إدوارد بالمر	but, God, He is my Lord.
محمد بكثول	But He is Allah, my Lord.
عبد الله يوسف علي	But (I think) for my part that He is Allah, My Lord
آرثر آربري	But lo, He is God, my Lord.
الهلالي وخان	But as for me, He is Allah, my Lord.
محمد أسد	But as for myself, [I. know that] He is God, my Sustainer.
صحيح إنترناشيونال	But as for me, He is Allah, my Lord.

المناقشة:

أشكل على المعربين تركيب هذه الآية؛ ولذا تعدَّدت أقوالهم في توجيهها، وقد سرى ذلك إلى ترجمتها؛ لأنَّ الغموض أو الإشكال الذي يلابس النصَّ أو تحليله الإعرابي المتمثِّل في تمييز ألفاظه وبيان وظائف تركيبه يجري بلا شكٍّ أيضًا في ترجمته؛ لأنها انعكاس لذلك التحليل.

ولا خلاف بين معربي الآية على أنَّ أصل (لكنَّا): «لكنْ أنا هو الله ربي، فأُلقيت حركة الهمزة على النون؛ فصار: (لكنَنا)، فأُسكنت النون الأولى كراهة لاجتماع المثلين، ثم أُدغمت في الثانية؛ فصار: لكنَّا هو الله ربي»[2].

---

(١) الكهف، الآية: (٣٨).

(٢) النكت في القرآن، ص ٣٠٦.

وقـد وهِـم تومـاس إرفينـغ؛ فظـنَّ أنَّ (نـا) في (لكنَّـا) هـي (نـا) الجمـاعة؛ ولـذا قابلها بـ(we)، وهـذا لا يصِحُّ بدليـل توحيـد الضمـير في (لا أُشرك) و(ربي)، وبدليـل قـراءة (لكـنَّ أنـا)[1]:

However so far as **we** are concerned, He is God my Lord.

ثُمَّ اختُلف في تحليل بقيَّة تركيب الجملة على توجيهات، ومنها:

التوجيـه الأول: أنَّ (أنـا) مبتـدأ، و(هـو) **ضمـير شـأن** مبتـدأ ثـانٍ، وجملـة (الله ربي) خـبر ضمـير الشـأن، **والتقديـر: الشـأن أو الحديـث الله ربي**، وهـو ومـا بعـده خـبر للمبتـدأ الأول (أنـا)، وهـذا قـول الجمهـور[2].

التوجيـه الثـاني: أنَّ في الـكلام فعـلاً محذوفًـا، تقديـره: لكـن أنـا أقـول هـو الله ربي[3]؛ فالفعـل خـبر لـ(أنـا)، وفي جملـة (هـو الله ربي) أقـوال[4]، ومنهـا:

- أنَّ (هو) **ضمير الشأن** مبتدأ، وجملة (الله ربي) الخبر.
- أنَّ (هـو) ضمـير غائـب مبتـدأ عائـد عـلى مـا تقـدَّم وهـو الله تعـالى، وفي خـبره احتمـالات، وهـي: جملـة (الله ربي)، أو (الله) بـدل والخـبر (ربي)، أو (الله) خـبر و (ربي) صفتـه، أو (الله) خـبر أول و(ربي) خـبر ثـانٍ.

التوجيـه الثالـث: أنَّ (هـو) ضمـير غائـب مبتـدأ، وهـو وخـبره- عـلى التفصيـل السـابق- خـبر لـ(أنا).

---

(١) تنظر القراءة في: معجم القراءات القرآنية ٥/ ٢١٣.

(٢) ينظـر: الحجـة ٥/ ١٤٦، والمحتسـب ٢/ ٢٩، والكشـاف ٢/ ٧٢٢، وإيجـاز البيـان ٢/ ٥٢١، والفريـد في إعـراب القـرآن المجيـد ٤/ ٢٧٨، والبحـر المحيـط ٦/ ١٢٢، والـدر المصـون ٧/ ٤٩٢، والتحريـر والتنويـر ١٥/ ٣٢٣.

(٣) ينظر القول بالتقدير في: تأويلات أهل السنة ٧/ ١٧٢.

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٠٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٤٨، والبحر المحيط ٦/ ١٢٢، والدر المصون ٧/ ٤٩٢.

التوجيه الرابع: أنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، وأصله: لكنَّ الله هو ربي أنا[1].

وبالنظر في الترجمات المذكورة، يُلحَظ ما يأتي:

١- أنها جميعها قد أخذت بقول من جعل (هو) ضميرًا للغائب، وهذا الوجه لم يقل به إلَّا بعض المعربين، ويبدو لي أنَّ القول بضمير الشأن أقرب وأشبه بقصَّة الآية؛ لما فيه من «الاهتمام بالجملة التي بعده؛ لأنَّ الجمل المفتتَحة بضمير الشأن من الأخبار المهتمِّ به»[2].

٢- أنَّ ترجمتَي عبد الله يوسف، ومحمد أسد قد أخذتا بقول من قدَّر في الكلام فعلاً:

عبد الله يوسف علي	But (**I think**) for my part that He is Allah, My Lord
محمد أسد	But as for myself, [**I. know that**] He is God, my Sustainer.

وصنيعهما من قبيل استعمال أسلوب سدِّ الفُرَج اللفظية، وذلك بإضافة كلمات أو إشارات أو ضمائر أو غير ذلك في نصِّ الترجمة؛ لتعويض كلمة ناقصة أو توضيح إشارة أو غير ذلك في اللغة المترجَم إليها[3].

ويبدو لي أنَّ تقدير فعل في الآية هو من تفسير المعنى لها، وليس من تفسير الإعراب، وكثيرًا ما يستحيل المعنى تحت تأثير هيمنة قانون الصنعة إلى تقدير إعرابي[4]، ويُضعف كونَه تفسير صنعة أمران:

الأول: أنَّ هذا التقدير جاء أصلًا في سياق تفسير الآية، لا إعرابها[5].

---

(١) ينظر: الكشف والبيان ٦ / ١٧١، وفتح البيان في مقاصد القرآن ٨/ ٥٣.

(٢) التحرير والتنوير ٢٩/ ١٥١.

(٣) ينظر إيضاح هذا الأسلوب في: بحث (أساليب المستشرقين في ترجمة معاني القرآن الكريم)، ص ١٤.

(٤) ينظر: بحث (تفسير المعنى وتفسير الإعراب)، ص ٢٧.

(٥) ينظر: جامع البيان ١٥/ ٢٦٣-٢٦٤، وفتح البيان في مقاصد القرآن ٨/ ٥٢.

الثـاني: أنَّ مـن قـراءات الآيـة المأثـورة (لكـنْ هـو الله ربي) مـن دون (أنـا)[1]، وهـذه القـراءة لا يتأتَّـى فيهـا تقديـر الفعـل، والقـراءات- كمـا هـو مُقـرَّر- يفسِّر بعضهـا بعضًـا.

٣- أغفلـت ترجمـة بالمر، وبكثـول، وآربري ترجمـة ضمير المتكلِّـم (أنـا)، ويَظهر أنَّ سـبب ذلـك يعـود إلى وجـود الضمـير (هـو) بعـده وتوهُّم أنـه ضمـير غائب، بالإضافـة إلى عـدم وجـود حـدث في الظاهر مُسـنَد إليـه الضمـير (أنا).

٤- يبـدو أنَّ ترجمـة بالمـر تنظـر إلى التوجيـه الرابـع، وهـو أنَّ في الـكلام تقديمـًا وتأخـيرًا، أي: لكـنَّ الله هـو ربي أنـا:

but, God, He is my Lord.

وهـذا التوجيـه ضعيـف؛ لأنَّ التقديـم والتأخـير في الآيـة مدَّعـى لا دليـل عليـه، وليـس لـه نظـير في تراكيـب أخـرى.

الآية الثالثة:

﴿يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[2].

الترجمات:

المترجم	الترجمة
إدوارد بالمر	O Moses! verily, I am God, the mighty, wise.
محمد بكثول	O Moses! Lo! it is I, Allah, the Mighty, the Wise.
عبد الله يوسف علي	O Moses! verily, I am Allah, the exalted in might, the wise!

(١) تنظر القراءة في: معجم القراءات القرآنية ٥/ ٢١٥.

(٢) النمل، الآية: (٩).

المترجم	الترجمة
آرثر آربري	Moses, behold, it is I, God, the All-mighty, the All-wise.
الهلالي وخان	O Moosa (Moses)! Verily! It is I, Allah, the All-Mighty, the All-Wise
محمد أسد	And God spoke thus:] O Moses! Verily I alone am God, the Almighty, the Wise.
صحيح إنترناشيونال	O Moses, indeed it is I - Allah, the Exalted in Might, the Wise.
أمة الرحمن وعبد المنان عمر	O Moses! the fact is that I am Allah, the All-Mighty, the All-Wise.
محمد تقي عثمـاني	O Musa, the fact is that I AM ALLAH, the Mighty, the Wise.
محمد فاروق مالك	O Moses, this is Me, Allah, the All-Mighty, the Wise.

المناقشة:

يـحتمل الضمير في (إنه) إعرابين، وهـمـا:

الإعراب الأول: أنه ضمير شأن، والجملة المفسِّرة بعده (أنا الله) خبر.

وهذا القول اتفقت عليه كلمة معربي الآية[1]، واستظهره أبو حيَّان[2].

الإعـراب الثـاني: أنـه ضمـير راجـع إلى مـا دلَّ عليـه الـكلام قبلـه، أي: إنَّ مكلِّمك الله؛ فيكـون (أنـا) ضمـير فصل أو خـبرًا لــ(إنَّ)، ولفظ الجلالة بـدل منه أو عطـف بيان.

وهذا الإعراب أجازه الزمخشري[3]، والعُكبَري[4]، والمنتجَب الهمداني[5].

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٢، وجامع البيان ١٨/ ١٣، والتفسير البسيط ١٧/ ١٧٠، والكشاف ٣/ ٣٥٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٠٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٧٩، والدر المصون ٨/ ٥٧٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٥٥.

(٣) ينظر: الكشاف ٣/ ٣٥٠.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٠٥.

(٥) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٧٩.

وقد تأثَّرت ترجمات الآية بهذا التعدُّد الإعرابي للضمير(هو)، ويمكن تصنيفها في ضوء ترجمتها له على ثلاثة أوجه:

الأول: ترجمة (هو) إلى ضمير الشأن، كما في ترجمَتي:

أمة الرحمن وعبد المنان عمر	O Moses! **the fact** is that I am Allah, the All-Mighty, the All-Wise
محمد تقي عثماني	O Musa, **the fact** is that I AM ALLAH, the Mighty, the Wise

وقد سبق في المسألة الأولى أنَّ هاتين الترجمتين قد لحظتا التحليل الإعرابي الإجرائي لضمير الشأن، وهذا ظاهر في إقحام كلمة (fact) التي تقابل تقدير المعربين لـ(هو) بالشأن أو الأمر أو الحال، وهذا يبيِّن مدى أثر الصنعة النحوية في أصحاب هاتين الترجمتين، ولا عجب في ذلك؛ فإنَّ علماء القارَّة الهندية - وهؤلاء المترجمون من أهلها- ذوو عناية بعلوم العربية عامَّةً، وفي مقدِّمتها النحو، ويبدو أنَّ عُجمتهم جعلتهم لا يفرِّقون بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب؛ فكان من نتيجة ذلك ظهور تفسير الإعراب في ترجمتهم.

الثاني: ترجمة (هو) إلى ضمير يدلُّ عليه ما قبله من الكلام[1]، وهو:

.... it is I

وعلى هذا الوجه جاءت ترجمة محمد بكثول، وآرثر آربري، وصحيح إنترناشيونال.

وجاءت على هذا الوجه أيضًا ترجمة محمد فاروق مالك، ولكنَّها قابلت الضمير باسم الإشارة:

this is Me ….

(١) وذلك في قول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَآتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ (النمل، الآية: ٧).

وهـذه الترجمـة -في ظنِّـي- أدقُّ مـن سـابقتها؛ لأنَّ اسـم الإشـارة في مثـل هـذا التركيـب آكـد مـن (it)، كمـا أشـار إلى ذلـك غـير واحـد مـن الباحثـين[1]، وهـذا مناسـب لمقـام تفخيـم الآيـة، وملاحظـة دلالـة حـرف التوكيـد (إنَّ).

الثالث: إهمال الضمير.

وهـذا ظاهـر في ترجمـة إدوارد بالمر، وعبد الله يوسـف علي، ومحمد أسـد، وهي -في ظنِّـي- أليـق بترجمة آيـة ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّـهُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا أَنَا﴾[2]، وآية ﴿أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّـي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِيـنَ﴾[3] مـن ترجمة الآيـة محلِّ البحث.

ويظهـر لي أنَّ حمـل الآيـة عـلى ضمـير الغائـب أولى؛ لعـدم امتناعـه، ولأنَّ مـن القواعـد المقـرَّرة أنـه إذا أمكـن حمـل الضمـير عـلى غـير ضمـير الشـأن، فـلا ينبغـي الحمـل عليـه[4]؛ ولـذا أميـل إلى ترجيـح ترجمـات المجموعـة الثانيـة.

الآية الرابعة:

﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[5].

الترجمات:

المترجم	الترجمة
إدوارد بالمر	and yet it is as unlawful for you to turn them out.
محمد بكثول	whereas their expulsion was itself unlawful for you.
عبد الله يوسف علي	though it was not lawful for you to banish them.

(١) ينظر: A Comprehensive Grammar of the English Language p.384, Practical English Usage p.585

(٢) طه، الآية: (١٤).

(٣) القصص، الآية: (٣٠).

(٤) ينظر: مغني اللبيب، ص ٦٣٧.

(٥) البقرة، الآية: (٨٥).

الترجمة	المترجم
yet their expulsion was forbidden you.	آرثر آربري
although their expulsion was forbidden to you.	الهلالي وخان
although the very [act of] driving them away has been made unlawful to you.	محمد أسد
although their eviction was forbidden to you.	صحيح إنترناشيونال

المناقشة:

جـاء في توجيـه الضمـير (هـو) مـن قـول الله تعـالى: ﴿وَهُـوَ مُحَـرَّمٌ عَلَيْكُـمْ إِخْرَاجُهُـمْ﴾ إعرابـان[1]:

الإعراب الأول: أنَّ (هو) ضمير شأن مبتدأ، ثم اختُلف في تعيين خبره.

الإعـراب الثـاني: أنَّ (هـو) ضمـير غائـب يعـود إلى الإخـراج الـذي دلَّ عليـه الفعـل ﴿وَتُخْرِجُـونَ فَرِيقًـا﴾[2] قبلـه.

وبالنظـر إلى الترجمـات المذكـورة، نـرى أنَّ جميعهـا - عـدا ترجمـة إدوارد بالمـر، وترجمـة عبـد الله يوسـف عـلي - قـد أغفلـت عـلى كلا الإعرابـين هـذا الضمـير.

ولعـلَّ سـبب ذلـك أنَّ تقديـر الـكلام- باعتبـار الضمـير للغَيبـة- هـو: إخراجهـم محـرَّم عليكـم إخراجهـم، ومثـل هـذا التركيـب لا يجـري وقواعـدَ اللغـة الإنجليزيـة، وقـد علَّـل الفـرَّاء[3] التكـرار بالضمـير أولًا ثُـمَّ الاسـم الظاهـر بعـده بـأنَّ فيـه تقويـةً للـكلام لـمَّـا فُصـل بـين الضمـير ومفسِّره.

(١) ينظـر: معـاني القـرآن للفـراء ١/ ٥٠-٥١، ومعـاني القـرآن وإعرابه ١/ ١٦٧، ومشـكل إعـراب القرآن ١٠٣، والتبيـان في إعـراب القـرآن ١/ ٨٧، والفريـد في إعراب القـرآن المجيـد ١/ ٣١٦، والدر المصون ١/ ٤٨٤-٤٨٨.

(٢) البقرة، الآية: (٨٥).

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/ ٥٠-٥١.

وقد أخذ إدوارد بالمر، وعبد الله يوسف علي بقول مَن جعل الضمير للشأن، وهو أرجح عندي لما في تصدير الآية بضمير الشأن من الاهتمام بها، وإظهار أنَّ هذا التحريم أمر مقرَّر مشهور لديهم[١]، وليس شيئًا طارئًا.

الآية الخامسة:

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾[٢].

الترجمات:

المترجم	الترجمة
إدوارد بالمر	God bears witness that there is no god but He....
محمد بكثول	Allah (Himself) is Witness that there is no Allah save Him….
عبد الله يوسف علي	There is no god but He: That is the witness of Allah….
آرثر آربري	God bears witness that there is no god but He….
الهلالي وخان	Allah bears witness that La ilaha illa Huwa (none has the right to be worshipped but He) ….
محمد أسد	GOD [Himself] proffers evidence - and [so do] the angels and all who are endowed with knowledge - that there is no deity save Him.
صحيح إنترناشيونال	Allah witnesses that there is no deity except Him….
محمد سروار	God Himself testifies that He is the only Lord….
محمد فاروق مالك	Allah Himself has testified to the fact that there is no god but Him…

(١) ينظر: التحرير والتنوير ١/ ٥٧٢.

(٢) آل عمران، الآية: (١٨).

المناقشة:

لــم تشــر أكثـر المصـادر التـي تناولـت الآيـة إلى الخـلاف النحـوي في توجيـه الضمـير (أنـه)، ولعـلَّ أول مـن أورده هـو أبـو حيَّـان، قـال: «الضمـير في (أنَّـه) يـحتمل أن يكـون عائـدًا عـلى الله، ويـحتمل أن يكـون ضمـير الشـأن»[1]، وتابعـه في ذلـك السـمين[2]، والألـوسي[3].

وقـد أخـذت ترجمـة محمـد فـاروق بوجـه ضمـير الشـأن، وقـد أيَّـد أبـو حيَّـان هذا الوجـه بقـراءة (شـهد الله أنْ لا إلـه إلا هـو)[4]، ووجـه ذلـك أنَّ (أنْ) في هـذه القـراءة مـخفَّفة، وهي لا تعمل إلَّا في ضمير الشـأن مـحذوفًا، ولا تعمل في غيره إلَّا ضرورة[5].

ويبـدو في هـذه الترجمـة أثـر الإجـراء الإعـرابي المتمثِّـل في تفسـير الضمـير بمعنـى الحقيقـة (fact)، وأرى أنَّ صنيـع المترجـم لا يخلـو مـن بعـض الاسـتطالة والركَّـة؛ لالتزامـه بمقتـضى الصنعـة الإعرابيـة في تحليـل الآيـة.

وأخـذت ترجمـة محمـد سروار بوجـه الضمـير عائـدًا عـلى الله تعـالى، وهـذا الوجـه هـو ظاهـر كلام جمهـور مَن تناول الآية؛ لأنــهم لــم يشـيروا إلى احتمــال كـون الضمير للشـأن، ففُهـم أنَّ الضمـير جـارٍ عـلى أصلـه، وهـو الغَيبة.

وأمَّـا بقيَّـة الترجمـات السـبع الأولى، فيُلحَـظ أنــها أغفلـت الضمـير بغـضِّ النظـر عـن حقيقتـه: أهـو ضمـير شـأن أم ضمـير غَيبـة؟ ويظهـر أنَّ سـبب ذلـك هـو مـا يؤدِّيه اعتبـار الضمـير للغَيبـة مـن تكـرار الضمـير المقـترن بـ(أنـه) و(هـو) مـع أنَّ معادهـمـا واحـد؛ فتكـون الآيـة نحـو: (هـو لا قائـد إلَّا هـو)، وعـلى اعتبـار الضمـير للشـأن نُظر إلى أنَّ الـكلام يسـتقيم مـن دونـه؛ فهـو كالزائـد في الـكلام.

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٤٢٠.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ٧٤.

(٣) ينظر: روح المعاني ٣/ ١٠٤.

(٤) وهي قراءة شاذة منسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه. ينظر: معجم القراءات القرآنية ١/ ٤٦١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٤٢٠. وفي ذلك خلاف سيأتي إيضاحه.

المطلب الثاني: الضمـائر التي لا تـحتمل إلَّا الشأن.

الآية الأولى:

﴿وَقَـالَ الْمَسِـيحُ يَـا بَنِـي إِسْـرَائِيلَ اعْبُـدُوا اللَّـهَ رَبِّـي وَرَبَّكُـمْ ۖ إِنَّـهُ مَـن يُشْـرِكْ بِاللَّـهِ فَقَـدْ حَـرَّمَ اللَّـهُ عَلَيْـهِ الْجَنَّـةَ وَمَـأْوَاهُ النَّـارُ ۖ وَمَـا لِلظَّالِمِيـنَ مِـنْ أَنصَـارٍ﴾(١).

الترجمات:

المترجم	الترجمة
إدوارد بالمر	but the Messiah said, 'O children of Israel! worship God, my Lord and your Lord;' verily, he who associates aught with God, God hath forbidden him Paradise, and his resort is the Fire, and the unjust shall have none to help them
محمد بكثول	The Messiah (himself) said: O Children of Israel, worship Allah, my Lord and your Lord. Lo! whoso ascribeth partners unto Allah, for him Allah hath forbidden paradise. His abode is the Fire. For evil-doers there will be no helpers.
عبد الله يوسف علي	But said Christ: "O Children of Israel! worship Allah, my Lord and your Lord." Whoever joins other gods with Allah, - Allah will forbid him the garden, and the Fire will be his abode. There will for the wrong-doers be no one to help.
آرثر آربري	For the Messiah said, 'Children of Israel, serve God, my Lord and your Lord. Verily whoso associates with God anything, God shall prohibit him entrance to Paradise, and his refuge shall be the Fire; and wrongdoers shall have no helpers.

(١) المائدة، الآية: (٧٢).

الترجمة	المترجم
But the Messiah (Iesa (Jesus)) said: "O Children of Israel! Worship Allah, my Lord and your Lord." Verily, whosoever sets up partners in worship with Allah, then Allah has forbidden Paradise for him, and the Fire will be his abode. And for the Zalimoon (polytheists and wrongdoers) there are no helpers.	الهلالي وخان
the Christ [himself] said, "O children of Israel! Worship God [alone], who is my Sustainer as well as your Sustainer." Behold, whoever ascribes divinity to any being beside God, unto him will God deny paradise, and his goal shall be the fire: and such evildoers will have none to succour them.	محمد أسد
while the Messiah has said, "O Children of Israel, worship Allah, my Lord and your Lord." Indeed, he who associates others with Allah - Allah has forbidden him Paradise, and his refuge is the Fire. And there are not for the wrongdoers any helpers	صحيح إنترناشيونال
while the MasiH had said, O children of Isra'il , worship Allah, my Lord and your Lord. In fact, whoever ascribes any partner to Allah, Allah has prohibited for him the Jannah (the Paradise), and his shelter is the Fire, and there will be no supporters for the unjust.	محمد تقي عثمـاني
Certainly it (is that) whosoever sets up partners with Allah, then certainly Allah has forbidden for him the Paradise and his abode is the Fire. And for the Zalimun there is not (any one) out of the helpers.	كمـال عمر

المناقشة:

لا خلاف بين المعربين في أنَّ الضمير المقترن بـ(إنَّ) في الآية ضمير شأن، وهو «يدلُّ على العناية بالخبر الوارد بعده»[1]، أي: شناعة الإشراك بالله تعالى.

وبالنظر إلى الترجمات المذكورة، نجد أنَّ ترجمتَي إدوارد بالمر، وصحيح إنترناشيونال قد جعلتا الضمير للغَيبة لا للشأن، وهذا خلاف ما اتفق عليه من تناول الآية.

وذهب محمد تقي عثماني، وكمال عمر إلى ترجمة الضمير إلى ما يفيد الشأن على اختلاف بينهما في كيفيَّة ذلك، فالترجمة الأولى قابلته بـ(in fact)، وقد لحظت في ذلك أمرين:

الأول: التحليل الإعرابي لضمير الشأن في كونه مقَّدرًا بالحقيقة أو الشأن أو الأمر أو نحو ذلك.

الثاني: القصد المعنوي من ضمير الشأن وهو التوكيد، وهو أحد أغراض ابتداء الجملة بـ (in fact).

وقابلت الترجمة الثانية الضمير بـ(it is that) وهي مراعية للجانب الشكلي لتركيب ضمير الشأن في كونه ضميرًا لم يتقدَّمه ما يعود إليه متلوًّا بجملة مفسِّرة له.

وأمَّا بقيَّة الترجمات، فقد أغفلت ضمير الشأن، وقد مرَّ تعليل ذلك في غير موضع من البحث.

والذي أميل إليه في ترجمة ضمير الشأن أن يُراعى النظمُ (وهو ما يمثل الجانب التركيبي)، ودلالةُ ضمير الشأن (وهو التوكيد).

والمقترحات الترجمية التي تحقِّق ذلك عديدة، ولعلَّ منها:

It is truly that ….
It is indeed ….

(١) التحرير والتنوير ٥/ ١٧١. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن ٨/ ١٤٦، والإعراب المفصل ٣/ ١١٠.

وفي ذلـك جمـع بـين أسـلوبين مـن أسـاليب ترجمـة القـرآن، وهـمـا: الترجمـة التفسـيرية أو ترجمـة حاصـل المعنـى التـي يتحقَّـق بـهـا توصيـل المعنـى المـراد، والترجمـة اللفظيـة التـي يتحقَّـق بـهـا الالتـزام بترتيـب النظـم القـرآني[1].

الآية الثانية:

﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[2].

الترجمات:

المترجم	الترجمة
إدوارد بالمر	the wrong-doers shall not prosper.
محمد بكثول	Lo! wrong-doers never prosper.
عبد الله يوسف علي	truly to no good come those who do wrong.
آرثر آربري	Surely the evildoers do not prosper.
الهلالي وخان	Verily, the Zalimoon (wrong and evil-doers) will never be successful.
محمد أسد	Verily, to no good end come they that do [such] wrong.
صحيح إنترناشيونال	Indeed, wrongdoers will not succeed.
توماس إرفينغ	He does not let wrongdoers prosper.
كمـال عمر	it (is that) the transgressors shall not prosper.

(١) ينظر: أداء الرسالة (أسس ترجمة المحتوى الإسلامي)، ص ١٦٢.

(٢) يوسف، الآية: (٢٣).

المناقشة:

اتفقت كلمة من تناول إعراب هذه الآية على أنَّ الهاء المتصلة بـ(إنَّ) في الآية ضمير شأن[1]، قال الثعالبي: «والضمير في قوله: (إنه لا يُفلح) مراد به الأمر والشأن فقط»[2]؛ لقصد الاهتمام بمضمون الجملة بعدها[3].

وقد تكرَّر هذا الجزء من الآية في أربعة مواضع من القرآن[4]، وسوف أكتفي هنا بالإشارة إلى ترجمات سورة (يوسف) فقط، وبالتأمل فيها نجد أنَّ ترجمة كمال عمر هي الترجمة الوحيدة التي فطنت إلى أنَّ الهاء في (إن) ضمير شأن، وأمَّا بقيَّة الترجمات، فإنها جانبت قصد الصواب في مقابلة ضمير الشأن، وقد جرت في ذلك على طريقتين:

الطريقة الأولى: إحالة الهاء إلى ضمير غَيبة، وهذا واضح في ترجمة:

توماس إرفينغ	He does not let wrongdoers prosper

وهذه الترجمة قد جانبت الدقَّة؛ لأنها تقتضي أن يكون نصُّ الآية: إنه لا يُفلح الظالمين، بنصب (الظالمون) مفعولًا به، ولعلَّ سبب ذلك يعود إلى أمرين، وهما:

الأول: سهو المترجم عن كون كلمة (الظالمون) مرفوعة على الفاعلية، وليست منصوبة على المفعولية.

الثاني: أنه قد جاء تفسير (لا يُفلح) بـ(لا يَسعد)[5] بفتح الياء، فرُبَّما توهَّم المترجم أنَّ الياء مضمومة، ومقتضى ذلك إسناد الحدث إلى الله تعالى، ونَصْبُ (الظالمون).

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٩٩، ومشكل إعراب القرآن، ص ٣٨٤، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/ ٥٦٨، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٣٨٤، والدر المصون ٦/ ٤٦٦.

(٢) الجواهر الحسان ٣/ ٣١٩.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير ١١/ ٤٥.

(٤) وهي: سورة الإنعام، الآيتان: (٢١) (١٣٥)، وسورة يوسف، الآية: (٢٣)، وسورة القصص، الآية: (٣٧).

(٥) ينظر: التفسير البسيط ٨/ ٥٢.

ومن المفارقات أنه في ترجمته لآية الأنعام (١٣٥) جعل الضمير للشأن:

The fact is that wrongdoers will not prosper.

ولكنَّه في آية الأنعام (٢١)، والقصص (٣٧) قد أغفل ترجمة الضمير:

Wrongdoers will never prosper.	الأنعام (٢١)
Wrongdoers do not succeed.	القصص (٣٧)

الطريقة الثانية: إغفال ترجمة الضمير.

وقد جرت على ذلك بقيَّة الترجمات، وهي ترجمة إدوارد بالمر، ومحمد بكثول، وعبد الله يوسف علي، وآرثر آربري، والهلالي وخان، ومحمد أسد، وصحح إنترناشيونال.

وممَّا يجدر الإشارة إليه هنا أنَّ عبد الله يوسف علي قد جعل الضمير في آية الأنعام (١٣٥) والقصص (٣٧) ضمير شأن، مخالفًا بذلك صنيعه في سورة (يوسف):

certain it is that the wrong-doers will not prosper.	الأنعام (١٣٥)
certain it is that the wrong-doers will not prosper.	القصص (٣٧)

وبذا يتبين لنا أنَّ منهج المترجم الواحد في التعامل مع التراكيب المتطابقة في القرآن قد لا يطَّرد، وترجمة الآية محلِّ النظر مثالُ صِدْقٍ على ذلك، وهذه الأمر متعلِّق بالاتساق (consistency)، وهو موضوع جدير بلا شكٍّ أن يُتوفَّر عليها بالبحث، سواءً على مستوى اللفظة أو التركيب.

الآية الثالثة:

﴿إِنَّـهُ كَانَ فَرِيـقٌ مِّـنْ عِبَـادِي يَقُولُـونَ رَبَّنَـا آمَنَّـا فَاغْفِـرْ لَنَـا وَارْحَمْنَـا وَأَنـتَ خَيْـرُ الرَّاحِمِيـنَ﴾[1].

الترجمات:

المترجم	الترجمة
إدوارد بالمر	Verily, there was a sect of my servants who said, Our Lord! we believe, so pardon us, and have mercy upon us, for Thou art the best of the merciful ones.
محمد بكثول	Lo! there was a party of My slaves who said: Our Lord! We believe, therefor forgive us and have mercy on us for Thou art Best of all who show mercy.
عبد الله يوسف علي	A part of My servants there was, who used to pray ‘our Lord! we believe; then do Thou forgive us, and have mercy upon us: For Thou art the Best of those who show mercy.
آرثر آربري	There is a party of My servants who said, “Our Lord, we believe; therefore, forgive us, and have mercy on us, for Thou art the best of the merciful.
الهلالي وخان	Verily! There was a party of My slaves, who used to say: “Our Lord! We believe, so forgive us, and have mercy on us, for You are the Best of all who show mercy.
محمد أسد	Behold, there were among My servants such as would pray, ‘O our Sustainer! We have come to believe [in Thee]; forgive, then, our sins and bestow Thy mercy on us: for Thou art the truest bestower of mercy.
صحيح إنترناشيونال	Verily, there was a sect of my servants who said, Our Lord! we believe, so pardon us, and have mercy upon us, for Thou art the best of the merciful ones.

(١) المؤمنون، الآية: (١٠٩).

الترجمة	المترجم
Certainly, **it (was that there)** was a group out of My Ibad who used to say: “Our Nourisher-Sustainer! We have Believed, so bestow forgiveness for us, and have mercy on us, for You are the Best of those who show mercy.	كمال عمر

المناقشة:

اتفقت كلمة من أعرب الآية على أنَّ الهاء المتصلة بـ(إنَّ) ضمير شأن[1]، وذلك للتنبيه على أهمِّية الجملة بعدها.

وبالنظر في الترجمات المذكورة، نجد أنها قد أغفلت ضمير الشأن في الآية، إلَّا ترجمة كمال عمر، فقد لحظته؛ ولذا هي - في رأيي- أقرب الترجمات إلى واقع الآية (في هذا الجانب).

الآية الرابعة:

﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾[2].

الترجمات:

الترجمة	المترجم
for, verily, He - may the majesty of our Lord be exalted! - has taken to Himself neither consort nor son.	إدوارد بالمر
And (we believe) that He - exalted be the glory of our Lord! - hath taken neither wife nor son.	محمد بكثول

(١) ينظر: معالم التنزيل ٣/ ٣٧٦، وتفسير البيضاوي ٤/ ٩٦، والبحر المحيط ٦/ ٣٨٩، والتحرير والتنوير ١٨/ ١٠٥.

(٢) الجن، الآية: (٣).

'And Exalted is the Majesty of our Lord: He has taken neither a wife nor a son.	عبد الله يوسف علي
for, verily, He - may the majesty of our Lord be exalted! - has taken to Himself neither consort nor son.	آرثر آربري
And exalted be the Majesty of our Lord, He has taken neither a wife, nor a son (or offspring or children).	الهلالي وخان
For [we know] that sublimely exalted is our Sustainer's majesty: no consort has He ever taken unto Himself, nor a son.	محمد أسد
And [it teaches] that exalted is the nobleness of our Lord; He has not taken a wife or a so.	صحيح إنترناشيونال
And the truth is that the Majesty of our Lord is exalted. He has taken to Himself no consort nor (has He begotten) a son.	أمة الرحمن وعبد المنان عمر

المناقشة:

لا خلاف بين المعربين على أنَّ الهاء في (وأنه) ضمير شأن مبتدأ، وخبره جملة (تعالى جَدُّ ربنا)[1]، وهذا الإعراب يجري أيضًا في أربع آيات أخرى مماثلة في التركيب، وهي:

﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾[2].

﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾[3].

﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾[4].

(١) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦/ ٢٣٨، والدر المصون ١٠/ ٤٨٧، وروح المعاني ٢٩/ ٨٤، والتحرير والتنوير ٢٩/ ٢٠٧.

(٢) الجن، الآية: (١).

(٣) الجن، الآية: (٤).

(٤) الجن، الآية: (٦).

﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾[١].

وبالنظـر في ترجمـات الآيـة محـلِّ البحـث، نجـد أنـــها مختلفـة الطريقـة في تنـاول الضمـير عـلى النحـو الآتي:

الطريقة الأولى: مقابلته بضمير الشأن.

وقـد انفـردت بـــهذه الطريقـة ترجمـة أمـة الرحمـن وعبـد المنـان عمـر، ويُلحَـظ أنـــها قابلـت معنـى ضمـير الشـأن بكلمـة (truth)، في حـين أنـــها قابلت الضمـير في آية ﴿وَأَنَّـهُ كَانَ رِجَـالٌ مِّـنَ الْإِنـسِ يَعُـوذُونَ بِرِجَـالٍ مِّـنَ الْجِـنِّ﴾ بكلمـة (fact):

The fact is that some humble and lowly men from among the common folk used to seek refuge with some (big and influential) men from among the jinns ….

ويبـدو أنَّ الترجمـة قـد لحظـت الفـروق الدلاليـة بـين الكلمتـين، ويمكـن إجمـال تلـك الفـروق مـن خـلال الجـدول الآتي[٢]:

Comparison Table Between Fact and Truth		
Parameters of Comparison	**Fact**	**Truth**
Definition	The fact is the proven thing or a statement that exists.	Truth is a sense or a belief, or we can say it’s more a philosophical idea.
Basis	A fact is a confirmed observation situation.	Truth is a norm or a kind of acceptance that has nothing to do with fact.

(١) الجن، الآية: (١٩).

(2) https://askanydifference.com/difference-between-fact-and-truth

Comparison Table Between Fact and Truth		
Law basis	It's more a science law since it undergoes certain degrees of observation and experiments.	Truth is a not a scientific law. Instead, it's more a religious, artistic, or philosophical belief people observe.
Confirmation	A fact is a proven identity.	It's based on values or beliefs.
Stage	It has several process or stages that make sure it's a factual thing.	Since it's a belief, it could be a baseless or a proven thing, but it's more an idea.

وبناءً على ذلك، اختارت الترجمة كلمة (truth)؛ لأنها جرت في سياق الحديث عن الإيمان بعظمة الله تعالى وتنزهه من اتخاذ الصاحبة والولد، وهذا شأن اعتقادي إيماني، في حين أنَّ الآية الأخرى كانت وصفًا لعمل مشاهَد محسوس، وهو تعوُّذ رجال من الإنس؛ فناسب استعمال كلمة (fact).

وممَّا يجدر الإشارة إليه في هذه الترجمة أنها أشبه بالواقع اللغوي لقراءة كسر همزة (وإنه)، وبيان ذلك أنه جاء في هذه الهمزة قراءتان سبعيتان: الكسر والفتح[1]، وقد وُجِّهت قراءة الكسر على وجه الاستئناف[2]، أو على العطف على جملة القول في آية ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾[3].

ولو تأملنا هذه الترجمة، لوجدناها أقرب نحويًّا إلى قراءة الكسر؛ بناءً على التوجيه الأول، وهو الاستئناف.

(١) تنظر القراءتان في: معجم القراءات القرآنية ١٠/ ١١٥.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٤٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦/ ٢٣٦، وإبراز المعاني، ص ٧٠٧، والبحر المحيط ٨/ ٣٤٠.

(٣) الجن، الآية: (١).

وهذا بخلاف قراءة الفتح (وهي ضبط المصحف برواية حفص عن عاصم)، فإنَّ مقتضى فتح همزة (أنَّ) عمومًا «أن تقع مع معموليها جزءًا من جملة مفتقرة إلى اسم مرفوع، أو منصوب، أو مجرور»[1]؛ ولذا جعلها المعربون في الآية من صلة ما قبلها، وسيأتي بيان ذلك.

الطريقة الثانية: مقابلة الضمير بضمير الغَيبة.

قابلت ترجمة إدوارد بالمر، ومحمد بكثول، وآرثر آربري، وصحيح إنترناشيونال الهاء في الآية بضمير الغيبة العائد إلى الله تعالى، وهذا خطأ؛ فقد اتفق المعربون على أنَّ الهاء في هذه الآية والآيات الأخرى المشار إليها هي ضمير شأن.

ويُلحَظ أنَّ هذه الترجمات قد فطنت إلى أنَّ فتح همزة (وأنه) يوجب أن تكون (أن) وصلتها معمولة لعامل متقدِّم؛ فعمدت لتحقيق الصلة بين (أن) وما قبلها إلى استخدام أسلوب سدِّ الفُرَج اللفظية بإضافة كلمة أو كلمات، وذلك على النحو الآتي:

المترجم	الكلمة أو الكلمات المستعملة لسد الفُرجة اللفظية
إدوارد بالمر	for
محمد بكثول	And (we believe)
آرثر آربري	for
صحيح إنترناشيونال	And [it teaches]

(١) النحو الوافي ١/ ٦٤٢.

ولا شكَّ أنَّ هذه الإضافات قائمة في الأصل على التوجيه النحوي لفتح همزة (أنَّ) في الآية، وللنحويين في ذلك توجيهان، أحدهما: أنَّ (أنَّ) وصلتها معطوفة على معمول الوحي، والتقدير: أُوحي إلي استماعُ نفر من الجن، وأوحي إلي أيضًا تعالي جدِّ ربنا، والتوجيه الآخَر هو: أنَّ (أنَّ) وصلتها معطوفة على الضمير (به) في قول الله تعالى: ﴿فآمنّا به﴾، والتقدير: فآمنا به، وآمنا أيضًا بأنه تعالى جدُّ ربنا[1].

وبالموازنة بين صنيع هؤلاء المترجمين لسدِّ الفرجة اللفظية وهذين التوجيهين، نجد أن بكثول قد أخذ بالتوجيه الثاني من خلال إضافة جملة: (we believe)، في حين أنَّ بقيَّة الترجمات جاءت غير متفقة مع التوجيهين، فقد أضاف بالمر وتابَعه آربري كلمة (for)، وهذا لا يكون إلَّا بتقدير لام التعليل قبل (أنَّ)، وعليه يكون معنى الآية: ما اتخذ الله تعالى صاحبة ولا ولدًا؛ لأنه تعالى جُده.

وهذا المعنى لم يُؤثَر عن أحد من أهل التفسير، ولم يقل به أحد ممَّن وجَّه القراءة، ولعلَّ المترجَمين (بالمر وآربري) قاسا هذه الآية على آية أخرى في السُّورة، وهي قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾[2]؛ فقد وجَّه بعض المعربين فتح الهمزة على تقدير اللام، والمعنى: فلا تدعوا مع الله أحدا؛ لأنَّ المساجد لله[3].

وانفردت ترجمة صحيح إنترناشيونال بإضافة جملة: [it teaches]؛ فكأنها قدَّرت في النصِّ القرآني عاملًا مسنَدًا إلى ضمير يعود إلى القرآن الكريم المتقدِّم ذكره في آية ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ۝٢﴾[4].

ولم أقف على أحد من المفسِّرين، ولا المعربين قد حمل الآية على هذا التقدير.

---

(١) تنظر مصادر توجيه قراءة الكسر.

(٢) الجن، الآية: (١٨).

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١١٨، والبحر المحيط ٨/ ٣٤٥.

(٤) الجن، الآية: (١-٢).

الطريقة الثالثة: إغفال ضمير الشأن.

وهذا ظاهر في ترجمة عبد الله يوسف علي، والهلالي وخان، ومحمد أسد، وقد سبق غيرَ مرَّة تعليلُ ذلك بما يغني عن إعادته في هذ الموضع.

وقد جرت على هذه الطريقة ترجمة أَمَة الله وعبد المنان عمر لآية ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾:

And (we admit) that the foolish among us used to say many exaggerated and blasphemous things against Allah.

وترجمَتُهما أيضًا لآية ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾:

And when (- Muhammad) Allah's servant stands up calling to Him these (- disbelievers) crowd upon him, well nigh suffocating him (to stifle and smother his voice).

المبحث الثاني: الآيات التي ورد فيها ضمير الشأن محذوفًا.

من أحكام ضمير الشأن عدم جواز حذفه؛ لأنَّ القصد منه المبالغة والتفخيم والاهتمام بجملة الخبر بعده[1]، و«الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف»[2]، وقد خولف هذا الحكم في باب (أنْ) و(كأنْ) المخفَّفتين، فأجاز جمهور النحويين حذف ضمير الشأن بعدهما[3]؛ «لكونه في كلام بُني على التخفيف، فحَذْفُه تبعٌ لحذف النون»[4]، وجاء استتار الضمير بعد (كان) و(ليس) و(كاد) و(عسى) على خلاف بين النحويين في بعض ذلك[5].

---

(١) ينظر: المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٤، والتحرير والتنوير ١/ ٥٧٢، ٦٠١.

(٢) مغني اللبيب، ص ٥٧.

(٣) هذا على القول بإعمالهما، وهو قول البصريين دون الكوفيين. ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٥، ١٢٧٨.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١١٩.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٩٩، والمفصل ١٧٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٨، ومغني اللبيب، ص ٢٠٤.

وقـد اسـتقريتُ ترجمـات الآيـات التـي خُفِّفـت فيهـا (أنْ) و(كأنْ)[1]، وخلصـتُ مـن ذلـك إلى أنَّ المترجمـين أغفلـوا فيهـا ضمـير الشـأن المحـذوف، وسـوف أكتفـي بإيـراد نموذجـين يوضِّحـان ذلـك[2]:

الآية الأولى:

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُـمْ أَنِ الْحَمْـدُ لِلَّـهِ رَبِّ الْعَالَمِيـنَ﴾[3]، والتقديـر: وآخـر دعواهـم أن الشـأن الحمـد لله رب العالمين[4].

الترجمات:

الترجمة	المترجم
and the end of their cry shall be, ‘Praise (belongs) to God, the Lord of the worlds.	إدوارد بالمر
And the conclusion of their prayer will be: Praise be to Allah, Lord of the Worlds.	محمد بكثول
close of their cry will be: “Praise be to Allah, the Cherisher and Sustainer of the worlds”	عبد الله يوسف علي
and their cry ends, ‘Praise belongs to God, the Lord of all Being.	آرثر آربري
and the end of their prayer is, ‘all praise be to Allah, who is the Lord of entire worlds.	الهلالي وخان
And their call will close with [the words], “All praise is due to God, the Sustainer of all the worlds”	محمد أسد
And the last of their call will be, “Praise to Allah, Lord of the worlds”.	صحيح إنترناشيونال

(١) تنظر شواهد الآيات في: دراسات لأسلوب القرآن ٨/ ١٥٣-١٥٤.

(٢) ولـم أشأ الاستكثار من النمـاذج؛ لأن الحكم فيها واحد غير مختلف.

(٣) يونس، الآية: (١٠).

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/ ٣٥١.

الآية الثانية:

﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾[١]، والتقدير: كأن الأمر لـم يَغْنَوا فيها[٢].

الترجمات:

الترجمة	المترجم
Those who called Shohaib a liar, (were) as though they had not dwelt therein!	إدوارد بالمر
Those who denied Shu'eyb became as though they had not dwelt there.	محمد بكثول
The men who reject Shu'aib became as if they had never been in the homes where they had flourished.	عبد الله يوسف علي
those who cried lies to Shuaib, as if never they dwelt there.	آرثر آربري
Those who belied Shuaib, became as if they had never dwelt there (in their homes).	الهلالي وخان
they who had given the lie to Shu'ayb - as though they had never lived there.	محمد أسد
Those who denied Shu'ayb - it was as though they had never resided there.	صحيح إنترناشيونال

ويمكن تعليل إغفال المترجمين لضمير الشأن في هاتين الآيتين ونحوهـمـا بأمرين:

الأول: أنَّ تقديـر النحويـين لضمـير الشـأن بعـد (أنْ) و(كأنْ) باعثـه تسـويغ دخولهمـا عـلى الجملـة الفعليـة، قـال برجسـتراسر: «ومـن خصائـص العربيـة أنَّ مبتـدأ الجملـة الأسـمية المركبـة رُبَّمـا كان ضمـيرًا للغائـب لا علاقـة لـه بالجملـة الخبريـة، ولا

(١) الأعراف، الآية: (٩٢).

(٢) ينظر: العذب النمير ٣/ ٦١٢.

راجع إليه فيها وهذا ما سمَّاه النحويون ضمير الشأن... وفائدة هذا التركيب أنه يمكِّن الناطق من إدخال (إنَّ) أو (أنَّ) على الجمل الفعلية ....»[1].

وهذا الغرض غير متحقِّق في الإنجليزية؛ لتباين اللغتين العربية والإنجليزية في الخصائص النحوية؛ ولذا لم يكن له أثر منعكس في الترجمة.

الثاني: أنَّ الغرض المعنوي من ضمير الشأن - وهو التفخيم وتقوية الكلام وتوكيده والعناية بالجمل بعده- قد انتفى بحذفه، ويؤكِّد ذلك تعليلُ الرضي[2] لعدم جواز حذف ضمير الشأن في نحو: (هو زيد قائم) بعدم الدليل عليه؛ لأنَّ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط، ولا يُحذَف المبتدأ ولا غيره إلَّا مع القرينة الدالَّة عليه.

(١) ينظر: التطور النحوي ١٣٩. وينظر: كتاب الضمائر، ص ١٤٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي ق٢/ ج١/ ١٨٢.

الخاتمة:

١- مـن القواعـد التـي تجب مراعاتـها عنـد ترجمـة الضمـائر في القـرآن الكريم: أنـه إذا أمكـن حمـل الضمـير على غـير ضمير الشـأن، فـلا ينبغي الحمـل عليه؛ وذلـك لمخالفتـه القيـاس مـن وجـوه مذكـورة في موضعهـا مـن البحث.

٢- المصـادر الإنجليزيـة التـي تناولـت النحـو العـربي وقواعده نـادرًا ما أشـارت إلى ضمـير الشــأن، ورُبَّـمــا كان سـبب ذلـك قلَّـة وروده في اللغـة المعاصرة، وعـدم وجـود مقابـل صريـح لـه في اللغـة الإنجليزيـة.

٣- قابل المترجمون (ضمير الشأن) من حيث الاصطلاح بمـا يأتي:

- (Pronoun of the matter)
- (Pronoun of the fact)
- (Pronoun of the story)
- (Pronoun of consideration)
- (The non-specified pronoun)

٤- مـن أهـمِّ خصائـص ضمـير الشـأن عـدم عـوده عـلى شيء متقـدِّم؛ ولـذا يمكـن مقابلتـه بـ(Non-referential pronoun)، ولكـنْ قـد يَـردُ عـلى ذلـك أنَّ هـذا المقابـل لا يبـدو خالـص الاختصـاص بضمـير الشـأن؛ لإمـكان جريانـه عـلى ضمـير الغائـب في بعـض المواضـع التـي يتقـدَّم فيهـا عـلى مرجعـه وجوبًـا أو جـوازًا.

٥- بالنظـر إلى تركيـب جملـة ضمـير الشـأن، نجـده مكوَّنًـا مـن: ضمـير لا عائـد لـه، وجملـة مفسِّرة لـه. ولعـلَّ أقـرب مـا يمكـن أن يكـون مكافئًـا لـه مـن (حيـث الشـكل) في اللغـة الإنجليزيـة هـو تركيـب:

It + form of the verb be + focus + relative clause

٦- يمكــن حــصر موقــف ترجمــات القــرآن الكريــم مــن ضمــير الشــأن (المذكــور) في ثلاثــة مواقــف، وهــي:

- ترجمـات قابلتـه (في نظرهـا) بمـا يمـاثل أو يقـارب حقيقـة ضمـير الشـأن في العربيـة معنويًّـا ووظيفيًّـا.
- ترجمات قابلته بضمير الغائب.
- ترجمات أغفلت مقابلته.

٧- لحظَـت بعـض الترجمـات التحليـل الإعرابي الإجرائـي لضمير الشـأن في كونه مفـسَّرًا أو مُقـدَّرًا بالشـأن أو الحقيقـة أو الأمـر أو نحـو ذلـك، وهـذا ظاهر في مقابلتها لـه بــ:

- (The fact is)
- (The truth is)

ورُبَّـمـا فات تلك الترجمـاتِ أنه ليس مقصود المعربين في إعرابـهم الإجرائي أنَّ الأمـر أو الشـأن محـذوف و(هـو) ضمـيره، وإنمـا هـو مُقاربـة معنويـة.

٨- في الآيـات التـي يـحتمل فيهـا الضمـير أن يكـون للشـأن وأن يكـون للغَيبة، وجـد البحـث أنَّ أكثـر الترجمـات قـد مالـت إلى مقابلتـه بضمـير الغَيبـة.

٩- يمكـن إرجاع سـبب إغفال بعـض الترجمات لضمير الشـأن (المذكـور) إلى أنه يجـري مجـرى الزائـد في الجملـة؛ لأنـه لا يمسُّ في التركيـب الإسـنادي معنـى وظيفيًّـا لا يمكـن الاسـتغناء عنه.

١٠- ذهـب بعـض الباحثـين إلى أنَّ (ضمـير الشـأن) خـالٍ مـن مدلـول الضمـير ومتضمِّـن لمعنـى الإشـارة أو التنبيـه المحضـين، ووجـودُه في الجملـة زيـادة في العنايـة والاهتمـام والتأكيـد، وهـو بذلـك لا يعـدو أن يكون مـن أدوات التأكيـد والتنبيـه.

ويـرى البحـث وجاهـة هـذا القـول؛ ولـذا اقـترح مقابلـة (ضمـير الشـأن) بمـا يـدلُّ عـلى تقويـة الـكلام وتوكيـده والاهتمـام بمـا بعـده، مثـل: (Surely)، و(Verily)، و(Indeed)، و(Truly).

ويمكـــن ترجمـــة تركيـــب ضمـــير الشـــأن بالـــجمع بـــين (Anticipatory pronoun) والتوكيـد؛ فتكـون عـلى النحـو الآتي:

It is truly ….

It is indeed ….

وفي ذلـك جمـع بـين أسـلوبين مـن أسـاليب ترجمـة القـرآن، وهـمـا: الترجمـة التفسـيرية، والترجمـة اللفظيـة.

١١- أحالـت كثـير مـن الترجمات الضمـائر التـي لا تحتمل إلَّا الشـأن إلى ضمـائر غَيبـة، وهـذا خطـأ صُراح، وأعظـم ما يكـون الخطأ فيهـا إذا أفـضى إلى تحريف معنـى الآية.

١٢- لــم يقـف البحـث عـلى أثـر لضمـير الشـأن في ترجمة الآيـات التـي قُـدِّر فيها الضمـير بعـد (أنْ) و(كأنْ) المخفَّفتـين.

والـحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**: أبو شامة المقدسي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، دط، دت.
- **أداء الرسالة (أسس ترجمة المحتوى الإسلامي)**: الدكتور وليد العمري، (اسم جهة النشر غير موجود)، ط١، ١٤٣٢هـ.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- **أساليب المستشرقين في ترجمة معاني القرآن الكريم - دراسة أسلوبية لترجمتَي سيل وآربري لمعاني القرآن الكريم إلى الإنجليزية**: الدكتور حسن سعيد غزالة، بحث مُقدَّم إلى ندوة ترجمة القرآن الكريم: تقويم للماضي وتخطيط للمستقبل التي أقامها مُجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة عام ١٤٢٣هـ.
- **إشكالية ترجمة المصطلح**: الدكتور عامر الزناتي، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية، السعودية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ع: ٩، ١٤٣١هـ (٢٠٠٩م).
- **الأصول في النحو**: أبو بكر بن السرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- **إعراب القرآن**: أبو جعفر النحَّاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- **الإعراب المفصَّل لكتاب الله المرتل**: بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، عمَّان، ط٢، ١٤١٨هـ.
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**: ابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٦٠هـ.

- **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- **الإمتاع والمؤانسة**: أبو حيَّان التوحيدي، صحَّحه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت.
- **إيجاز البيان عن معاني القرآن**: أبو القاسم نجم الدين محمود النيسابوري، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- **الإيضاح العضدي**: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن فرهود، دار العلوم، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- **بحث (تفسير المعنى وتفسير الإعراب)**: الدكتور خالد المليفي، بحث منشور في مجلة العلوم العربية، ع: ٤٨، ١٤٣٩هـ (٢٠١٨ م).
- **البحر المحيط**: أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، عالم الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**: أبو البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، ١٤٠٠هـ.
- **تأويلات أهل السنة**: محمد الماتريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.
- **التبيان في إعراب القرآن**: أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- **التحرير والتنوير**: ابن عاشور التونسي، مؤسسة التاريخ، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٣٨٧هـ.

- **التسهيل لعلوم التنزيل**: ابن جُزَي الكلبي، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- **التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك**: الشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- **التطور النحوي للغة العربية**: برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ.
- **تعدُّد تراجِم معاني القرآن باللغة الإنجليزية في ضوء الإعراب**: الدكتور خالد بن سليمان المليفي، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط١، ١٤٣٦هـ.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**: بدر الدين محمد الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد المفدى، (اسم جهة النشر غير موجود)، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **التفسير البسيط**: أبو الحسن علي الواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- **تمهيد القواعد بشرح التسهيل**: ناظر الجيش، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: أبو جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**: الحسن المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**: أبو زيد الثعالبي، تحقيق: محمد علي معوض عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- **حاشـية الصبـان عـلى شرح الأشـموني لألفيـة ابـن مالـك**: محمـد بـن عـلي الصبَّـان، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- **الحجَّـة للقُـرَّاء السـبعة أئمـة الأمصـار بالـحجاز والعـراق والشـام الذيـن ذكرهـم أبـو بكـر بـن مـجاهد**: أبـو عـلي الفـارسي، تـحقيق: بـدر الديـن قهوجـي وبشـير حويـجاتي، دار المأمـون للـتراث، دمشـق، ط٣، ١٤١٣هـ.
- **خصائـص التراكيـب دراسـة تحليليـة لمسـائل علـم المعـاني**: الدكتـور محمـد محمـد أبـو موسـى، مكتبـة وهبـة، القاهـرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- **الـخصائص**: ابـن جنِّـي، تـحقيق: مـحمد علي النجـار، المكتبـة العلميـة، بيروت، دط، ١٣٧١هـ.
- **الـدُّر المصـون في علـوم الكتـاب المكنـون**: السـمين الـحلبي، تـحقيق: الدكتـور أحمـد الـخراط، دار القلـم، دمشـق، ط١، ١٤١١هـ.
- **دراسـات لأسـلوب القـرآن الكريـم**: الدكتـور مـحمد عضيمـة، دار الـحديث، القاهـرة، دط، دت.
- **روح المعـاني في تفسـير القـرآن العظيـم والسـبع المثـاني**: محمـود الألـوسي، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- **شرح التسـهيل**: ابـن مالـك، تـحقيق: الدكتـور عبـد الرحمـن السـيِّد، والدكتـور مـحمد بـدوي الـمختون، دار هجـر، القاهـرة، ط١، ١٤١٠هـ.
- **شرح الـجمل**: ابـن عصفـور، تـحقيق: الدكتـور صاحـب أبـو جنـاح، عالـم الكتـب، بـيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- **شرح الـرضي لكافيـة ابـن الـحاجب**، حقَّـق القسـم الأول الدكتـور حسـن ابـن مـحمد الـحفظي، وحقَّـق القسـم الثـاني الدكتـور يـحيى بشـير مـصري، مطبوعـات جامعـة الإمـام مـحمد بـن سـعود الإسـلامية، الريـاض، ط١، ١٤١٤هـ.

- **شرح الكافية الشافية**: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، دت.
- **شرح الكتاب**: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.
- **شرح المفصَّل**: ابن يعيش، تحقيق: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **شرح المقدِّمة المحسبة**: ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.
- **الضمائر في اللغة العربية**: الدكتور محمد جبر إبراهيم، جار المعارف، القاهرة، دط، ١٩٨٠م.
- **ضمير الشأن في العربية**: إقحام معجمي أم توليد إعرابي: الدكتورة سمية المكي، بحث منشور في حوليات جامعة تونس، ع: ٥٦، ٢٠١١م.
- **ضمير الشأن وضمير الفصل (دراسة ومقاربة لسانية)**: الدكتور فوزي الشايب، بحث منشور في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٤٢٧ هـ (٢٠٠٧م).
- **ضمير الغيبة أصولها وتطورها**: الدكتور فوزي الشايب، بحث منشور في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م).
- **الطراز**: يحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
- **العريف (معجم في مصطلحات النحو العربي)**: بيير كاكيا، مكتبة لبنان، بيروت، لونجمان، لندن، ط١، ١٩٧٣م.
- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**: نظام الدين الحسن القُمِّي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

- **فتـح البيـان في مقاصـد القـرآن**: أبـو الطيـب القنوجـي، المكتبـة العصريـة، لبنـان، ط١، ١٤١٢هـ.
- **الفـــريد في إعـراب القرآن الـمجيد**: الـمُنتجَب الـهمـداني، تـحقيق: مـحمد نظـام الديـن الفتَـيّح، دار الزمـان، الـمدينة المنـورة، ط١، ١٤٢٨هــ.
- **قواعـد الترجيـح عنـد المفـسِّرين (دراسـة نظريـة تطبيقيـة)**: الدكتـور حسـين الـحربي، دار القاسـم، الريـاض، ط١، ١٤١٧هــ.
- **الكتـاب**: سـيبويه، تـحقيق: عبـد السـلام هـارون، مكتبـة الـخانجي، القاهـرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- **الكشاف**: الزمـخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- **الكشـف والبيان في تفسـير القـرآن**: أبو إسـحاق الثعلبي، تـحقيق: ابن عـاشور، دار إحيـاء الـتراث العربي، بـيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **الكليـات معجـم في المصطلحـات والفـروق اللغويـة**: أبـو البقـاء الكَفَـوي، تحقيـق: عدنـان درويـش ومحمـد المـصري، الرسـالة، بـيروت، ط٢، ١٤١٩هـ.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، بيروت، ط٥، ١٤٢٧هـ.
- **مجالس ثعلب**، تـحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٢، دت.
- **مجلة الرسالة**، ع: ٢٧٣، ١٩٨٣م، ص: ١٥٦٩-١٥٧١.
- **الـمحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: ابن جنِّي، تـحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، دار سيزكين للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.
- **المحـرر في أسـباب نـزول القـرآن مـن خلال الكتـب التسـعة دراسـة الأسـباب روايـة ودرايـة**: خالـد المزينـي، دار ابن الجـوزي، الدمـام، ط١، ١٤٢٧ هـ.
- **المسـاعد عـلى تسـهيل الفوائـد**: ابـن عقيـل، تحقيـق: الدكتـور مـحمد كامـل بـركات، مركـز البحـث العلمـي وإحيـاء الـتراث الإسـلامي في جامعـة أم القـرى، مكـة المكرمـة، ط١، ١٤٠٢هــ.

- **المسائل البصريات**: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **المسائل الحلبيات**: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ.
- **مشكل إعراب القرآن**: مكِّي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ.
- **مصطلحات النحو الكوفي**: الدكتور عبدالله الخثران، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
- **معالم التنزيل في تفسير القرآن**: أبو محمد البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **معاني القرآن وإعرابه**: الزجَّاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **معاني القرآن**: الأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى قرَّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
- **معاني القرآن**: الفرَّاء، حقَّق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، وحقَّق الجزء الثاني: محمد النجار، وحقَّق الجزء الثالث: عبد الفتاح شلبي، دار السرور، دط، ١٩٥٥م.
- **معاني النحو**: الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **معجم القراءات القرآنية**: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **معجم مصطلحات الإعراب والبناء في قواعد العربية العالمية**: أنطوان الدحداح، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٨٨ م.

- **معجـم مصطلحـات النحـو والصـــرف والعـروض والقافيـة**: الدكتـور عبـد العـالم القُريـدي، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط١، ١٤٣٤هـــ.
- **مغنـي اللبيـب عـن كتـب الأعاريـب**: ابـن هشـام الأنصـاري، تـحقيق: الدكتـور مـازن الـمبارك ومـحمد عـلي حمـد الله، دار الفكـر، بـيروت، دط، ١٤٠٥هـــ.
- **المفصَّل**: الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **من أسرار العربية**: الدكتور إبراهيم أنيس، دار الأنجلو، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.
- **النحو الوافي**: الدكتور عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١، دت.
- **النحـو وكتـب التفسـير**: الدكتـور إبراهيـم رفيـدة، الـدار الـجمـاهيرية للنشـر والتوزيـع، ليبيـا، ط٣، ١٤١٠هــ.
- **النكـت في القـرآن الكريـم**: عـلي بـن فضَّـال المجاشـعي، تحقيـق: الدكتـور عبـد الله الطويـل، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط١، ١٤٢٨هـــ.

المصادر الإنجليزية:

- Aarts, Bas, et al. The Oxford Dictionary of English Grammar (Oxford Quick Reference). 2nd ed., Oxford University Press, 2014.
- Abdelaal, Noureldin. Translation between English and Arabic: A Textbook for Translation Students and Educators. 1st ed., Palgrave Macmillan, 2020.
- Alhawary, Mohammad. Modern Standard Arabic Grammar: A Learner's Guide. 1st ed., Wiley-Blackwell, 2011.
- Ali, Abdullah Yusuf. The Qur'an: Text, Translation, and Commentary. Fourth U.S. Edition, Tahrike Tarsile Qur'an, 1998.
- Arberry, A. The Koran Interpreted: A Translation. 1st ed., Touchstone, 1996.
- Asad, Muhammad. Message of the Qur'an, Gibraltar: Dār al-Andalus,1980.
- Charthawali, Mawlana Mustaq Ahmad. Tasheel Al-Nahw Version 2.1: Based on 'Ilm al-Nahw by Mawlana Mushtaq Ahmad Charthawali. CreateSpace Independent Publishing Platform, 2015.
- Ghazal, Hassan. Translation as Problems and Solutions. 2nd ed., Beruit, Dar-Ilm Lilmalayin, 2008.

- Ibrahim, Hassan Al-Haj. “Mistranslation of English Grammatical Concepts into Arabic and Its Adverse Effects on the Teaching of English to Arabic Speakers.” Https://Www.Researchgate.Net/, Conference: First symposium on methods of teaching English language, literature and criticism at departments of English, 2004, www.researchgate.net/publication/236843962_Mistranslation_of_English_grammatical_concepts_into_Arabic_and_its_adverse_effects_on_the_teaching_of_English_to_Arabic_speakers.
- Irving, T., and Mohamed Hegab. The Holy Quran: The Noble Reading Quran Translation and Transliteration: 3rd Edition. Independently published, 2021.
- Khan, Muhammad Muhsin, and Muhammad Taqi-Ud-Din Al-Hilali. The Noble Quran: Interpretation of the Meanings of the Noble Qur’an in the English Language (English and Arabic Edition). July 2011, Dar-us-Salam Publications, 2011.
- Malik, Muhammad Farooq-I.-Azam. Al-Qur’an, the Guidance for Mankind - English with Arabic Text. The Institute of Islamic Knowledge, 1997.
- Nooruddin, Allamah. The Holy Quran. Translated by Amatul Rahman Omar and Abdul Mannan Omar, Second Edition, Noor Foundation-International, 1991.
- Palmer, E. The Koran (Qu’ran). NuVision Publications, LLC, 2007.
- Peled, Yishai. “Non-Referential Pronouns in Topic Position in Medieval Arabic Grammatical Theory and in Modern Usage.” Zeitschrift Der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, vol. 140, no. 1, 1990, pp. 3–27. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/43379686. Accessed 12 Jun. 2022.
- Pickthall, Muhammad. The Glorious Qur’an: Text and Explanatory Translation. 2nd ed., Tahrike Tarsile Qur’an, 1996.
- Quirk, Randolph. A Comprehensive Grammar of The English Language. 1st ed., PEARSON INDIA, 2022.
- Ranginwala, Masood. Essentials of Quranic Arabic: Volume 1. Third Edition, Lulu.com, 2011.
- Saheeh International. Qur’an By Saheeh Intl (Arabic-English). Almunatada Alislami, 2022.
- Sarwar, Muhammad. The Holy Quran: Arabic Text and English Transaltion. The Islamic Seminary Inc, 2011.
- Swan, Michael. Practical English Usage. 3rd ed., Oxford University Press, 2005.

- Taqi-Ud-Din Al-Hilali, Muhammad, and Muhammad Muhsin Khan. The Noble Qur'an: The English Translation of the Meanings and Commentary. King Fahd Complex, 1998.
- Usmani, Mufti Muhammad Taqi. The Noble Quran. Maktaba Ma'ariful Quran, 2022.
- Wright. Arabic Grammar (Dover Language Guides). 3rd Revised ed., Dover Publications, 2005.
- Yadav, Piyush. "Difference Between Fact and Truth." Ask Any Difference, 8 Oct. 2022, askanydifference.com/difference-between-fact-and-truth/.

توظيف النصوص في المعجم العربي وأثره

إعداد:

سعود بن عبد الله آل حسين

الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

- **ملخص البحث:**

لقد استُهدفت نصوص العربية بالخدمة في المعجم العربي، فصار المعجم بين غايتين ليس بينهما تناقض، لكنهما تستوجبان ما قد يتعارض أو لا يتلاءم، تلكما الغايتان هما خدمة النص من جانب بشرح غريبه وتوضيح مراده، والوفاء باشتراطات الصنعة المعجمية من جانب آخر، فهل المعجم خادم للنص؟ أو أنه مستخدم للنص مستعمل له؟ إن خدمة النص تقتضي الدخول في مسارات دلالية وظروف اجتماعية وثقافية وعلمية وأسلوبية فردية ربما لا تسمح بإدخالها اشتراطات الصنعة المعجمية، والصنعة المعجمية تستدعي حضور النصوص للوفاء ببعض الجوانب التي لا تنكشف ولا تتضح إلا بالنصوص.

إن مشكلة البحث التي أريد أن أصل إلى توضيحها نابعة من هذا الأمر، فنحن في المعجم العربي بين استهداف لخدمة النصوص، ووقوع تحت اشتراطات الصنعة المعجمية، وبين أثر تابع لوجود النصوص، فهل حضور النصوص في المعجم العربي مع هذه الكثافة المعروفة لكل من اطلع على جهود بعض المؤلفين في المعجم ومع غيابها عند مؤلفين آخرين له آثار إيجابية أم له آثار سلبية؟

إن التساؤل عن أثر النصوص في المعجم العربي وتحديد آثاره بين الإيجابي المفيد والسلبي المضر هو مشكلة البحث التي انطلق منها، في إطار منهجي وصفي تحليلي غير استقرائي.

*****

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، أما بعد: فإن المطلع على الجهود التي بذلها الأسلاف في المعجم العربي خاصة والدراسات اللغوية والنحوية عامة يؤخذ بالدهشة، ويغلبه الإكبار والإعجاب لتلك الجهود الكبيرة التي بذلت على يد أفراد كانت حياتهم العلمية والتعليمية تخلو مما ييسر سبيل جمع المادة، وتصنيفها، وتحليلها، ومع هذا وصلوا بفضل الله ثم بدافع حب العربية والغيرة على الإسلام إلى تلك الجهود التي لم تصل إليها أمة من الأمم في تلك الحقبة المتقدمة، فقد جمعوا النصوص، واستظهروا الألفاظ، ودونوها، وشرحوها، وخلفوا لنا هذه المعجمات الضخمة التي يدل اختلاف مناهجها، وكثافة مادتها على علو كعب في الصناعة المعجمية، ومع الإكبار والإعجاب لتلك الجهود إلا أن المطلع عليها ستواجهه تساؤلات يستشعر أنها تستوجب المراجعة والتفكير وإعادة النظر، ولقد لفتت نظري مسألة توظيف النصوص في المعجم العربي، فقد وجدت البحث الدلالي والتفسيري عند العرب هو أول خطوات الدرس اللغوي، إذ ظهر تفسير النصوص في فترة مبكرة، يقول ابن الأثير مجد الدين ذاكرًا حال المصطفى صلى الله عليه وسلم: «وكان أصحابه -رضي الله عنهم- ومن يفد عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله، وما جهلوه سألوه عنه فيوضحه لهم»[(١)].

إن هذا التوضيح من المصطفى -صلى الله عليه وسلم- لبعض ما يتصل بالنصوص هو أقدم تفسير دلالي[(٢)] في العربية، ثم تلاه تفسير الصحابة[(٣)]، وتتابعت الجهود بعد ذلك في خدمة نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف بتفسيرها وكشف أوجه خفائها، فكانت هذه هي الغاية الأولى التي استهدفها اللغويون المتقدمون في جهودهم اللغوية عامة والمعجمية خاصة.

---

(١) النهاية ١/ ٤، وانظر: تهذيب اللغة ١/ ٥.

(٢) انظر: كتاب التفسير في صحيح مسلم ٤/ ٢٣١٢ وما بعدها.

(٣) انظر: سؤالات نافع بن الأزرق.

وقد أشاروا إلى هذا في مقدمات معجماتهم يقول الأزهري: «فعلينا أن نجتهد في تعلم ما يتوصل بتعلمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب ثم السُّنن المبيِّنة لجمل التنزيل الموضحة للتأويل»(١).

لقد استُهدفت نصوص العربية بالخدمة في المعجم العربي، فصار المعجم بين غايتين ليس بينهما تناقض، لكنهما تستوجبان ما قد يتعارض أو لا يتلاءم، تلكما الغايتان هما خدمة النص من جانب بشرح غريبه وتوضيح مراده، والوفاء باشتراطات الصنعة المعجمية من جانب آخر، فهل المعجم خادم للنص؟ أو أنه مستخدم للنص مستعمل له؟ إن خدمة النص تقتضي الدخول في مسارات دلالية وظروف اجتماعية وثقافية وعلمية وأسلوبية فردية ربما لا تسمح بإدخالها اشتراطات الصنعة المعجمية، والصنعة المعجمية تستدعي حضور النصوص للوفاء ببعض الجوانب التي لا تنكشف ولا تتضح إلا بالنصوص.

إن مشكلة البحث التي أريد أن أصل إلى توضيحها نابعة من هذين الأمرين، فنحن في المعجم العربي بين استهداف لخدمة النصوص، ووقوع تحت اشتراطات الصنعة المعجمية، وبين أثر تابع لوجود النصوص، فهل حضور النصوص في المعجم العربي مع هذه الكثافة المعروفة لكل من اطلع على جهود بعض المؤلفين في المعجم ومع غيابها عند مؤلفين آخرين له آثار إيجابية أم له آثار سلبية؟

إن التساؤل عن أثر النصوص في المعجم العربي وتحديد آثاره بين الإيجابي المفيد والسلبي المضر هو مشكلة البحث التي انطلق منها، في إطار منهجي وصفي تحليلي غير استقرائي؛ لأن ضخامة الجهود المعجمية وتكاثف النصوص واختلاف مناهج اللغويين في استدعاء النصوص، وطريقة عرضها، وسبل خدمتها، والاستنتاج منها متشعبة، ولا يمكن أن يستقرئها فرد ولا تحتويها دراسة، ولذلك توجهت بالبحث إلى مسألة توظيف النص وآثاره الإيجابية والسلبية. راجيًا من الله العلي القدير أن أوفق فيما أصبو إليه.

---

(١) تهذيب اللغة ١/ ٥.

المبحث الأول

النص ووظائفه

تعـرض اللغويـون لكلمـة «النـص» في مـادة «نـص» في معجماتهـم مسـتهدفين تحديـد الدلالـة العرفيـة لهـذه الكلمـة، فكانـوا عـلى وجهـة واحـدة فيما اشـتق منهـا وهو أنهـا دالـة عـلى «الارتفـاع والانتهـاء». وقـد ذكـر هـذا المفهـوم الخليـل ومـن بعـده[1]، ووضحـه ابـن فـارس في المقاييـس حـين قـال: «النـون والصـاد: أصـل صحيـح يـدل عـلى رفـع وارتفـاع وانتهـاء في الـشيء، منـه قولهـم نـصّ الحديـث إلى فـلان: رفعـه إليـه، والنَّـص في السـير أرفعـه.. ونَـصُّ كل شيء منتهـاه»[2].

ويعيـد ابـن الأنبـاري النَّـص في الـكلام إلى مـا عـادت إليـه مشـتقات الكلمـة عنـد ابـن فـارس فيقول:

«والنَّـصُّ: أقـصى السـير وهـو أرفعـه، وكذلـك نـصّ البيـان: أبينـه وأرفعـه، وأصلـه مـن نَـصَّ السَّـير وهـو أرفعـه، وانتـص الرجـل إذا انتصـب مرتفعًـا عـلى النـاس ومنـه مِنَصَّـة العـروس»[3].

وأمـا الزَّبيـدي -رحمـه الله- فقـد رد المـادة إلى «الإظهـار» فقـال : «نـص الـشيء: أظهـره»[4]. ثـم قـال: وكل ذلـك مجـاز مـن النـصِّ بمعنـى الرفـع والظهـور.. ومنـه أخذ نَـصُّ القـرآن والحديـث، وهـو اللفـظ الـدال عـلى معنـى لا يحتمـل غـيره»[5]. وقـد ذكـر في المعجـم الوسـيط أن كلمـة النـص بمعنـى صيغـة الـكلام الأصليـة مولـده[6]، وهـذه الدلالـة المولـدة هـي المقصـودة عنـد اللغويـين عنـد اسـتعمال كلمـة «النـص». وأمـا في

(١) انظر: العين، نص ٧/ ٨٦.
(٢) المقاييس، نص ٥/ ٣٥٦.
(٣) الزاهر ١/ ١٢٣.
(٤) تاج العروس، نصص.
(٥) السابق.
(٦) مادة نصص.

اصطلاح أصول الفقه فهي «ما ازداد وضوحًا على الظاهر بمعنى في المتكلم أي بسبب معنى فيه»[1]. ولذا فإن ضده لديهم «المشكل»[2].

إن الدلالة التي تنطبق على المستهدف بالبحث ليست هي ما اصطلح عليه أهل الأصول، لكنها ما استقر عند المولدين بمعنى صيغة الكلام التي وردت في المعجم من القرآن أو الحديث أو كلام العرب.

والنصوص هي الصورة المحسوسة للغة التي هي نظام مستوعَب في الذهن يتكلم المتكلمون منطلقين منه وصادرين عنه، وقد استوعب ابن جني -رحمه الله- هذا، حين أومأ إليه عندما تحدث عن استعمال لغتين على لسان أحد العرب فقال: «فأَخْلَق الأمر به أن تكون القليلة الاستعمال هي الطارئة عليه، والكثيرة هي الأولى الأصلية، ويجوز أن تكونا مخالفتين له ولقبيلته، وإنما قلَّت إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه»[3]. إن هذه الإشارة عن القياس إلى ما استقر في الذهن من نظام، هي نواة ما قرره المحدثون عندما تكلموا عن الفرق بين اللغة والكلام فقالوا: «إن اللغة ذهنية، والكلام هو الفعل. يقول د. نايف خرما: إن الكلام عمل، واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك، واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط، واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يُحَسُّ بالسمع نطقًا وبالبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام»[4].

إذن فالكلام هو الصورة المحسوسة للغة الدالة عن ذلك النظام المستبطِن، والكلام والنص هو الذي به يعرف ذلك النظام اللغوي في مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ومن هنا تظهر وظيفة النصوص التي هي الكلام متفرعة إلى شقين:

---

(١) دستور العلماء ٣/ ٢٧٩.

(٢) أصول الشاشي ١/ ٧٧.

(٣) الخصائص ١/ ٣٧٣.

(٤) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ١١٦، وانظر: مناهج البحث في اللغة، ص ٣٧.

أ- وظائف وأغراض للمتكلمين، تبدأ بغرض فردي عند المتكلم، وهو التواصل مع المجتمع والتعبير عن المشاعر، ووسيلة للتطور الفكري، وأهداف للمتكلمين فهي وسيلة للترابط القومي والاجتماعي وإحدى مقومات الوطن والوطنية[1].

ب- وظائف للدارسين، وهذه الوظائف تنبثق من أن الكلام والنصوص هما الاستعمال الحي المحسوس للغة، يقول د. تمام حسان: «المعروف أن اللغة باعتبارها نظامًا أكبر لابد أن تكون صامتة.. لأن النظام لا ينطق، ولكن الذي ينطق هو الكلام في إطار هذا النظام، والمعجم جزء من اللغة لا من الكلام، ومحتوياته الكلمات التي هي مختزنة في ذهن المجتمع أو مقيدة بين جلدتي المعجم، وهي صامتة في كلتا الحالتين، ومن ثم يكون المعجم صامتًا كصمت اللغة، ويكون ذلك مع كونه جزءًا من اللغة»[2].

إن اللغوي الذي يريد وصف اللغة وتحديد أنظمتها وجمع رموزها الدالة ليس له من ميدان سوى ميدان الكلام والنصوص، فهو يستهدفها بالدراسة ليصل إلى اكتشاف النظام الذي هي علامة له ودالة عليه، فوظيفة النصوص عند الدارس هي الدلالة على النظام اللغوي، ولكن النص لا يقف عند حد الدلالة على النظام، بل يتعدى ذلك، ولذلك اختلف الدارسون في تعريف النص من منطلق اختلافهم في الوظائف التي استثمروا النصوص للوصول إليها، لكن أقرب تعريف للنص عند المحدثين بوجه عام يخدم موضوع الدراسة هو: «أي فقرة مكتوبة أو منطوقة مهما كان طولها شريطة أن تكون وحدة متكاملة»[3].

---

(١) انظر: هذه الأغراض في اللسان والإنسان، ص ٦٧، وفقه اللغة العربية، د.إميل يعقوب، ص ٢٢، واللغة والمجتمع د. السعران، ص ٤٢، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث د. رمضان، ص ١٣٧.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣١٦.

(٣) نحو النص، ص ٢٢.

وحين ننتقل إلى تعريف من ينظر إلى النص قاصرًا وظيفته على أنه شاهد نجد التعريف الآتي: «جملة من كلام العرب، أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة وتقوم دليلاً على استخدام العرب لفظًا أو معنى أو نسقًا في نظم أو كلام»[1].

ولا يبتعد تعريف د. محمد حسن جبل -رحمه الله- من هذا فقد قال:

«هو ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح، ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية، وللشواهد في العربية أهمية بالغة وملحة حتى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها؛ لأن ذلك سيترتب عليه فساد في الأحكام الدينية واللغوية»[2].

إن الوظيفة اللغوية التي قصر النص عليها عند هذين الباحثين هي مسألة استظهار القضايا واستثبات الظواهر في اللغة. إن النص عند اللسانيين المحدثين لم يعد دوره مقصورًا على هذه الأمور وما أشبهها، بل تعداها إلى القيام بوظائف أخرى؛ لأن النص تجاوز عند المحدثين حد الوقوف عند الجملة، يقول د. محمد الأخضر الصبيحي: «يرى علماء اللغة العربية المحدثون أن النص يمثل الوحدة الطبيعية للتفاعل اللغوي بين المتكلمين، فالتواصل أو التفاعل بين المتكلمين لا يتم بجمل وعبارات معزولة، وإنما يحصل عن طريق إنجازات كلامية أوسع ممثلة في الخطاب أو النص اللذين يمثلان الوحدة الأساسية للتبليغ والتبادل. وعليه إذا أردنا دراسة السلوك اللغوي لدى الإنسان للكشف عن سننه وقوانينه فإنه يتعين علينا أن نتجاوز إطار الجملة ونهتم بالوحدة الطبيعية لممارسة اللغة ألا وهي النص»[3].

(١) الشواهد اللغوية د. يحيى جبر، ص ٢٥٦.

(٢) الاحتجاج بالشعر في اللغة، ص ٥١.

(٣) مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، ص ١٠.

إن هـذه النظـرة التـي تعمـم القـول وتطلقـه قديـماً وحديثًـا، وتجعـل النـص هـو النظـام دون اسـتثناءات هـي في وجهـة نظـري خاطئـة، فالنـص ذو وجهـين إذ هـو كلام، والـكلام فـردي، واللغـة نظـام اجتماعـي قـد يبـدع فيـه الفـرد فيـأتي بجديـد يقبلـه النظـام، وقـد يبتـدع مـا لا يقبلـه النظـام، وفي هـذه الحالـة نحـن أمـام أسـلوب فـردي، فالنـص لـه جانبـان جانـب يتوافـق فيـه تـصرف الفـرد مـع التـصرف المعهـود والمألـوف والمرتـضى مـن قبـل الجماعـة فيصبـح تصرفـه صـورة للنظـام وانعكاسًـا لـه، وحينًـا يتـصرف فيـأتي بجديـد غـير مألـوف والنظـام لا يـرده ولكـن الجماعـة لا تقـر الفـرد عليـه فنبقـى أمـام إجـراء فـردي لا يمكـن أن تذلـل قواعـد اللغـة ومعجمهـا لـه حتـى يتحـول إلى استعمال عـام، وعـلى هـذا فليـس كل مـا يمكـن أن يحملـه الشـاهد أو النـص مـن صيـغ ودلالات مقبـولاً في المعجـم، وسـنرى لاحقًـا الآثـار السـلبية والإيجابيـة للنصـوص في المعجـم العـربي؛ لأن النـص في الحقيقـة فيـه مـا يمثـل النظـام مـن العنـاصر ويعـد صـورة لـه، وفيـه مـا يمثـل قـدرة الفـرد عـلى تطويـع اللغـة وتذليلهـا للتعبـير في إطـار أسـلوب فـردي عـن أغراضـه ورغباتـه، فالنـص فيـه صورتـان صـورة للنظـام الـذي هـو اللغـة التـي تعارفـت عليهـا الجماعـة، وهـو صـورة للأسـلوب الفـردي المنبثـق عـن ظـروف المتكلـم وقدراتـه ومراميـه.

وبهـذا سـيكون النـص مشـتملاً عـلى مادتـين: مـادة هـي صـورة النظـام وهـذا ميـدان عمـل المعجمـي، ومـادة تتعلـق بالمتكلـم، والتعبـير عـن أغراضـه، والدلالـة عـلى قدراتـه الفرديـة ومـدى ابداعاتـه، وهـذا ميـدان دارس الدلالـة وقـارئ النـص بوجـه عـام، ولا تعلـق لـه بالمعجـم.

المبحث الثاني

المعجم وظائفه واشتراطاته

تعود مادة «عجم» في لسان العرب إلى أصول ثلاثة، كما يقول ابن فارس رحمه الله، منها الغموض والإبهام وعدم الإبانة.

يقول: «العين والجيم والميم ثلاثة أصول: أحدها يدل على سُكُوت وصَمْت، والآخر على صلابة وشدة، والآخر على عضٍّ ومَذَاقة، فالأول: الرجل الذي لا يفصح، هو أعجم والمرأة عجماء بيِّنة العُجمة»[1].

وابن فارس -رحمه الله- لم يجعل الهمزة للسلب والإزالة، وإنما ذهب مذهب الخليل فرأى أن الحروف سميت حروف المعجم؛ لأنها مادامت مقطعة فلا دلالة لها. يقول: «وأما قولهم حروف المعجم فقد روي عن الخليل: أنها هي الحروف المقطعة؛ لأنها أعجمية، فإن كان ذلك عنه صحيحًا فلأن الحرف الواحد لا يدل على ما تدل عليه الحروف الموصلة، وكان أمرها مستعجمًا فإذا وُصلت أَعْربت وبيَّنت»[2].

وأما المعجم في الاصطلاح فليس من حدّ جامع مانع له- على حد علمي- ولكنه عرِّف من خلال وظيفته الأساسية بتعريفات متعددة منها:

«كتاب يضم مفردات اللغة مع شرح معانيها، على أن تكون هذه المفردات مرتبة ترتيبًا خاصًّا»[3].

ويقول د. محمود حجازي معرفًا المعجم: «الكتاب المرجعي الذي يضم كلمات اللغة مرتبة ترتيبًا هجائيًّا أو معنويًّا، ويعطي مع كل كلمة هجاءها ودلالتها، وقد يضيف إلى ذلك نطقها، ويعطي الصور الإيضاحية لها، أو أحد هذه الجوانب»[4].

---

(١) مقاييس اللغة ٤/ ٢٤٠.

(٢) المجمل ١/ ٦٥٠.

(٣) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص ٣٦٤.

(٤) الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجم، ص ٨٨.

إن هــذا التعريــف يتضمــن الوظائــف والمهــمات التــي يجــب أن يقــوم بهــا المعجــم، وإن اختلفــت عبــارات الباحثــين، فــإذا كان وصــف د. حجــازي معــبرًا عــن الوظائــف الآتيــة:

اســتيعاب ألفــاظ اللغــة مــع الترتيــب والهجــاء والــشرح وكيفيــة الاســتعمال، فــإن مــا ذكــره د. حســن ظاظــا -رحمــه الله- لا يخــرج عــن هــذا السياق إلا بزيــادة يســيرة حــين قــال: «فالمعجــم إذن بالنســبة للاســتعمال وعــاء تحفــظ فيــه اللغــة، وهــو بهــذه المثابــة مفــروض فيــه أن ينبــه الباحــث إلى الثمــين والغــثِّ مــن محتوياتــه إلى المفيــد والأقــل فائــدة.. إلى الثابــت الأصيــل والمشــكوك فيــه.. وهــو مطالــب بــأن يتكيــف حســب حاجــة المســتعين بــه..»[1].

فالدكتــور حســن ظاظــا -رحمــه الله- يضيــف إلى مهامــه وظيفــة تتعلــق بتحديــد مســتوى الألفــاظ.

إن هــذه الوظائــف هــي التــي يــدور حولهــا كل مــن تكلــم عــن المعجــم وعرَّفــه[2] في حــدود علمــي.

وإذا كان المعجــم مطالبًــا بــكل هــذه الوظائــف، فهــل كل مــا هــو لغــوي أو نــصي يمكــن أن يعــد المعجــم موضعًــا لإيــراده ونضــده فيــه؟

إن وظائــف النصــوص والــكلام كثــيرة، وقــد ألمحنــا إلى شيء مــن هــذا، وإن وظائــف المعجــم متعــددة، ولكــن يبقــى المعجــم موضعًــا لذكــر مــا هــو جــزء مــن النظــام العــام اللغــوي يقــول د. تمــام حســان في نــص ســبق إيــراده:

إن النظــام لا ينطــق، ولكــن الــذي ينطــق هــو الــكلام، والألفــاظ هــي لبنــات التركيــب فهــي جــزء مــن النظــام. وقــد ســبق عنــد الحديــث عــن الــكلام واللغــة

(١) كلام العرب من قضايا اللغة العربية، ص ١٢١.

(٢) انظر: صناعة المعجم الحديث د. أحمد مختار عمر، ص ١١٥، المعجم العربي نماذج تحليلية د. الفهري، ص ٣١.

إيضاح أن الكلام هو صورة للنظام، ومن هنا فإن العناصر اللغوية[1] التي يجب أن تكون في المعجم إما أن تكون:

١- لفظية أو ٢- دلالية.

العنصر الدلالي: إن المعجم لا يمكن بحال أن يكون محلًّا لكل ما يمكن أن يستشف من خلال النص من دلالات، وما يمكن أن يدون في المعجم مما يستشف من النص إنما هو ما كان عرفًا ثابتًا من الدلالات، فما غادر الميدان الفردي من الدلالات وانخرط في الميدان العام هو الذي ينبغي أن يسلك وينضد في المعجم، فالعرفية هي المعيار[2] وهي ثلاثة أنواع، يقول التهانوي: «العادة ثلاثة أنواع: العرفية العامة، والعرفية الخاصة، والعرفية الشرعية»[3].

وقد أشار د. إبراهيم أنيس إلى الدلالة المركزية التي هي محور اهتمام المعجمي فقال:

«وهذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه، ويسميه بالدلالة المركزية، وقد تكون تلك الدلالة واضحة في أذهان كل الناس، كما قد تكون مبهمة في أذهان بعضهم.. وأقصى ما يطمع فيه اللغوي هو أن يجعل تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان الناس، ولذا يعمد إلى ذلك القدر المشترك فيحدده ويشرحه في معجمه»[4].

إن الدلالة المستوحاة من النصوص لا تقف بلا شك عند هذا النوع، ولكن اهتمام اللغوي في المعجم يختلف عن اهتمامه ومأمِّه ومقصده حين يناقش قضايا

---

(١) هناك عناصر غير لغوية مثل الرسوم والأشكال، ولكنها معينة ومطلوبة في العمل المعجمي، قد تكلم عنها اللغويون وهي غير داخلة فيما أريد الوصول إليه، وهو ما يوظف في المعجم مما هو في النص. انظر: صناعة المعجم الحديث، ص ١٤٨.

(٢) انظر: المعايير الدلالية عند اللغويين، ص ١٠٧.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١١٧٩.

(٤) دلالة الالفاظ، ص ١٠٧.

الدلالة بوجه عام، فالدلالة لا تقف عند حد الدلالة العرفية والمركزية المعجمية، ولكن طبيعة الصنعة المعجمية هي التي تفرض على المعجمي الاهتمام بالدلالة المركزية (العرفية الاجتماعية) وتتجاوز غيرها، يقول د. تمام حسان: «يدور المعجم حول الكلمة إيضاحًا وشرحًا ليجلو منها ما نسميه المعنى المعجمي، وهذا قاصر في حقيقته عن المعنى الاجتماعي، أو الدلالي الذي يعني بتتبع الجملة، أو قل «الحدث الكلامي» وما يحيط به من مجريات»[1].

إن الدلالات المجازية والأسلوبية ليس للمعجم علاقة بها؛ لأنها لاتزال في طور الفردية مادامت دلالتها على غير ما وضعت له أصلاً لا تقع إلا بقرينة، لقد توافرت في المعجمات كلمة «أسد» بمعنى الحيوان المفترس، ولكنها خلت من كلمة «أسد» التي توجد في النصوص وصفًا للشجاع بجامع قرينة، وهذا المبدأ لا يعارضه ما قد يحدث في بعض المعجمات كمعجمات الغريب التي وضعت أصلاً لدفع الغرابة التي قد يكون مناطها في النص هو المعنى المجازي كما سيأتي، كما لا يعارضه ولا ينال منه ما قد يحدث عند بعض اللغويين من تجاوز بإيراد ما هو معدود في المجاز لأجل استدعاء النص كما سيأتي، والمعاني الأسلوبية شأنها شأن الدلالة المجازية فهي تصرُّف الفرد في اللغة بما يقبله النظام، ولكن اهتمامات المعجم بالشأن الدلالي تقف عند حد معين، ولا تصل إلى حد الشمول الذي يهتم به دارس الدلالة في علم المعنى يقول د.البدراوي زهران: «هناك من يظن أن «علم المعنى» يهتم بدراسة المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجري في المعجمات ومما يشبهها من كتب الثروة اللفظية التي تعنى بجمع الألفاظ وتفسيرها بوجه من الوجوه، غير أن المدققين يرون أن هذه نظرة ضيقة قنعت بالأمور السطحية»[2]. وعلى هذا فميدان عمل الدلالي أوسع في الشأن الدلالي من ميدان عمل المعجمي.

---

(١) مناهج البحث، ص ٢٢٤.

(٢) عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، ص ٢٢٠.

وإذا كان هذا هو شأن الدلالة الفردية فإن بقية أنواع الدلالات التي تؤخذ من النص بوجه عام، أو تؤخذ من خلال أحوال متلقي النص مما يسمي «الدلالة الهامشية» غير مقبول إدراجها في المعجم يقول د.إبراهيم أنيس: «أما الدلالة الهامشية فهي تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آبائهم.. من أجل هذا اختلفت الدلالة الهامشية باختلاف تجارب الناس وأمزجتهم.. فبينما تجمع الدلالة المركزية بين الناس تفرق بينهم الدلالة الهامشية[1].

إن هذه الدلالة دلالة فردية شأنها شأن المجاز، لكن المجاز سببه منشئ النص ومبدعه، والدلالة هذه سببها متلقي النص وإنزاله له وتوجيهه لدلالته بأثر من تجاربه الفردية وظروف حياته.

إن هذه الدلالة عند الدارسين ليست مما يمكن أن يشتمل عليه المعجم، ولذا فقد قصرت الدلالة المعجمية على ما يتفق عليه العرب، يقول د. محمود السعران: «إن لكل كلمة من الكلمات مضمونًا منطقيًّا ومضمونًا ارتباطيًّا نفسيًّا والمضمون المنطقي وهو المعنى الذي ينص عليه القاموس في الأغلب يكون الاشتراك في فهمه واحدًا أو شديد التقارب، ولكن المضمون أو الارتباط النفسي يختلف من متكلم لمتكلم اختلافًا كبيرًا، ولا يمنع هذا من أن يشترك جمهور المتكلمين باللغة في طائفة كبيرة من إيحاءاته، ومما يرتبط به من ظلال المعاني»[2].

على أن هذا المقرر عند كثير من الدارسين، وهو أن الدلالة المعجمية هي دلالة الألفاظ المركزية فقط قد أضحى عند بعض الدارسين عيبًا يجب أن يستدرك، يقول د. حازم كمال الدين: «وعندما ننظر في المعاجم نلاحظ أن علماء المعاجم قصروا اهتمامهم على المعنى المقامي الذي يفهم من السياق، وهذا الجانب اهتم به البلاغيون»[3].

---

(١) دلالة الالفاظ، ص ١٠٨.

(٢) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٢٦.

(٣) دراسة في علم المعاجم، ص ٢٨٣.

ثـم ينـادي لاسـتدراك هـذا بعـد عـرض أمثلـة قائـلًا: «إن هنـاك جانبـين لغويـين لا يشـتمل عليهـما المعجـم وهمـا:

١- المعاني التي لا يكشف عنها إلا السياق.

٢- الوحدات الدلالية غير اللفظية.

وحتـى يكـون المعجـم الأحـادي شـاملًا لمعـاني اللغـة ووحداتهـا الدلاليـة لا بـد أن يشـتمل عـلى الجانبـين السـابقين»[١].

وهذا الكلام يتضمن:

١- عـدم التفريـق بـين مهمـة مـن يـدرس النصـوص، وبـين مهمـة مـن يصـف الأنظمـة.

٢- عـدم التفريـق بـين التوجـه إلى مـا يمكـن حـصره، وبـين مـا لا يمكـن حـصره، فالألفـاظ والقواعـد ممكنـة الحـصر، والأغـراض والسـياقات تسـتعصي عـلى الحـصر.

٣- عـدم التفريـق بـين مـا تنتظمـه قواعـد، وبـين مـا لا تنتظمـه قواعـد، ولكنـه يعـرف بالدُّربـة والمـران والتمثيـل.

إن اللغـوي حينـما اصطفـى نوعًـا واحـدًا مـن الدلالـة التـي تستشـف مـن خـلال نصـوص اللغـة، وقـصر مهمـة المعجـم عـلى الوفـاء بهـا، إنـما يتعامـل مـع مـا تتوافـر فيـه الاشـتراطات الآتيـة:

١- العرف الجماعي لا الفردي.

٢- إمكانية الحصر، واطِّراح ما لا يمكن حصره مما يقتضيه المقام والسياق.

٣- اللفظيـة، بمعنـى أن تكـون الدلالـة ممـا يحملـه اللفـظ، لا أن تكـون ممـا يحملـه مـا هـو خـارج اللفـظ يقـول الآمـدي متحدثًـا عـن الدلالـة:

(١) السابق، ص ٢٨٩.

وأما غير اللفظية فهي دلالة الالتزام، وهي أن للفظ معنى، وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه، ولو قدر عدم هذا الانتقال الذهني لما كان ذلك اللازم مفهومًا»[1].

٤- عدم الانتظام والاطراد، بمعنى أن تظل في دائرة السماع لا القياس، وفي دائرة «التواضع الجزئي»، فالمجتمع متواضع متعارف عليها في شكل جزئية فردية، لا في شكل قاعدة كلية، يقول أبو حيان الغرناطي:

«والفرق بين علم النحو، وبين علم اللغة، أن علم النحو موضوعه أمور كلية، وموضوع علم اللغة أشياء جزئية، وقد اشتركا معًا في الوضع»[2]. فعمل النحوي واللغوي متعلق بالنظام، ولكن الفرق بينهما أن عمل النحوي فيما انقاس من النظام واطرد، وعمل اللغوي فيما لم ينقس ولم يطرد؛ فالدلالة الصرفية والنحوية مما ينتظم في شكل قواعد لا يدخل في المعجم، وهذا ما فعله القدماء لولا تدخل عوارض واستدعاءات جلبتها النصوص في المعجم العربي، وسيأتي الحديث عنها، لكن الأصل ألا تدخل مثل هذه الدلالات التي تنتظم في شكل قواعد؛ لأنها ليست موضوع المعجم وإن كانت من موضوع علم الدلالة، كما يفهم من نص أبي حيان السابق، ولذا يقول د. أحمد مختار عمر:

«تحرص المعاجم على إعطاء بعض المعلومات النحوية والصرفية عن كلمات المداخل بالقدر الذي يحتاجه مستعمل المعجم غير المتخصص..»[3].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٥.

(٢) المزهر ١/ ٤٣.

(٣) صناعة المعجم الحديث، ص ١٥٣.

إن هــذه المعايــير الأربعــة في تصــوري هــي المعايــير التــي ينبغــي أن يعايــر بهــا مــا يدخــل في المعجــم مــن دلالات الصيــغ الشــاذة غــير الجاريــة عــلى النظــام المألــوف لاســم الفاعــل أو المفعــول أو اســم الزمــان والمــكان أو الجمــوع.. وقــد أدرك هــذه الحقيقــة العلميــة معظــم أصحــاب المعاجــم العربيــة القديمــة، فنراهــم في غالــب الأحيــان لا ينصــون إلا عــلى الصيــغ الغريبــة غــير الجاريــة عــلى القيــاس والاطــراد في ظواهــر اللغــة»[1].

إن المعجــمات ليــس مــن شــأنها تركيــب الجملــة الفعليــة ولا الاســمية، ولا ذكــر مــا انضبــط مــن صيــغ التثنيــة وجمــع المذكــر وجمــع المؤنــث واشــتقاق اســم الفاعــل والمفعــول واســم الزمــان والمــكان... إلــخ؛ لأنهــا أمــور منتظمــة تســلك في شــكل قواعد تنتظمهــا وتحيــط القواعــد الكليــة بجزئياتهــا، والاســتجابة لمــا يشــترطه هــذا المعيــار حاصــل في المعجــم العــربي، ولا يكــون الخــروج عنــه غالبًــا إلا في حالتــين:

١- تشـعب القواعـد واختـلاف وجهـات النظـر فيهـا أهـي قيـاس أم سـماع، كـما يقـول د. إبراهيـم أنيـس[2].

٢- أن يســتدعي النــص الــوارد في المعجــم ذكــر مثــل هــذه الأمــور المقيســة والمطــردة؛ للاســتطراد الــذي اســتدعاه ذكــر النــص، أو لدفــع وجــه الغرابــة عــن النــص كــما ســيأتي.

إن علــم اللغــة الحديــث يــرى الفصــل بــين مــا هــو نحــو ومــا هــو معجــم، يقــول فرانــك بالمــر: «إن علــم اللغــة الحديــث يــرى أن التمييــز بــين النحــو والمعجــم هــو نــوع مــن التمييــز بــين الجمــل التــي لا تستحســن لأســباب نحويــة، وبــين الجمــل التــي لا تستحســن لأســباب معجميــة»[3].

---

(١) دلالة الألفاظ، ص ٥٠.

(٢) السابق، ص ٥١.

(٣) مدخل إلى علم الدلالة، ص ٢٠٧.

ومع هذا التفريق بين المجالين تفرض بعض التراكيب النحوية نفسها على اللغوي؛ لأن الاصطحاب حينئذ قد وصل إلى حد أن يكون من التعبيرات الاصطلاحية (المسكوكات) يقول د. أحمد مختار عمر:

«وأما التعبيرات الاصطلاحية أو السياقية فلا بد من أن تتوافر فيها جملة شروط: منها أن يوظف في اللغة كما توظف الوحدة المعجمية ذات الكلمة الواحدة.. والمعجم ملزم إلى حد كبير باستقصاء وتقديم كل ما أفرزه الارتباط الاعتيادي والتعبيرات الاصطلاحية»[1].

فالتعبيرات الاصطلاحية قد تفرض على المعجمي إيراد الحديث عن صيغ مطردة وقياسية لتوضيح الأصول اللغوية للتعبيرات المسكوكة التي أضحت وحدات معجمية.

(١) بتصرف: من صناعة المعجم الحديث، ص ١٣٥، ١٣٦.

المبحث الثالث

النصوص الواردة في المعجم العربي

المعجم ليس موسوعة للنصوص الواردة في اللغة، لكنه يورد من النصوص ما يُسَهِّل عليه الوفاء بالتزاماته تجاه اللفظ والمدلول، ولذا فإنه يورد النصوص شواهد لتحقيق غايات كثيرة ينتظمها معنى الاستشهاد في اللغة كما يقول ابن فارس: «الشين والهاء والدال أصل يدل على حضور وعلم وإعلام.. والشهادة: الإخبار بصحة الشيء عن مشاهدة وعيان»[1].

إن هذا المعنى اللغوي للجذر «شهد» فيه جماع ما استحضرت له النصوص في اللغة عمومًا والمعجم خصوصًا، ولذا فإن الدلالة الاصطلاحية لكلمة «شاهد» لا تخرج عن ذلك، فالمراد بالشواهد عند علماء اللسان: الجزئيات التي تذكر لإثبات القواعد من كلام الله تعالى أو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو كلام العرب العرباء الثابتة فصاحتهم الموثوق بعربيتهم»[2]، والنصوص الواردة في المعاجم لا تخرج عما ذكر فهي:

١- القرآن الكريم.

٢- الحديث الشريف.

٣- كلام العرب شعرًا ونثرًا.

ولم يختلف اللغويون في شأن الاستشهاد بالقرآن وإيراد نصوصه في المعجم، وأما الحديث الشريف فقد كان للنحاة موقف منه ثار حوله جدل كبير في الدراسات النحوية الحديثة لا مجال لاستعراضه والخوض فيه، ولكن الذي أنبه عليه أن إدخال اللغويين في مسألة الجدل بالاستشهاد بالحديث غير صحيحة ولا مقبولة، فاللغويون لم يتوقفوا إطلاقًا عن الاستشهاد بالحديث بل لم

(١) مقاييس اللغة، شهد ٣/ ٢٢١.

(٢) شرح كفاية المتحفظ، ص ٩٥، حاشية السجاعي على القطر، ص ٦.

يكن الأمر مثار جدل بينهم، فالخليل -رحمه الله- يستشهد بالحديث، وكذلك كل من جاء بعده من اللغويين، ومنذ الصفحات الأولى في العين والحديث موجود حاضر مما لا يستدعي نقاشه أو الخوض فيه، وقول بعض الباحثين: «وأما الحديث فلم يجوز اللغويون والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه من البصريين، والكسائي، وهشام، والفراء، وغيرهم من الكوفيين والاستشهاد به»[1]. فكلام لا حقيقة له على الإطلاق وخصوصًا في الجانب اللغوي، وسيأتي الحديث عن علاقة هذين النصين الكريمين أعني القرآن والحديث بالمعجم العربي، وستأتي الإجابة عن تساؤل: هل المعجم خادم لذينك النصين أو أن النصين مستعان بهما لتحقيق أهداف المعجم؟

وأما كلام العرب شعرًا ونثرًا فقد كان حضورهما وافرًا في الدراسات المعجمية خاصة، واللغوية بعامة، ولا سيما الشعر، ولم يختلف اللغويون والنحاة في الموقف من الاحتجاج بالمأثور بكلام العرب، ولكن نصًّا روي عن الفارابي -رحمه الله- قد وضع في الدراسات اللغوية في العصر الحديث في غير محله، فحمِّلت مواقف اللغويين والنحاة من ذلك المأثور شعرًا ونثرًا ما لا تحتمل يقول الفارابي:

«والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس، وتميم، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[2].

---

(١) دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، ص ٢٦.

(٢) المزهر ١/ ١٦٧.

إن هـذا النـص قـد وضـع عنـد كثـير مـن الدارسـين في غـير محلـه، وقـرئ عـلى غـير جهتـه، ومـن ثـم وظـف بإحـدى طريقتـين:

١- فريـق مـن الباحثـين ناقشـه مسـتدلًا بـه عـلى سـوء المنهجيـة التـي وقـع فيهـا اللغويـون والنحـاة حـين قسـموا جزيـرة العـرب قسـمة مكانيـة وزمانيـة، فاستشـهدوا بنصـوص وتجافـوا عـن أخـرى. يقـول سـعيد الأفغـاني: «وهـذا هـو الضابـط في التصنيـف الزمـاني والمكاني اللذيـن مـرا بـك، فأنـت تعلـم إسـقاط العلـماء الاحتجـاج بشـعر أميـة بـن أبي الصلـت، وعـدي بـن زيـد العبـادي، وحتـى الأعشـى عنـد بعضهـم؛ لمخالطتهـم الأجانـب وتأثـر لغتهـم بهـذه المخالطـة، حتـى حمـل شـعرهم عـددًا غـير قليـل مـن ألفـاظ ومصطلحـات لا تعرفهـا العـرب، وكل هـؤلاء شـعراء جاهليـون»[1].

مـن أيـن لصاحـب هـذا النـص القـول بهـذا مـع أن اسـم شـاعر كالأعشـى قـد حفلـت بـه كتـب النحـو واللغـة وهـو مـن أهـل اليمامـة؟

ومـن أيـن لـه بهـذا القـول وامـرؤ القيـس شـاعر كنـدي يمنـي وقـد حفلـت بذكـره مصـادر النحـو والمعجـم، وكذلـك عبـد يغـوث بـن وقـاص الحارثـي؟

وقـد راح هـذا القسـم مـن الباحثـين ينعـي عـلى اللغويـين صنيعهـم ويتباكـى عـلى مـا فقدتـه العربيـة جـراء ذلـك التجاهـل لاسـتثمار نصـوص في اللهجـات العربيـة، مـع أن النصـوص التـي تمثـل القبائـل العربيـة مرويـة مكتوبـة يقـول د. مهـدي المخزومـي معتـبرًا التفريـق بـين القبائـل خطـأً منهجيًّـا:

«ولا نـرى هـذا إلا لغـو الـكلام، إنهـم يجهلـون أن اللغة سـليقة وطبيعـة، ويجهلون أن صاحـب اللغـة لا يغلـط في لغتـه؛ لأنهـا جـزء مـن حياتـه التـي فطـر عليهـا، وعـادة مـن عاداتـه التـي نشـأ عليهـا وإذا كان الجاهليـون يغلطـون، والإسـلاميون يغلطـون

(١) من تاريخ النحو العربي، ص ٢١.

فعلى من بعد هؤلاء يعتمد النحاة؟ بماذا يحتجون؟ ومن أين جاؤوا بهذه الأصول التي وضعوها، وهذه القواعد التي استنبطوها؟»[1].

٢- قسم ثان من الباحثين رجع إلى كتب التراث وبدأ يستظهر النصوص الموجودة فيها والمنسوبة لتلك القبائل التي ورد في نص الفارابي أن اللغويين والنحاة تجافوا لغتهم ولم يأخذوا عنهم، ورجع باللائمة على ذلك النص، فقد اشتغلوا بإثبات ما توهموا أنه ينفيه، وقولوه ما لم يقله، يقول د. إبراهيم المطرودي متحدثًا عن موقف النحويين من كلام القبائل العربية: فكانت النتيجة أن بني أهم عنصر في النحو وهو الأساس المعرفي الذي مشى عليه النحويون على أساس هش، ويتضح هذا بجلاء إذا علمنا أن كِبْر مسألة الأخذ عن القبائل العربية جاءت من الفارابي الفيلسوف، وهو ممن لم يكن له كبير عناية بالعربية تسمح للباحث أن يتخذ من قوله معبرًا عن نهج النحويين[2].

وليس في ذلك النص ما يؤيد المذهبين كليهما، فكلاهما حمل ذلك النص ما لم يحتمل، فالأولون ألحقوا اللائمة بمنهج اللغويين والنحاة، والآخرون ألحقوا اللائمة بالنص ومضوا يطلبون له تخريجات من أبرزها حمل القبائل المذكورة في النص على غير المذكورة في كتب اللغة والنحو، أو إثبات الفصاحة لها وتخطئة الفارابي في حكمه.

إن نص الفارابي لا يتكلم عما روي عن عرب الجاهلية والإسلام، فما روي رواية استشهد به الجميع للحاضرة والبادية، ولكن نص الفارابي هو حديث عمن أخذ النحاة واللغويون عنهم مشافهة عند ذهابهم إلى بلاد العرب في أواخر القرن الثاني، وقد كانت عبارة الفارابي واضحة لا مبهمة، فهو يتحدث عن حال القبائل في أواخر القرن الثاني بعد حدوث التغير اللغوي، ولذا قال: «لأن

(١) مدرسة الكوفة، ص ٧٣.

(٢) مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري، ص ١٩٩.

الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»[١].

وعلى هذا فالنص لا يتكلم عن الاستشهاد والاحتجاج بما روي عن عرب الجاهلية والإسلام حاضرة وبادية، وإنما يتكلم عن السماع في أواخر القرن الثاني. إن النحاة واللغويين توجهوا إلى تلك القبائل وتجافوا عما عداها؛ لأنهم صادفوهم في هذا الزمن قد تغيرت لغتهم باختلاطهم مع غير العرب. إن هذا النص الذي اعتمده من تكلم عن منهج النحاة واللغويين من خلال المزهر والاقتراح للسيوطي ليس هو نص الفارابي في كتاب الحروف لفظًا، ولكن المدلول واحد[٢].

إن تلك النصوص (القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا) لها تعلق بالمعجم، وتحديد علاقتها بالمعجم يبنى عليه القول بصحة النظر في مدى انطباق اشتراطات الصنعة المعجمية أو عدم انطباقها.

إن المعجم العربي كما أشرت سالفًا ظهر في البداية في سياق خدمة النصوص وتوضيح غريبها ومشكلها، وطبيعة هذا الظهور مؤثر في توجّه الصنعة المعجمية في العربية. يقول د.حسين نصار:

«وكانت الحركة التي ترمي إلى توضيح آيات القرآن هي الحركة العلمية الأولى عند المسلمين، بدأت متضائلة خجلة مقصورة على محاولة فهم القرآن، ثم أخذت تفقد الخجل ويقوى ساعدها ويتسع ميدانها.. فتفسير غريب القرآن ومشكله أولى الحركات العلمية التي رآها العرب.. وكان للحديث الشريف نصيبه في إظهار الدراسات اللغوية، فقد اتجهت هذه الدراسات إلى العناية بغريب الحديث كما عنيت بغريب القرآن، ولعل أهم من ذلك أن الدراسات القرآنية كانت تعتبر من الحديث في نشأتها الأولى؛ لأن المفسر الأول هو الرسول الكريم

(١) المزهر ١/ ١٦٧.

(٢) ينظر: النص في كتاب الحروف، ص ١٤٦.

والحديث حديثه عليه الصلاة والسلام، اجتمعت هذه العوامل جميعًا فأثمرت الدراسات اللغوية... وهي حركة المعاجم العربية»[١].

إن المعاجم العربية على اختلاف مناهجها وتعدد مدارسها لو أردنا تقسيمها بحسب علاقتها بالنصوص لصح فيما أتصور أن نجعلها قسمين:

١- الأول: استهدف خدمة النص ونفي الغرابة عنه، وإن كانت المعالجة بوجه عام للدلالة والمشتقات تشبه المعالجة اللغوية العامة، والمعجمات التي يشملها هذا القسم هي كتب غريب القرآن والحديث. فهذا النوع من المعاجم استهدف خدمة النص، فالموجه لما فيه من مادة معجمية لن يكون ما تقتضيه الصناعة المعجمية، لكن الموجه والمحدد لمنهج المعالجة والمادة المستهدفة بالشرح هو مظهر الغرابة، والأمر هنا مختلف عما سيأتي في القسم الثاني؛ لأن مظهر الغرابة سيتوجه بلا شك لما لا يمكن أن يشتمل عليه المعجم الذي له اشتراطات خاصة في الألفاظ والدلالات كما وضحت سابقًا.

إن الغرابة في النصين الكريمين كما يثبت من كتب الغريب تتعلق بالألفاظ والمعاني، ولست مع د.عبدالفتاح البركاوي -رحمه الله- حين قال:

«ويعني هذا أن الغرابة في الحديث النبوي صفة تتعلق بالمعنى المستفاد من اللفظ لا باللفظ»[٢]، لأن مادة كتب الغريب قد عالجت الغرابة في الوجه اللفظي والمعنوي.

١- إن استهداف مظهر الغرابة بالتوضيح سيجعل اللغوي في حِلّ من تجاوز اشتراطات الصناعة المعجمية على المستويين اللفظي والمعنوي، ولذلك فقد ظهر في معاجم الغريب ما لا يمكن أن يدخل في المعجم، وما لا يمكن أن تقبله الصنعة المعجمية.

(١) المعجم العربي نشأته وتطوره ١/ ٢٧.

(٢) الغرابة في الحديث النبوي، ص ٦٧.

لقد ورد في كتب الغريب من المشتقات وألوان الجموع والصيغ ما لا يمكن إدراجه في المعجم لكونه مقيسًا.

إن تصغير فَعْلاء يكون على فُعَيلاء باطراد وقياس، وقد وردت في الحديث «حُدَيباء» غريبة ففسروه ونفوا الغرابة عنه بذكر مُكَبِّره يقول ابن الأثير:

«في حديث قَيْلة كانت لها ابنة حديباء: هو تصغير حَدْباء»[١]، فالغرابة قد توجهت إلى الصيغة المصَغرة لقلة استعمالها عند من استشكلها فاستهدفنا ابن الكثير بالشرح.

وقد ورد في الحديث إخراج الجيم مخرج الكاف فصار غريبًا، ووردت في حديث الدجال: «وهو رجل عريض الكَبهة» فأورده الزمخشري في الفائق[٢]، وقال: أراد الجبهة، فأخرج الجيم بين مخرجها ومخرج الكاف، وهو أحد السَّبعة التي ذكر سيبويه أنها غير مُسْتحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرتضى عربيته».

وكذلك الكلام عن الهمز والتسهيل، ففي الحديث: «لولا أن الله لا يحب ضَلالة العمل ما رزيناك عِقالًا»، قال ابن الأثير: «جاء في بعض الروايات هكذا غير مهموز، والأصل الهمز، وهو من التخفيف الشاذ»[٣].

وفي حديث الجمل: «سَكَّن الله عُقَيراك فلا تُصْحريها»، وقد أورده ابن الأثير وتوجه إلى شرح الغرابة اللفظية فيه موضحًا أنها تتعلق بالتعدي بغير حرف الجر، فقال:

«لا تبرزيها إلى الصحراء هكذا جاء في الحديث متعديًا على حذف الجار وإيصال الفعل، فإنه غير متعد»[٤]. إن توجه الغرابة إلى هذه الأمور اللفظية هو

---

(١) النهاية، حدب.

(٢) ٣/ ٢٤٥.

(٣) النهاية، رزأ.

(٤) السابق، صحر.

الـذي جعـل شراح الغريـب يثـيرون مثـل هـذه القضايـا التـي قـد لا يسـتوعبها المعجم، ولا تقبلهـا الصنعـة المعجميـة، ولكـن غايـة شراح الغريـب مغايـرة غايـة المعجميين.

وإذا انتقلنـا للدلالـة سـنجد في كتـب الغريـب من الـدلالات ما لا يمكـن أن يكون في المعجـم، فقـد توافـر الحديـث عـن الإعـراب، ومواقـع الألفاظ مـن التركيـب في كتب الغريـب ولاسـيما غريـب القـرآن، ممـا لا يمكـن أن يكـون في المعجـم[1] لكونـه يتعلـق بـدلالات نحويـة قياسـية، ومما يكثـر في هذه الكتب من الأمـور الدلالية إيـراد الكلام عن معنـى النـص أو تأويله وقد يسـمى «الوجه»، وهـذه الدلالة العامة غـير مقبولة في المعجم بـل لا محـل لها، ولكـن كتـب الغريب تسـتوعبها لكونهـا مظهرًا مـن مظاهر الغرابـة، وقد حـضرت هذه بكثرة عنـد الخطابي، وابـن قتيبة، وأبي عبيـد. يقول د.عبدالفتـاح البركاوي مشـيرًا إلى اهتـمام ابـن قتيبـة بهـذا النوع مـن الـدلالات: «إن مـا ذكره ابـن قتيبـة يؤكد أن المعنـى العـام الـذي يـدل عليـه الحديث قد يشـكِّل مظهـرًا من مظاهـر الغرابة، بـل يعتبره المظهـر الجديد برعايـة العلـماء وتناولهم»[2].

إن هـذا الاهتـمام الـذي أومـأ إليـه ابـن قتيبـة منطلقـه الهـدف الـذي مـن أجلـه وضعـت هـذه الكتـب اللغويـة في الغريـب، فمظهـر الغرابـة هـو المتحكِّـم والموجِّـه، وليـس بأقـل مـن هـذا اهتمامهـم بالمعنـى المجـازي الـذي هـو تـصرُّف الفـرد في اللغـة، واسـتغلال مفرداتهـا للتعبـير عـن غـير مـا هـي لـه باصطحـاب القرائـن والاتـكاء عليهـا، ولـذا ظهـر الاهتـمام بالدلالـة المجازيـة عنـد الراغـب الأصفهـاني في مفـردات غريـب القـرآن، يقـول د.حسـين نصـار: «إنـه التـزم إيـراد مـا يؤخـذ مـن اللفـظ مـن مجـاز وتشـبيه»[3]، وإيـراد المجـاز في المعجـم مـشروط بالاسـتقرار في العـرف وتحـول المجـاز إلى جـزء مـن النظـام اللغـوي[4].

(١) انظر: مفردات غريب القرآن ١/ ٦١، ١٠٨، ١١٠، ١١١.

(٢) الغرابة في الحديث النبوي، ص ٨٨.

(٣) المعجم العربي، ص ٣٧.

(٤) انظر: صناعة المعجم الحديث، ص ١٣٠.

إن دفع وجه الغرابة وخدمة المتلقي هي التي فرضت على أصحاب هذه الجهود اللغوية العظيمة استخدام جميع الوسائل التي تقرِّب المعنى، كما فرضت عليهم التعرض لجميع الوجوه التي حالت بين المعنى وبين الانكشاف والوضوح، وهم هنا كما أتصور في سعة من التحلّل من تلك الاشتراطات التي يستدعيها العمل المعجمي؛ لأن الهدف مختلف، فالمقصود هو توضيح الغرابة، والغرابة لا تتوقف عند حد الدلالة المعجمية؛ بل تتعداها إلى وجوه أخرى.

٢- أما القسم الثاني من الأعمال المعجمية فهو المعجمات التي تستهدف المعجم بجمع ألفاظ اللغة وترتيبها وتحديد دلالتها، ولا أقول: إن علاقتها بالنصوص منقطعة، كلا، لكنها لم تستهدف خدمة النصوص مباشرة؛ بل استهدفت خدمة اللغة وجمعها، وهذه الخدمة يمكن الاستفادة منها في معرفة تراث الأمة وخدمة نُصوصها، والمعجمات هذه على ضربين في تصوري:

أ- قسم أورد النصوص واستشهد بها ولم يَخْلُ منها، وغالب المعجمات العربية على هذه الشاكلة على اختلاف في منهج الإيراد والإكثار والإقلال بينها.

ب- قسم حذف الشواهد، وهذا القسم قليل بالنسبة إلى القسم الأول، ومن هؤلاء الزبيدي صاحب مختصر العين، ومحمد بن السيد حسن في الراموز على الصحاح، يقول د. محمد الرديني عن الراموز: «ويتمثل الاقتصار في حذف الشواهد الشعرية التي ذكرها الجوهري»[1].

وكذلك معجم القاموس المحيط، يقول عنه الفيروزآباي: «وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد مطروح الزوائد، مُعْرِبًا عن الفُصْح والشَّوارد»[2].

(١) الراموز على الصحاح، ص ٢٢.

(٢) القاموس المحيط، مقدمته، ص ٢٧.

ويبدو أن هذا هو ديدن المعجمات المختصرة، ولكن هذا لا يعني أنها بحذفها الشواهد التي توافرت في المدونات التي صدرت عنها قد تخلصت من آثار وجود النصوص في مصادرها، بل إن تعامل مصادرها وتوظيفها للنصوص قد ظهرت آثاره فيها، فهي وإن تخلصت من الشواهد والنصوص إلا أنها لم تستطع التخلص من آثار استعمال النصوص في مصادرها، بل بقيت عناصر من ذلك فيها، وأغلب هذه العناصر هي العناصر السلبية فيما أتصور.

وأحيانًا لا يستطيع اللغوي التخلص من النصوص والشواهد وإن كان منهجه وخطته عند التأليف قد رُسم على التخلص منها؛ لأن بعض الشواهد والنصوص يتعلق بظواهر لغوية استعمالية يستحيل عرضها دون ذكر النصوص؛ فاللغوي قد فرضت عليه طبيعة اللغة إيراد النصوص. إن النصوص التي يوردها المعجمي مختارًا أو مضطرًا ليست هي اللغة فحسب، بل هي صورة النظام اللغوي، وهي نتاج ظروف المتكلم وأحواله ومواهبه وتجاربه وقدراته الذهنية، وهي أيضًا نتاج أحوال من وجِّه إليه النص التي قد يضطر المتكلم لمراعاتها وتذليل النظام اللغوي لها في صورته اللغوية المعجمية والدلالية، وليس في صورته الصوتية والصرفية والنحوية، وعلى هذا فإن معالجة النصوص تتطلب ما لا تتطلبه خدمة النظام اللغوي، وإيراد النصوص في المعجم إن لم يحط منذ البداية بمنهج صارم يحدد النقطة التي يجب أن لا يتجاوزها المعجمي فإن إيراد النصوص قد تكون له آثار سلبية في العمل المعجمي؛ فاستحضار النصوص قد يكون مدعاة للحديث عن أمور يحملها النص وهي من خارج العمل المعجمي، وستأتي أمثلة لهذا لاحقًا.

المبحث الرابع
الآثار الإيجابية لتوظيف النصوص

إن اللغة نظام متعدد العناصر، والمعجم يستهدف من اللغة عناصرها المسموعة التي تعارف عليها المجتمع في شكل جزئيات فردية من الألفاظ، كما يستهدف ما تومئ إليه تلك الألفاظ من دلالات، يقول د.أحمد مختار عمر:

«للكلمة جانبان: جانب اللفظ، وجانب المعني، ويتحدد نوع المعجم هنا حسب نقطة الانطلاق من المعلوم للوصول إلى المجهول، فإذا كان الباحث يعرف اللفظ ويريد الحصول على شيء مجهول له يتعلق بالمعنى أو النطق أو التأصيل الاشتقاقي أو درجة اللفظ في الاستعمال فإن مدخله إلى المعجم يكون من خلال اللفظ فيرجع إلى واحد من معاجم الألفاظ، وإذا كان الباحث يعرف المعنى العام أو الموضوع ويريد أن يحصل على الألفاظ أو العبارات أو المصطلحات التي تقع تحته يرجع إلى واحد من معاجم المعاني»[1].

إن هذه الأمور التي هي ملخص لأغراض الناظر في المعجم لن تثبت إلا من خلال النصوص والشواهد التي يجب أن تكون حاضرة في المعجم، فالنصوص والشواهد وحضورها في المعجم يكون لغايات كبيرة وأهداف إيجابية عديدة، بعضها تفرضه الطبيعة العلمية للمعجم في اللغات، وبعضها فرضته خصائص العربية وطبيعة تفسير النص القرآني والحديثي لكيلا يحمل على غير الوجه الذي عرف له عند العرب، فمسألة التحري والتدقيق في تفسير الدلالات وتوجيهها فرضت وأوجبت شيئًا في المعجم العربي، ومسألة تقسيم الكلام إلى فصيح وغير فصيح كما تتطلبه خاصية ارتباط العربية بنصوص مقدسة افترضت أن ينطلق المعجم والعمل اللغوي عامة عند العرب باصطحاب النص والشاهد، فكان من بين الأمور الإيجابية لإيراد النصوص:

---

(١) صناعة المعجم الحديث، ص ٣٦.

التوثيق والتحقق من ورود الكلمة عند العرب والاستدلال على تعارفهم على معناها، وقد ظهر هذا في بدايات العمل اللغوي التفسيري للدلالة التي هي نواة العمل المعجمي. يقول د.عبدالرزاق الصاعدي: «قد برع ابن عباس في اللغة وتفسير الغريب في المفردات وشرح بعض الأساليب العربية في التراكيب وشقّ الطريق أمام اللغويين في مقام الاستفادة من الشعر في بناء مناهج العربية فيما عرف عنه في إجاباته عن سؤالات نافع بن الأزرق وملحوظاته في التفسير، فكان ذلك نواة علم الدلالة والصنعة المعجمية عند العرب»[1].

إن المفسر ينطلق من مهمتين: هما توضيح المعنى وتوثيق ورود الدلالة عند العرب، ولذا ظهرت هذه الشواهد والنصوص في ذلك العمل المعجمي المتقدم «سؤالات نافع بن الأزرق»[2].

فلقد قال نافع بن الأزرق: «أخبرني عن قول الله عز وجل: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾[3]، ما الشواظ؟ قال: اللَّهب لا دخان فيه، قال: وهل كانت العرب تعرف ذلك قبل أن ينزل الكتاب على محمد صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم. أما سمعت قول أمية بن أبي الصلت:

ألا مَنْ مبلغٌ حسانَ عني ... مغلغلَةً تَدِبُّ إلى عُكاظِ

أليس أبوكَ قينًا كان فينا ... إلى القَيْنات فَسْلًا في الحِفاظِ

يمانيًّا يظلّ يَشُبُّ كِيرًا ... وينفُخُ دائبًا لَهَب الشُّواظِ

قال: صدقت»[4].

---

(١) أصول علم اللغة العربية في المدينة، ص ٣٠٧.

(٢) وردت هذه السؤالات في المعجم الكبير للطبراني١٠/ ٢٤٨، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي٢/ ٦٧، وجمعها د.إبراهيم السامراني وأخرجها في كتاب مستقل بعنوان: «سؤالات نافع بن الأزرق».

(٣) الرحمن، الآية: ٣٥.

(٤) المعجم الكبير للطبراني ١٠/ ٢٤٨.

إن هـذا المنهـج الذي هـو تحديد الدلالـة، ثم إثبات مـدى وجودها عنـد العرب عن طريـق النـص، هو المنهج الـذي دأبت عليـه المعجمات العربيـة فيما بعد. يقـول الخليل:

«النَّعْش: سرير الميت عند العرب، قال:

«أمحمـولٌ عـلى النعـش الهـمام»[1].

ويقول ابن دريد:

«والشَّبُّ: ضَرْب من الدواء معروف عند العرب، وأنشد:

«ألا ليـت عَمـي يـوم فَـرَّق بيننـا سُقِيْ السُّمَّ ممزوجًا بشَـبّ يماني»[2]

وفي مادة أخرى يقول متكلمًا عن الحَوَل والقَبَل في العين:

«ورجـل أَقْبَـل، والجمـع قُبْـل، والأنثـى قَبْـلاء، وهـي أن تُقْبِـل حدقتـاه عـلى ماقئيـه، والقَبَـل عنـد العامـة: الحَـوَل الخفـي، وليـس كذلـك عنـد العـرب، إنـما الحَـوَل ضـد القَبَـل، وذلـك أن الحـول عندهـم أن تميـل إحـدى الحدقتـين إلى مؤخـر العـين، والأخـرى إلى مُؤْقهـا، قـال الشـاعر:

«ولو سـمعوا منهـم دعـاءً يروعُهم إذًا لأتتـه الخيـل أعينهـا قُبْـل»[3]

ويقول الأزهري: «والخُضْرة عند العرب: سَواد»، وقال: القطامي:

«يـا نـاقُ خُـبِّي خَبَبًـا زِورّا
وقَلِّـبي مَنْسِمَـك المغـبرَّا
وعـارضي الليـلَ إذا مـا اخـضرَّا

أراد: إذا ما أظلم»[4].

---

(١) العين نعش ١/ ٢٥٨.

(٢) الجمهرة ١/ ٧١.

(٣) الجمهرة بقل ١/ ٢٧٣.

(٤) تهذيب اللغة خضر ٧/ ٤٩.

ويقول الخليل: «والعُجاف من أسماء التمر، قال:

«نَعَـاف وإن كانـت خِماصًـا بطوننـا　　　لبابَ المصَفَّى والعُجَاف المجرَّدا»[1]

ويقـول في مـادة سَـخب: «قلـت السِّـخاب عنـد العـرب كل قِـلادة كانـت ذات جوهـر أو لم تكـن».

وقال الشاعر:

«ويوم السِّـخاب مـن تعاجيب ربنا　　　على أنـه من بلدة السُّـوء نجـاني»[2]

وقـد أثبـت الفـراء أن سـعف النخـل الأخـضر يسـمى «الخَـضَر» منطلقًـا مـن النـص في منهـج أجمـع عليـه جميـع اللغويـين. قـال: وسـمعت العـرب تقـول لسَـعَف النَّخـل وجريـده الأَخْـضَر: الخَـضَر بفتـح الضـاد والخـاء، ومنـه قـول الشـاعر:

«يَظَـلُّ يـوم وِرْدِهـا مُزَعْفـرا　　　وهـي خَنَاطيـلُ تدوسُ الخَضَرا»[3]

ولا يقـف الأمـر في اسـتحضار النـص للاسـتدلال عـلى الدلالـة، بـل يتعـدى ذلـك إلى الاسـتثبات مـن الصيـغ والاشـتقاقات التـي يتطلـب ادعاؤهـا إثباتًا وشـواهد، وهـذا كثـير في المعجـم يسـتدعيه ذلـك المنهـج الصـارم في التفريـق بـين الفصيـح وغـيره في العربيـة. يقـول الجوهـري:

«فدحـه الدَّيـن أثقلـه، وفي حديـث ابـن جريـج أن رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم قـال: «وعـلى المسـلمين ألا يتركـوا مفدوحًـا في فـداء أو عَقْـل». وفي حديـث غـيره «مفرحًـا» بالـراء، وأمـر فـادِح: إذا عالـه وبَهَظَـه، ولم يسـمع أَفْدَحَـه الديـن ممـن يوثـق بعربيتـه»[4].

(١) العين، عجف ١/ ٢٣٤.

(٢) تهذيب اللغة، سخب ٧/ ٨٧.

(٣) تهذيب اللغة، خضر ٧/ ٥٠.

(٤) الصحاح، فرح، والحديث برواية (مفرحًا) في السنن الكبرى ٨/ ١٨٤.

ويقـول الفـارابي: «وقـال الأصمعـي: أتيتـه أَتْيـةً وأَتْـوةً، قـال: ولا نعلـم أحـدًا يوثـق بعربيتـه يقـول أَتوتـه، إلا أن النحويـين لمـا سـمعوا أَتْـوة قاسـوا فقالـوا: أَتْوتـه. عـلى أن أبـا ذؤيـب الهـذلي قـال إن صـح ذلـك عنـه:

«كنت إذا أتوته من غَيْب»[1].

ويقـول الخليـل في العـين: «العَقـل: الحِصْـن، وجمعـه: العُقـول. وهـو المَعْقِـل أيضًـا، وجمعـه: مَعاقـل»، ثـم يستشـهد عـلى مـا يحتـاج إلى شـاهد وهـو «عقـول»، ويـترك «معاقـل» فيقـول:

«وقـد أعـددت للحَدَثـان حصنًـا لَـوَ انَّ المـرءَ تنفعـه العُقُـول»[1]

وكذا فعل في الجموع «فرائع»[2]، «أعداد»[3]، «خياعل»[4].

إن الحاجـة إلى النصـوص في المعجـم يتوقـف عليها توضيـح كيفية اسـتعمال الكلمة وتحديـد الألفـاظ التـي تأتلـف معهـا وتتصاحـب مما لا تأتلـف معـه ولا تتصاحـب، ولأجـل أن النصـوص هـي السـبيل الوحيـد لهـذا أو لا سـبيل إلا بهـا وباسـتحضارها اهتـم اللغويـون في المعاجـم باسـتحضار النصـوص والشـواهد، وهـذا الأمـر هـو الـذي جعـل اللغويـين الذيـن بنـوا مناهـج معاجمهـم عـلى الاختصـار بحـذف الشـواهد يعـودون في شـكل اسـتثنائي إلى اسـتدعاء النصـوص.

إن كلمــة «سُــمعة» هــي كل مــا سُــمِّع بــه عامــةً في كل شيء، وعنــد شرحهــا اســتحضر الخليــل -رحمــه الله- النــص للدلالــة عــلى كيفيــة اســتعمالها فقــال:

---

(١) ديوان الأدب ٢/ ١٩٠.

(١) العين، عقل ١/ ١٦٠.

(٢) السابق ١/ ١١٧.

(٣) السابق ١/ ١٢٠.

(٤) السابق ١/ ٧٩.

«والسُّمْعة: ما سَمَّعتَ به من طعام على خِتانٍ وغيره من الأشياء كلها، تقول: فعل ذاك رياء وسُمْعة أي كي يُرى ذلك ويُسْمَع»[1].

وعندما تحدث الأزهري في التهذيب عن استعمال كلمة «فَرّ» أي فارّ وهارب قال: «قال الفراء: فرّ فلان يفِرُّ فِرارًا إذا هرب، وأفررته أَفِرُّه إفرارًا إذا عَمِلتُ ما يَفِرُّ منه، ورجل فَرُور وفَرُورة وفَرَّار غير كَرَّار، وفي حديث سراقة بن مالك حين نظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى أبي بكر مهاجرَين إلى المدينة فمرا به، فقال: هذا فَرُّ قريش، ألا أردُّ على قريش فَرَّها؟ قال: أبو عبيد: قوله: فَرُّ قريش، يريد الفارِّين من قريش، يقال منه رجل فَرّ، ورجلان فَرّ، ورجال فَرّ لا يثنى، ولا يجمع، قال أبو ذؤيب:

«فرمى لينفذ فَرَّها فهوى له ... سهمٌ فأنفذ طُرَّتيه المَنْزَعُ»

إن تبيين وجه استعمال الكلمة على حال واحدة مع المفرد، والمثنى، والجمع، قد أحوج إلى استحضار نص؛ لأن ذلك لا يمكن إلا به.

وعند الكلام عن كلمة كافَّة فعل الأزهري مثل هذا فقال: وقال في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾[2] كافة منصوب على الحال، وهو مصدر على فاعلة كالعافية والعاقبة، وهو في موضع قاتلوا المشركين محيطين بهم، ولا يجوز أن يثنى ولا يجمع، لا يقال كافَّات ولا كافِّين، كما أنك إذا قلت قاتلهم عامة لم تثنِّ ولم تجمع»[3].

وإذا كان هذا المنهج هو المنهج الذي يتطلبه العمل اللغوي أصالة فإن من الأدلة عليه وعلى عظم الافتقار والاحتياج إليه، أن يضطر اللغوي للعودة إليه بعد أن رسم أن منهجه يكون بترك النصوص والاستشهاد. يقول الفيروز آبادي:

(١) العين، سمع ١/ ٣٤٩.

(٢) التوبة، الآية: ٣٦.

(٣) تهذيب اللغة كفف ٩/ ٣٣٠.

«وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد مطروح الزوائد»[1]، وعندما استعرض وجه استعمال كثير من الألفاظ في القاموس رجع يستصحب المسموع عن العرب، ففي «قط» قال:

«وإذا كان اسمَ فعلٍ بمعنى يكفي، فتزاد نون الوقاية، ويقال: قَطْني.. ومنهم من يقول: قَطْ عبدَ اللهِ درهم، فينصبون بها، وقد تدخل النون فيها وينصب بها، فنقول: قَطْنَ عبدَ الله درهم.. وإذا أردتَ بقَطْ الزمان فمرتفع أبدًا غير منون: ما رأيت مثله قَطُّ، فإن قلَّلت بقَطْ فاجزمها: ما عندك إلا هذا قَطْ، فإن لقيته ألف وصل كسرت: ما علمت إلا هذا قَطِ اليوم، وما فعلت هذا قَطْ ولا قَطُّ، أو يقال: قَطّ يا هذا.. وتختص بالنفي ماضيًا، وتقول العامة: لا أفعله قط، وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف: «أطولُ صلاةٍ صليتُها قَطّ»، وفي سنن أبي داود: «توضأ ثلاثًا قَطّ»»[2].

ومن ينظر إلى ألفاظ مثل «حَرِيّ» و «قَمِن» و «بَرَاء» في القاموس وغيره سيدرك أن شرحها وتبيين وجه استعمالها وطريقة العرب فيها لن تتضح إلا بالنص، وهذا من الأمور المعهودة والواجبة في العمل اللغوي؛ لأن الحديث عن الدلالة والنظام بالوصف دون حضور نص قد لا يصلح في تحديد الدلالة، ولا يفلح في تحديد وجه الاستعمال، وهذا الأمر قد أشار إليه القدماء والمحدثون عندما تحدثوا عن دور السياق في حمل الدلالة وتوضيحها.

يقول أبو موسى الأصفهاني متحدثًا عن كلمة «مأبور» الواردة في الحديث والتي قيل إن صوابها «مأثور»: وكنت إذا عرضت مثل هذا على أستاذي الإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد الحافظ -رحمه الله- قال: اجمع طرقه، أخذ هذا عن يحيى بن معين، وقال أبو نصر السِّجزي: من أراد معرفة الحديث فليجمع الأبواب والتراجم»[3].

(١) القاموس المحيط، المقدمة ١/ ٢٧.

(٢) القاموس المحيط، قطط، ولم أجده في البخاري، ولكنه في مرقاة المصابيح ٧/ ٢٩٣٨.

(٣) المجموع المغيث ١/ ١٣.

ويقـول فندريـس: «الـذي يُعـيِّن قيمـة الكلمـة في كل الحـالات.. إنـما هـو السـياق إذ إن الكلمـة توجـد في كل مـرة تسـتعمل فيهـا في جَـوّ يحـدد معناهـا تحديـدًا مؤقتًـا، والسـياق هـو الـذي يفـرض قيمـة واحـدة بعينهـا عـلى الكلمـة، بالرغـم مـن المعـاني المتنوعـة التـي في وسـعها أن تـدلَّ عليهـا، والسـياق هـو الـذي يخلِّـص الكلمـة مـن الـدلالات الماضيـة التـي تدعهـا الذاكـرة تتراكـم عليهـا، وهـو الـذي يخلـق لهـا قيمـة حضوريـة»[1].

إن مـن الكلـمات كلـمات عامـة لا يمكـن أن تحـدد لهـا معنـى أصـلًا دون سـياق، وهـذه الكلـمات التـي تشـترك فيهـا دلالات غـير متناهيـة هـي أولى بالتسـييق ممـا يشـترك فيـه دلالات متناهيـة، وإن كان كلٌ مما تعـددت دلالتـه يحوج إلى نـص وسـياق، إن فعـل الأمـر «قُـل بِـهْ» لـه دلالات مفتوحـة لا يمكـن حصرهـا، ففـي اللسـان يقـول ابـن منظـور:

«قـال ابـن الأثـير: العـرب تجعـل القـول عبـارة عـن جميـع الأفعـال، وتطلقـه عـلى غـير الـكلام واللسـان، فتقـول قـال بيـده، أي أخـذ، وقـال برجلـه أي مشـى... وقـال بالمـاء عـلى يـده أي قَلَـب، وقـال بثوبـه أي رفعـه»[2].

إن عـدم حضـور السـياق والنصـوص يجعـل سرد الـدلالات يشـكل سـببًا مـملًّا، ويسـتحضر غموضًـا لا وضوحًـا، ومـن يتأمـل عبـارة مثـل عبـارة الفيروزآبـاي حـين قـال: «الوَضَـح محركـة بيـاض الصُّبـح، والقَمَـر، والـبَرَص، والغُـرَّة، والتحجيـل في القوائـم، ومـاء لبنـي كِلاب، والشَّـيب والدِّرهـم الصحيـح، ومَحَجَّـة الطريـق واللَّبـن وحَـلْيٌ مـن الفِضَّـة، والخَلْخـال وصِغـار الـكَلأ». هكـذا وردت الـدلالات في القامـوس بشـكل متكاثـف يسـتعصي معهـا اسـتقرارها في الذهـن وسـهولة تناولهـا، ولـو اسـتعرضنا هـذه المعـاني في معجـم آخـر يسـتحضر النصـوص كالتهذيـب، أو النهايـة لوجدنـا الفـرق واضحًـا في تقريـر المعـاني وفي عرضهـا وفي وضوحهـا.

---

(١) اللغة، ص ٢٣١.

(٢) لسان العرب، قول.

إن التعـدد الـدلالي للألفـاظ يسـتوجب حضـور النصـوص معينًـا عـلى توضيـح الدلالـة، بـل قـد يكـون حضـور النـص هـو الـكافي في توضيـح الدلالـة، ولـذا فـإن بعـض الكلـمات عنـد تحديـد دلالاتهـا المعجميـة لم تسـتوجب مـن اللغـوي مـا يزيـد على إيـراد الجملـة، أو النـص الـذي تسـتعمل فيـه، فالأزهـري -رحمـه الله- حـين اسـتعرض كلمـة «هيلـل» قـال: هيلـل الرجـل: إذا قـال لا إلـه إلا الله»[1]، وكـذا فعـل الجوهـري في الصحـاح، والقامـوس المحيـط، وفي شرح كلمـة «يُبظِّـره» قـال الفيروزآبـاي: «وهـو يُمِصُّـه ويبظِّـره، أي قـال لـه: امصـص بِبَظْـر فلانـة»[2].

ويقول: «وحَمَّره تحميرًا: قال له: يا حمار»[3].

وإذا كان النــص هــو صــورة اللغــة المســموعة والحيــة فــإن اللغويــين قــد اسـتحضروه عنـد اختلافهـم في التوجيـه وتحديـد الدلالـة وعـدوه معيـار الصـواب ومصـداق الاسـتعمال، وهـذا منهـج صحيـح فليسـت اللغـة تصـورًا عقليًّـا منطقيًّـا لكنهـا مـع المُسْـتَعْمَل، والمُسْـتَعْمَل هـو مـدار الفصاحـة والمسـتهدف بالتقعيـد، ولـذا فـإن ابـن جنـي حـين تحـدث عـن موقـف اللغويـين مـن تقسـيم المسـموع جعـل المسـتعمل هـو مـدار الاتبـاع، فـإن اطـرد قيـس عليـه، وإن لم يطـرد أخـذ بـه في نفسـه[4] فقـط ولم يقـس عليـه، ولأجـل هـذا أُحـضرت النصـوص في الأعـمال اللغويـة كمعيـار ودليـل عنـد الاختـلاف في الأحـكام، فلقـد ذكـر الجوهـري «فدحـه الديـن أثقلـه، ثـم قـال: ولم يسـمع أفدحـه الديــن ممــن يوثــق بعربيتــه»[5].

وفي المحكـم «خِمْلـة الرجـل: بطانتـه، يقـال: هـو خَبيـث الخِملة، ولم يسـمع: حَسَـن الخِمْلـة»[6]، وفي كلمـة الإِدْلاج والإِدِّلاج حـين تباينـت فيهـا الآراء بين مـن جعلهما واحدًا

---

(١) التهذيب، هلل ٥/ ٢٤٢.

(٢) القاموس، بظر.

(٣) السابق، حمر.

(٤) انظر: الخصائص ١/ ٩٨.

(٥) الصحاح، فدح.

(٦) المحكم، لخم ٥/ ٢١٤.

ومن فرق بينهما، قال الزَّبيدي -رحمه الله- محققًا في المسألة بعد إيراد بيت الأعشى وبيت زهير: «قال ابن درستويه: احتج بها أئمة اللغة على اختصاص الإدِّلاج بمسير آخر الليل. فبين الإدْلاج والإدِّلاج العموم والخصوص من وجه، يشتركان في مطلق سير الليل، وينفرد الإدلاج المخفَّف بالسير في أوله، وينفرد الإدِّلاج المشَّدد بالسَّير في آخره، وعند بعضهم أن الإدْلاج المخفف أعمّ من المشدد، فمعنى المخفَّف عندهم: سير الليل كلِّه، ومعنى المشدَّد: السير في آخره، وعليه فبينهما العموم المطلق، إذ كل إدْلاج بالتخفيف ادِّلاج بالتشديد، ولا عكس، وعلى هذا اقتصر الزُّبيدي في مختصر العين، والقاضي عِياض في المشارق وغيرهما، والمصنف ذهب إلى ما جرى عليه ثعلب..

ثم أورد كلامًا لابن درستويه يرد به هذا المذهب فيقول: وهذا كله فاسد.. ومما يوضِّح فساد تأويلهم أن العرب تسمِّي القنفذ مُدْلِجًا؛ لأنه يَدْرُج بالليل ويتردد فيه، لا لأنه لا يَدْرُج إلا في أوَّل الليل أو في وسطه أو في آخره، أو في كلِّه، ولكنه يظهر بالليل في كل أوقاته.. قلت وأنشدوا لعلي رضي الله عنه:

اصبرْ على السَّير والإدلاج في السَّحرِ

وفي الرَّواح على الحاجات والبُكَرِ

فجعل الإدْلاج في السحر»[1].

إن استصحاب النصوص في العمل المعجمي له أثره الإيجابي في قارئ المعجم والمطلع عليه، وأعتقد أن معجماً ينقلك من المادة إلى اشتقاقاتها وتفريعاتها دون نص مدعاة لثقل المادة اللغوية وتكاثفها تكاثفًا يضفي عليها غموضًا، ويستدعي استثقالاً عند عرض المادة اللغوية، ولو استعرضنا مادتين في معجمين أحدهما يورد النصوص والأمثلة من كلام العرب والآخر يتخفَّف بحذف النصوص لأدركنا أن مهمة النص لا يقف أثرها الإيجابي عند ضبط النظام اللغوي وخدمته توثيقًا وتفسيرًا، بل يتعدى ذلك إلى مردود إيجابي في قارئ المعجم والمطلع عليه

(١) تاج العروس، دلج.

والباحث فيه، ولو استعرضنا مادة بين تهذيب اللغة، والقاموس المحيط لأدركنا هذا بأدنى مقارنة، فمادة «وقع» في التهذيب:

«وقع: تقول العرب وقع ربيعٌ بالأرض يَقَع وقوعًا لأول مطر يَقَع في الخريف، ويقال: سمعت وَقْع المطر، وهو شِدَّة ضَرْبه إذا وَبَل، ويقال: سمعت لحوافر الدواب وَقْعًا ووُقُوعًا، ووقع القول والحكم إذا وجب، قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ﴾[1]، معناه: لما أصابهم ونزل بهم، ويقال للإبل إذا بركت والدواب إذا ربضت: قد وقعت ووقَّعت، وطائر واقع إذا كان على شجر أو مَوْكِن، وقال الأخطل:

«كأنما كانوا غرابًا واقعًا فطار لما أبصر الصَّواقعا»[2]

وهذه المادة في القاموس المحيط:

«وقع يقع بفتحهما، وقوعًا: سقط، ووقع القول عليهم وجب، ووقع الحق ثبت، ووقعت الإبل: بركت، ووقعت الدواب: ربضت، ووقع ربيع بالأرض: حصل ولا يقال سقط، ووقع الطير: إذا كانت على شجر أو أرض فهن وقوع ووُقَّع»[3].

إن الاختصار عند الفيروزآباي لم يكن بحذف النصوص التي توافرت في التهذيب تمامًا، لكنه تخفف منها. ولو قال: وقع يقع بفتحهما وقوعًا: «سقط، وجب، ثبت، بركت، ربضت» لكنا أمام تعمية تامة، لا يمكن قبولها، قد يكون مسألة محببة لدى تناول نص المعجم عند المتخصصين من الباحثين الذين استسهلوا قراءته وتعودوا على التعامل مع المادة اللغوية معروضة بهذا الشكل، لكنه لن يكون كذلك عند المطلع الذي يريد أن يتعرف الأساليب ويستقرئ الدلالة من خلال النصوص، ويتعامل مع المعجم بصفته مادة قرائية يستفيد منها علمًا وثقافة، ويتعرف من خلالها على سياقات استعمال الألفاظ وكيفية استعمالها.

(١) النمل، الآية: ٨٢.

(٢) تهذيب اللغة، وقع ٣/ ٢٣.

(٣) القاموس المحيط، وقع.

المبحث الخامس

الآثار السلبية لتوظيف النصوص في المعجم

سبق أن أشرت إلى أن النص ليس بصورة بارزة محسوسة للنظام اللغوي فحسب، بل هو صورة أيضًا لحال المتكلم والسامع، ويوجد فيه من الملامح أحيانًا كثير مما لا يمثل النظام اللغوي، بل يمثل تصرُّف الفَرْد باللغة ألفاظًا وبنيةً، فينصرف منشئ النص باللغة عن المألوف العرفي إلى الاستعمال الأسلوبي مستعينًا بالقرائن والسياق، واللغوي الذي يستحضر النصوص في المعجم إن لم يكن عنده منهج صارم في التعامل مع النصوص فسيختلط عليه ما هو معجمي بما هو خارج عن دائرة المعجم واهتماماته.

إن مهمة اللغوي تختلف عن مهمة شارح النصوص ومفسرها، والمعجم العربي قد استعان بالمدونات المؤلفة في تفسير النصوص وشرحها، ومن هنا ظهرت آثار سلبية كثيرة لتوظيف النصوص وأحسب ذلك يعود إلى:

١- أن نشأة المعجم العربي ظهرت في إطار التفسير وشرح الغريب، ومهمة هؤلاء تختلف عن مهمة اللغوي.

٢- أن المنهج اللغوي عند المعجميين وإن لم يغب لكن التسمح قد اكتنف من عالجوا المادة فيه، فقبلوا بعض الاستطرادات التي قد تفيد وإن أخلَّت بالمنهج وخرجت عن المألوف في الصنعة.

٣- أن طبيعة استحضار النصوص وتبيين وجه الاستشهاد بها قد تستدعي ظهور ما ليس من العمل المعجمي.

إن هذه الأمور الثلاثة لا بد أن نستشعرها لكي نضع ما نرى أنه مما يمكن استغناء اللغوي عنه في إطار التقدير الصحيح الذي ربما لا يصل إلى درجة تخطئة أولئك الأعلام الذين بذلوا مهجهم في خدمة العربية، ومما أرى أنه من الآثار السلبية لتوظيف النصوص في المعجم:

١- إيراد المعنى العام:

يظهر مصطلح «المعنى» في المعجمات العربية بصحبة النصوص التي أوردها المعجميون، وحينًا يسمى «وجه الحديث» أو «تأويل الآية» أو « المراد» وهذا المعنى كما يقول د.عبدالفتاح البركاوي:

«هو ذلك المعنى الذي يستفاد من النص أو المقال مضافًا إليه مراعاة الظرف الذي قيل فيه، أي إنه يستفاد من جملة العناصر اللغوية بما تدل عليه من معان وظيفية عديدة»(١).

إن هذا المعنى الذي يتجاوز الدلالات الوظيفية العرفية هو حصيلة النص والمستفاد منه، وقد يكون حصيلة دلالة عقلية منشؤها التضمن والالتزام مما لا علاقة للغوي به. وقد ظهر هذا في المعجم العربي تبعًا لإيراد النصوص، فاللغوي يذكر مشتقات المادة ثم يستجلب النص مستعينًا به، ثم يتوجه لخدمة هذه الأداة التي استعان بها، فيورد من الكلام والدلالات مالا تعلق له بتلك الاشتقاقات، وأعتقد أن هذا أمر زائد وخارج عن إطار المعجم ويزيد بعده كلما ارتبط بعلوم أخرى كالفقه أو الكلام في العقائد، وإيراد المعنى للنص قد يكون في الشعر أو القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو الأمثال، وقد ظهر هذا الأمر قليلاً عند الخليل -رحمه الله- في العين، فقد تحدث عن «الدارة» ثم قال:

تـرى الإوزِّيـن في أكْنـاف دَارتهـا

فـوضَى وبـين يديهـا الحَـبُّ منثـورُ

ومعنى البيت أنه رأى حَصَّادًا ألقى سنبله بين يدي تلك الإوز فقلعت حبًّا من سنابله فأكلت الحبَّ وافتحصت التبن»(٢).

(١) الغرابة في الحديث النبوي، ص ٨٦.

(٢) العين ٨/ ٥٧.

وهـذا النـص مما أضافـه محقـق الكتـاب عـلى العـين مـن التهذيـب، وهـو عـلى كل حـال قليـل في العـين والجمهـرة، ولكنـه يتسـع اتسـاعًا ملحوظًـا في كتـاب تهذيـب اللغـة؛ لأن منهـج المعالجـة قـد تغـير فاختلـط عنـده عمـل المفـسر بعمـل اللغـوي يقول:

«وكتابي هذا، وإن لم يكن جامعًا لمعاني التنـزيل وألفاظ السنن كلها فإنه يحوز جملًا من فوائدها ونكتًا من غريبها ومعانيها، غير خارج فيها عن مذهب المفسرين والأئمة المأمونين من أهل العلم وأعلام اللغويين المعروفين بالمعرفة الثاقبة والدين والاستقامة»[1].

وطبيعـة الكتـب التـي اسـتقى منهـا مادتـه تـدل عـلى هـذا، وقـد اتسـعت عنـده دائـرة إيـراد المعنـى العـام للشـعر والقـرآن الكريـم والحديـث الشريـف توسـعًا يلفـت نظـر مـن يسـتعرض مـادة التهذيـب أو يقرؤهـا. وربـما يكـون ولوعـه بهـذا أنـه وضـع كتابـه لدفـع التفسـير المـزال عـن جهتـه، ولـذا فقـد قـال:

«وكان مـن النصيحـة التـي التزمتهـا توخيًا للمثوبة مـن الله عليهـا أن أنضح عن لغة العـرب ولسـانها العـربي الـذي نزل بـه الكتـاب وجاءت بـه السـنن والآثـار، وأن أهذبها بجهـدي غايـة التهذيـب، وأدل عـلى التصحيـف الواقـع في كتـب المتحاذقـين والمُعْور من التفسـير المُـزال عـن وجهه لئـلا يغترَّ بـه من يجهلـه، ولا يعتمَّـده من لا يعرفـه»[2].

لكـن المسـألة لا تقـف عنـد حـد القـرآن الكريـم أو الحديـث الشريـف والأثـر، بـل تتجاوزهمـا بكثـرة إلى الشـعر:

ففي مادة «حقق» يقول:

«والمُحْتَقّ من الطَّعْن: النافِذ إلى الجَوْف، ومنه قول أبي كبير الهذلي:

فمضـتْ وقـد شرح الأسـنَّة نَحْوها

مـن بـين مُحْتـقٍ بهـا ومُـشَرِّمِ

(١) تهذيب اللغة ١/ ٥.

(٢) المرجع السابق ١/ ٧.

أراد: من بين طعن نافذ في جَوْفها وآخر قد شَرَّم جلدها ولم ينفذ إلى الجوف، وقال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾[1]، معناه: فإذا اطَّلع على أنهما استوجبا إثماً أي جناية باليمين الكاذبة التي أقدما عليها، فآخران يقومان مقامهما من ورثة المتوفى «من الذين استحقا عليهم» أي مُلك عليهم حقٌ من حقوقهم بتلك اليمين الكاذبة، وقد قيل معنى عليهم: منهم.. قلت: ويقال: بَعِير حِقّ بين الحَقِّ بغير هاء، قال ذو الرمة:

أفانَين مكتوبٍ لها دون حِقِّها

إذا حَمْلها راش الحِجاجين بالثُّكْلِ

.. ومعنى البيت:

أنه كتب لهذه النجائب إسقاطُ أولادها قبل إِنْي نِتاجها، وذلك أنها رُكِبت في سفر أتعبها فيه شِدَّة السَّير حتى أَجْهضت أولادها».

إن ما ورد في هذه المادة من تعقُّب للنصوص بتوضيح المعنى العام كافٍ في الدلالة على منهج الأزهري -رحمه الله- في التهذيب، وإذا كان إيراد المعنى العام قد يكون معينًا على فهم دلالات الألفاظ المفردة وموضحًا له فإن الأزهري قد يتجاوز هذا إلى البحث في المعنى اللازم مما يجعل طلب المعاذير له أمرًا صعبًا فقد فسر كلمة «المُجِحّ». وقال هي الأمة التي قد ظهر حملها قبل أن تُسْبى، ثم قال بعد إيراد الحديث:

«ووجه الحديث أن يكون الحمل قد ظهر بها قبل أن تسبى فيقول: إن جاءت بولد وقد وطئها بعد ظهور الحمل لم يَحِلّ له أن يجعله مملوكًا؛ لأنه لا يدري لعل الذي ظهر لم يكن حملاً، إنما حدث الحمل من وَطْئه»[2].

إن هذا الأمر الذي قد استفاض عند الأزهري قد تراجع عند من جاؤوا بعده من أصحاب المعجمات مثل الجوهري، وابن فارس، وابن عبَّاد، والقالي،

(١) المائدة، الآية: ١٠٧.

(٢) تهذيب اللغة ٣/ ٢٥٢.

وابـن سـيدة وهـو إن كان موجـودًا، لكنـه لا يبلـغ حـدًّا مـن التوسـع كبـيرًا كـما هـو عنـد الأزهـري في التهذيـب، وعنـد ابـن منظـور في اللسـان الـذي بلـغ الأمـر عنـده مبلغًـا لا يشـارك فيـه؛ وذلـك بسـبب أمـور:

١- أنه اعتمد تهذيب اللغة وهو مكثر من إيراد المعنى العام ضمن مصادره.

٢- أنـه اعتمـد النهايـة وهـو شـارح غريـب، وشـارح الغريـب متأثـر بوجـه الغرابـة التـي قـد تتعلـق بالمعنـى العـام للحديـث.

٣- أنـه اعتمـد كتـاب ابـن بـري «الحـواشي» كتـاب الاسـتدراك، وموضـوع الاسـتدراك عـام قـد يتوجـه إلى الصيغـة أو النحـو أو الدلالـة أو الروايـة والمعنـى العـام للمـروي.

وعـدم التفريـق بـين محتـوى هـذه الكتـب واعتـماد كل مـا فيهـا خطـأ منهجـي استتبع إيـراد المعنـى العـام للنصـوص، فالمعنـى العـام في اللسـان قـد يكـون موجـودًا مـن أثـر النـص، وقـد يكـون سـببه هـذا الخطـأ المنهجـي.

٢- المعاني المجازية:

إن الوحـدات الكلاميـة التـي توجـه المعنـى وتحيلـه إلى مـا ليـس لـه كثـيرة، منهـا مـا هـو منطـوق وفي داخـل النظـام، ومنهـا مـا هـو خـارج النظـام وخـارج المنطـوق من دلالات الحـال والسـياق والموقـف، ولـذا فمـن الصعوبـة ربـط الدلالـة بالكلمـة المفردة فقـط، ولكـن عمـل الـدلالي يختلـف عـن عمـل المعجمـي، يقـول أحـد الباحثـين:

«إنـه ليـس مـن السَّـهل أن نذهـب إلى أن الكلمـة باسـتطاعتها أن تكـون كوحـدة للتحليـل الـدلالي، حتـى وإن اسـتعملها الدلاليـون والمعجميـون بسـهولة، فـإن الوصـول إلى بحـث ملائـم للدلالـة يقتـضي عـددًا مـن الاختيـارات فيـما يخـص الصعوبـات التـي أثـيرت»[1].

---

(١) علم الدلالة، كلود جرمان، ص ٢٩.

إن عمل الدلالي أوسع من عمل المعجمي، فالدلالي يتعامل مع النصوص، والمعجمي يتعامل مع الألفاظ، ولكن إيراد النصوص في المعجم قد يستدعي اختلاط المنهجين واضطراب عمل المعجمي.

لقد تعرض البحث إلى الدلالة العرفية ووضح أنها في صُلب عمل المعجمي سابقًا، وأن المجاز الذي هو نتاج تَصَرُّف الأفراد في ألفاظ المعجم باستغلال القرائن هو عمل فردي، والمراد بالمجاز هنا هو المجاز الذي لا تزال القرينة فيه هي الموجه الدلالي، يقول د.إبراهيم أنيس:

«وهناك نوع آخر من المجاز يتميز بالطَّرافة، ويُصادف من جمهور الناس الإعجاب، ويُنظر إليه على أنه نوع من الابتكار والاختراع، وذلك هو ما تتفتق عنه قرائح الأدباء والشعراء والصفوة من أصحاب البلاغة واللسن»[1].

وعلى هذا فالمجاز عمل الفرد وليس عمل الجماعة، ولذلك قال ابن الأثير:

«إن المرجع في هذا وما يَجري مجراه إلى أصل اللغة التي هي وضع الأسماء على المسمَّيات، ولم يوجد فيها أن الوَجْه المليح يسمى شَمْسًا، ولا أن الرجل الجَواد يسمى بَحْرا، وإنما أهل الخَطَابة والشِّعر توسعوا في الأساليب المعنوية فنقلوا الحقيقة إلى المجاز»[2].

إن هذا النقل والتصرف الفردي هو خارج مهمة المعجمي يقول د.تمام حسان:

«يدور المعجم حول الكلمة إيضاحًا وشرحًا ليجلوا منها ما نسميه المعنى المعجمي، وهذا المعنى قاصر في حقيقته عن المعنى الاجتماعي»[3]. وعلى هذا فعندنا دائرتان للعمل الدلالي: هي دائرة الدلالة العرفية للألفاظ، ودائرة الدلالة المحيطة بكل ما يتعلق بالنص من أحداث، والمعجمي يتوقف عند حدود الدائرة

(١) دلالة الألفاظ، ص ١٣١.

(٢) المثل السائر ١/ ٨٧.

(٣) مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٤.

الأولى، ولكن ظهور الدلالة المجازية في المعجم العربي كان في الغالب باستدعاء سَلْبي من النَّص الذي أورده اللغوي شاهدًا، ثم مضى يتكلم عما فيه من دلالات متعددة غير مفرِّق بين ما هو من عمله وما هو من خارج عمله، والمعاني المجازية أحد أسباب الغرابة، بل إن عبد القاهر الجرجاني -رحمه الله- قد أعاد أغلب الغريب في القرآن الكريم والحديث الشريف إلى الاستعمال المجازي، يقول:

«وتأملْ ما جمعه العلماء في غريب القرآن فترى الغريب منه إلا في القليل إنما كان غريبًا من أجل استعارة هي فيه»[1].

إن حضور المجاز في أسباب الغرابة واشتغال اللغويين بتبيين الدلالة المجازية وتوضيحها في كتب غريب القرآن والحديث هو الذي سبَّب هذا الأثر عند أصحاب المعجمات، إن عمل صاحب الغريب مختلف عن صاحب المعجم، فكشف وجوه الغرابة هي شأن صاحب الغريب، لكن صاحب المعجم مطلوب منه الوقوف عند المتعارف عليه كما أشار ابن الأثير في المثل السائر في النص السابق، لكن أصحاب المعجمات لأجل صدورهم عن كتب التفسير والغريب قد أوردوا النصوص، ومضوا يشتغلون بما فيها من دلالات مجازية، يقول الأزهري في مادة ثفر: «يقال لحياء السِّباع كلها الثَّفْر بسكون الفاء، قال ومنه قول الأخطل:

جزى الله فيها الأَعْورين ملامةً

وفَرْوَة ثَفْر الثَّورة المُتَضَاجِم

قال: «إنما هو شيء استعاره فأدخله في غير موضعه كقولهم: مَشافر الحَبشَ، وإنما المشافر للإبل»[2].

(١) دلائل الاعجاز، ص ٣٣٠.

(٢) تهذيب اللغة ١٥/ ٥٧.

وفي مادة «عسل» قال ابن دريد:

«وفي الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حتى تذوق عُسيلتها وتذوق عُسيلتك»، كناية عن النكاح»[1].

وفي تهذيب اللغة: «لا تستضيؤوا بنار المشركين، النار ها هنا: الرأي، أي لا تشاوروهم»[2].

وفي مادة «كهف» قال:

«الكهف كالمغارة في الجبل إلا أنه واسع، فإذا صَغُر فهو غار، والجميع كهوف، ويقال: فلان كهف لأهل الرِّيب: إذا كانوا يلوذون به، ويكون وزرًا لهم يلجؤون إليه إذا رُوِّعوا»[3].

وفي اللسان والتاج: «بكى حتى خَضَب دمعُه الحَصَى»، قال ابن ألأثير: أي بَلَّها من طريق الاستعارة، قال: والأشبه أن يكون أراد المبالغة في البكاء حتى احمر دمعه فخضب الحصى»[4].

وفي مادة وشح في تاج العروس: «ومن المجاز: توشَّح الجبل سلكه، وتوشَّح المرأة: جامعها، ومنه حديث عائشة -رضي الله عنها- كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يَتَوَشَّحني» أي يتغَشَّاني، ويقال يعانقني ويُقَبِّلني، وفي حديث آخر «لا عدمت رجلًا وَشَّحك هذا الوشاح» أي ضربك هذه الضَّربة في موضع الوشاح»[5].

إن هذه المعاني معان مجازية لولا وجود النصوص لما وجدت، ولذا فإنها في المعجمات التي استغنت عن النصوص لم تظهر كما في القاموس المحيط، فلم تظهر فيه الكهف: الملاذ والمأوى. يتوشحني: يتغشاني، يُقَبِّلني. خضب: بلَّ.

(١) الجمهرة، عسل ٢/ ٨٤٢.
(٢) تهذيب اللغة، نور ١٥/ ١٦٨.
(٣) السابق، كهف ٦/ ٢٠.
(٤) اللسان والتاج، خضب.
(٥) السابق، وشح.

لكـن بعـض المعاني المجازية ظهـرت مع حذف النصوص في القاموس وفي اللسـان- ففيـه: «ويقـال: بالفَـرَس وَضَـح إذا كانت به شِـيَة، وقـد يكنى به عـن الـبَرَص، ومنه قيل لجذيمـة الأبـرش: الوَضَّـاح وفي الحديث: جاءه رجـل بكَفِّه وَضَـح «أي بَرَص»[(١)].

وقـد ظهـرت كلمـة الوَضَـح بمعنى البَرَص مـع تصريح ابـن منظور، ومَـنْ قبله أنها كنايـة، يقول الفيروزآبـاي: «الوَضَح محركة: بيـاض الصُّبح والقَمَـر والبَرَص»[(٢)].

وفي «دحب» يقول ابن منظور:

«دحب الرجل: دَفَعه، وبات يَدْحَب المرأة ويَدْحَمها في الجماع: كناية عن النكاح»[(٣)].

أورده الفيروزآبـاي عارضًـا الكلمـة في هيئـة دلالـة عرفيـة لا مجـال للمجـاز والكنايـة فيهـا فقـال: دَحَبـه كمنعـه: دَفَعـه ودَحَـب جاريتـه: جامعهـا»[(٤)]، فآثـار المصـادر اللغويـة التـي تسـتصحب النـص يبقـى منـه شيء عنـد اللغويـين الذيـن مـن منهجهـم حـذف النصـوص.

٣- قبول الاحتمال:

السـياق في الغالـب في اللغـات كفيـل بتحديـد دلالـة محـددة للألفـاظ والنصوص، وهـذا الأمـر مجمـع عليـه بـين اللغويـين، يقـول فندريس:

«السـياق هـو الـذي يفـرض قيمـة واحـدة بعينهـا عـلى الكلمـة بالرغـم مـن المعـاني المتنوعـة التـي في وسـعها أن تـدلَّ عليهـا، والسـياق أيضًـا هـو الـذي يخلِّـص الكلمـة مـن الـدلالات الماضيـة التـي تدعهـا الذاكـرة تتراكـم عليهـا، وهـو الـذي يَخْلُـق لهـا قيمـةً حُضُوريـة»[(٥)].

(١) اللسان، وضح.
(٢) القاموس المحيط، الوضح.
(٣) اللسان، دحب.
(٤) القاموس المحيط، دحب.
(٥) اللغة، ص ٢٣١.

ويقول د. صبحي الصالح: «ويَظَلّ السياق هو الذي يُعَيِّن الغَرَض من اللفظ، ويُشْعر بنوع العلاقة فيه سلبيةً كانت أم إيجابية، فالاشتراك بالتضاد كالاشتراك في التناظر لا يخفى مقصد المتكلم منه إذا وعى السامع نظم الجملة وأسلوب تركيب الكلام»(١).

هذا الكلام صحيح مقبول على الأغلب، ولكن نصوص اللغة إذا ارتقت قد يأتي فيها ما يحتمل دلالتين ولا يكون في السياق ما يقوى أحد المعنيين على الآخر، وقد وردت كلمة «القرء» في القرآن الكريم لمعنيين متضادين فحملت على هذا وعلى ذاك(٢)، وليس في سياق الآية ما يرد أحد الاحتمالين، وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: «لا تقتلوا عسيفًا ولا أسيفًا»، وقد حملت على الشيخ الفاني، وقيل: العَبْد، وقيل الأَسِير(٣)، ولم يكن من السياق أمام من فَسَّرها ما يجعلها لا تقبل هذا الاحتمال.

إن قبول الألفاظ لاحتمال عدة معان مع ورودها في نصوص قد ظهر كثيرًا في المعجم العربي وذلك بسبب الظِّلال التي تتيحها النصوص ومقاماتها وسياقاتها، فقد وردت في العين كلمة «الخَوْلع» في شعر جرير فقال الخليل: «والخَوْلَع فَزَع يبقى في الفؤاد حتى يكاد يعتري صاحبه الوَسْواس منه، وقيل: الضَّعف والفَزَع، قال جرير:

«لا يَعْصِبَنَّك أن ترى لُمجاشعٍ
جَلَد الرِّجال وفي الفؤاد الخَوْلَعُ»(٤)

وقد ظهر هذا في التهذيب وفي اللسان، ولكن الكلمة لما ظهرت في القاموس المحيط قال: «والفَزَع يعتري الفؤاد كأنه مَسٌّ»(٥).

---

(١) دراسات في فقه اللغة، ص ٣١٢.
(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ لابن النحاس فله فيها كلام مفيد، ص ٢١١.
(٣) انظر: النهاية، عسف.
(٤) العين، خلع ١/ ١١٩.
(٥) القاموس، خلع.

لقد أظهرها المنهج الذي سار عليه صاحب القاموس غير متعددة الدلالة بخلاف ما كانت عليه الكلمة عند سابقيه، فهل يعود هذا لتحرِّيه وتساهل من قبله؟ احتمال، وقد يكون العكس؟ وفي مقلوب المادة ذاتها وردت في العين كلمة «الخيلع» فقال:

«الخيلع: وهو من الثياب غير مَنْصُوح الفرجين تلبسه العَرُوس، وجمعه خياعل قال:

السالك الثَّغرة اليَقْظان كالِئُها

مَشْي الهلوك عليها الخَيْعل الفُضُلُ

وقيل الخَيْعل: قَميصٌ لا كُمَّين له»[1].

وعند إيراد الفيروزآباي قال: «الخَيْلع كصَيْقل: القَمِيص بلا كُم»[2].

وقد وردت كلمة «العَدِيدة» وجمعها عدائد» فقال الأزهري: «العَدِيدَة: الحِصَّة، والعدائد: الحِصَص في قول لبيد:

تطيرُ عدائدُ الأَشْراك شَفْعًا

وَوَتْرًا والزَّعَامة للغُلام»

قال شمر: «وقيل العَدَائد الذين يُعادُّ بعضهم بعضًا في الميراث»[3].

وعند ظهور الكلمة في القاموس قال: «والعَديدة: الحِصَّة»[4].

وقد وردت في الحديث: «فجعل المشركين يؤبِّسون به العباس»، قال ابن منظور: أي يُعَيّرونه، وقيل يُرَغِّمونه، وقيل يُغَضِّبونه»[5].

---

(١) العين، خعل.

(٢) القاموس، خلع.

(٣) تهذيب اللغة، عدد.

(٤) القاموس، عدد.

(٥) اللسان، أبس.

فلما ورد في القاموس قال: «ويَأْبِسه به: ذلَّله وقَهرَه»، وقد وردت في النهاية في غريب الحديث: كلمة «الإثلب» وعرض معانيها فقال:

في الحديث: «الولد للفراش وللعاهر الأثلب بكسر الهمزة واللام وفتحها والفتح أكثر: الحَجَر، وقيل: هو كناية عن الخَيْبة، وقيل: الأثْلب: دِقاق الحِجارة، وقيل التُّراب، وهذا يوضح أن معناه الخَيْبة إذ ليس كل زانٍ يُرجم»، ولما وردت الكلمة في القاموس قال: «التراب والحجارة»[1]، فصار المعنى المرجوح هو الثابت للكلمة، وإذا كانت النصوص استدعت تلك المعاني وأوردوها بدون ترجيح، فإننا لا نعدم الترجيح أحيانًا كما ورد في هذا النص عند ابن الأثير، أما حذف كلمة قيل وإظهار المعنى المحتمَل الوقوع في مظهر المنفرد باللفظة فليس من آثار النص، بل هو من آثار الاختصار وهذا باب آخر له ظهوره عند الفيروزآبادي.

٤- التكرار:

استدعى إيراد النصوص في المعجم العربي تكرارًا غير مقبول في المادة المعجمية، فالنص إذا ورد ربما يستدعي عند إيراده شرح بعض ألفاظه في غير موادِّها المعجمية، فيتكلم المعجمي عنها في غير موضعها من المعجم، ثم يُعيدها في مادتها أو لا يوردها أصلًا في المكان الذي حَقُّها أن ترد فيه، وأمثلة هذا ليست بالقليلة، والوقوع تحت الرغبة في إظهار المعنى العام للنص في تصوري هو سبب كبير لهذا الأمر.

فقد وردت كلمة «ثِنْي دُهْمان» في مادة وضح، يقول ابن منظور:

«والعرب تُسَمِّي النهار: الوَضَّاح، والليل: الدُّهمان، وبَكْر وَضَّاح: صلاة الغَدَاة، وثِنْي دُهْمان: العِشَاء الآخرة، قال الراجز:

لو قِسْتَ ما بين مُنَاخي سَبَّاح
لِثنْي دُهْمان وبَكْر وَضَّاح»[2].

---

(١) القاموس، ثلب.

(٢) اللسان، وضح.

ولم ترد كلمة بَكْر وَضَّاح وثنْي دُهْمان في مادتهما.

وكلمة «القُويقية» وردت في اللسان مرتين، فقال: البُؤْبؤُ: بُؤْبُؤ العين.. قال:

قــد فاقــت البُؤْبــؤ البُؤَيبيــة   والجِلْــد منهــا غِرقــئ القُوَيقيــة

الغِرْقئ: قِشْر البَيْضة، والقُويقية: كناية عن البَيْضة»[1].

ثـم يـورد هـذا الـكلام في مـادة «قـوق»، فيقـول: وقـول الشـاعر: والجِلْـد منهـا غرقـئ القويقيـة، «القُويقيـة: كنايـة عـن البَيْضـة».

وفي تهذيـب اللغـة في مـادة قطـع، قـال: وقـال جـل وعـز: فليمـدد بسـبب السـماء ثـم ليقطـع[2]، أجمـع المفسـرون عـلى أن تأويـل قولـه «ثـم ليقطـع» ثـم ليختنـق، وهـو محتـاج إلى شرح يزيـد بيانـه، والمعنـى -والله أعلـم- مـن كان يظـن مـن الكفـار أن الله لا ينـصر محمـدًا حتـى يظهـره عـلى الملـل كلهـا فليمـت غيظًـا، وهـو تفسـير «فلْيَمْـدُد بِسَـبَبَ إلى السـماء، والسَّـبَبَ: الحَبْـل يشـدُّه المختنـق إلى سـقف بيتـه، وسـماء كل شيء: سـقفه....إلخ»[3].

إن هـذ الألفـاظ التـي شرحهـا هنـا: سَـبَب، سَـماء ليـس هـذا بموضـع لهـا، والـشرح سـيتكرر في مـادة سـبب»[4].

وفي مـادة «عـرض» يقـول الأزهـري: «وقـال الليـث: عَـرَض فـلان مـن سـلعته، إذا عـارض بهـا: أعطـى واحـدة، وأخـذ أخـرى، وأنشـد قـول الراجـز:

هـل لـك والعَـارض منـك عَائضُ

في مائــه يُسْــئِر منهــا القَابــضُ

(١) اللسان، بأبأ.

(٢) الحج، الآية: ١٥.

(٣) تهذيب اللغة ١/ ١٢٩.

(٤) السابق ١٢/ ٢٢٠.

قلت: وهذا الرجز لأبي محمد الفَقْعسي يخاطب امرأة خطبها إلى نفسها ورغَّبها في أن تنكحه بمائة من الإبل يجعلها لها مهرًا.. والمعنى هل لكِ في مئة من الإبل يُسْئر منها قابضها الذي يسوقها لكثرتها، ثم قال: العَارض منك عَائض أي المُعْطَى بدل بُضْعك عُرَضًا عائض، أي آخذ عِوَضًا يكون كِفاءً لما عَرَض، ثم كرر هذا الكلام في مادة «عوض» في إيراد سلبي مُضر بالعمل المعجمي لا مفيد.

إن الاستشهاد بالنص في عدة مواضع قد استدعى من الأزهري إعادة الشرح خدمة للقارئ، ولكن هذا التكرار لا يقبل في الصنعة المعجمية، وأحد أركان المعجم هو إيراد الألفاظ مرتبة مشروحة بحسب موادها، لا بحسب النصوص الواردة فيها تلك الكلمة، ففي المعجم تورد النصوص حسب ترتيب الألفاظ لا العكس، ومخالفة هذا إخلال باشتراطات الصنعة المعجمية.

٥- إيراد الأعلام:

إن أسماء الأعلام للقبائل والأفراد والمواضع وغيرها مما جعله بعض الباحثين من خارج دائرة الصنعة المعجمية، وربطوا إيراد أسماء الأعلام بالمادة الموسوعية، يقول د. حسين نصار متحدثًا عن عيوب المعاجم العربية:

أما من أطالوا فحشوا كتبهم بالأعلام العربية والأعجمية وأسماء الأماكن... والرأي عندي أن تبتر جميع هذه الفنون من المعاجم ولا يبقى منها إلا الألقاب التي لها دلالات خاصة.. وأما غيرها فلا يدخل في المعجم اللغوي، وإنما كل منها له معجمه الخاص. فالأعلام لمعاجم الرجال والأماكن لمعاجم البلدان[1]، وإيراد الأعلام في المعجم لا يمكن أن يشتمله حكم واحد رفضا أو قبولا، بل إن الصنعة المعجمية وما يستتبع خدمة ركنيها أساسيها: جمع الألفاظ- وتفسيرها دلاليا قد يتطلب إيراد الأعلام أحيانًا. يقول د. أحمد مختار عمر: «لا يكاد يخلو معجم قديم أو حديث عربي أو غير عربي من بعض المعلومات الموسوعية التي تتحدث عن الأشياء، لا عن الألفاظ،

(١) المعجم العربي، ص ٦٠٣.

وتعطـي معلومـات عـن العـالم الخارجـي كالمعلومـات عـن بعض الأعـلام سـواء أكانت أشـخاصا أم أماكـن؟.. ولا يعـد هـذا النوع مـن المعلومات حشـوًا أو تزايـدًا، ولكن على العكـس مـن ذلـك، فكثيرًا ما يكـون من الـضروري إثارة معلومـات عن العـالم الخارجي من أجـل توضيـح المعلومـة اللغوية»[١].

واضـح إذن أن المسـألة نسـبية بحسـب الحاجـة والاضطـرار، وليـس البحـث في علاقـة الأعـلام بالمـادة المعجميـة، ولكنـي أتصـور أن إيـراد الأعـلام قـد يكـون وثيـق الصلـة بالمـادة المعجميـة أحيانًـا، كأن ينفـرد العلـم بـمادة لغويـة أو يكـون في ضبطـه واشـتقاقه إشـكال. وهـذه الأمـور أحـد مهـمات المعاجـم، فالمعجـم لابـد أن يوضـح الاشـتقاق الغامـض، وأن يضبـط العلـم المختلـف أو المشـتبه في ضبطـه وهـذه أحـد أسـس الصنعـة المعجميـة التـي قـد تسـتدعي ذلـك الإيـراد، أمـا أن يتجـاوز الأمـر هذه الأمـور ويكـون اسـتدعاء الأعـلام بسـبب تفسـير نـص ورد ضمنـه العلـم فهـذا هـو الـشيء الاسـتطرادي الـذي يعـد أمـره في نظـري سـلبيًّا، وقـد ظهـر هـذا في المعجـم العـربي؛ فعنـد إيـراد النصـوص فإنهـا قـد تشـتمل عـلى ذكـر علـم فيمـضي المعجمـي معرفًـا بذلـك العلـم في غـير مادتـه المعجميـة، لقـد أورد الأزهـري مـادة «خطـأ» وذكـر بيتًـا يستشـهد بـه عـلى ورود أخطـأ وخَطِـئ فقـال:

وقال امرؤ القيس:

يـا لَهْـفَ هنـدٍ إذ خَطِئْـن كاهـلا

القاتلـين الملـك الحُلاحِـلا

أراد أَخْطأن كاهلا- وهم حي من بني أسد»[٢].

إن التعريـف الـذي ورد بهـذا الحـي ليـس ممـا لـه تعلـق بالمـادة المسـتهدفة، ولكنـه ورد في النـص المستشـهد بـه فمـضى يعـرف بمـن ذكـروا في الشـاهد.

(١) صناعة المعجم، ص ١٦٠.

(٢) تهذيب اللغة، خطأ ٧/ ٢٠٧.

وفي مادة «تقن» تحدث عن الإتقان، وعن «ابن تقن» ثم قال: «ومنه يقال: أتقن فلان أمره إذا أحكمه، أنشد شمر لسليمان بن ربيعة بن ربان بن عامر بن ثعلبة بن السِّيد:

أهلكن طَسْماً وبَعْدهم
غُذَيَّ بَهم وذا جدون
وأهل جاشٍ ومَأرب
وحيَّ لقمانٍ والتُّقونٌ

التُّقون من بني تِقْن بن عاد، منهم عمرو بن تِقْن، وكعب بن تقن، وبه ضرب المثل»[1].

وأورد ابن دريد في مادة «مرد» بيت شعر عند حديثه عن المرداء فقال:

والمرداء: الرملة التي لا تنبت شيئًا.

قال الراجز: هلا سألتم يوم مرداء هَجَر

محمدًا عنا وعنكُمْ وعُمَرْ

يعني محمد بن عمير بن عطارد بن حاجب التميمي، وعمر بن عبيد الله ابن معمر كان رئيس الجيش الذي بعثه عبد الملك إلى ابن فديك ونجدة بن عامر باليمامة والبحرين»[2]، إن الكلام هنا عن مادة «مرد» والمستهدف كلمة «المرداء»، وعندما ورد النص مضى يعرف بالأعلام الواردة في النص، وإخال هذا استطرادًا لا تتقبله اشتراطات المعجم وأسس صناعته.

إن إيراد الأعلام في المعجم قد تكون له أسبابه وذلك حين ترتبط بمواد لإيضاح ارتباطها بها اشتقاقًا أو تحولًا دلاليًّا، لكن مثل هذا لا يمكن إلا أن يكون استدعاء استطراديًّا، ولذلك وقع في غير مادته خدمة للنص الوارد وليس المادة المستهدفة.

(١) السابق، تقن ٩/ ٦٦.

(٢) جمهرة اللغة، درم ٢/ ٦٣٩.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي استهدفت فيه النظر في إيراد النصوص في المعجم وتوظيفها وسبر بعض آثاره الإيجابية والسلبية، أحمد الله سبحانه وتعالى، وأسجل النتائج الآتية:

١- للنصوص وظائف عند الدارسين كثيرة، لكن اللغوي في المعجم يقصدها مستعينًا بها على استظهار النظام، والاستثبات من القضايا والدلالات عندما يمثل النص العرف، وليس عندما يمثل الأسلوب والفرد.

٢- للمعجم وظائف محددة واشتراطات مقَنَنَة تفرض على المعجمي ألا يتجاوزها عند استحضار النصوص وإيرادها.

٣- وضع كثير من الباحثين المحدثين نص أبي نصر الفارابي في غير موضعه عندما تحدث عمن قصر السماع عليه، وحملوه على منع الاستشهاد مطلقًا بلغة من ذكرهم، ونص الفارابي إنما هو توضيح لحال تلك القبائل وشأنها في الفصاحة قبل القرن الثاني وبعده.

٤- لم يقف اللغويون من لغة الحديث الموقف السلبي الذي نجده عند النحويين.

٥- انقسام المعجمات بحسب علاقتها بالنصوص إلى قسمين: قسم استهدف خدمة النص ثم اللغة؛ وقسم استهدف اللغة واستغل النص.

٦- لإيراد النصوص في المعجمات آثار إيجابية كثيرة منها الاستثبات من القضايا، وتوثيق الظواهر، واستظهار الدلالة، والتعرف على وجوه الاستعمال، وتحديد المصاحبات، وتخفيف كثافة المادة، وتتابع المشتقات.

٧- لإيراد النصوص في المعجمات آثار سلبية منها شرح المعنى العام ووجه النص، والوقوع في التكرار والاستطراد، والتعرض للمجاز، وقبول الاحتمال بفعل ظلال النصوص، وإيراد الأعلام التي يستدعي ذكرها حضورها في النص وتشكيلها جزءًا منه.

المصادر المراجع

- **الإحكام في أصول الأحكام للآمدي**، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- **الاحتجاج بالشعر في اللغة**، د. محمد حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة.
- **أصول الشاشي**، نظام الدين الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **أصول علم العربية في المدينة**، عبدالرازق الصاعدي - مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السنة ٢٨، العدد ١٠٥-١٠٦، ١٤١٧-١٤١٨هـ.
- **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، ط٢، الكويت، ١٩٧٨م.
- **تاج العروس**، للزبيدي، دار الهداية.
- **تهذيب اللغة**، للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠١م.
- **جمهرة اللغة**، لابن دريد، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
- **حاشية السجاعي على القطر**، للسجاعي، مطبعة دار الكتب العلمية.
- **الخصائص**، لابن جني، الهيئة المصرية العامة، ط٤.
- **دراسات في فقه اللغة**، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- **دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة**، إبراهيم محمد أبو سكين، المكتبة الشاملة.
- **دراسة في علم المعاجم**، د. حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **دستور العلماء**، عبد النبي فكري، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- **دلالة الألفاظ**، د. إبراهيم أنيس، ط٦، دار المعاني، مصر، ١٩٨٦م.
- **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق ياسين الأيوبي، ط١، المكتبة العصرية.
- **ديوان الأدب**، للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة.
- **الراموز على الصحاح- دراسة معجمية**، د. محمد الرديني، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، مطبعة الأمانة، مصر.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لابن الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- **سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبدالله بن عباس**، جمع: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.
- **السنن الكبرى للبيهقي**. تحقق محمد عطا. ط ٣ دار الكتب العلمية.
- **شرح كفاية المتحفظ**، للفاسي، تحقيق د. علي البواب، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، دار العلوم، الرياض.
- **الشواهد اللغوية**، د. يحيى جبر، مجلة الأبحاث للنجاح، المجلد ٢، ص٢٥٦.
- **الصحاح**، للجوهري، تحقيق: عبدالغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمود فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **صناعة المعجم الحديث**، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٢، ٢٠٠٩م، القاهرة.
- **علم الدلالة**، كلود جرمان، ترجمة نور الهدى لوشن، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٧م.

- **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، د. محمود السعران، دار النهضة بيروت.
- **العين**، للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي وزميله، دار ومكتبة الهلال، القاهرة.
- **الغرابة في الحديث النبوي عند أبي عبيد**، د. عبدالفتاح البركاوي، ط١، مطبعة حسان، مصر، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **فقه اللغة وخصائص العربية**، د. إميل يعقوب، ط٢، دار العلم للملايين، ١٩٨٦م.
- **القاموس المحيط**، للفيروزآباي، ط٨، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**، د. إميل يعقوب، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.
- **كتاب الحروف**، لأبي نصر الفارابي، تحقيق: د. محسن مهدي، دار المشرق، بيروت.
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، التهانوي، ط١، ١٩٩٦م، مكتبة لبنان، بيروت.
- **كلام العرب**، د. حسن ظاظا، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.
- **لسان العرب**، لابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **اللغة**، فندريس، تعريب: عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، نشر مكتبة الأنجلو المصرية.
- **المثل السائر لابن الأثير**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

- **مجمل اللغة**، أحمد بن فارس، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **مدخل إلى علم الدلالة**، فرانك بالمر، ترجمة د. خالد محمود جمعه، ط١، مكتبة العروبة، الكويت، ١٩٩٧م.
- **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث**، د. رمضان عبدالتواب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٧٧م.
- **مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه**، د. محمد الأخضر الصبيحي، الدار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف.
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح - الملا علي القادي**، ط ١ - دار الفكر - بيروت.
- **مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث**، د. إبراهيم المطرودي، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي**، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- **مسند الإمام أحمد** - تحقيق شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة ط ١.
- **المعايير الدلالية عند اللغويين**، د. سعود آل حسين، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية.
- **المعجم العربي نشأته وتطوره**، د. حسين نصار، ط٤، مكتبة مصر، ١٩٨٨م.
- **المعجم الكبير**، للطبراني، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة
- **المفردات في غريب القرآن**، للأصفهاني، تحقيق: صفوان الداودي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ.

- **مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **من تاريخ النحو العربي**، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح.
- **مناهج البحث في اللغة**، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- **الناسخ والمنسوخ**، لابن النحاس، تحقيق: د. محمد عبدالسلام، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٨هـ.
- **نحو النص**، د. أحمد عفيفي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ٢٠٠١م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير، تحقيق: د. محمود الطناحي- طاهر الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

ثانياً : الآراء والنقد

مشكل الجزولية المنسوب للورقي ت ٦٦١هـ

دراسة في نسبته وتحقيق لمتنه

إبراهيم بَلْفَقِيه اليوسفي

• **الملخص:**

لا يخفى على الدارسين أن بعضًا من تراثنا نسب لغير أصحابه، إما بسبب أخطاء النساخ أو المفهرسين، وهذا البحث يعالج أحد كتبنا التي نُسبت إلى غير أصحابها، وهو «مشكل الجزولية» المنسوب إلى علم الدين اللُّورقي (ت٦٦١هـ)، وهو عبارة عن مسائل استشكلها بعض النحاة في «الجزولية»، فأرسل بها إلى أحد العلماء ليجيبه عن أسئلته. وقد بحثت في متن «مشكل الجزولية» فلم أجد ما يعضد نسبة هذا المشكل إلى علم الدين اللُّورقي، بل ظهر لي أنه رجل مشرقي وجه بها إلى أحد نحاة المغرب، وقدَّرتُ أن يكون المسؤول هو ابن معط الزواوي (٦٢٨هـ).

ثم إن البحث ينفي ما قد يُظَن من أن «مشكل الجزولية» عبارة عن إشكالات علمية في الجزولية مع أجوبتها، لكن بعد البحث والتحقيق لم أجد سوى الأسئلة مجردة، ولعل الأجوبة ضمنها ابن معط شرحه على الجزولية الذي لا يُعرف مستقره الآن.

وهذه الأسئلة لا أعرف لها إلا نسخة واحدة هي التي حققتها عليها، وقد اهتديت إليها بعد قراءة مقدمة التخمير.

وقد قسمت البحث إلى فصلين، بينتُ في الأول زيف نسبة المشكل إلى علم الدين اللورقي، وحاولت معرفة المسؤول، ثم وصفت النسخة المعتمدة. ثم أفردت الفصل الثاني لتحقيق متن المشكل.

الكلمات المفتاحية: الجزولية، الجزولي، مشكل الجزولية، زين الدين ابن معط، علم الدين اللورقي الأندلسي.

*****

المقدمة:

يُعْنَى هذا البحث ببيان حقيقة الكتاب الموسوم بـ«مشكل الجزولية»، والمنسوب لأبي محمد القاسم بن أحمد بن أبي السداد الموفق علم الدين اللُّورَقِي الأندلسي (ت٦٦١هـ)، فقد تيسر لي - ولله الحمد - الاطلاع على نسخته الوحيدة، فوجدته مخالفًا لما قد يُفهم من عنوان الكتاب، إذ إنه ليس شرحًا لمشكلات الجزولية، بل هو مسائل أشكلت على أحدهم فوجه بها إلى أحد النحاة الكبار، وليس هذا الرجل الذي أشكلت عليه هو علمَ الدين اللُّورَقي كما وقع في صفحة العنوان، بل هو رجل آخر لم أتبين حقيقته بعدُ، والمسؤول عنها قَدَّرْتُ أن يكون هو أبا الحسين يحيى بن مُعْط ابن عبد النور الزواوي (ت٦٢٨هـ) رحمه الله.

وقد وفقني الله لتحقيق هذه الأسئلة التي أسماها الناسخ أو جامعُها بـ«مشكل الجزولية»، وبيان حقيقتها، وتصحيح نسبتها، وهذا أوان الشروع في المقصود.

الفصل الأول:

دراسة نسبة الكتاب للُّورقي

لقد حظيت الجزولية لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي[١] (ت٦٠٧هـ) منذ ظهورها بعناية كبيرة[٢]، فشرحها المشارقة والمغاربة، واختصروها، ونظموها، وهذا نمط آخر من أنماط العناية بالجزولية، وهو استشكال بعض المواطن فيها، والاعتراض عليها، والبحث عن إجاباتها، وهو النص الذي اشتهر بـ«مشكل الجزولية»، ونُسِبَ لعلم الدين اللُّورقي الأندلسي، فما مدى صحة هذه النسبة؟

إن أبا محمد علم الدين اللُّورَقي الأندلسي قد اشتهر علمه وفضله في النحو، وليس المراد هنا الترجمة له، ولا بيان منزلته، فقد كفانا هذا من حققوا كتبه[٣]، لكن الذي أريد الحديث عنه هو مدى صحة نسبة «مشكل الجزولية» للُّورقي، إنَّ أولَ من نسبَ إليه هذا الكتاب - فيما وقفتُ عليه - هو الدكتور عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين - رحمه الله - في مقدمة تحقيقه لكتاب التخمير[٤]، لَمَّا تَرْجم للُّورَقي وهو بصدد الموازنة بين شروح المفصل التي من ضمنها المحصل في شرح المفصل للُّورَقي، قال الدكتور العثيمين هناك: «مشكل الجزولية، لم تذكره المراجع أيضًا، وهو رسالة صغيرة تقع في (١١) ورقة، كتبت سنة ٦٦٢هـ، منسوبة إلى

(١) تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨، وإشارة التعيين، ص ٢٤٧، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٧.

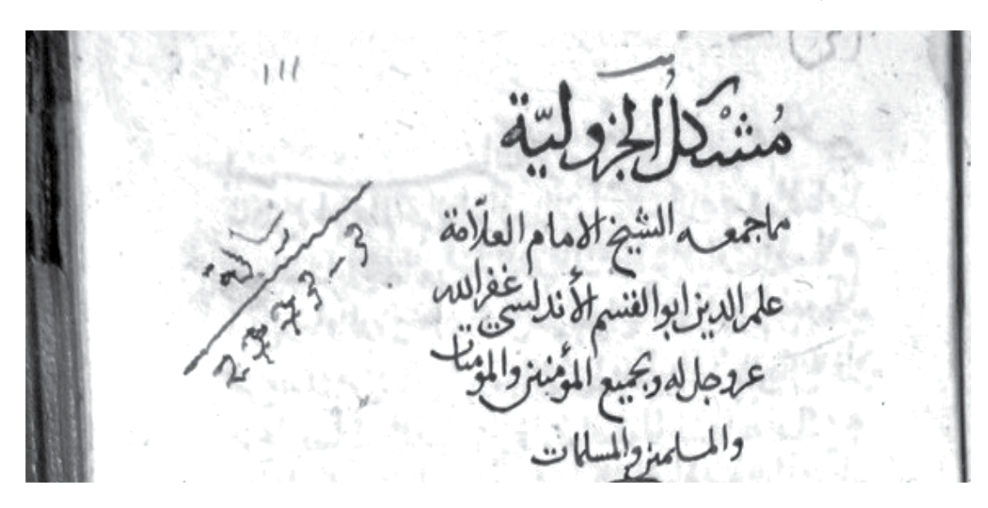
(٢) ينظر مقدمة تحقيق المقدمة الجزولية، ص ٣٥، ومقدمة تحقيق شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين ١/ ٦٩-٧٥.

(٣) تنظر ترجمته في إرشاد الأريب ٥/ ٢١٨٨، والوافي بالوفيات ٢٤/ ٨٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٤٢، ونفح الطيب ٢/ ١٣٧، ومقدمة تحقيق المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، ومقدمة تحقيق المحصل في شرح المفصل، وأثر علم الدين اللورقي الأندلسي في النحويين لمحمد بهاء بن حسن ككو، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٢٤، العدد الأول (المحرم - ربيع الأول ١٤٤٣هـ/ أغسطس - أكتوبر ٢٠٢١م)، ص ٥٣.

(٤) التخمير ١/ ٩٥.

علم الدين الأندلسي (جوروم رقم ٣/ ٢٧٧٣) بتركيا»، ثم تابعه على ذلك كل من ترجم للورقي في مقدمات تحقيق كتبه.

والذي جعل الدكتور العثيمين يقول بهذا هو ما وقع في صفحة عنوان هذا الجزء الصغير، وهذه صورته:



فقد كتب في صفحة العنوان: «مشكل الجزولية، مما جمعه الشيخ الإمام العلامة علم الدين أبو القاسم الأندلسي، غفر الله عز وجل له ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات».

وهنا ينبغي النظر في أمرين:

أولًا: موضوع هذا «المشكل».

ثانيًا: صاحب هذا «المشكل».

١ - أما عن موضوعه فإن الذي يفهم من عنوانه «مشكل الجزولية مما جمعه الشيخ الإمام العلامة علم الدين أبو القاسم الأندلسي»، هو أن هذه مسائل أشكلت على هذا النحوي الجهبذ علم الدين اللورقي، فوجه بها إلى من يظن عنده العلم، قال السائل في مقدمة كلامه: «فالمُقْتَرَح مِن

كَـرَمِ شِـيَمه، والمستمْطَر مِـن سَحاب دِيَمِـه، أن يَحُـلَّ مِـنْ مُشْـكِلها مواضِـعَ سُـطِّرَت لـه في هـذه الأَوْراقِ، جَـرَت عـلى الخاطِـرِ بحُكْـم الاتِّفـاقِ»، ثـم قـال في آخـر هـذا «المشـكل»: «فهـذا آخـر مـا أشـكل مـن الحـواشي المذكـورة؛ لعجزنـا عـن درك حقائقهـا، وعـدَم الاطـلاع عـلى دقائقهـا، فيُنْعِـم المـولى زيـن الديـن - أدام الله سـعادتَه، وضاعَـفَ سـيادته - إحـراز الدعـاء والثناء في إيضـاح هـذه المشـكلات، وإزاحـة هـذه المعضـلات، ويعلـق عـلى كل سـؤال مـا أمكنـه وحـضره في الوقـت»، فقـد صرح السـائل مرتـين بأنـه إنـما يسـأل عـما أشـكل عليـه، وهـذا ينفـي مـا قـد يفهـم مـن أن الجـزء أجوبـة للُّورقـي عـما أشـكل عـلى غـيره.

٢- وأمـا عـن صاحبـه، فقـد وردت نسـبته إلى علـم الديـن اللورقـي عـلى صفحـة العنـوان حيـث قـال الناسـخ: «مشـكل الجزوليـة ممـا جمعـه الشـيخ الإمـام العلامـة علـم الديـن أبـو القاسـم الأندلـسي»، وهـذا تصريـح ونـص عـلى أن مـن جمـع هـذه المسـائل هـو علـم الديـن اللُّورَقـي الأندلـسي، ولنـا أن نسـأل: هـل تصـح نسـبة هـذه المسـائل إلى اللورقـي أم لا؟

إنَّ كل مـن ترجـم للُّورقـي لم يذكـر لـه هـذا الكتـاب[1]، ولا نـص عـلى أن لـه أسـئلة ولا أجوبـة عـن اعتراضـات عـلى الجزوليـة، وحتـى لـو لم يخـص هـذه الاعتراضـات بتأليـف، فإنـه كان سيشـير إلى سـبب تأليفـه كتـاب «المباحـث الكامليـة شرح المقدمـة الجزوليـة»، إذ لا يمكـن أن يَسْـأَل عـن أمـور غـيرَه ثـم يجيبُـه هـذا العـالم ولا يقـولَ في شرحـه المباحـث الكامليـة مثـلًا: «وقـد سـألت عنـه شـيخنا أو سـألتَ فلانًـا فذكـر لي»[2].

---

(١) قال الدكتور العثيمين - رحمه الله - في مقدمة تحقيق شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١/ ٩٥: «مشكل الجزولية، لم تذكره المراجع أيضًا، وهو رسالة صغيرة تقع في (١١) ورقة، كتبت سنة ٦٦٢هـ، منسوبة إلى علم الدين الأندلسي».

(٢) المباحث الكاملية، ص ١١٤-١١٧.

ثـم إن اللُّورقـي لا تخفـى عليـه مثـل هـذه الاعتراضـات إن كان استشـكلها بعـد لقائـه بالجـزولي(١)، ولـو كانـت هـذه الاعتراضـات قبـل أن يؤلـف اللورقـي شرحـه لَنَـصَّ عـلى ذلـك في مقدمـة كتابـه المباحـث الكامليـة.

ولعـل هـذا مـن الناسـخ الـذي ظـن هـذا وزَعَمَـه، وإذا افترضنـا أن هـذا خطـأ مـن الناسـخ، وأن هـذه الأسـئلة إنـما وجهـت للُّورَقـي الأندلـسي، وليسـت أجوبـة جمعهـا اللُّورَقـي، فإنـه لم يـرد داخـل الجـزء ذكـر لعلـم الديـن اللُّورَقـي، بـل الـذي ورد ذكـره هـو «زيـن الديـن»، ومعلـوم مـن ترجمـة اللُّورَقـي أنـه لم يُلَقَّـب زيـن الديـن، وإنما لُقِّـب عَلَـمَ الدِّيـن، وهـذا بيـان مـا ورد داخـل النـص، قـال: «لَمَّـا كان الإمـامُ العـالِم، الحَـبْر الكامـلُ، أَوْحَـدُ الزمـان، عَلَّامَـةُ الدهـر، صَـدْرُ الأَفاضـل، مَجْمَـعُ الفَضائـلَ، حُجَّـةُ العـرب، لِسـانُ الأدب، مَلِـكُ النحـاة، فَخْـرُ الأيـام، مَجْـدُ الإسـلام، زَيْـنُ الدنيـا والديـن»، فوسـمه بزيـن الدنيـا والديـن، وإنـما أراد أنـه زيـن الديـن.

وقد يقول قائل: إن هذا تمحل بخصوص لقبه.

لكننـا نقـول: إن هـذا التلميـح وقـع التصريـح بـه في موطـن آخـر، قـال السـائل فيـه: «وكانَـتِ الجُزُولِيَّـة عُنوانًـا عـلى إحْـرازِ مُنْشِـئِها قَصَـبَ السَّـبْق، [...] غـيْرَ أنَّهـا وإنْ كانـت جَدِيـرَةً أن تُحَـبَّرَ بهـا المَحافِـل والمَنابِـر، [...] كالأُحْجِيَّـةِ لا يَبِـينُ مَعناهـا دون أَنْ تُمَثَّـل وتُـشْرح [...] فـلا جَـرَمَ عَمِيَـت عـلى الأكثـر أسرارُهـا، حتـى جُهِـلَ مِقدارُهـا، وكاد أن يطمـسَ(٢) آثارهـا، إلا عـلى الراسـخين في العلـم، كالإمـام الأوحـد زيـن الديـن - أدام الله عُلُـوه - فإنَّـه القيِّـمُ بعِلْمِهـا، والعـالِمُ بسرِّهـا، لاسِـيَّما وقـد شـافَه بحُروفهـا مُصَنِّفَهـا، وقـد وَقَفـه عـلى دُرَرِ مـا أَوْدَع صَدَفَهـا»، فـصرح بلقبـه الـذي اشـتهر بـه، وقـال في آخـر هـذا الجـزء أيضًـا: «فهـذا آخـر مـا أشـكل مـن الحـواشي المذكـورة؛ لعجزنـا عـن درك حقائقهـا، وعـدم الاطـلاع عـلى دقائقهـا، فيُنْعِـم المـولى زيـن الديـن»، فـصرح مـرة أخـرى بلقـب زيـن الديـن.

(١) انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٦٧.

(٢) في الأصل: «يطمئن».

ثـم الكتـاب ليـس أجوبـة كـما ذكرنا، بـل هـو أسـئلة ومشـكلات وقعت للسـائل، وإذا كان الأمـر كـما ذكـر السـائل بـأن المخاطَـب بهـذه الأسـئلة قـد قـرأ الجزوليـة عـلى مصنفهـا الجـزولي، فكيـف يصـح أنْ يَسْـأَلَ اللُّورَقـي - وهـو تلميـذ للجُـزولي - غـيرَهُ عـن أمـور كان يمكنـه أن يسـأل عنهـا شـيخه مؤَلِّـفَ الجزوليـة.

وإذا فرغنـا مـن الحديـث عـن السـائل، فلنـا الآن أن نبحـث عـن المسـؤول، فمـن «زيـنُ الدِّيـن» هـذا المخاطَـب بهـذه الأسـئلة؟

بعـد البحـث والنظـر عَـنَّ لي أن المقصـود بزيـن الديـن هـو ابـن معط، واسـتدللت على ذلـك بإشـارات:

١) قـول السـائل: «وكانَـت الجُزُوليَّـة عُنوانًـا عـلى إحْـرازِ مُنْشِـئِها قَصَـبَ السَّـبْق، ودَليـلاً عـلى تَقَـدُّم أَهْـلِ الغَـرْبِ في هـذا العِلْـم عـلى عُلَـماءِ الـشَّرْق»، فالحديـث هنـا فيـه مـدح لأهـل المغـرب - والجـزولي وإن كان مغربيًّـا - فـإن الحديـث مسـوق لمغـربي آخـر، وفيـه تلميـح إلى أصـل المخاطَـبِ بالسـؤال، وأنـه مغـربي كذلـك مثـل صاحـب المقدمـة الجزوليـة.

٢) وممـا اسـتظهرت بـه أن يكـون المسـؤول هو زيـن الدين بـن معط قولُ السـائل: «فـلا جَـرَمَ عَمِيَت عـلى الأكثر أسرارُهـا [أي الجزوليـة]، حتى جُهِـلَ مِقدارُها، [...] إلا على الراسخين في العلم، كالإمام الأوحد زين الدين - أدام الله عُلُوَّه - فإنَّـه القيِّـُم بعِلْمِهـا، والعـالمُ بسرِّهـا، لاسِـيَّما وقـد شـافَه بحُروفهـا مُصَنِّفَهـا، وقـد وَقَفـه عـلى دُرَرِ مـا أَوْدَعَ صَدَفَهـا»، فهـذا تصريح بأن المسـؤول هـو تلميذ للجـزولي، فلـما فتشـت في تلاميذ الجـزولي عمن عُـرِف بـ«زين الديـن» وجدت أنـه أبو الحسـين يحيى بن مُعْـطٍ بن عبد النور الـزواوي الحنفـي[1] (ت٦٢٨هـ)، فقـد ذُكـر في ترجمته أنـه تلميـذ للجزولي.

(١) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/ ٤٤، وتكملة المنذري ٣/ ٢٩٢، وإرشاد الأريب ٦/ ٢٨٣١، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٢٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٢.

فـإن قـال قائـل: لكـن كتـب التراجـم لم تحـط بتلاميـذ عـالم مـن العلـماء، فكيـف تعتمـد عـلى هـذا في جعـل المسـؤول هـو ابـن معـط؟

قلـتُ: أمـا اسـتيعاب كتـب التراجـم لتلاميـذ الرجـل، فأمـر لا يقـول بـه أحـد، لكـن بـما أن الأسـئلة وُجِّهـت إلى هـذا المسـؤول، فـلا بـد أن يكـون علامـة وقتـه في النحـو، وقـد لُقِّـب (زيـن الديـن)، وقـرأ الجزوليـة عـلى منشـئها، ولـه شرح عليهـا[١]، وهـو رجـل مغـربي، وهـذه الصفـات لا تتوفـر مجتمعـة إلا في ابـن معـط، وقـد تصـدر ابـن معـط للتدريـس بدمشـق، والجامـع العتيـق بمـصر إلى أن تـوفي بالقاهـرة - رحمـه الله - فهـو المقصـود بالسـؤال عـن هـذه المسـائل المشـكلة، فـإن وَجـد المعـترض رجـلاً آخـر اجتمعـت فيـه هـذه الصفـات، فـإني سـأرجع عـن هـذا القـول إلى قولـه.

وبعـد هـذا التقديـم، الـذي كان لا بـد فيـه مـن رد الأمـور إلى نصابهـا، وبيـان حقيقـة نسـبة «المشـكل» إلى اللُّورقـي، وبيـان المخاطَـب بـه، آن الأوان لنـشرع في تحقيـق متنـه، ووصـف نسـخته ورسـمه.

وصف النسخة

أمـا عـن النسـخة فهـي نسـخة وحيـدة، وأول مـن أشـار إليهـا هـو الدكتـور العثيمـين - رحمـه الله - كـما سـبق، وهـي في عـشر لوحـات تسـبقها صفحـة العنـوان، أو فلنقـل إنهـا إحـدى عـشرة ورقـة كـما قـال الدكتـور العثيمـين رحمـه الله، وقـد كتبـت بخـط نسـخي واضـح وجميـل، وميـزت فيهـا عناويـن الأبـواب بالحمـرة.

والنسـخة قـد وقـع فيهـا اللحـق في بعـض المواطـن، فألحقـت في هوامشـها بعـض العبـارات التـي سـقطت مـن الناسـخ، بعضهـا كتـب عقبـه (صـح)، وبعضهـا تركـه غفـلاً، منهـا مثـلاً: «نعـم لـو قالـوا: لا يكـون [مفعـولاً بـه رُبَّـما لم يُحْتَـج فيـه إلى دليـل، أمـا قولـه: لا يكـون] مفعـولاً عـلى إطلاقـه»، فـإن الـكلام الموضـوع بـين معقوفـين وقـع في الأصـل في الحاشـية وعليـه علامـة التصحيـح.

---

(١) سأبين ذلك بعد قليل.

والنسخة تقع ضمن مجموع[1] بمكتبة حسن باشا العامة في جوروم بتركيا برقم (٣/ ٢٧٧٣)، وهذا ذكر لمحتويات هذا المجموع:

١- كتاب العقود والحواشي لأبي موسى الجزولي، ويبتدئ من ص (١و) إلى ص (٣٥ظ)، وهو عار عن تاريخ النسخ، واسم الناسخ، وكتب بخط نسخي واضح.

٢- أمثلة الجزولية لأبي علي الشلوبين، ويبتدئ من ص (٣٦و) إلى ص (١٠٤ظ)، قال ناسخه في آخره: «فرغ من كتبه العبد الفقير الحقير المحتاج إلى رحمة الله الخبير البصير، أبو بكر الحسن بن الحاج سعادة بن نعمة الله بن محمد الحافظ السلماسي في منتصف ذي الحجة حجة اثنين وستين وستمائة»، وهو بخط نسخي واضح. وعن هذه النسخة نشر الدكتور تركي العتيبي الكتاب.

وبعده صفحة فارغة، ثم نقول في فضل صلاة البراءة وفضلِ صلاة القدر، من ص (١٠٥ظ) إلى ص (١٠٨ظ)، وورد في آخرها ما نصه: «قد فرغ من تحريره يوم الثلاثاء في غرة شعبان سنة تسع عشر[2] وسبعمائة، كاتبه خليل بن الحاج إبراهيم الحافظ أحسن الله عواقبته [كذا] في الدارين».

ثم نقول لعلها باللغة التركية القديمة، إلى ص (١٠٩ظ)، وفي ص (١١٠و) نقل يتعلق بلبس خرقة التصوف. ثم بعد ذلك صفحة فارغة.

(١) أود هنا أن أشكر الأستاذ عادل بن عبد الرحيم العوضي الذي تفضل علي بنسخة من هذا المجموع، وما أكثر ما تفضل علي به من المخطوطات، وأشكر د. تركي بن سهو العتيبي الذي أتحفني ببعض تحقيقاته، ومنها شرح المقدمة الجزولية وأمثلة الجزولية، كلاهما للشلوبين، وأشكر أيضًا د. محمد بهاء بن حسن ككو الذي أتحفني بنسخة من بحثه المباحث الكاملية، وأثر علم الدين اللورقي في النحويين، فجزاهم الله عني خيرًا، وأحسن إليهم.

(٢) كذا ظهر لي، ولعل الناسخ قد أخطأ، كما أخطأ في العبارة التي بعد فقال: «أحسن الله عواقبته في الدارين».

٣- مشكل الجزولية، من ص (١١١و) إلى ص (١٢١و)، وقد كتب بالخط نفسه الذي كتب به كتاب «أمثلة الجزولية»، وإذا جعلنا الكتابين معًا لناسخ واحد، ولعله كتبهما في السنة نفسها، فإن تاريخ نسخ «مشكل الجزولية» هو ٦٦٢هـ[1] أو أوائل ٦٦٣هـ.

وهذا التاريخ هو تاريخ النسخ؛ لا تاريخ سؤال هذا الطالب أو الشيخ لابن معط؛ لأن ابن معط قد توفي عام ٦٢٨هـ كما علم في ترجمته، فلعل الناسخ نقل هذا «المشكل» من نسخة السائل التي بخطه، لذا ورد في مقدمة «المشكل» قوله: «إلا على الراسخين في العلم، كالإمام الأوحد زين الدين أدام الله عُلُوَّه»، وقوله في موطن آخر: «يبين مولانا أدام الله أيامَه»، ومنها قوله في آخره: «فيُنْعِم المولى زين الدين أدام الله سعادتَه، وضاعفَ سيادته»، وهذا أمر معلوم فإن نسخ الأسئلة ليس مثل نسخ سائر الكتب، إذ لا يخاطب بالسؤال إلا الأحياء، ولكنا أردنا أن نبين أن بين تاريخ النسخ وتاريخ السؤال عن هذا «المشكل» مدة لا تقل عن أربع وثلاثين (٣٤) سنة.

موضوع «مشكل الجزولية» ومنهج صاحبه

أما عن موضوع «المشكل» فهو السؤال عن بعض المواطن التي عسر على السائل فهمها في الجزولية، والاعتراض على بعض عبارات الجزولي التي أخل فيها بالمراد أو أن ظاهرها كذا يعطي.

وقد سلك السائل في ذلك سبيل تتبع أبواب الجزولية بابًا بابًا، ثم ذِكْر المسائل التي استشكلها مرقماً إياها، قال: «ومن باب علامات الإعراب: الموضع الأول»، ثم جعل يستعرض المسائل ذاكرًا رقم الموضع هكذا: «الموضع الثاني»، «الموضع الثالث»، «الموضع الرابع»، إلى أن ينتهي من الباب، ثم ينتقل إلى الباب الذي بعده.

---

(١) وهو التاريخ الذي ذكره الدكتور العثيمين في مقدمة تحقيق التخمير ١/ ٩٧.

وكان يأتي بنص كلام الجزولي ثم يسأل بعده، فيقول مثلاً: «الموضع الأول، قوله في حَدِّ الكلام: بالوضع، ما الذي احترز به عنه؟»، ومن أمثلة ذلك قوله: «الموضع الثالث، قوله: أو مُؤَكِّدًا له، أو زائدًا للتَّأْكِيد، ما الفرق بينهما؟».

وأحيانًا كان يعترض على الجزولي لأنه لم يورد ذكر شيء كان حقه الذكر، قال: «وكذلك لِمَ اقتصر على هذه الأبنية التي تكون عبارة عن هذه؟ فإنه قد ترك افْعَوْعَل، نَحو: اخْشَوْشَن، وتفَاعَل، نحو: تَضارَب وغيرها».

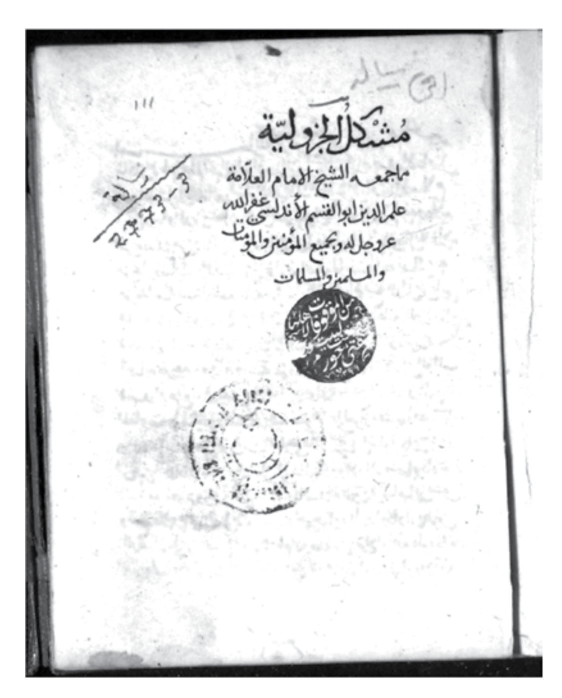
ومرات أخرى كان يعترض عليه لتقصيره في البيان، قال: «الثالث الجزم بكيف، لم يقل به بصري، فلِمَ ذَكَره ولم يُنَبِّه على الخلاف في ذلك؟». أو لأن عبارته مخلة بالمقصود أو موهمة، قال: «قوله: مصدرٌ يُلاقيه في الاشتقاق، هذه العبارة توهم أنَّ المصدر والفعل مشتقان من أصل آخَر، فليس كذا».

وفي غيرها يذكر بعض ما انفرد به الجزولي عن النحاة، قال: «الموضع الأول، جَعْلُه المنقوص عامًّا وخاصًّا مِن اصطلاحاته، وما عناه بالعامِّ ينتقض بنحو: هي، فإنه اسم آخرُه ياء قبلها كسرة، ولا يسمى منقوصًا في الاصطلاح، فإذا قد خالف الاصطلاح في الخاص والعام».

ومعلوم أن الجُزولي لما أَلَّفَ الجزولية أخلاها من الأمثلة، لذا كان السائل يكثر من السؤال عن أمثلة بعض ما أشكل عليه، قال: «وما الذي أراد بقوله: بَداءٌ؟ وما مثاله؟»، وقال: «الثاني، قوله: أو أداؤُه معنى ما لا يكونُ إلا نكرة، ما مثاله؟»، وقال: «قوله: للعجمة وللنسب ولهما، ما مثاله؟»، وقال: «قوله: ومُقَدَّرُها عند بعضِهم كمَلْفُوظها، ما مثال هذا؟»، والأمثلة على هذا كثيرة.

وبعد هذا الوصف المختصر نُيَمِّمُ الآن المقصود، وهو تحقيق مشكل الجزولية، وتخريج ما فيه من النقول والإشارات، مع ضبط النص وتفقيره، وخدمته بما يعين على تحصيل المرجو منه.

وهذه نماذج من أول المخطوط وآخره:


مشكل الجزولية
ما جمعه الشيخ الامام العلامة
علم الدين ابو القسم الأندلسي غفر الله
عز وجل له ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات





الفصل الثاني

تحقيق «مشكل الجزولية»

[١ظ] بسم الله الرحمن الرحيم رَبِّ تَمِّم بالخير.

لَمَّا كان الإمامُ العالِم، الحَبرُ الكامِلُ، أَوْحَدُ الزمان، عَلَّامَة الدهر، صَدْرُ الأَفاضل، مَجْمَعُ الفَضائلَ، حُجَّةُ العرب، لِسانُ الأدب، مَلِكُ النحاة، فَخْرُ الأيام، مَجْدُ الإسلام، زَيْنُ الدنيا والدين، مَتَّعَ الله أَهْلَ العلم بطول بقائه، وزادَ في شَرَفه وعَلائِه، مِمَّن يَقْصِدُه مِنَ الآفاقِ أكابِرُ الرِّجال، وتُحَطُّ بفِنائِه أَعْكامُ[1] الرِّحال؛ للاغْتراف مِن بِحار فضائله، والاقتباس مِن أنوار فَواضِله؛ لِمَا خَصَّه الله تعالى به مِنْ لَطائف الأَدَب، وأَطْلَعَه عليه مِن أسرار كَلام العَرب، لم يَسَع الدانيَ مِنْ طالبي هذا العِلْم إلا المثولُ بينَ يَدَيْه، ولَمْ يَكْمُل القاصي إلَّا بالوُفودِ عليه، اللهُمَّ إلا الذي لا يَجِدُ إلَى ذلك سَبيلًا، فلَهُ أنْ يَتَّخِذَ قَلَمَ الكِتَابة مُعينًا وكَفيلًا، إذْ لم تَزَل الاسْتِفادَةُ بالكِتابة طَريقَةً مَعْرُوفَة، وسُنَّةً على قِدَم الزَّمان مَأْلُوفَة؛ لأنَّها في الغالب لا تَصْدُر إلا عَنْ تَرْتِيب لا يَنْتَشِرُ لَدَى التَّعْليم والمُحاضَرة، وتَتَّضِحُ اتِّضاحًا لا يَتَأَتَّى عِندَ المُفاوَضَة والمُناظَرَة.

وكانَتِ الجُزُوليَّة عُنوانًا على إحْرازِ مُنْشِئِها قَصَبَ السَّبْق، ودَليلًا على تَقَدُّم أَهْلِ الغَرْب في هذا العِلْم على عُلَماءِ الشَّرْق، غيرَ أنَّها وإنْ كانت جَديرَةً أن تُحَبَّرَ بها المَحافِل والمَنابر، ومُعْجِزَةً أنْ يَأْتِيَ بمِثْلِها ذَوُو الأَقْلام والمَحابر، كالأُحْجِيَّة لا يَبِينُ مَعناها دون أنْ تُمَثَّلَ وتُشْرَح، أو كالصَّدَفة لا تَبْرُز لآلِئُها قبل أنْ تُشَقَّ وتُفتح، فلا جَرَمَ عَمِيَت على الأكثر أسرارُها، حتى جُهِلَ مِقدارُها، وكاد أن يطمسَ[2] آثارها، إلا على الراسخين في العلم، كالإمام الأوحد زين الدين - أدام الله عُلُوَّه -

(١) الأعكام جمع عِكْم، وهو العِدْلُ، والعِدْل هو نصف الحِمْل يكون على أحد جنبي البعير. التاج (عكم) ٣٣/ ١٢١، وَ(عدل) ٢٩/ ٤٤٨.

(٢) في الأصل: «يطمئن».

فإنَّه القيِّمُ بعِلْمِها، والعالِمُ بسرِّها، لاسِيَّما وقد شافَه بحُروفها مُصَنِّفَها، وقد وَقَفه [٢و] على دُرَرِ ما أَوْدَع صَدَفَها.

فالمُقْتَرح مِن كَرَم شِيَمه، والمستمْطَر مِن سَحاب دِيَمه، أن يَحُلَّ مِنْ مُشْكِلها مواضِعَ سُطِّرَت له في هذه الأَوْراق، جَرَت على الخاطِرِ بحُكْم الاتِّفاقِ، لا زال إلى طُرُقِ العِلْم هاديا، ولِظُلمات الشُّبهات جاليًا، مَحْرُوسَ الجنابِ على الرِّكابِ إن شاء الله تعالى.

الموضع الأول، قوله في حَدِّ الكلام: «بالوضع»[1]. ما الذي احترز به عنه؟ فإنَّ بعضَهم[2] زعم أنه لا حاجة إليه أصلًا، بل هو مُخِلٌّ بالحَدِّ؛ إذْ كانت دَلالة الكَلام عقلية لا وضعية، وإنما يُحتاج إلى هذا القَيْد في حد الكلمة، إذ معرِفةُ المفردات متوقفَة على الأوضاع والاصطلاحات، أما المركباتُ فلا.

الموضع الثاني، قوله في حد الفعل[3]: «وتتعرض[4] لزمان وجود ذلك المعنى»، مع قوله في تعريف المفعول بأنه «ما تضمنه الفعل من الحدث والزمان»[5]، فقد جَعَلَ دَلالة الفعل هنا على الزمان بالتَّضَمُّن، وهناكَ جعلها بالتعرُّض، فهل هما بمعنى واحد؟ أم بينهما تناقض؟ وهل بين الالتزام والاستدعاء فَرْقٌ؟ فإنه قال[6]: «والتَزَمه الحَدَث من مكان، واستدعاه من محل وباعث ومُصاحِبٍ».

الموضع الثالث، قوله[7]: «أو مُؤَكِّدًا له، أو زائدًا للتَّأْكِيد». ما الفرق بينهما؟

(١) المقدمة الجزولية، ص ٣.
(٢) ممن ذكر هذا صدر الفاضل الخورازمي في التخمير ١/ ١٥٥.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ٤.
(٤) في الأصل «ويتعرض» بالياء، وهو يتحدث هنا عن الكلمة.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ٥.
(٦) أي قال في تعريف المفعول كما في المقدمة الجزولية، ص ٥.
(٧) أي في تعريف الحرف. المقدمة الجزولية، ص ٤ بتصرف.

الموضع الرابع، قوله[١]: «على طَريقَة فَعَل أو فاعِل»، أو مجازًا[٢] للكناية بها عن أمثلة الفعل، مع اختلاف أوزانها عن الأسماء المتصلة بالفعل عن نفس أصنافها.

الموضع الخامس، قوله[٣]: «الفِعْلُ يدلُّ على المصدر بنفسه، وعلى الزمان بصيغته». هل لحروف المصدر وجودٌ بدون الصِّيغة حتى يُجعل لكلٍّ منها دلالةٌ على شيء؟

الموضع السادس، قوله[٤]: «والبِناءُ مثلُ الإعراب في اللفظ» [٢ظ] مع قوله: إن «الإعراب تغير أواخر الكلم»[٥]، متناقض؛ إذ جَعل الإعراب معنى في الأول، ثمَّ جعل له حظًّا في اللفظِ ثانيًا.

الموضع السابع، قوله[٦] جعل «دخول لام الابتداء» على الفعل المضارع من جملة جهات الشبه بينه وبين الاسم، معَ أن هذه اللام لم تدخله إلا بعد حصول المشابهة، فكيف يجعل ما هو من لوازم المشابهة من جملة المشابهة؟

الموضع الثامن، ما معنى قوله: «ويُفْهَم منه انفرادُ الفِعل[٧] بالجزم»؟

---

(١) أي في حد الفاعل. المقدمة الجزولية، ص ٥.

(٢) من قوله: «أو مجازًا» إلى قوله: «عن نفس أصنافها»، ظاهر عبارته يوحي أن هذا من الجزولية، لكني لم أجده في متن المقدمة الجزولية، ص ٥، ولا في شرح الشلوبين ١/ ٢٣١، ولا في أمثلة الجزولية، ص ١١٤، ولعله أراد به تعقب الجزولي، وقد تكون (أو) مقحمة)، و(مجازًا) مصحفة عن (إيجازًا) كما أفاد به أحد المحكمين جزاه الله خيرًا.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٦ بتصرف.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٧.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٧.

(٦) كأن في هذا الموطن سقطًا بعد «قوله»، أفاد بهذا أحد المحكمين بارك الله فيه. وينظر المقدمة الجزولية، ص ٨، ونص الجزولي هو ذا: «ومضارعته له [أي مضارعة الأفعال للأسماء] من ثلاثة أوجه: الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء عليه»، فظهر أن عبارة السائل قلقة، فلم ينقل كلام الجزولي كما هو، ولا تصرف فيه ونقل معناه دون إقحام عبارة «قوله».

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٨، وفيها: «الفعل المضارع».

الموضع التاسع، قوله في تعريف التنوين: «تفصله عما بعده»[1]، فائدةٌ من فوائدِ التنوين، فكيف أفرَدَ ذِكر الفائدة بعدها في قوله[2]: «وفائدَتُه الدَّلالة على ما هو أصلٌ في نفْسِه»؟

الموضع العاشر، قوله[3]: «وكل اسم عَرَض فيه شَبَه الحَرْفِ»، يُوهِمُ أن العلل الموجِبة للبناء هي شَبَه الحرف فقط، وهو قد ذَكَر خلاف ذلك، فهلا قال: «مناسبةُ الحرف».

الحادي عشر، قوله في التثنية[4]: «ضم شيء إلى مثله»، إنْ أراد في المعنى أشكل عليه قولك: عينان، والمراد بإحداهما[5] عينُ الباصرة والأخرى عينُ الثمن مثلًا، وإن أراد في اللفظ كان قوله[6]: «بشرط اتفاق اللفظين» تكْرارًا، ثم يبطل بـ(القَمَرَيْنِ)[7].

ثم ما قاله في حد التثنية يندرج فيه عطف متماثلي اللفظ في قولك: زيد وزيد، ما معنى الضم هنا؟ أمَّا المعنى فلا ضم فيه، وكذلك اللفظ الواحدُ لا ضَمَّ فيه أصلًا.

الثاني عشر، قوله: «وفائدَتُها[8] التكثير»، هذه الفائدة حاصلةٌ أيضًا من العطف، فإذًا الذي اختص بالتثنية ما ذكره ثانيًا، وهي الإيجاز والاختصار في اللفظ، ثم لو قال: «وأصلها العطف وعُدل عنه إيجازًا»، كان أبلغ.

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٨.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٨.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٨.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ١١، وفيه: «ضم واحد»، وهو الذي في شرح الشلوبين ١/ ٢٩٦، والمباحث الكاملية، ص ٢٤٢.

(٥) في الأصل: «بأحدهما».

(٦) المقدمة الجزولية، ص ١١.

(٧) لأن (القَمَرَين) يطلق على الشمس والقمر. وقد أجاب عن هذا الإشكال الشلوبين في شرح الجزولية ١/ ٢٩٧.

(٨) المقدمة الجزولية، ص ١١. والضمير هنا للتثنية.

ثـم نتيجـة هـذه المقدمـات الطويلـة العريضـة ممنوعـة، وهـي قولـه[(١)]: «فـلا يصـح فيهـا التثنيـة [٣و] كـما لا يصـح في مدلولاتهـا»، والدليـل عليـه أنـه يلـزم مـن امتنـاع تثنيـة المدلـول تثنيـةُ الدليـل، هـذه دعـوى لا بـد لهـا مـن دليـل.

الثالــث عــشر، قولــه[(٢)]: «وَضْــعُ التأنيــث في الأشــخاص»، مــا المــراد مــن الأشــخاص هنـا؟ ومـا المـراد مـن قولـه[(٣)]: «ثـان»؟ ولِمَ عطـف قولـه[(٤)]: «فيَلْحَـقُ» بالفـاء دون الـواو؟ وإن كانـت للجـواب فجـواب أي شيءٍ هـو؟ وهـل «وضـع» بلفـظ المصــدر أو بلفــظ الفعــل المبنــي للمفعــول؟

يُبَيِّــنُ مولانـا - أدام الله أيامـه - أيضًـا مـا المـراد مـن التذكـير الشـخصي[(٥)]، ومـن تنكـير الآحـاد، ومـن الإفـراد الشـخصي الـذي تنفـرد بـه الأسـماء؟ فإنـا لم نَـرَ هـذه الخـواص في كتـب النحويـين، ولعلهـا تخلـو أيضًـا مـن كتـب المنطقيـين.

الرابـع عـشر، ألا يصـح معنـى المفعوليـة في الفعـل مـع أنـه دالٌّ عـلى المفعـول حقيقـة وهـو المصـدر؟ وقـد أسـلف أنَّ بـينَ الدليـل والمدلـولِ مُلازَمَـة، نعـم لـو قالـوا: لا يكـون مفعـولًا بـه رُبَّـما لم يُحْتَـج فيـه إلى دليـل، أمـا قولـه[(٦)]: «لا يكـون مفعـولًا» عـلى إطلاقـه، فغَـيرُ مُسَـلَّمٍ، لا بـد لـه مـن دليـل.

ومن باب علامات الإعراب:

الموضـع الأول، مـا معنـى قولـه[(٧)]: «في الوَضـع»؟ وعَـمَّ احـترز بـه؟ وهـل رجـع إلى المذكريـن العاقلـين فقـط، أو رجـع إلى الفعـل؟

(١) المقدمة الجزولية، ص ١١. والحديث هنا عن مدلولات أفعال الأجناس.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ١١.

(٣) المقدمـة الجزوليـة، ص ١١، وتمـام النـص: «وضـع التأنيـث في الأشـخاص، فيلحـق مـا هـو ثـان عنهـا دون الأجنـاس».

(٤) المقدمة الجزولية، ص ١١.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٣.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ١٤.

(٧) المقدمة الجزولية، ص ١٥، وسياق الكلام: «الضمة تكون علامة للرفع في [...] الأفعال المضارعة إذا سلمت من نوني التوكيد ونون جماعة المؤنث أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع».

الموضع الثاني، قوله[1]: «وإذا أضيفَ إلى ياء المتكلم لَزِمها البناء على الكسر»، في هذا الموضع جعل الإضافة إلى ياء المتكلم عِلَّةَ البناء، وحيث ذكر عِلَل البناء لم يذكر هذه العلة إلا بشرط أن يكون المضاف اسم زمان[2]. ثم الوضع مُختَلَف فيه، فلِمَ رَجَّحَ أحد الأقوال من غير أن ينصُرَه بدليل؟

الموضع الثالث، قوله[3]: «جَعلوا لها مَزِيَّة على غيرها لكثرة لزومها الإضافَةَ»، هذه العلة تَبْطُل بـ(كُلٍّ) و(بَعْض) و(مِثْل) وغيرها من الألفاظ التي لم تلزم الإضافة.

الموضع الرابع، قوله[4]: «فالمَحْصور: المُضْمرات والمُبْهمات»، لِمَ جمع [٣ظ] جمع[5] المبهمات وليس يجمع المبهم إلا لفظ واحد، وهو (هؤلاءَ)[6] بالقصر والمد؟ وكذلك قوله في التثنية أيضًا[7]: «والمبهمات».

الموضع الخامس، قوله[8]: «وَجَمْع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث»، يُوهم أن جمع المذكر محمولٌ على جَمع المؤنث، والأمر بالعكس، فما معنى هذه العبارة؟[9]

الموضع السادس، قوله[10]: «وخلوه من هاء التأنيث»، لِمَ لم يقل على رأيٍ على عادته في غيره؟ ولِمَ إذا امتنع الوصف المؤنث في الجمع بالألف والتاء امتنع وصف المذكر في الجمع بالواو والنون؟ وكيف توَقَّف حكم الأصل على حكم الفرع؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٧، وحديثه هنا عن الأسماء الستة.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٠.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ١٩، وحديثه ما زال عن الأسماء الستة.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٢٠.

(٥) كذا تكررت في الأصل.

(٦) في الأصل: «وهؤلاء» بالواو.

(٧) بحثت في باب التثنية فلم أجده، لكنه ذكره في باب معرفة علامات الإعراب، ص ٢٤.

(٨) المقدمة الجزولية، ص ٢١.

(٩) قد أجاب عن هذا الإشكال أبو علي الشلوبين في شرح الشلوبين ١/ ٣٩٣، كما أجاب عن كثير من الإشكالات.

(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٢٢، وحديثه هنا عن شروط جمع المذكر السالم.

الموضع السابع، قوله[(١)]: «وربما جاءَ بعض هذا الجمع»، كيف يكون للجمع بعض، ولعل الحق: «وربما جاء هذا الجمع في بعض المواضع لما لا يعقل».

وما معنى قوله[(٢)]: «لفظًا أو توهمًا»؟

الموضع الثامن، قوله[(٣)]: «فعلامة الرفع فيه نونٌ تقع بعدَ هذه العلامات»، يوهِمُ مذهب المازني[(٤)] الذي يرى أنَّ الألف والواو في يَضْربان ويضربون علامةٌ وليست بضمائر، فإنْ كان مرادُه ذلك، فبِمَ يُرَدُّ عليه؟ فإن قيل: إنها تلزم متأخرة، والعلامة لا تلزم، ألزمناه علامة التأنيث، فإنها تلزم متأخرة، فلِمَ لا تكون علامة التثنية والجمع كذلك؟ وإنْ قيلَ بأن الظاهر الفاعلُ يقوم مقامها، أريناه اجتماع الظاهِرِ مع العلامة في نحو: الزيدان يقومانِ أخواهُما.

الموضع التاسع، قوله[(٥)]: «حُملت تثنية المنصوب وجمع المذكر على مِثْلهما[(٦)] من اللقب»، يوهم أنَّ المُماثلة وقعت في اللقب، وليس كذلك، بل المماثلة في الافتقار، ولذلك في اقبل[(٧)] هذا «وألقاب الإعراب أربعة»[(٨)]، وقوله[(٩)]: «يستحقها أسبق ألقاب الإعراب وقوعا»، لو قال: «وأصناف الإعراب [٤و] وأسبق أصناف الإعراب»، كان أجود؛ لأنَّ المُلقَّب لا للَّقَب فما تصحيح هذه العبارات؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢٢، وعبارته هناك: «وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل»، وهو الذي في شرح الشلوبين ١/ ٤٠٨، والمباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، ص ٣٥١.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٣، وسياق الكلام: «وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل عوضًا من نقص الكلمة لفظًا أو توهمًا كسنين وإوَزِّين».

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٢٦، وحديثه هنا عن الأفعال الخمسة.

(٤) ينظر التسهيل، ص ٢٣، وشرحه لابن مالك ١/ ١٢٣، والتذييل والتكميل ٢/ ١٤٠، وتمهيد القواعد ١/ ٤٥٨.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٣٠.

(٦) في المقدمة الجزولية، ص ٣٠: «وجمعه في المذكر على مثلها».

(٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «ولذلك قال قبل هذا».

(٨) المقدمة الجزولية، ص ٢٨.

(٩) المقدمة الجزولية، ص ٢٨.

الموضع العاشر، هذا التقرير والتوفيق الذي ذكر في هذا الفَصْل حِينَ حَدَّ الكُنْهَ على مذهب من يرى أن هذه الحروف علاماتُ الإعراب بمنزلة الحركات على ما هو مذهب الفراء والزيادي[١]. أما من يرى أنها حروف إعراب فهو[٢] مذهب الجماعة، وهو قد صرح بذلك في قوله[٣]: «كلتاهما حرف الإعراب»، فلا معنى لهذا البحث عنده؛ لأن الحركات مقدرة فيها كما تقدر على ألف المقصور، فعُلِم أن هذا البحث ضائع، بل هو نصب دليل على حجة الخصم.

الموضع الحادي عشر، قوله في تفسير المتمكن[٤]: «وهو الذي لم يُشابه الحرف، ولَمْ يتضمن» إلى آخره، تطويل في غير موضعه، وكان يكفيه أن يقول كما قاله الزمخشري[٥]: «وهو ما لا مناسبة بينه وبين الحرف بوجه قريب أو بعيد»، فإن لتفصيل أسباب البناء موضعًا غير هذا، فإنَّ حقَّ من تعاطى هذا التحرير العظيم، وشَحَّ في الألفاظ حتى لم يضرب مَثَلا أصلاً، ألا يكون ولا يَذْكُر الشيء في غير موضعه، فإنه أعاد هذه الأسباب وهذه العبارة بعينها في المبنيات[٦].

وكذلك قوله[٧]: «في الكثرة ويكون فيه في المتمكن الأمكن»، لا حاجة إلى قوله: «المتمكن» مع ذكر «الأمكن»، فإنَّ الأمكن يتضمن التَّمَكُّنَ لا محالة.

الثاني عشر، قوله[٨]: «والياء تكون علامة للجر» إلى آخره، مُكرَّر؛ فإنه قد ذكر أن الياء علامة للجر في الأسماء الستة في قوله[٩]: «كانت بالواو رفعًا،

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٠.
(٢) في الأصل: «هو».
(٣) المقدمة الجزولية، ص ٢٤.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ٣١.
(٥) لم أهتد إليه في المفصل، وانظر هناك، ص ٤٠-٤١، ولا في الأنموذج.
(٦) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٠، ولم أجده أعاد العبارة بعينها.
(٧) المقدمة الجزولية، ص ٣١، وليس فيها «في الكثرة»، وفيها: «وتكون منه»، أي الكسرة، وهو الذي في شرح الشلوبين ١/ ٤٤٨، والمباحث الكاملية، ص ٤١٤.
(٨) المقدمة الجزولية، ص ٣٢.
(٩) المقدمة الجزولية، ص ١٧.

وبالألـف نصبًـا، وباليـاء جـرًّا»، قـال[١] في التثنيـة والجمـع[٢]: «واليـاء المكسـور مـا قبلَهـا نصبًـا وجـرًّا»، ومثـل هـذا المختـصر لا يليـق بـه مثـل هـذا التَّكـرار.

[٤ظ] الثالـث عـشر، قولـه[٣]: «وكلُّ فِعْـلٍ رفعُـه بالنـون، فجَزْمـه بحذفهـا، وكذلـك نَصْبُـه»، مُكـرَّر؛ لأنـه قـد قـال قبـل هـذا[٤]: «فَعلامـة الرَّفـع فيـه نـونٌ تَثبـت رفعًـا، وتُحـذَف نصبًـا وجزمًـا».

ومن باب الأفعال:

الموضـع الأول، قولـه[٥]: «وبَعْـدَ حَـرْفِ العطـف المعطـوف بـه الفعـلُ عـلى المصـدر المَلْفـوظِ بـه»[٦]، يُوهِـم أنَّ الفعـل يُعطـف عـلى المصـدر، وليـس كذلـك، بـل المعطـوف هـو «أَنْ» والفعـلُ.

ثـمَّ ظاهـر كلامـه أنـه يجـوز إظهـارُ (أنْ) بعـد حـروف العطـف الأربعـة المذكـورة في هـذا البـاب، ولم نـر لهـم في ذلـك نصـا إلا مـع لام (كـي) فقـط، ولا شـك في جـوازِه أيضًـا بعـد الـواو كقولـه[٧]:

لَلُبْسُ عَبـاءَةٍ وتَقَـرَّ عَيْنِـي ....

أما جواز الإظهار بعد الفاء و(أَوْ) و(حتى) فيحتاج إلى نقل ليصح ما قاله.

---

(١) كذا.

(٢) ذكر التثنية في المقدمة الجزولية، ص ٢٤، وذكر الجمع فيها، ص ٢٢.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٣٢.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٢٦.

(٥) في الأصل: «وقوله».

(٦) المقدمة الجزولية ص ٣٧، وحديثه هنا عن مواضع إضمار «أَنْ» وإظهارها مع حروف العطف التي تعمل النصب.

(٧) صدر بيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلبية في شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٠٥، وغاية الأمل لابن بزيزة ٢/ ٨١، ووشي الحلل ٢/ ٧٩٠، ودون نسبة في الكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٦، وينظر حواشي هذه الكتب للتوسع في تخريجه. عجزه:

أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وقد سقط «إِلَيَّ» من مطبوعة غاية الأمل سهوا، فليصلحه من وقف على مطبوعته التي عنيت بنشرها.

وكذلك قوله[1]: «وعلى حَرْفِ العطف المذكور كالكلام على أَوْ وأُخْتَيها»، يُوهمُ أنَّ حرف العطف الذي يجوز إظهار (أنْ) بعدَه غير الثلاثة ثم ألحق الثلاثة به، فهذا الموضع يحتاج إلى شرح وتمثيل فوقَ ما ذَكَر.

الثاني، قوله[2]: «وإنْ كان[3] ساكنًا اجْتُلبت له همزة الوصل»، هذا لا يكون إلا في الثلاثي أو ما زاد على الرباعي، أما الرباعيُّ فلا، فإنك إذا أمرتَ مِن: يُكْرِم، حذفتَ حرف المضارعة كما قال ولا تأتي بهمزة الوصل، بل تَردُّ الهمزةَ المحذوفة فتقول: أَكْرِم، أَعْطِ، فقوله: «وإن كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل» يحتاجُ إلى زيادة قيد.

الثالث، الجزم بـ(كيف)، لم يقل به بصري، فلِمَ ذَكَره[4] ولم يُنَبِّه على الخلاف في ذلك؟[5]

الرابع، قوله[6]: «وكانَ الفعلُ الذي بعدَها ويَليها مُسندًا إلى ظاهر أو مُضْمر، لِمُتكلم أو لِمُخاطب أو لغائب ليس إياها»، يحتاج إلى أمثلة هذه، وكذلك أمثلة باقي الفصل، فإنه لا يكاد [٥و] ينكشف إلا بالأمثلة، فالملتَمَسُ ضربُ أمثلته ليُعلَمَ مُرادُه[7].

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٣٧-٣٨.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٤١.

(٣) في الأصل: «كانت»، وسيذكره على الصواب بعد قليل: «وإن كان ساكنًا»، وهو يقول هنا: «اجتلبت له»، فالضمير يعود على «ما» في قوله: «ما بعده»، ويقصد به الحرف الذي يلي حرف المضارعة بعد حذفه في صيغة الأمر، نحو: يقرأ، اقرأ. وانظر المقدمة الجزولية، ص ٤١.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٤٢.

(٥) الجمهور على أنه لا يجزم بـ(كيف)، لكن قال بالجزم بها الكوفيون وقطرب من البصريين، والزجاجي. ينظر الجمل، ص ٢٦٥، وشرح الجزولية للشلوبين ٢/ ٥٠٥، وغاية الأمل ٢/ ١٣٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٨، ومغني اللبيب ٣/ ١٣٤.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ٤٤، وكلامه هنا عن الجزم بـ(مَنْ) وأخواتها التي تجزم فعلين.

(٧) ينظر في أمثلتها كتاب أمثلة الجزولية للشلوبين، ص ١٨١ وما بعدها، والمباحث الكاملية، ص ٦٢٣.

ومن باب الشبه[١]:

الموضع الأول، جعله[٢] المنقوص عامًّا وخاصًّا من اصطلاحاته، وما عناه بالعامِّ ينتقض بنحو: هي، فإنه اسم آخرُه ياء قبلها كسرة، ولا يسمى منقوصًا في الاصطلاح، فإذًا قد خالف الاصطلاح في الخاص والعام.

وكذلك قوله[٣]: «والمقصورُ ما في آخره ألف»، يشكل بنحو: هُمَا، فإنه كما ذَكَر وليس مقصورًا.

وكذلك ذِكْرُه[٤] الهمزة في هذا الباب ليس بشيءٍ؛ فإن الهمزة حرف صحيحٌ يحتمل الحركات.

وكذلك قوله[٥]: «ويعوِّض من واو فوك ميماً، ولك أن تجمع بينهما»، يوهم أن ذلك قياسٌ، والجمع بينهما لا يأتي إلا شاذًّا في الشعر، كقول الفرزدق[٦]:

هُمَا نَفَثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ....

فإطلاقه القول فيه لا يجوز.

الثاني، قوله في الصحيح[٧]: «والمُشَبَّه بالمعتل حُكمُه حُكمُ التثنية»، يعني في أنه لا يُحذف منه شيء، وهذا ليس بالإجماع، فإنَّ منهم من يجيز

---

(١) كذا، والذي في المقدمة الجزولية، ص ٤٦ أنه باب الاسم، وفي المباحث الكاملية، ص ٦٢٩: «باب الصحيح والمعتل تثنيتها وجمعها جمعي السلامة».

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٤٦.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٤٦.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٤٦-٤٧.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٤٧.

(٦) صدر بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه، ص ٥٤١، والكتاب ٣/ ٣٦٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٩، والتذييل والتكميل ١/ ١٦٩ وَ ٢/ ٧٤، والخزانة ٤/ ٤٦٠. عجزه:

على النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجامِ

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٤٨.

جمـع طَلْحَـة بحـذف الهـاء[١]، وبعضهـم يحـرك الـلام[٢]، فـكان ينبغـي أن يُنبـه عـلى هـذا. والمشـبه بالمُعتـل عزيـز في الأعـلام، فـإنْ كان عنـد المـولى مثـال في ذلـك فليذكـره، فإنـا لم نجـد مـن ذلـك سـوى عَطـاء، أمـا مِثـل: ظَبْـيٍ وغَـزْوٍ في الأَعْـلام فليـس في عِلْمنـا.

الثالـث، لِمَ لم يُجمـع[٣] بالألـف والتـاء (فَعْـلاء أَفْعَـل)، ولا (فَعْـلَى فَعْـلان) مـا دامتـا وصفـين، وكذلـك الأوصـاف الواقعـةُ عـلى المذكـر والمؤنـث بلفـظ واحـد، ومـا الخاصَّـة بالمؤنـث، وليـس فيهـا علامـة التأنيـث؟

ومن باب الفاعل:

الموضـع الأول، قولـه[٤]: «وللإضافَـةِ والإضـمارِ وترتيـب[٥] المضمـرات تأثـير في هـذا البـاب»، يحتـاج إلى كشـفه بالمِثـال لنَعْـرِف مقصـوده[٦].

[٥ظ] الثـاني، قولـه[٧]: «وإذا كان الفاعـل والمفعـول مُضمَريـن متفـاوتي الرُّتْبـة واتصـلا بالمصـدر، لم يكـن الفاعـل إلا أَقْـرَبَ رُتبـةً، ولا المفعـولُ إلا أبعَـدَ رتبـةً»، هـذا ممـا يحتـاج أيضًـا إلى كشـفه بالمِثـال ليُعلَـم[٨].

---

(١) لم أجده معزوًّا في شيء من الكتب التي وقفت عليها، وهي الكتاب ٣/ ٥٩٥ وَ ٦١٢، والبديع لابن الأثير ٢/ ١١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢٣، وغاية الأمل لابن بزيزة ٢/ ٤٠٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٩٦.

(٢) تحريك اللام يكون لأجل الفرق بين الأسماء والصفات. شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/ ٨٢٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٧.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٥١.

(٥) كذا، وهو موافق لما في أمثلة الجزولية، ص ٢٠٠، وشرح الشلوبين ٢/ ٥٩٤، والمباحث الكاملية، ص ٦٩١، والذي في المقدمة الجزولية، ص ٥١: «في ترتيب المضمرات».
قلتُ: وما ورد هنا في مشكل الجزولية هو الصواب، وقد نبهني عليه أحد المحكمين جزاه الله خيرًا.

(٦) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢٠٠، وشرح الشلوبين ٢/ ٥٩٤.

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٥١.

(٨) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢٠٠.

الثالث، قوله في الموصولات[(١)]: «واللُّغاتُ في التِي مِثلُها في الذي»، من لغات (الذي) التشديدُ، وهو غير مسموع في (التي). وإذا شددت الياء في (الذيّ) هل تُكسر لا غير كقوله[(٢)]:

.... إلا لِلَّذِيِّ[(٣)]

يُرِيدُ بِهِ العَلاءَ ويَصْطَفِيهِ ....

أم هل يجوز ضمها وفتحها؟

الرابع، قوله[(٤)]: «وإذا فُعِلَ به ذلك لم يكرهوا أن يجيء موصولًا بأحَدِ جُزْئَي الجملة الابتدائية»، وإنما ينبغي أن يقول: «وإذا كانت موصولةً جازَ أن يحذف شَطْرُ الجملة التي هي صلتها».

ومن باب النعت:

الموضع الأول، قوله[(٥)]: «والمشتَقُّ هو ما بني من المصدر، وما في معناه هو ما رادف ما بُنِيَ من المصدر وليس به» كل شيء يعني بالمرادفة، ثم المشهورُ أنَّ اسم الفاعل مشتق من الفعل المضارع، فكيف جعله مُشتقًّا من المصدر؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٥٣.

(٢) قسيم بيتين من الوافر، مجهول القائل، ينظر أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٤، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٢/ ٦٦٢، وشرح الشلوبين ٢/ ٦٠١، والخزانة ٥/ ٥٠٥. ونصهما:

وَلَيْسَ المالُ فاعْلَمْهُ بِمالٍ وإنْ أَغْناكَ إلَّا لِلَّذِيِّ
يُرِيدُ بِهِ العَلاءَ ويَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ ولِلقَصِيِّ

(٣) في الأصل: «الذي»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٥٣، وفيها: «وإذا كان موصولا لم يكرهوا أن يجيء»، وهو الذي في شرح الشلوبين ٢/ ٦٠٨، والمباحث الكاملية، ص ٧٣٥.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٥٦، وفيها: «المشتق هو ما يبنى من المصدر وما في معناه، وهو ما رادف ما يبنى من المصدر وليس به».

الثاني، قوله[1]: «أو أداؤُه معنى ما لا يكونُ إلا نكرة»، ما مثاله؟[2] ولِمَ اقتصر على[3] علامة التنكير على هذين؟ فإن من علامته أيضًا دخولَ (رُبَّ) عليه، و(لا) النافيةِ للخبر، و(كَمْ) و(كُل) إلى غير ذلك.

الثالث، قوله[4]: «ومُضْمَر يأخذ شبهًا من هذا، ومِن الذي يليه قبله»، ما مثاله؟[5] وما الفرق بينه وبين القِسْم الذي قبله؟

الرابع، قوله[6]: «ومُفَسِّرُه إمَّا جُملة، وإما مُفردٌ بإزاء الجملة، يلزمه[7] النصب، ويُثَنَّى ويُجْمَع»، ما يعني به؟

الخامس، قوله[8]: «ولا يكون فاعلًا، ولا مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله بغير واسطة، إلا بشرط الاقتران بإِلَّا» إلى آخره، الواسطة هي (إِلَّا) أو معناها، فقوله: «بغير واسطة»، يُوهم أن هناك شيئًا[9] [٦و] غيرَ (إلا) يكون واسطة، فإذا لم توجد جازَ بشرط (إِلا)، وما أظن الأمر كذلك، فالعبارة غير محرَّرة.

وكذا قوله[10]: «ولا علامة له في الصفة»، يوهم أن هذه علاماتٌ، وليس أنفُسَ الضمائر، وهو مذهب ضعيف[11].

(١) المقدمة الجزولية، ص ٥٧، وحديثه هنا عن علامات الاسم النكرة.
(٢) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢١٧، وشرح الشلوبين ٢/ ٦١٩.
(٣) كذا، ولعل الصواب: «في علامة التنكير».
(٤) المقدمة الجزولية، ص ٥٨.
(٥) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢١٩، وشرح الشلوبين ٢/ ٦٢١.
(٦) المقدمة الجزولية، ص ٥٨.
(٧) في المقدمة الجزولية، ص ٥٨: «ويلزمه»، وهو الذي في بعض نسخها، ينظر الحاشية رقم (١٠) في شرح الشلوبين ٢/ ٦٢٢.
(٨) لم أهتد إلى هذه العبارة هكذا في باب النعت من المقدمة الجزولية، والذي فيها، ص ٥٩: «والمرفوع الموضع المنفصل يكون مبتدأ وخبر مبتدأ، واسم ما، وكان، وخبرَ إنَّ، وفاعلًا، ومفعولًا لم يسم فاعله، بشرط الاقتران بإِلَّا».
(٩) في الأصل: «شيءً»، وهو خطأ ظاهر.
(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٦٠.
(١١) هذا مذهب ابن السراج في الأصول ١/ ١٣٦، وانظر الأبحاث الكلية (٤٩ظ)، والمقاصد الشافية ١/ ٦٤٨.

السادس، كيف مثال المفعول المُطلَق من المضمر المنفصل؟[١] وكذلك المفعول فيه على السعة منه؟

السابع، قوله[٢]: «فالأول فيما يعني الإنسانُ التفرقة بين أشخاصه، والثاني فيما لا يعنيه إلا معرفة جنسه»، ما معنى هذا الكلام؟[٣]

الثامن، قوله في المرتجل المقيس[٤]: «ما له وَزنٌ في النكرات»، كيف خص المقيس فيما وافق النكرات في الوزن فقط؟ بل كان ينبغي أن يقول: ما جرى على أحكام نظيره في النكرات.

التاسع، قوله[٥]: «وقد تدخل اللام على العلم المنقول من الصفة فلا يلزم»، يُشْكل بـ(الصَّعِق)، فإنه صفةٌ، واللام لازمةٌ له، وما الفرق بين (الحارِثِ) و(الصَّعِق) حتى لزمت في (الصَّعِق) ولم تلزم في (الحارث)؟

العاشر، ما تحقق[٦] قوله[٧]: «لا[٨] في معرض الحوالة على معهود»؟

وكذلك قوله[٩]: «وعلامتهما أنَّ الاسم الذي هُما فيه لا يُفيدُ مُضمرُه ما يفيد مُظهرُه»؟

وكذلك قوله[١٠]: «ويَعْرِضُ في الجنسية الحضورُ»، كيف تكون اللام في: هذا الرجُلُ، للجنس، والجنسُ أمرٌ معقول ليس ما يشار إليه في الحِسِّ؟ وما الفرق بين الغَلَبة ولَمْحِ الصفة؟

---

(١) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢٢٨، وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٦٤٠.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٦٣.
(٣) ينظر شرح الشلوبين ٢/ ٦٤٨.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ٦٤.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ٦٥، وفيها: «وقد تدخل الألف واللام».
(٦) كذا، ولعل الصواب: ما تحقيق.
(٧) المقدمة الجزولية، ص ٦٥.
(٨) في الأصل «إلا» مع ضبط اللام بالتشديد، والمثبت هو الذي في المقدمة الجزولية، ص ٦٥ وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٦٥٤.
(٩) المقدمة الجزولية، ص ٦٦.
(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٦٦.

وكذلـك مـا معنـى قولـه[1]: «لأن مـا يفسـره يُعَيِّنُـه»؟ ولِمَ إذا كان مـا فيـه الـلام مشـتقًّا مـن وصـف المبهـم اختـير أن يختـص الجنـس المقصـودَ؟

ومن باب العطف:

قوله[2]: «إلا أنه لا يكون نعتا لمانع فيه»، ما ذلك المانع؟[3]

الموضـع الثـاني، قولـه[4] في «(لا بـل)[5] همـا لـلإضراب عَـْن[6] جعل الحكـم للأول وإثباتـه للثـاني»، جَعَلَهـما حرفـين، وإنـما هي (بـل) فقـط، و(لا) زائـدة أو نافية.

وقولـه: «لـلإضراب عـن جعـل الحكـم لـلأول»، هـل يعنـي بـه نفـي الحكـم عـن الأول، أو هـل لا يُفهـم منـه نفيـه [٦ظ] عنـه، بـل للإعـراض عنـه فقـط؟ وهل يسـتوي في ذلـك المنفـي والمُثبَـت، والمفـرد والجملـة؟ فـإنَّ بعضهـم زعـم[7] أن المعطـوف عليـه إن كان منفيًّـا كانَ الـكلامُ إن شـئتَ منفيًّـا، وإنْ شـئتَ موجبًـا، كقولـك: مـا جـاءني زيـدٌ بـلْ عمـرو، فيحتمـل أن يُريـدَ: بـل مـا جـاءني، أو: بـل جـاءني، مـا التحقيـق في ذلـك؟ أدام الله أيامـكَ.

الثالـــث، قولـــه[8] في (أَمْ) وجوابهـــا: «يتعـــين أحـــدُ الشـــيئين المعـــادل بينهـــما، مفـردًا كان أو جملـةً في حكـم المفـرد»، مـا معنـى المعادَلـة؟ ومـا الجملـة التـي هـي في حكـم المفـرد؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٦٦، وفيها: «لأن ما يفسرُه [أي المضمرُ] يُغْنِي عن نَعْتِه ولا يُنْعَت به»، والذي هنا موافق لما في شرح الشلوبين ٢/ ٦٥٧.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٧٠، وحديثه عن عطف البيان.

(٣) ينظر شرح الشلوبين ٢/ ٦٦٣، وأمثلة الجزولية، ص ٢٤٢.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٧١.

(٥) في الأصل: «لا وبل»، والتصحيح عن المقدمة الجزولية، ص ٧١، وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٦٦٦، وأمثلة الجزولية، ص ٢٤٣.

(٦) في المقدمة الجزولية، ص ٧١: «عِنْدَ جعل».

(٧) لم أهتد إلى نسبة هذا القول إلى أَحد في شرح الجزولية ٢/ ٦٦٦، والتذييل والتكميل ١٣/ ١٥٤، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٦١٩. لكن ظاهر كلام اللورقي في الأبحاث الكلية (٥٩و) أنه يقول بهذا القول.

(٨) المقدمة الجزولية، ص ٧١.

الرابع، قوله[١]: «ومن شرط العطف جوازُ أن يعطف عليه»، وإنما حقه أن يقول: «ومن شرط المعطوف أن يجوز عليه فيصير معطوفًا عليه».

ومن باب التوكيد:

هل التوكيد بـ(إنّ) ولام الابتداء والمصدرِ وغيرها، من اللفظي أو من المعنوي؟ وما مثالُ تأكيد الحروفِ بالحرف في كلامهم؟ فإنه قد قال[٢]: «ويتبع الاسم والفعل والحرف».

ومن باب البدل:

قوله[٣]: «إلا أنَّ بدلَ المضمر من المضمر، والمُضْمَرِ من المظهر في هذين القسمين بتكَلُّف»، ما مثال هذه؟[٤] وهل جاء شيء من كلام العرب أم لا؟

الثاني: «المشتَمِلُ عليه الأولُ، إمَّا وصفٌ فيه، وإمَّا يكتسي منه وصفًا»[٥]، ما مثال ما يكتسي منه وصفًا؟[٦] وهل الصحيح أنَّ الأول هو المشتمل على الثاني، أو بالعكس، أو العامل هو المشتمل عليهما، ما الذي يختاره المولى من هذه؟ فإنَّ الجميع قيل به[٧].

وما الذي أراد بقوله[٨]: «بَداءٌ»؟ وما مثاله؟

ومن باب الأفعال:

الموضع الأول: ما[٩] مثال انفعال النفس، وانفعال الجسم، وانفعال الطبيعة؟[١٠]

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٧٢.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٧٣.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ٧٦-٧٧.
(٤) ينظر شرح الشلوبين ٢/ ٦٨٨.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ٧٧.
(٦) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢٥٥، وشرح الشلوبين ٢/ ٦٨٩.
(٧) ينظر شرح الشلوبين ٢/ ٦٩٠.
(٨) المقدمة الجزولية، ص ٧٧.
(٩) في الأصل: «وما»، ولم يسبق شيء بعطف عليه.
(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٧٨، وفيها: (أفعال) بدل (انفعال)، وما هنا موافق لما في شرح الشلوبين ٢/ ٦٩٣، وأمثلة الجزولية، ص ٢٥٦.

وكذلــك لِمَ اقتــصر عــلى هــذه الأبنيــة التــي تكــون عبــارة عــن هــذه؟ فإنــه قــد تــرَك (افْعَوْعَــل)، نحــو: اخْشَوْشَــن، و(تفَاعَــل)، نحــو: [٧و] تَضــارَب وغيرهــا.

الثـاني: قولـه[١]: «ولا تُلْغَـى متقدمـة في الأمـر العـام»، مـا الـذي احـترز عنـه؟ فإنْ كان بيـت كعـب بن زهـير[٢]:

.... ولا إِخــال لَدَيْــكِ اليَــوْمَ تَنْوِيــلُ

فــلا يصــح؛ لأنــه يحتمــل أن يكــون في (إخــال) ضمــير الشــأن والحديــث، وإن أراد مــا أجــازه ســيبويه[٣] مــن قولــك: متــى تظُــنُّ زيــدٌ منطلــقٌ؟ فههنــا لم يتقــدم حقيقــة.

الثالـث: «والمصـدر فيـه كالفعـل في كل مـا ذُكـر، ولأجلـه يَقْبُـح الجمـع بينَهُـما مـا لم يضمـر المصـدر»[٤]، فنقـول: لا نقـلَ ولا عقـلَ يُقَبِّـح الجمـع بـين المصـدر والفعـل في قولـك: ظننـتُ زيـدًا قائـماً ظنًّـا، ولا فـرق بـين قولـك: ظننـتُ زيـدًا قائـماً، وظننـت ظَنًّا زيـدًا قائـماً، وإنـما يقبُـح ذلـك في الإلغـاء، أمـا مـع الإعـمال فـما أظـن أحـدًا يسـتقبحه البتـة، ومـا يتخيـل أن يعلـل مـا قالـه مـن أنـه فيـه كالجمـع بـين عاملـين باطـلٌ، فـإن المصـدر المذكـور مـع فعلـه لا يعمـلُ أصـلا؛ لأن العامـل هـو المقـدَّرُ بــ(أنْ) والفعـل، وهـذا لا يُقْـرَنُ بالفعـل أصـلاً.

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٨١.

(٢) عجز بيت من البسيط لكعب بن زهير في شرح ديوانه، ص ٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٦٧، والتصريح ٢/ ١٩٠، والخزانة ٩/ ١٤٣. صدره:

أرجـو وآمـل أن تدنـو مَودَّتُهَـا

وللبيت روايات أخرى تنظر فيما ذكرتُ من مواطن تخريجه وهوامشها.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٤.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٨١.

ومن الباب الذي بعده[١]:

قولـه[٢]: «مصـدرٌ يُلاقيـه في الاشـتقاق»، هـذه العبـارة توهـم أنَّ المصـدر والفعـل مشـتقان مـن أصـل آخَـر، فليـس كـذا.

ومـا المـراد مـن قولـه[٣]: «وهـو جـار عليـه، وغـيرُ جـار»؟ ومـا مثـال هـذه الأقسـام؟ مـن لـدن قولـه[٤]: «إمَّـا كُلٌّ أو بَعْـضٌ» إلى آخـره، ومـن الأقسـام هـو قولـك: ضربتُـه سـوطًا.

الثـاني هـو: مـا الـذي منـع (سَـحَرَ) مـن الـصرف والتـصرف؟ ولِمَ لا يقـال: إنـه مبنـي كـما زعـم بعضهـم؟[٥] ولم انصرفـت (عَتَمـةً) و(عَشِـية) مـع أنهـا معـارف مؤنثـة؟

الثالـث، قولـه في ظـرف المـكان[٦]: «ولا يتعـدى إلى المختـصِّ مـن هـذا البـاب إلا المتعـدي مـن الأفعـال»، يوهِـمُ أنَّ المتعـديَ ينصبهـا عـلى الظـرف، وليـس كذلـك، بـل إنْ نصبهـا فعـلى المفعوليـة.

الرابـع: غـير المتمكـن مـن ظـرف المـكان، هـل المـراد بـه [٧ظ] المبنـيُّ منـه أم غـير المنـصرف؟ ولِمَ اختصـت (مِـنْ) بجـرِّ (عِنْـدَ)؟ ومـا علـة بنـاء (لَـدُنْ) و(لَـدَا) و(لَـدْ) مـع باقـي لغَاتهـا؟ و(مـع) هَـلْ هِـي مـن المتمكـن أم مـن غـير المتمكـن؟ فـإن كان متمكنـا، فكيـف جـاء اسـم متمكـنٌ عـلى حرفـين مـن غـير حـذفٍ؟ وإنْ كان قـد حُـذِف منه شيء كـما في (يَـدٍ) و(دَمٍ)، فـما أصلـه؟ وإن قيـل: إنـه غـير متمكـن، فكيـف انتصـب في قولـك: جِئْنـا معًـا؟

---

(١) هذا الباب لم يسم في المقدمة الجزولية، وانظر: ص ٨٤ فيها.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٨٥.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٨٥.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٨٥.

(٥) ممن قال ببنائه صدر الأفاضل المُطرزي وصدر الأفاضل الخُوارزمي وابن الطراوة، التخمير ١/ ٤٠٠، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٦٣، وشرح الألفية للمرادي ٢/ ١٠٧.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ٨٨.

قولـه[١] في حـد الحـال[٢]: «تَبْيِـينُ كيفيـة الموصـوف في حـال وجـود الصِّفَـةِ بـه، أو الصفـة في حـال وجودِهـا بالموصـوف»، هـذا بيـانُ الغـرض مـن الحـال، أمـا الحـالُ فهو الاسـم الـدالُّ عـلى هـذا المعنى. مـا مثـال كل واحـد من بيـان الصفـة وبيـان الموصوف؟

وكذلـك قولـه[٣]: «مـا لَمْ يكـن العامـلُ فيهـا صلـةً للألـف والـلام، أو مصـدرًا»، لا معنـى لتخصيصـه الألـف والـلام، فـإنَّ العامـل مهـما كان في الصِّلَـة لم يجـز أن يعمـل فيـما قبـلَ الموصـول مطلقًـا، فهـل لهـذا التخصيـص فائـدةٌ أم لا؟

الموضـع الآخـر قولـه[٤]: «وإذا لم يجـب[٥] الإتيـانُ بالـواو في الجملـة الاسـمية، كان مختـارًا»، فالزمخـشري[٦] جعـل هـذا واجبًـا، حتـى جعـل: كَلَّمْتُـه فـوهُ إلى فيَّ، و[٧]:

نَصَـفَ النَّهـارُ، المـاءُ غَامِـرُهُ ....

شاذًّا[٨] لا يقاس عليه، والجُزُوليُّ جعله مختارا، فما الصحيح من القولين؟

---

(١) كان الأولى أن يقول: ومن باب الحال، كما فعل في سابقه من الأبواب ولاحقه.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٨٩. وفي التعريف اختلاف في بعض الألفاظ بين ما ورد هنا والجزولية وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٧٢٥، قال الجزولي: «الحال تبين كيفية حال الموصوف في حال وجود الوصف به، أو الصفة في حال وجودها بالموصوف».

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٩٠.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٩١.

(٥) في الأصل: «يجد» بالدال بدل الباء.

(٦) المفصل، ص ٨٢.

(٧) صدر بيت من الكامل مختلف فيه، نسب للمُسَيِّب بن عَلَس في إصلاح المنطق ص ٢٤١، وتهذيب اللغة (نصف) ١٢/ ٢٠٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٧٨، وديوانه، ص ٨١، وللأعشى أو المسيِّب بن علس في الخزانة ٣/ ٢٣٣، وشرح أبيات المغني ٧/ ٨٨، مع ترجيح النسبة إلى الأعشى في الكتابين معًا، ولم أجده في ديوانه، ودون نسبة في دلائل الإعجاز، ص ٢٠٣، والتخمير ١/ ٤٣٩، ووقع فيه: «نِصْفُ النَّهار» ولم أجد من قال به، فلعله خطأ طباعي، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٤، والمغني ٥/ ٦١٣ وَ ٦/ ٤٧٠. عجزه:

وَرَفيقُـه بالغَيْـبِ مـا يَـدْرِي

وفي إعراب الصدر خلاف ينبني عليه خلافهم في تخريج البيت ينظر في مواطن التخريج.

(٨) في الأصل: «شاذ» دون ألف.

ومن باب الابتداء:

ما معنى قوله[١]: «والمبتدأُ مُعتمَد البيان، والخبرُ معتمَدُ الفائدة»، ولا تحصل إلا منهما؟

الثاني، قوله في الخبر المشبه: «وقد يكون معه لا فيه ضمير»[٢]، ما مثال هذا؟

الثالث، ما مثال قوله[٣]: «أو كانَ الخبرُ محذوفًا والمبتدأُ معرفة»؟

وكذلك قوله[٤]: «أو نكرتين متساويتي الرتبة بُعْدًا عن المعرفة ودُنُوًّا»؟

وكيف يخرج الخبر المشبه في الشِّعر حتى يتقدم؟

وكذلك قوله[٥]: «والخبرُ محذوفًا والمبتدأُ نكرةً لا يُبْتدأ بها إن لم[٦] يتقدم عليها ظرف وهو خبر لها»؟

ومن باب اشتغال الفعل:

[٨و] ما مثال ما إذا تناول ضميره أو الملابس لضميره مرفوعا بواسطة وبغير واسطة[٧]؟

وما معنى قوله[٨]: «ذاتُ وَجهين»؟ فإن السخاوي[٩] أخطأ في تفسير قول النحاة: ذات وجهين[١٠].

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٩٣.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٩٥.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٩٦.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٩٦.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٩٨، وفيها: «أو كان الخبر محذوفًا».

(٦) في الجزولية: «ما لم يتقدم».

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٩٩. وينظر شرح الشلوبين ٢/ ٧٥٩، وأمثلة الجزولية، ص ٢٨٢.

(٨) المقدمة الجزولية، ص ١٠١.

(٩) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي علم الدين (٥٥٨-٦٤٣هـ)، الإمام النحوي اللغوي المقرئ الشافعي، أخذ عن أبي القاسم الشاطبي والتاج الكندي، وسمع من السِّلفي وغيره، وتصدر للإقراء بجامع دمشق، من مؤلفاته: شَرْحَانِ على المفصل، وسفر السعادة وسفير الإفادة، وشرح أحاجي الزمخشري النحوية، وشرح الشاطبية، وغيرها. ينظر إنباه الرواة ٢/ ٣١١، وإرشاد الأريب ٥/ ١٩٦٣، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٤.

(١٠) قول السخاوي في المحصل في شرح المفصل، ص ٥٨، وجزى الله خيرًا محكم البحث الذي أرشدني إليه.

ومن باب (كان):

لِمَ قَدَّمَ الكلام في تقديم أخبارها على غيرها من أخواتها وعلى بيان معانيها؟[1] ولِمَ جعل ذلك على أربعة أقسام؟ وفي الحقيقة ليست إلا ثلاثة؛ لأن الخبر إمَّا أنْ يَتقدم بالاتفاق، أو لا يتقدم بالاتفاق، أو يختلف في ذلك، فإن كان ولا بد، كان يصل التقسيم بالأحكام التي يخصها، وما قيل في ذلك منها.

الثاني، قوله[2]: «سوى كان إلى صار»، راجعٌ إلى الحكم الأخير، وهو قوله: «ولا على مبتدأ خبرُه مفردٌ فيه معنى الاستفهام»؟ أو راجع إلى الجميع؟ فإن كان راجعًا إلى الجميع، فليس بصحيح؛ فإنها قد دخلت على الخبر الذي خبرُه جملة لا تحتمل الصدقَ والكذب في قوله:

.... وكُوني بالمُغَيَّب خَبِّريني[3]

وكُوني بالمَكارِم ذَكِّريني[4] ....

الرابع، قوله[5]: «وما أوجَبَه كونُ المبتدأ والخبرِ معرفتَينِ أو نكرتَين على السواء»، ما معنى هذا الكلام؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٠٢-١٠٥.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ١٠٧، وسياق كلامه هو ذا: «وجواز توسط الخبر عامٌّ في جميعها، وكلها لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط أو استفهام، ولا على مبتدأ خبرُه جملة لا تحْتَمِل الصدق والكذب، ولا على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام سوى كان إلى صار».

(٣) عجز بيت من الوافر دون نسبة في الكتاب ٢/ ٤١٨، وتحصيل عين الذهب، ص ٣٨٧، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٠٠، والخزانة ٦/ ١٤٢، ونقل البغدادي عن العيني والسيوطي نسبته للمُثقِّب، لكنه وهمهما في هذه النسبة. ورواية البيت في الكتاب:

دَعِي ماذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ ولكِنْ بالمُغَيَّبِ نَبِّئِيني

(٤) صدر بيت من الوافر لجاهلي من بني نهشل في نوادر أبي زيد، ص ٢٠٦ وَ ٢٦٠، والخزانة ٩/ ٢٦٦، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ٢٢٧، ودون نسبة في ضرورة الشعر، ص ١٦٨، وكتاب الشعر ١/ ٣٢٧، والمغني ٦/ ٢٣٩. عجزه فيه:

ودَلِّي دَلَّ ماجدةٍ صناعِ

(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٠٧.

الخامس، ما مثال المبتدأ المخبر عنه بالماضي الذي يناقض معنى هذه الأفعال؟[(١)]

ومن باب (إنَّ) وأخواتها:

قوله[(٢)]: «وإنْ رفعتَ أحدَهما ونصبتَ الآخر»، كيف يجعل هذا من جُملة الشبه، وهذا إنما يصح لها بعد الشبه؟

الموضع الثاني: قوله[(٣)]: «لا يعطف على موضعها» من الإعراب، يوهم أن لها موضعًا على انفرادها، هل يعرف المولى تمام قوله[(٤)]:

يا ليتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَواجِعا

ومن باب حروف الخفض:

لِمَ أهمل ما يكون حرفًا واسمًا وفعلًا، نحو: على؟

الموضع الثاني، ما تأويل قوله[(٥)]: «قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ»؟

ومن باب القسم:

ما الموضع الذي لا يجوز أن يبتدأ فيه إذا حذف منه حرفُ القَسم؟ وما الجائز؟

الموضع الثاني: ما الظرف [٨ظ] الذي يدل على الجملة القسمية حتى يجوز حذفها؟ وكيف يُنَزَّل الظرف المذكور منزلة القَسَم المحذوف من الجواب توطئة للجواب؟ ما صحة هذا الكلام وانتظامه؟ فإنه مضطرب.

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٠٨، وينظر أمثلة الجزولية ص ٢٩٩، وشرح الشلوبين ٢/ ٧٧٨.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ١١٠.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ١١٢.
(٤) بيت من الرجز للعجاج في طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨، وضمن ملحقات ديوانه ٢/ ٣٠٦ (بتحقيق السطلي)، ولرؤبة بن العجاج في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٦٠، ولم أجده في ديوانه، ودون نسبة في الكتاب ٢/ ١٤٢، والمقدمة الجزولية، ص ١١٩، والتخمير ١/ ٢٨٦، والخزانة ١٠/ ٢٣٤، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٦٤. وينظر أيضًا أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه لرمضان عبدالتواب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٩، الجزء الثاني، ربيع الأول عام ١٣٩٤هـ، أبريل عام ١٩٧٤م، ص ٨١.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٢٤، وينظر شرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٨١٩، وأمثلتها له، ص ٣٢٠.

ومن باب المفعول الذي لم يُسم فاعله:

ما معنى قوله[1]: «للتفعيل»؟ وما الفرق بين التقارب والتوافق؟ وما أمثلتها؟[2]

الثاني: قوله في باب (أَعْلَمت)[3]: «وجائزٌ أن يُقام الثاني على وَجْه لا يَعْرِض معه اللَّبْس»، ما مثال هذا؟[4]

وكذلك[5]: «ولا يُبْنى للمفعول إلا المتعدي[6]، وقد ذُكِر»، أين ذكره، في هذا الباب أم في غيره؟[7]

ومن باب اسم الفاعل:

قوله[8]: «وفي المثنى والمجموع على حَدِّ التثنية، يجب النصب مع إثبات النون مطلقًا، ويجوزُ النصب والجر مع إسقاطها مطلقًا»، يوهم أن إسقاط النون مع النصب جائز وإن لم يكن فيه الألف واللام مع أنه للماضي، وهذا لا يجوز، بل إذا كان للماضي وليس فيه ألف ولام وجبت إضافته لا غير، كالمفرد.

ومن باب الصفة المشبهة:

ما وجه قبح المسألة إذا تكرر فيها الضمير؟[9]

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٤١، وسياق كلامه: «حكم هذا الباب أنْ يُحذف فيه الفاعلُ؛ إما جهلًا به، وإمَّا إبهامًا [...] وإما للتفعيل».

(٢) تنظر أمثلتها في أمثلة الجزولية، ص ٣٥٢، وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٨٧١.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ١٤٣.

(٤) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٣٥٦، وشرح الشلوبين ٢/ ٨٧٥.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٤٤.

(٦) في المقدمة الجزولية، ص ١٤٤: «إلا المتصرف المتعدي»، وكذا في شرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٨٧٥، وأمثلة الجزولية، ص ٣٥٦.

(٧) ينظر توجيه الشلوبين لهذه العبارة في شرح الجزولية ٢/ ٨٧٥.

(٨) المقدمة الجزولية، ص ١٤٧.

(٩) المقدمة الجزولية، ص ١٥١.

ومن باب التعجب:

قوله[١]: «مما يقبل الزيادة والنقصان»، ما مثال الذي لا يقبلها؟[٢] وكذلك مثال الذي وقع ودام؟[٣]

ومن باب (ما) و(لا) :

قوله[٤]: «جاز الرفع والنصب والجر في ذلك الوصف»، ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز إذا كان الخبر مجرورًا، وهو قد أطلق.

ومن باب (نِعْم) و(بِئْس):

قوله[٥]: «ومِنْ شرْطِه أن يَصْدُق عليه اسم الفاعل[٦]»، كيف عَبَّرَ[٧] هنا عن الفاعل باسم الفاعل؟

ومن باب (حبَّذا):

قوله[٨]: «والمبهم قد يسد مسد المضمر»، في أي موضع يسد المبهم مسد المضمر؟[٩] وما الفعل الذي اسْتُجِيزَ فيه النقل إذا كان فيه معنى المدح سوى قوله: حَسُنَ ذا أَدَبًا؟

---

(١) المقدمة الجزولية ص ١٥٣.
(٢) شرح الشلوبين ٢/ ٨١٩، وأمثلة الجزولية، ص ٣٦٩.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ١٥٤.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ١٥٨، وهذا نصه: «ويفترقان في أنَّ (لا) لا تعمَلُ إلا في نكرة اسمًا وخبرًا، فإذا جيء بعد الخبر المنصوب بأحدهما لفظًا أو معنى بحرف عطف لا يوجب، وإنْ كانَ بعد الحرف وصف وموصوف وأُولِيَ الوصفُ الحرفَ، وكان الموصوف سببًا من اسمها، جاز الرفع والنصب والجر».
(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٦٠.
(٦) الذي في المقدمة الجزولية، ص ١٦٠: «عليه الفاعل»، والذي في شرح الشلوبين ٣/ ٩٠٦، وأمثلة الجزولية، ص ٣٨٠ موافق لما هنا.
(٧) في الأصل: «غير».
(٨) المقدمة الجزولية، ص ١٦٣.
(٩) انظر شرح الشلوبين ٣/ ٩١٠، وأمثلة الجزولية، ص ٣٨٣.

ومن باب إعمال الفعلين:

ما المفعول الذي لا يقتصر دونه؟ [٩و] وما مثالُه إن أردت مفعولي (ظننت)[١]، فإنه وإن كان لا يجوز أن يُقتصر فيه على أحد المفعولين، لكن يجوز أن يحذفا معًا؟

الثاني، قوله[٢]: «وأحدُ هذه الأفعال مع الفعل الغائب مثله مع مثله»، إلغاز وإبهام في مقام التعليم.

ومن باب العدد:

«وبناء النَّيِّفِ في أحد عَشَرَ؛ لوقوع العَقْد منه موقعَ هاءِ التأنيث»[٣]، هذه علة فتحه، أمَّا علة بنائِه فلكونه صَدرَ الكلمة وبعضَها.

ومن باب التأنيث والتذكير:

«وبحسب استعمالِهم الاسمَ من جميع هذا يكونُ العددُ الذي ذلكَ الاسم تفسيرٌ[٤] لَهُ»[٥]، ما معنى هذا الكلام؟

ومن باب الفصل:

قوله[٦]: «أو مجانسًا لِمَا هو المبتدأ في الحال، أو في الأصل في الغَيْبَة والحضور والمرتبة»، ما أمثلة هذه؟[٧] وإذا لم يكن له موضع من الإعراب، هل هو اسم أو حرف؟ فإن كان اسما، فكيف الاسم بلا إعراب؟ هذا مما لا نظير له.

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٦٤، وينظر أيضًا شرح الشلوبين ٢/ ٩١٢، وأمثلة الجزولية، ص ٣٨٥.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ١٦٥، وفيها: «مع فعل الغائب» دون تعريف الفعل.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ١٧٢.
(٤) في الجزولية: «تفسيرًا» بالنصب.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٧٩، وهو في باب اسم الجمع، وليس في باب المذكر والمؤنث الذي في: ص ٢٥٤.
(٦) المقدمة الجزولية، ص ١٨٤.
(٧) ينظر شرح الشلوبين ٣/ ٩٤٦.

ومن باب النداء:

قولـه[١]: «ولا يُحْـذَف حـرف النـداء عـن اسـم يصـح أن يوصـفَ بـه، أي في النـداء»، هـل هـذا ضابـط أم علـة؟ فـإنْ كان علـة، فـما حكمهـا؟

ومن باب المندوب:

قوله[٢]: «وإذا لَحِقَت ساكنًا لا يتحرَّكُ، حُذِفَ لها»، ما مثال هذه؟[٣]

ومن باب تكرر الاسم في النداء:

قولـه[٤]: «ونَصْـبُ الثـاني عـلى أحـد التأويلَـيْن في الأول مـن أربَعـةِ أوجـه»، مـا معنـى هـذه الألغـاز؟ ومـا تفسـيره؟

الثـاني: قولـه[٥]: «وإن شـئت جعلتهـما اسـماً واحـدًا»، هـل هـذا قـول انفـرد بـه، أم ذكـره غـيره؟

وكـذا قولـه[٦]: «وإن كان الثـاني مشـتقًّا جـاز أن يكـون نعتـا مطلقـا»، ليـس هـذا مـن ذا البـاب؛ لأنـه كيـف يتأتـى أن يتكـرر الاسـم الواحـدُ، ويكـونَ في أحدهمـا مشـتقًّا وفي الآخـر غـير مشـتق حتـى يكـون موصوفًـا؟

ومن باب (عسى) :

(أَنْ) مـعَ الفعـل بتأويـل المصـدر[٧]، فكيـف يكـون المصـدر خـبرًا عـن الجثـة [٩ظ] قياسًـا مطـردًا، فـما تصحيـح هـذا؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٨٨.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٠٢.
(٣) أمثلة الجزولية، ص ٣٩٨، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٦٨.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ١٩٦.
(٥) لم أجده في المقدمة الجزولية من هذا الباب، ص ١٩٥، وهو في حاشية العقود والحواشي (٢٣ظ) ضمن عبارة طويلة، كُتب في آخرها حرف «ح»، أي أنه في نسخة أخرى.
(٦) لم أهتد إليه في المقدمة الجزولية.
(٧) المقدمة الجزولية، ص ٢٠٣.

ومن باب ما لا ينصرف:

قولـه[1]: «ومَعه ومع الصفة، ومعه ومع العلمية جميعًا، ومعه ومع شبه الصفة جميعًا»، ما[2] الذي يعني بشبه الصفة؟ ثم إذا استقل التأنيث واللزوم، فأيُّ حاجة إلى اعتبار الصفة؟ إلا أن نقولَ: إنَّ العلمية أقوى من لزوم التأنيث، فلما ألغينا الأضعف عملنا[3] بالأقوى، لكنْ لا معنى للقوة والضعف بعد أن نثبت أنه مانعٌ.

الثاني، قوله[4]: «ومَعَ العُجمَة الجنسية إذا كان ما يُوازن[5] الاسم في العربيةِ لا ينصرفُ عَلَماً»، لم يذهب أحد إلى اعتبار العُجْمَة الجنسية فكيف اعتبرها؟ وإن كان، فما مثاله؟[6] وما الاسم العجمي الذي على وزن في العربية له تأثير في منع الصرف؟[7] فإني ما وجدت ذلك، نعم كل[8] (بَقَّم) منصرف للكثرة، فإنْ سُمِّي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل، ولا التفات إلى عجمته أصلاً.

وكذلك قوله[9] في المعدول عن النكرة يأتي «مَع شِبه الوَصف»، ما يعني بشبه الوصف؟

الموضع الآخر قوله[10]: «عدم النظير في الآحاد تأثيره في العلمية، ومع شبه الجمع، ومع العجمة الجنسية»، ما أمثلة هذه؟[11]

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢٠٨، وأوله: «وتأثير اللفظي مع التأنيث إن كان هاء فمع العلمية، وإن كان ألفا فمع اللزوم، ومعه ومع الصفة ...».
(٢) في الأصل «وما» بالواو.
(٣) في الأصل: «وعملنا» بالواو.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ٢٠٩.
(٥) في الأصل: «يوزن» دون ألف، والمثبت هو الذي في المقدمة الجزولية، وكذا في النسخة المخطوطة منها في مكتبة القرويين (٣٤ظ)، وهو الصواب.
(٦) أمثلة الجزولية، ص ٤٠٧، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٧٨.
(٧) أمثلة الجزولية، ص ٤٠٧، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٧٩.
(٨) كذا، ولعلها: كلمة.
(٩) المقدمة الجزولية، ص ٢١١.
(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٢١٠.
(١١) شرح الشلوبين ٣/ ٩٨١، وأمثلة الجزولية، ص ٤٠٨.

وما معنى قوله[١]: «وينبغي أن يكون مع العجمة الجنسية مثلُه في[٢] الجمع»؟

ومن باب المعدول:

ما هو (فُعَل) العلم الذي جُهِلَ كونه مشتقًّا؟[٣] وما الذي عُلِم كونه مشتقًّا وجُهِلَ كونه في النكرات؟[٤] وبالجملة هذا الفصل يحتاج إلى شرح جميعه، فيُنْعِمُ المولى بذلك لا زال منعماً.

ومن باب (فَعالِ):

ما معنى قوله[٥]: «فغيرُ المختص يجري مجرى العَلَم الجنسي فيما يقع له»، إما يكونُ عَلَمًا أو لا يكون، فإن كان، فلا يقال: يجري مجرى العلم، وإن لم يكن، فلا يكون إلا معرفة، فكيف يجري مجرى العلم ما هو نكرة؟ وفي أي شيء يجري مجراه؟

وما معنى قوله[٦]: [١٠و] «عَلَماً شخصيًّا في وضعه، أو نُقِل إليه من البَواقي»، هل بينهما فرق؟

ومن باب التمييز:

قوله[٧]: «وقد التَزَموا حَذْفَ ما به التَّمام، إلا في الضرورة في عشر[٨] كلمات من العدد، ونون التثنية إلا[٩] فيها في كلمتين»، فنقول: مثنى المائة والألف من جملة العشر الكلمات، فإخراج النون منهما يوهم أنَّ المجموع اثنا عشر.

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢١٠.

(٢) في المقدمة الجزولية، ص ٢١٠: «مع الجمع».

(٣) ينظر المقدمة الجزولية، ص ٢١١، وأمثلة الجزولية، ص ٤١١، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٨٦.

(٤) ينظر المقدمة الجزولية، ص ٢١١، وأمثلة الجزولية، ص ٤١١، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٨٦.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٢١٣.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ٢١٤.

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٢٢٣.

(٨) في المقدمة الجزولية، ص ٢٢٤: «في ثمان كلمات»، والذي هنا موافق لما في أمثلة الجزولية، ص ٤٢٧، وشرحها الكبير للشلوبين ٣/ ١٠٠٩.

(٩) في المقدمة الجزولية، ص ٢٢٤: «ونون التثنية منه فيها في كل كلمتين» دون إقحام (إلا).

ومن باب النسب:

قوله بأنه «يُـرَدُّ إليه ما حذف منه إن كان واجبَ الـردِّ في التثنيـةِ»[1]، لمَ يثنى ما الـذي يجب رده في التثنيـة؟ فكيف يحيل على أمر مجهول؟

ومن باب المبنيات:

لم يستوف عِلَل البناء، فإنه قد ذكر في أول الكتاب[2] الأسماء التي منها (فوك) إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، لزمها البناء على الكسر، والبناءُ في الاسم لابد له من عِلَّةٍ، ولم يذكر هنا علة ذلك.

الثاني، يقول في الضمة[3]: «وإمَّا لأنها في الكلمة كالواو في نظيرتها، وإما للشَّبه بما هي فيه كذلك، وإمَّا لأنها حركة لا تكون للكلمة في حال إعرابها» إلى آخره، تحتاج هذه إلى الأمثلة[4].

وكذلك قوله في الفتحة[5]: «وإما لأنها حركة أقرب المتحركات[6]، وإما لمجاورة محلها الألف[7]، وإما للفرق بين معنى أداة واحدة، وإما لأنها حركة الأصل»، ما مثال هذا الآخر؟[8]

وكذلك قوله في الكسرة[9]: «لأنها لا تُوهِمُ الإعرابَ، أو حَمْلًا

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢٣٥.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ١٧.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٢٤١.

(٤) انظر أمثلة الجزولية، ص ٤٥٢.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٢.

(٦) في المقدمة الجزولية، ص ٢٤٢: «أقرب الحركات إليه»، والذي هنا موافق لما في أمثلة الجزولية، ص ٤٥٣، وشرح الشلوبين ٣/ ١٠٤١.

(٧) بعده في المقدمة الجزولية، ص ٢٤٢: «وإمَّا لشبه محلها بما في كنف هاء التأنيث»، وينظر شرح الشلوبين ٣/ ١٠٤١، وأمثلة الجزولية، ص ٤٥٤.

(٨) أمثلة الجزولية، ص ٤٥٤، وشرح الشلوبين ٣/ ١٠٤١.

(٩) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٣.

على مُقابِل المقابل[1]، وإما لأنها حركة الأصل»، فهذه تحتاج أيضًا إلى ضرب أمثلتها[2].

ومن باب المخاطبة:

«سَلْ واحدًا فاثْنَينِ فجماعَةً، مُذَكَّرًا ومؤنثا، عن واحد فاثنين فجماعة، مذكرًا[3] ومؤنثًا في المراتب الثلاث»[4]، لم عطف هنا بالفاء؟

ومن باب يُعرَف أنَّ الألفَ في آخر الاسم منقلبة عن ياء:

قوله[5]: «وبكون وسطه[6] الاسم أو أوله واوًا».

ومن باب الهجاء:

قوله[7]: «فالقياسيُّ أنْ يُطابِقَ اللفظُ الخطَّ، وهو للسمع، أو يكونَ على أصلِ الكلمة»، ثم قال[8]: «ويكون بزيادة، وهُو إمَّا لِتخالُف مبدأ اللفظ مَقْطَعَه»، ما مثال هذا؟

ثم قال في النقصان[9]: «وإمَّا لِكثرَةِ الاستعمالِ، وإما للتخفيف، وإما لأن الكلمة [١٠ظ] مع ما انْضَمَّ إليها كالشيءِ الواحد، وإمَّا للفرق بين معنى لفظٍ مشتَرَك، وإمَّا لتَغْيِيرِ[10] حرفِ إشارةٍ للتفخيم»، هذا أيضًا مما يحتاج إلى تمثيل.

---

(١) بعده في المقدمة الجزولية، ص ٢٤٣: «أو على مقابل مقابل المقابل، وإما إشعارًا بالتأنيث، وإما للإتباع، وإما لمجانسة مقابل العمل، وإما للفرق بين أداتين، وإما لأنها حركة الأصل».

(٢) أمثلة الجزولية، ص ٤٥٤-٤٥٦، وشرح الشلوبين ٣/ ١٠٤٢-١٠٤٤.

(٣) في الأصل: «مذكر» دون نصب، والصواب ما أثبته عن الجزولية.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٤.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٦.

(٦) في الأصل: «وَسطه الاسم»، والصواب ما أثبته عن الجزولية.

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٧.

(٨) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٧.

(٩) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٧.

(١٠) في المقدمة الجزولية، ص ٢٦٨: «لِتَغَيُّرِ حرف الإشارة».

ومن باب المؤنث:

قوله[1]: «للعجمة وللنسب ولهما»، ما مثاله؟[2]

ومن باب المفعول معه:

«إما واجب فيه ذلك، وإما مختار فيه الرفعُ، وإما مُختار فيه الجَرُّ، وإما مختار فيه النصب بوجْهٍ آخر»[3]، ما أمثلة ذلك؟[4]

ومن المنصوبات:

«ومنه: لَهُ عَلَيَّ ألفُ دِرْهَم عُرْفًا، وهو عبدُ اللهِ حَقًّا، قالوا في الأول: إنه مؤكد لنفسه، وفي الثاني: إنه مؤكد لغيره»[5]، الهاء في (نفسه) وفي (غيره) على أي شيء تعود؟ وما الفرق بينهما حتى جُعل أحدهما لنفسه والآخر لغيره؟

ومن باب النون الثقيلة والخفيفة:

قوله[6]: «وعلامة الفتح في الفعل الذي تلحقه إنْ خَلا من الضمير، أو كان الضمير الذي فيه للواحد المذكر مطلقًا، وللواحدة الغائبة فتحُ لامِه»، كيف تكون علامة الفتح فتح اللام؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢٥٦.

(٢) شرح الشلوبين ٣/ ١٠٥٨-١٠٥٩، وأمثلة الجزولية، ص ٤٦٨.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٢٥٩، ونص عبارتها: «الاسم الذي ينتصب مفعولًا معه إما واجب فيه ذلك، وإما مختار فيه ذلك، وإما واجب فيه الرفع، وإما مختار فيه الرفع، وإما مختار فيه الجر، وإما مختار فيه النصب بوجه آخر على غير ذلك الوجه».

(٤) انظر أمثلة الجزولية، ص ٤٨٠.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٢٧٥، ووقع في عبارته هنا تقديم وتأخير في المثالين، ولم أجد في الباب عبارة: «قالوا في الأول: إنه مؤكد لنفسه، وفي الثاني: إنه مؤكد لغيره»، ولا في شرح الشلوبين، ولا في أمثلة الجزولية.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ٢٨٥.

وكذلك قوله: «وفيما فيه[١] النون الذي ثباتها علامةُ الرفع حَذْفُها»، كيف تكون علامة الفتح حذف النون ثم الفتح بناء؟ فكيف يحتاج إلى علامة؟

ومن باب الحكاية:

قال[٢]: «الحكاية تحتوي على مفرَدٍ ومُركب، والمُرَكَّب ينقسم إلى جملة في الأصل[٣]، وغير جملة، والجُملةُ تنقسِمُ إلى مسمى بها، وغير مسمى[٤]، وغيرُ المُسَمَّى يُحكى بالقَول، والقولُ تُحْكَى به الجملة الواقعةُ بعده، أو جزء[٥] منها مطلقًا عند الأكثرين[٦]»، قال[٧]: «وينتصب المفرد النائب[٨] عند قوم[٩]»، ثم قال[١٠]: «الظاهِرُ ينقسم إلى معرفة ونكرة، والمَعرفةُ إلى عَلَمٍ وغيرِ عَلَم، فغير العلم لا يُحْكَى باتفاق، العلم[١١] يُحْكَى».

ثم قال[١٢]: «غيرُ الجملة على قسمين: ما تركيبُه تركيبُ الجملة، وما ليس كذلك، أمَّا ما تركيبه تركيبُ الجملة فالحِكاية به لا غير[١٣]، وما ليس كذلك أقسامٌ: تركيبُ اسمَينِ، وتركيبُ فِعلين، وتركيبُ حَرفين، وتركيبُ اسمٍ وحرف، وتركيبُ

---

(١) في الأصل: «وقبل النون الذي»، والمثبت ما في المقدمة الجزولية، ص ٢٨٦، وهو الذي في شرحها الكبير للشلوبين ٣/ ١١٠٣، وأمثلة الجزولية، ص ٤٩٧.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٣.

(٣) عبارة «في الأصل» ليست في الجزولية المطبوع.

(٤) أي غير مسمى بها كما في المقدمة الجزولية، ص ٢٦٣.

(٥) في الأصل: «أو جزءًا» بالنصب، وهو خطأ ظاهر.

(٦) لم يسم النحاة هؤلاء الأكثرين، انظر الأبحاث الكلية (١٧٣ظ)، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/ ٧٣٠، وغاية الأمل ١/ ٤٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٢.

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٤.

(٨) في الأصل: «الثابت» وهو تصحيف ظاهر، والمثبت ما في الجزولية.

(٩) لم يسم هؤلاء القوم أحد. انظر إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤٣، والأبحاث الكلية (١٧٤و)، والبحر المحيط ٩/ ٥٥٥.

(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٤.

(١١) كذا هنا، وفي الجزولية: «العلم يحكى بمَنْ».

(١٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٥.

(١٣) عبارة الجزولية، ص ٢٦٥: «فأما ما تركيبه تركيب الجملة فلا يجوز فيه إلا الحكاية».

اسـم وصـوت. فأمـا مـا تركيبه تركيبُ اسـمين فثلاثة أقسـام: إمَّا عـلى جهة الجُملـة، وإمَّا عـلى جهـة الإضافـة، وإمَّـا على جهـة جعل الاسْـمَينِ اسْـما واحـدًا».

هـذا البـاب هـو مـن الأبـواب التـي ألحقهـا في الآخـر[1]، وفي بعضهـا تشـويش، فيصحـح المـولى أوَّلًا لفـظ الفصـل، ويوضـح مـا فيـه مـن المشـكل.

ومن باب الصِّلات:

[١١و] قولـه[2]: «وإنْ كانَ معرفـة، فـأنْ يَصِـحَّ إضـمارُه، وألَّا يكـون إظهـارُه نائبًـا عـن إضـماره»، ثـم قـال[3]: «ورُبَّـما أدَّى ذلـك إلى تغيـيرِ[4] المُضمـر مِـن الحضـور إلى الغَيبـة، ومِـن الإبـراز إلى الكمـونِ».

في حروف التصديق:

البيـت الـذي أنشـده لأبي محمـد[5]، كأنـه ابـن بَـرِّي، يصحـح المـولى لفظَـه، وينظُر فيـه، وهـل يقتـضي هـذا التنويـن أن يكـون (جَيْرٍ) اسْـماً؟

ومن باب جمع الاسم الثلاثي صفة[6]:

لِمَ قَـدَّمَ جمـع الصفـة عـلى جمـع الاسـم؟ والـذي في الكتـب خـلاف ذلـك، وهـو الـذي يقتضيـه الترتيـب الطبيعـي، فـما العـذر عنـه؟

---

(١) ليس هذا الباب من الأبواب الأخيرة في مطبوع الجزولية، بل بعده أبواب كثيرة. لكنه وقع في العقود والحواشي في (٣٤و) متأخرًا، وبعده ثلاثة أبواب.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٨٨.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٢٩٠.

(٤) في الجزولية: «تَغَيُّر»، والذي هنا موافق لما في شرح الشلوبين ٣/ ١١٠٧، وأمثلة الجزولية، ص ٤٩٩.

(٥) في المقدمة الجزولية، ص ٣٢٣. والبيت هو قوله: [الوافر]

وقائلـةٍ: أسِـيتَ، فقلـتُ: جـيرٍ ... أَسِيٌّ إنَّنِـي مِـن ذاكَ إنَّـهْ

وينظر البيت في التذييل والتكميل ١١/ ٤١٠، ومغني اللبيب ٢/ ٢٤٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢، والخزانة ١٠/ ١١١، وشرح أبيات المغني ٣/ ٧٢، وقد نسبه فيه نقلًا عن ابن السكيت إلى رجل من بني أسد لم يسمه.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ٢٩٥.

ومن باب المصادر[١]:

لم اقتصَرَ على مصادر الثلاثي، ولم يذكر مصادر ما زاد؟

وقوله[٢]: «ويجيءُ على فاعِلٍ، وعلى بناء اسم المفعول»، ليس هذا مذهب سيبويه[٣]؛ فإنه لم يثبت المفعول في المصادر، وتأوَّلَ قولَهم: ما له مَحْصُولٌ ومعقولٌ[٤].

ومن باب الإمالة:

قوله[٥]: «ومُقَدَّرُها عند بعضِهم كمَلْفُوظها»، ما مثال هذا؟[٦]

ومن باب التصريف:

قوله[٧]: «إذا وقعتِ الياءُ أو الواوُ طرفًا بعد ألِفٍ زائدةٍ أُبْدِلت همزة»، إلى أن قال[٨]: «وكذلكَ إنْ كانت تَلِي الطَّرَف ولم تكن في المُفرد مُتحركةً[٩]، إنْ كانَ ما وَقعت فيه[١٠] اسم الفاعل، وإنْ كانَ قبل ألِفِ الجمعِ واوٌ أو ياءٌ

(١) المقدمة الجزولية، ص ٣٠٤.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٣٠٤.

(٣) الكتاب ٤/ ٩٧.

(٤) كذا، والذي تأول هو قوله: دعه إلى ميسوره، ودع معسوره، قال: «وأما قوله: دعه إلى ميسوره، ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمرٍ يوسَر فيه أو يُعسر فيه».

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٣٠٩.

(٦) أمثلة الجزولية، ص ٥٣١، وشرح الشلوبين ٣/ ١١٤٥.

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٣٠٨.

(٨) عبارته هذه توهم أنه ترك بعض كلام المصنف، والذي في الجزولية، ص ٣٠٨ أنه نص متصل.

(٩) بعده في المقدمة الجزولية، ص ٣٠٨: «أو في نية المتحركة».

(١٠) بعده في المقدمة الجزولية، ص ٣٠٨: «كذلك جمعًا، أو متحركة أو في نية المتحركة إن كان ما وقعت فيه اسم الفاعل»، فلعل هذا سقط من النص بسبب انتقال النظر، أو أنه وقع في نسخة السائل كذلك، فقد قال عقب النص: «هذا الفصل أيضًا متجرد في النسخ، فهَلْ لفظه مُستقيمٌ؟ أم فيه خلَلٌ؟ يُنْعِم المولى النظر».

فـلا أثَـرَ للحركـة في المفـرد، وإنْ كانَـت دون الطـرف[1] فـلا أَثَـرَ للألـف». هـذا الفصـل أيضًـا متجـرد في النُّسَـخ، فهَـلْ لفظُـه مُسـتقيمٌ؟ أم فيـه خلَـلٌ؟ يُنْعِـم المـولى النظـر.

فهـذا آخـر مـا أشْـكَلَ مـن الحـواشي المذكـورة؛ لعَجْزِنـا عـن درك حقائقهـا، وعـدَمِ الاطـلاع عـلى دقائقهـا، فيُنْعِـم المـولى زيـن الديـن - أدام الله سـعادتَه، وضاعَـفَ سـيادته - إحـراز الدعـاء والثنـاء في إيضـاح هـذه المشـكلات، وإزاحـة هـذه المعضـلات، ويُعَلِّـقُ عـلى كل سـؤال مـا أمكنـه وحـضره في الوقـت، متفضـلًا مشـكورًا - أدام الله عُـلاه، وأطـال بقـاه، ورأيـه أعـلى والملتمـس - فـإنَّ القلـوبَ إليهـا متشـوقة، والعيـونَ متطلعـة، والحمـدُ لله وحـده، وصـلى الله عـلى سـيدنا محمـد وآلـه الطاهريـن.

---

(١) في المقدمة الجزولية، ص ٣٠٨: «دون ما يلي الطرف».

المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطات والرسائل الجامعية والمقالات:

- **الأبحاث الكلية شرح الجزولية**، لعلم الدين اللورقي الأندلسي، مكتبة شهيد علي باشا، برقم (٢٣١٦).
- **أثر علم الدين اللُّورقي الأندلسي في النحويين**، لمحمد بهاء بن حسن ككو، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٢٤، العدد الأول (المحرم - ربيع الأول ١٤٤٣هـ / أغسطس - أكتوبر ٢٠٢١م).
- **أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه**، لرمضان عبد التواب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٩، الجزء الثاني، ربيع الأول عام ١٣٩٤هـ، أبريل عام ١٩٧٤م.
- **الجزولية** لأبي موسى الجزولي، نسخة القرويين برقم (١٣٦٦).
- **شرح جمل الزجاجي لابن خروف**، (من الأول حتى نهاية باب المخاطبة)، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى.
- **العقود والحواشي للجزولي**، مكتبة حسن باشا العامة في جوروم بتركيا، برقم (١/ ٢٧٧٣).
- **المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية**، لعلم الدين اللورقي الأندلسي، الجزء الأول من أول الكتاب إلى باب النعت، (رسالة ماجستير)، أعدها محمد بهاء حسن ككو، بإشراف د. وليد السراقبي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة البعث، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- **المحصل في شرح المفصل**، للقاسم بن أحمد اللُّورقي الأندلسي، من أول العدد إلى آخر المبني للمفعول (رسالة دكتوراه)، أعدها ناصر بن علي بن سعيد الغامدي، بإشراف د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ.

- **المحصل في شرح المفصل للورقي**، (من باب التحذير إلى نهاية باب خبر ما ولا المشبهتين بليس)، (رسالة دكتوراه)، أعدها عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي، بإشراف د. سعد بن حمدان الغامدي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٣١-١٤٣٢هـ.

ثانيًا: المطبوعات:

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
- **إعراب القرآن**، للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- **أمالي ابن الشجري**، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **أمثلة الجزولية**، لأبي علي الشلوبين، درسه وحققه د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، دار صادر - بيروت، ط٢، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- **الأنموذج في النحو، للزمخشري**، اعتنى به سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر - بيروت، ١٤٣١- ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠م.
- **البديع في علم العربية**، لابن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدي، وزارة الإعلام، الكويت، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- **تحقيق كتاب الجمل في النحو**، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث - إربد، ط١، ٢٠١٦م.
- **التخمير** = شرح المفصل الموسوم بالتخمير.
- التذييل **والتكميل في شرح التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار السلام - القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **الجمل** = تحقيق كتاب الجمل

- **خزانة الأدب**، للبغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **دلائل الإعجاز**، للجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس**، شرح وتعليق م. محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع - بيروت.
- **ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر - الكويت.
- **ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه**، تحقيق د. عبد الحفيظ السليطي، المطبعة التعاونية بدمشق، توزيع مكتبة أطلس، دمشق.
- **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **ديوان المُسَيِّب بنِ عَلَس**، جمع وتحقيق ودراسة د. عبد الرحمن محمد الوصيفي، مكتبة الآداب - القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٦م.
- **شرح أبيات الجمل**، لابن سيدة المرسي، تحقيق د. محمود محمد العامودي، منشورات نادي المدينة المنورة الأدبي، ط١، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، للبغدادي، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
- **شرح الألفية**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر بيروت، ط ١/ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وَد. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- **شرح جمل الزجاجي**، لابن بابشاذ، تقديم وتحقيق علي بن توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث - إربد الأردن، ط١، ٢٠١٦م.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور (الشرح الكبير)، تحقيق د. صاحب أبو جناح.
- **شرح ديوان كعب بن زهير**، صنعة السكري، منشورات دار الكتب والوثائق القومية بمصر، ط٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين الأستراباذي، مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح شواهد المغني**، للسيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ٢٠١١م.
- **شرح المفصل الموسوم بالتخمير**، للقاسم بن الحسين الخُوَارَزْمِي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، للشلوبين، درسه وحققه تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢/ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٠م.
- **ضرورة الشعر**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **طبقات فحول الشعراء**، لابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.
- **غاية الأمل في شرح الجمل**، لأبي فارس عبد العزيز بن إبراهيم التيمي ابن بزيزة، قرأه وعلق عليه إبراهيم بَلْفَقِيه اليوسفي، أسفار لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية - الكويت، ط١، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م.

- **كتاب الشعر**، لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **معاني القرآن**، للأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **معاني القرآن**، للفراء، دار عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **المفصل في علم العربية**، للزمخشري، دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار - عَمَّان، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، للشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لبدر الدين العيني، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام - القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- **المقتضب**، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- **المقدمة الجزولية**، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد.
- **نفح الطيب**، للمقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٦٨م.
- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- **الوافي بالوفيات**، للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- **وشي الحلل في شرح أبيات الجمل**، لأبي جعفر اللبلي، تحقيق أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، دار الضياء للنشر والتوزيع - الكويت، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.
- **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٧٨م.


مجلة
الدراسات
اللغوية


مجلة
الدراسات
اللغوية


مجلة
الدراسات
اللغوية
العدد
١٠٠

ينطلق البحث من التحليل الإعرابي باعتباره أول مراقي ترجمة النصوص العربية إلى اللغات الأخرى، وذلك لدراسة ضمير الشأن في القرآن الكريم دراسة بينية بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية متمثّلةً في ترجمات القرآن الكريم إلى الإنجليزية، وهو يهدف في عمومه إلى بيان أثر النحو في صورته التطبيقية (الإعراب) في صحّة ترجمة القرآن ودقّتها من خلال الوقوف على مدى معرفة مترجمي القرآن بدلالة ضمير الشأن، والقدرة على التمييز بينه وبين بقيّة الضمائر، وإيضاح بعض طرائق مترجمي القرآن في إيجاد المكافئ الترجمي لضمير الشأن في اللغة الإنجليزية.

ضمير الشأن في ضوء ترجمات القرآن الكريم الإنجليزية: دراسة نحوية نظرية وتطبيقية.

لقد استُهدفت نصوص العربية بالخدمة في المعجم العربي، فصار المعجم بين غايتين ليس بينهما تناقض، لكنهما تستوجبان ما قد يتعارض أو لا يتلاءم، تلكما الغايتان هما خدمة النص من جانب بشرح غريبه وتوضيح مراده، والوفاء باشتراطات الصنعة المعجمية من جانب آخر، فهل المعجم خادم للنص؟ أو أنه مستخدم للنص مستعمل له؟...إن التساؤل عن أثر النصوص في المعجم العربي وتحديد آثاره بين الإيجابي المفيد والسلبي المضر هو مشكلة البحث التي انطلق منها، في إطار منهجي وصفي تحليلي غير استقرائي.

توظيف النصوص في المعجم العربي وأثره.